



الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

الإطار الوطني لمعايير الاستدامة المالية في الحكومة الاتحادية

1. الإطار العام	3
1.1. خلفية الإطار	4
1.2. أهداف الإطار	4
1.3. التوافق مع الممارسات الوطنية للاستدامة	11
1.4. هيكل الإطار	13
1.5. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتحديث الإطار ومراجعته وتطبيقه	14
1.6. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتطبيق هذا الإطار	15
1.7. آلية اقتراح التعديل	18
1.8. الاعتماد والصلاحيات	18
1.9. التعميم والنفذ والسجلات	19
1.10. نطاق تطبيق الإطار (الجهات المشمولة بالتطبيق)	19
2. المصطلحات والتعاريف وقواعد التفسير	22
3. الميزانية المستدامة	32
3.1. النطاق	33
3.2. الفئات المستهدفة	34
3.3. إرشادات التطبيق	36
4. الخزانة المستدامة	61
4.1. النطاق	62
4.2. الفئات المستهدفة	63
4.3. إرشادات التطبيق	65
4.4. القائمة الموحدة لمؤشرات الأداء الرئيسية	78
4.5. الملحق	79
5. المشتريات العامة المستدامة	81
5.1. النطاق	82
5.2. إرشادات التطبيق	92
5.3. المنتجات/ الخدمات العامة	118
5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة	122
5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية	132
5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة	134
5.7. الملحق	135

6. المحاسبة والمالية المستدامة	138
6.1. النطاق	139
6.2. الفئات المستهدفة	140
6.3. إرشادات التطبيق	141
7. الضرائب المستدامة	153
7.1. النطاق	154
7.2. الفئات المستهدفة	156
7.3. إرشادات التطبيق	157
7.4. القائمة الموحدة لمؤشرات الأداء الرئيسية	182
8. الإيرادات المستدامة	185
8.1. النطاق	186
8.2. الجمهور المستهدف	188
8.3. إرشادات التطبيق	189
8.4. القائمة الموحدة لمؤشرات الأداء الرئيسية	197
9. الأصول الثابتة المستدامة	198
9.1. النطاق	200
9.2. الفئات المستهدفة	201
9.3. إرشادات التطبيق	203
9.4. قائمة مؤشرات الأداء الرئيسية الموحدة	227
9.5. الملحق	235
10. الخدمات الرقمية المستدامة (تكنولوجيا المعلومات)	241
10.1. النطاق	242
10.2. الفئات المستهدفة	244
10.3. إرشادات التطبيق	245
10.4. قائمة مؤشرات الأداء الرئيسية	263
10.5. الملحق	266

جدول المحتويات

- 1.1. خلفية الإطار 1.2. أهداف الإطار 1.3. التوافق مع الممارسات الوطنية للاستدامة 1.4. هيكل الإطار
1.5. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتحديث الإطار ومراجعته وتطبيقه 1.6. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتطبيق هذا الإطار
1.7. آلية اقتراح التعديل 1.8. الاعتماد والصلاحيات 1.9. التعميم والنفاز والسجلات
1.10. نطاق تطبيق الإطار (الجهات المشمولة بالتطبيق)

1.

الإطار العام

- 1.1. خلفية الإطار 1.2. أهداف الإطار 1.3. التوافق مع الممارسات الوطنية للاستدامة 1.4. هيكل الإطار
1.5. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتحديث الإطار ومراجعته وتطبيقه 1.6. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتطبيق هذا الإطار
1.7. آلية اقتراح التعديل 1.8. الاعتماد والصلاحيات 1.9. التعميم والنفذ والسجلات
1.10. نطاق تطبيق الإطار (الجهات المشمولة بالتطبيق)

1. الإطار العام

يُعدّ الإطار الوطني لمعايير الاستدامة المالية في الحكومة الاتحادية بدولة الإمارات العربية المتحدة أول إطار شامل تصدره وزارة المالية بوصفه مرجعًا وطنيًا موحدًا ومعتمدًا، ويهدف إلى ترسيخ مبادئ الاستدامة في مختلف الوظائف المالية على المستوى الاتحادي. وقد تم إعداد هذا الإطار استنادًا إلى التشريعات والسياسات الوطنية المعتمدة، وبما يتوافق مع أفضل المعايير والممارسات الدولية ذات الصلة وذلك مع مراعاة أولوية التشريعات الاتحادية النافذة، ليكون مرجعًا معتمدًا للجهات الاتحادية في دمج الاستدامة في جميع جوانب الإدارة المالية والسياسات والعمليات التشغيلية بما يدعم تحقيق المستهدفات المرتبطة بالمشاريع التحولية والأولويات الوطنية ذات الصلة.

1.1. خلفية الإطار

يُمثل هذا الإطار وثيقة تنظيمية معتمدة صادرة عن وزارة المالية، تتضمن إطاراً مرجعياً لمعايير وموجهات الاستدامة المالية، ويهدف إلى دمج مبادئ الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة في جميع الوظائف الأساسية للإدارة المالية على المستوى الاتحادي. ويشمل نطاق تطبيقه مجالات الخدمات الرقمية (تقنية المعلومات)، والمشتريات، والميزانية، والإيرادات، والضرائب، والخزانة، والمالية والمحاسبة، وإدارة الأصول.

ويأتي إعداد هذا الإطار انسجاماً مع توجهات الدولة وأولوياتها الاستراتيجية في مجال الاستدامة، بما في ذلك مبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050، والأجندة الوطنية الخضراء 2030، والتشريعات الاتحادية ذات الصلة مثل المرسوم بقانون اتحادي رقم (11) لسنة 2024 في شأن الحد من تأثيرات التغير المناخي، وبما يضمن ترجمة هذه التوجهات إلى ممارسات وإجراءات عملية قابلة للتطبيق على مستوى الجهات الاتحادية.

كما يستند الإطار إلى مجموعة من الأطر والمعايير الدولية ذات الصلة، بما في ذلك المعايير الدولية لإعداد تقارير الاستدامة المالية (IFRS S1 وIFRS S2)، ومعايير مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام المتعلقة بإفصاحات الاستدامة (IPSASB SRS)، ومعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، وغيرها من الأطر الدولية المعتمدة، وذلك لأغراض الاسترشاد، دون الإخلال بأولوية تطبيق التشريعات واللوائح الاتحادية النافذة.

1.2. أهداف الإطار

يهدف هذا الإطار إلى دعم دمج المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن المنظومة المالية الاتحادية بصورة منهجية ومتكاملة.

وقد أعدت وزارة المالية هذا الإطار ليكون مرجعاً وطنياً موحداً يُستخدم كمرجع لدعم ترسيخ وتطبيق مفاهيم الاستدامة في السياسات والأنظمة والعمليات المالية على مستوى الجهات الاتحادية، وبما يعزز التكامل والتنسيق بين الوحدات التنظيمية المعنية، ودعم عملية اتخاذ القرار المبنية على البيانات. كما يرسخ مكانة وزارة المالية كممكن رئيسي لانتقال دولة الإمارات نحو اقتصاد مرن ومنخفض الكربون وشامل، من خلال حوكمة مالية مسؤولة وممارسات مالية عامة مستدامة.

- 1.1. خلفية الإطار 1.2. أهداف الإطار 1.3. التوافق مع الممارسات الوطنية للاستدامة 1.4. هيكل الإطار
1.5. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتحديث الإطار ومراجعته وتطبيقه 1.6. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتطبيق هذا الإطار
1.7. آلية اقتراح التعديل 1.8. الاعتماد والصلاحيات 1.9. التعميم والنفذ والسجلات
1.10. نطاق تطبيق الإطار (الجهات المشمولة بالتطبيق)

يستند الإطار إلى ثلاث ركائز رئيسية مترابطة للاستدامة:

الحوكمة

ضمان الشفافية
والمساءلة والسلوك
الأخلاقي وتعزيز العمليات
المؤسسية الفاعلة

الشمول الاجتماعي

تعزيز العدالة وتكافؤ الفرص
وسهولة الوصول، ودعم
رفاهية المجتمع لجميع
الأطراف المعنية

الحوكمة البيئية

تعزيز كفاءة استخدام
الموارد، والحد من
الانبعاثات، ودعم القدرة
على التكيف مع تغير المناخ،
والانتقال نحو اقتصاد دائري
منخفض الكربون.

تتوافق هذه الركائز بشكل مباشر مع الأولويات الوطنية لدولة الإمارات، بما في ذلك مبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050، والأجندة الوطنية الخضراء 2030، والتشريعات الاتحادية ذات الصلة مثل المرسوم بقانون اتحادي رقم (11) لسنة 2024 في شأن الحد من تأثيرات التغير المناخي وذلك من خلال ترجمتها إلى إجراءات عملية ضمن الوظائف الحكومية الأساسية مثل إعداد الميزانية، و الخزانة، والمحاسبة و المالية، والضرائب، والمشتريات، و الإيرادات وإدارة الأصول، والخدمات الرقمية.

ولتحقيق الأهداف العامة للإطار، يحدد هذا الإطار مجموعة من الأهداف التطبيقية المرتبطة بالوظائف المالية الحكومية الرئيسية، وذلك على النحو الآتي:

1.2.1 الميزانية المستدامة

دمج اعتبارات الاستدامة ضمن عمليات إعداد الميزانية؛ وذلك من خلال تضمين الأبعاد البيئية والاجتماعية في جميع مراحل إعداد السياسات وصياغتها وتحليلها.



دعم اتخاذ قرارات مالية شاملة ومبنية على الأدلة؛ من خلال تخصيص الموارد بطريقة عادلة وشفافة استنادًا إلى نتائج تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي.



إنشاء إطار الوسم الأخضر للميزانية؛ بهدف تحديد وتصنيف ومتابعة النفقات الخضراء، بما يعزز الشفافية المالية ويرسخ مبدأ المساءلة.



1.2.2 الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تعزيز الشراكة المستدامة بين - القطاعين العام والخاص: دمج اعتبارات الاستدامة والمخاطر المتعلقة بالمناخ في عمليات تقييم مشاريع الشراكة وتصميمها وتنفيذها.



- 1.1. خلفية الإطار 1.2. أهداف الإطار 1.3. التوافق مع الممارسات الوطنية للاستدامة 1.4. هيكل الإطار
1.5. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتحديث الإطار ومراجعته وتطبيقه 1.6. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتطبيق هذا الإطار
1.7. آلية اقتراح التعديل 1.8. الاعتماد والصلاحيات 1.9. التعميم والنفذ والسجلات
1.10. نطاق تطبيق الإطار (الجهات المشمولة بالتطبيق)

1.2.3 الخزانة المستدامة

إدراج مبادئ الاستدامة في عمليات الخزانة من خلال دمج اعتبارات المخاطر ذات الصلة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في عملية اتخاذ القرارات المالية.



تعزيز كفاءة إدارة المخاطر ذات الصلة بالمناخ من خلال توفير نهج منظم لتحديد المخاطر المالية الناجمة عن التغير المناخي والعوامل المتعلقة بالاستدامة، وتقييمها، والتخفيف من حدتها.



إدراج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في التقييمات الائتمانية، والإشراف المالي، بما يضمن مراعاة مخاطر الاستدامة عند تقييم الجهات المصرفية، والمعاملات المالية.



تطوير تقارير الاستدامة، وتعزيز الشفافية في مهام الخزانة، بما يسهم في رفع مستوى المساءلة، وتحسين التعاون بين الوحدات التنظيمية المعنية بشأن المسائل المالية ذات الصلة بالمناخ.



دعم المرونة المالية، وتحقيق القيمة طويلة الأجل من خلال استغلال فرص التمويل المستدام، وتعزيز الجاهزية للمخاطر، والمساهمة في تحقيق أهداف الاستدامة الأوسع نطاقاً للدولة.



1.2.4 المشتريات العامة المستدامة

تعزيز القيمة العامة: ترشيد التكلفة الإجمالية من خلال إعطاء الأولوية للمنتجات والخدمات التي تتميز بقلّة تكلفة الصيانة، واستخدام الطاقة بكفاءة، وتكاليف الاستبعاد في نهاية العمر الافتراضي.



تقليل الأثر البيئي: تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتقليل استهلاك الموارد من خلال شراء المنتجات والخدمات ذات الكفاءة في استهلاك الطاقة، إلى جانب تطبيق استراتيجيات إدارة النفايات المستدامة التي تركز على التقليل من النفايات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها. كما يشمل ذلك اعتماد مفهوم توسيع مسؤولية المنتج (EPR) عبر إلزام الموردين بتحمل المسؤولية الكاملة عن التأثيرات البيئية لمنتجاتهم وخدماتهم طوال دورة حياتها.



الأداء الأمثل للموارد: تقليل استهلاك الموارد مثل الطاقة والمياه والحد من توليد النفايات من خلال استخدام المنتجات المستدامة، إلى جانب تحسين كفاءة المشتريات عبر اعتماد الأدوات والمنصات الرقمية التي تُبسّط العمليات وتقلل من استخدام الورق. كما تُعطى الأولوية لشراء المنتجات والخدمات الحاصلة على شهادات بيئية معترف بها، والتي تمتاز بانخفاض تأثيرها البيئي طوال دورة حياتها.



إضافة القيمة الاجتماعية والاقتصادية: تعزيز رفاهية المجتمع من خلال توسيع فرص الشراء من الموردين المحليين والشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، مما يدعم النمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة ويحفز المشاركة المجتمعية. كما تسهم برامج التدريب والتطوير المهني في صقل مهارات القوى العاملة في ممارسات المشتريات المستدامة، إلى جانب دمج ممارسات العمل العادلة والمشاركة المجتمعية ضمن سياسات المشتريات. ويساعد ذلك مجتمعاً في توفير فرص عمل جديدة من خلال دعم نمو سوق المنتجات والخدمات المستدامة.



- 1.1. خلفية الإطار 1.2. أهداف الإطار 1.3. التوافق مع الممارسات الوطنية للاستدامة 1.4. هيكل الإطار
1.5. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتحديث الإطار ومراجعته وتطبيقه 1.6. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتطبيق هذا الإطار
1.7. آلية اقتراح التعديل 1.8. الاعتماد والصلاحيات 1.9. التعميم والنفذ والسجلات
1.10. نطاق تطبيق الإطار (الجهات المشمولة بالتطبيق)

1.2.5 المحاسبة و المالية المستدامة

تمكين دمج الإفصاحات المتعلقة بالمناخ ضمن الحسابات المجمعة والتقارير المالية، باستخدام الأطر العالمية مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام للإفصاح عن معايير التقارير الخاصة بالاستدامة (IPSASB SRS) والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS).



توجيه اعتماد آليات التصنيف والتتبع والإفصاح عن الخصائص البيئية للمعاملات المالية مثل الوسم الأخضر (Green Tagging) بما يعزز الشفافية المالية والمساءلة.



دعم مواءمة الأنظمة المالية الاتحادية مع متطلبات بيانات الاستدامة، وتمكين دمج البيانات البيئية والاقتصادية بما يتماشى مع نظام المحاسبة البيئي-الاقتصادي للأمم المتحدة (UN SEEA).



تعزيز قدرة الإدارة على التكيف مع متطلبات الإفصاح عن الاستدامة من خلال توجيهات فنية منهجية وتحديثات مستمرة للأنظمة.



ضمان اتساق جهود توظيف الاستدامة في أعمال إدارة الشؤون المالية مع استراتيجيات الاستدامة الوطنية لدولة الإمارات، ومعايير الإفصاح المالي للقطاع العام الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSASB)، وإطار نظام المحاسبة البيئي-الاقتصادي للأمم المتحدة (UN SEEA).



- 1.1. خلفية الإطار 1.2. أهداف الإطار 1.3. التوافق مع الممارسات الوطنية للاستدامة 1.4. هيكل الإطار
1.5. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتحديث الإطار ومراجعته وتطبيقه 1.6. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتطبيق هذا الإطار
1.7. آلية اقتراح التعديل 1.8. الاعتماد والصلاحيات 1.9. التعميم والنفذ والسجلات
1.10. نطاق تطبيق الإطار (الجهات المشمولة بالتطبيق)

1.2.6 الضرائب المستدامة

دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة: تضمين المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة في السياسات الضريبية لتعزيز الأنشطة الاقتصادية المسؤولة.



تعزيز آليات الضرائب الخضراء: وضع نهج منظم لتنفيذ سياسات الضرائب الخضراء بالتوافق مع أفضل الممارسات العالمية، على سبيل المثال البنك الدولي (الإطار العام لضريبة الكربون) وصندوق النقد الدولي (السياسات الضريبية والتغير المناخي)، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (إطار النمو الأخضر والضرائب) والاستراتيجيات الوطنية لدولة الإمارات.



تشجيع الاستثمار المستدام من خلال الحوافز الضريبية: إيجاد إطار عمل للحوافز الضريبية المرتبطة بالاستدامة، بما في ذلك اعتمادات ضرائب البحث والتطوير والخصومات والبدلات لتعزيز الشركات والأفراد على تبني ممارسات صديقة للبيئة.



ضمان تحقيق الشفافية والمساءلة: تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية ومعايير الإبلاغ والتقارير لتحسين الحوكمة والمساءلة في سياسات الضرائب الخضراء.



دعم التزام الدولة تجاه قضايا الاستدامة والمناخ: موازنة السياسات الضريبية مع المبادرة الاستراتيجية لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050، والأجندة الوطنية الخضراء 2030- وأهداف الاستدامة على نطاق أوسع.



- 1.1. خلفية الإطار 1.2. أهداف الإطار 1.3. التوافق مع الممارسات الوطنية للاستدامة 1.4. هيكل الإطار
1.5. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتحديث الإطار ومراجعته وتطبيقه 1.6. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتطبيق هذا الإطار
1.7. آلية اقتراح التعديل 1.8. الاعتماد والصلاحيات 1.9. التعميم والنفذ والسجلات
1.10. نطاق تطبيق الإطار (الجهات المشمولة بالتطبيق)

1.2.7 الإيرادات المستدامة



تعزيز الكفاءة في تحصيل الإيرادات و عدالة الإعفاء من الديون وفق الإجراءات المعتمدة: استحداث آليات تضمن أن تكون عمليات التحصيل والعدالة في الإعفاء من الديون وفق الإجراءات المعتمدة، بما يراعي البعد الاجتماعي، من خلال تطبيق استثناءات عادلة ومتناسبة مع القدرة المالية للأفراد والشركات والقطاعات المختلفة، وبما يخفف الأعباء خلال فترات الضائقة المالية.



تعزيز مرونة واستدامة مصادر الإيرادات الحكومية: تمكين إدارة الإيرادات من القيام بمراجعات منتظمة وشاملة لهيكل الإيرادات الحكومية، بهدف تعزيز الاستدامة المالية، مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، بما يدعم الاستقرار المالي على المدى الطويل.



مواومة مهام الإيرادات مع الأهداف الوطنية للاستدامة: ضمان أن تسهم عمليات التنبؤ، وتطوير الإيرادات، والتحصيل في تحقيق رؤية 2071 والحياد المناخي 2050 وأهداف النمو الشامل، إلى جانب رفع كفاءة العمليات وتعزيز الامتثال.



رفع الجاهزية للتقلبات الاقتصادية: دعم دمج اختبارات سيناريوهات المخاطر، وآليات الإنذار المبكر، واستراتيجيات الإيرادات التكيفية القادرة على الاستجابة للصدمات الاقتصادية الكبرى، مثل تحولات الطاقة، وتطور الاقتصاد الرقمي، والتقلبات المالية العالمية.

1.2.8 الأصول الثابتة المستدامة



تحقيق أقصى قيمة طوال دورة حياتها



تقليل الآثار البيئية والمناخية



توفير وصول عادل ومنفعة مجتمعية



تعزيز المسؤولية المالية وضمان المرونة والاستقرار على المدى الطويل

- 1.1. خلفية الإطار 1.2. أهداف الإطار 1.3. التوافق مع الممارسات الوطنية للاستدامة 1.4. هيكل الإطار
1.5. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتحديث الإطار ومراجعته وتطبيقه 1.6. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتطبيق هذا الإطار
1.7. آلية اقتراح التعديل 1.8. الاعتماد والصلاحيات 1.9. التعميم والنفذ والسجلات
1.10. نطاق تطبيق الإطار (الجهات المشمولة بالتطبيق)

1.2.9 الخدمات الرقمية المستدامة

تقليل الأثر البيئي: تقليل انبعاثات الكربون واستهلاك الطاقة من خلال تبني مصادر الطاقة المتجددة، واستخدام بنية تحتية موفرة للطاقة، والاعتماد على حلول الحوسبة السحابية. كما يتم تعزيز الاستدامة الرقمية عبر تطبيق ممارسات مسؤولة لإدارة النفايات الإلكترونية تشمل إعادة التدوير، وتصليح الأجهزة، وتقليل المخلفات الإلكترونية.



الاستخدام الأمثل للموارد: تعزيز الكفاءة التشغيلية من خلال الاعتماد على المحاكاة الافتراضية والأتمتة وإستراتيجيات السحابة الهجينة بهدف تحسين استخدام الموارد ورفع مستوى الأداء. كما تُعزز ممارسات الشراء المستدامة عبر إعطاء الأولوية لاقتناء معدات تكنولوجيا المعلومات الموفرة للطاقة والمعتمدة بيئياً، بما يساهم في تقليل الأثر البيئي وتحسين كفاءة البنية التكنولوجية.



إضافة القيمة الاجتماعية والاقتصادية: تعزيز الشمول الرقمي من خلال توفير وصول عادل إلى الخدمات الرقمية لجميع شرائح المجتمع، إلى جانب تنمية مهارات القوى العاملة عبر برامج تدريبية متخصصة في ممارسات تكنولوجيا المعلومات المستدامة وتعزيز المهارات الرقمية. كما تُسهم هذه الجهود في خلق فرص عمل جديدة داخل قطاع تكنولوجيا المعلومات المستدامة، ودعم الشراكات مع مزودي التقنيات الصديقة للبيئة، بما يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل.



الابتكار والقيادة: تسعى الجهات الاتحادية إلى ترسيخ مكانتها كجهة رائدة في ممارسات تكنولوجيا المعلومات المستدامة من خلال تطوير معايير للخدمات الرقمية الموفرة للطاقة والمنخفضة الانبعاثات. كما تهدف إلى دعم ريادة الدولة في مجال التقنيات المستدامة عبر وضع الأسس والمعايير للخدمات الرقمية الحكومية والبنية التحتية الداعمة لها، بما يساهم في رفع الكفاءة التشغيلية وتقليل استهلاك الطاقة والانبعاثات الكربونية.



الحوكمة والامتثال: دعم حوكمة تكنولوجيا المعلومات من خلال المراقبة المنتظمة، وإعداد التقارير، وإدارة المخاطر لتعزيز العمليات المستدامة.



- 1.1. خلفية الإطار 1.2. أهداف الإطار 1.3. التوافق مع الممارسات الوطنية للاستدامة 1.4. هيكل الإطار
1.5. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتحديث الإطار ومراجعته وتطبيقه 1.6. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتطبيق هذا الإطار
1.7. آلية اقتراح التعديل 1.8. الاعتماد والصلاحيات 1.9. التعميم والنفذ والسجلات
1.10. نطاق تطبيق الإطار (الجهات المشمولة بالتطبيق)

1.3. التوافق مع الممارسات الوطنية للاستدامة

وفي إطار تعزيز اتساق هذا الإطار مع المرجعيات الوطنية ذات الصلة بالاستدامة، يستند هذا الإطار إلى مجموعة من المبادرات والاستراتيجيات والتشريعات الوطنية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

1 رؤية الإمارات 2071

توفر خارطة طريق طويلة الأجل تهدف إلى بناء اقتصاد مستدام ومتنوع، وتضع الاستدامة في صميم التخطيط الحكومي المستقبلي.

2 المبادرة الاستراتيجية لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050

في إطار التزام دولة الإمارات بتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050، تعمل وزارة المالية على دمج المخاطر والفرص المالية المرتبطة بالمناخ ضمن عمليات التخطيط المالي وإعداد التقارير المالية والتدقيق، بما في ذلك تتبع النفقات والاستثمارات المتعلقة بالكربون بما يتماشى مع الأهداف الوطنية لخفض الانبعاثات.

3 الأجندة الوطنية الخضراء 2030

تجسد التزام الدولة بالتحول نحو اقتصاد مستدام من خلال دمج سياسات التنمية المستدامة، وتحفيز الاستثمارات في المجالات المستدامة.

4 المرسوم بقانون اتحادي رقم (11) لسنة 2024 في شأن الحد من تأثيرات التغير المناخي

تماشياً مع هذا التشريع الجديد، يهدف هذا الإطار إلى تمكين وزارة المالية من تبني ممارسات متقدمة في إدارة المخاطر وتنفيذ عمليات مالية تركز على الاستدامة، بما يتماشى مع الإطار الوطني للسياسات المالية المتعلقة بالقضايا المناخية.

5 إطار عمل التمويل المستدام في دولة الإمارات العربية المتحدة

تم تطويره تحت مظلة فريق عمل التمويل المستدام، ويحدد هذا الإطار المبادئ الأساسية لدمج الاستدامة في الأنظمة المالية، بما يشمل المالية العامة وإعداد الميزانية.

6 دليل مشاريع الشراكة ودليل إدارة وتنفيذ مشروع الشراكة

يتطلب هذا الإطار إجراء تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي ضمن دراسات الجدوى، ويتطلب تطبيق أطر عمل تقييم المخاطر على مشاريع الشراكة. ومع ذلك، فإن تطبيق هذه المبادئ لا ينطبق على جميع المشاريع على نحو موحد، وإنما يقتصر على المشاريع التي تندرج بطبيعتها ضمن المنظور البيئي أو التي تستوجب دراسة واعتبار الأبعاد البيئية ضمن نطاقها.

- 1.1. خلفية الإطار 1.2. أهداف الإطار 1.3. التوافق مع الممارسات الوطنية للاستدامة 1.4. هيكل الإطار
1.5. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتحديث الإطار ومراجعته وتطبيقه 1.6. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتطبيق هذا الإطار
1.7. آلية اقتراح التعديل 1.8. الاعتماد والصلاحيات 1.9. التعميم والنفذ والسجلات
1.10. نطاق تطبيق الإطار (الجهات المشمولة بالتطبيق)

7 مجموعة عمل التمويل المستدام بدولة الإمارات

يتماشى الإطار كذلك مع مبادئ وأهداف مجموعة عمل التمويل المستدام بدولة الإمارات وجهودهم التعاونية الهادفة إلى توحيد سياسات مالية مستدامة والأطر والممارسات على مستوى الجهات الاتحادية، بما يضمن الاتساق في تصنيف المالية الأخضر وإعداد التقارير المالية، ودعم الأجندة الوطنية الأوسع للمالية المستدامة.

9 نظام التقييم بدرجات الأولو للمباني، ولائحة شروط ومواصفات المباني الخضراء في دبي

توفر متطلبات فنية إلزامية للأصول غير المنقولة الجديدة والمعدلة، لضمان تلبية معايير الاستدامة والكفاءة.

8 سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة للاقتصاد الدائري

سياسة تسعى لتعزيز الاستخدام الفعّال للموارد الطبيعية وتقليل النفايات وإيجاد نماذج أعمال مستدامة يمكن دعمها من خلال الحوافز الضريبية المستهدفة.

- 1.1. خلفية الإطار 1.2. أهداف الإطار 1.3. التوافق مع الممارسات الوطنية للاستدامة 1.4. هيكل الإطار
1.5. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتحديث الإطار ومراجعته وتطبيقه 1.6. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتطبيق هذا الإطار
1.7. آلية اقتراح التعديل 1.8. الاعتماد والصلاحيات 1.9. التعميم والنفذ والسجلات
1.10. نطاق تطبيق الإطار (الجهات المشمولة بالتطبيق)

1.4. هيكل الإطار

تم تنظيم التسلسل في هذا الإطار الموحد استناداً إلى أفضل الممارسات العالمية المتوافقة مع دورة الإدارة المالية العامة في القطاع الحكومي، بما يضمن تسلسلاً منطقياً يبدأ من مرحلة التخطيط وإعداد الميزانية وصولاً إلى التقارير والمتابعة والرقابة.

تم تنظيم الإرشادات وفقاً لتقسيم إداري يعكس اختصاصات كل قطاع ووظائفه التشغيلية المحددة، بحيث تم إعداد كل قسم بما يتناسب مع مهامه ومسؤولياته. ويسهم هذا النهج المنهجي في تعزيز الاتساق المؤسسي ورفع مستوى الملاءمة، ودعم التنفيذ الفعال والموجه لتدابير الاستدامة عبر جميع الوحدات التنظيمية المعنية.



تعمل كل وحدة تنظيمية ضمن الجهات الاتحادية وفق اختصاص محدد. وبناءً على ذلك، تم إعداد إرشادات الاستدامة الموحدة بما يعكس خصوصية مسؤوليات كل وحدة تنظيمية وسياقها التشغيلي لضمان توافقها مع مهامها وأهدافها المؤسسية.

على الرغم من أن الإرشادات موجهة لكل وحدة تنظيمية على حدة، إلا أنه يُقرّر بأن بعض إجراءات الاستدامة قد تتطلب التشاور أو التنسيق أو الدعم أو الالتزام من الوحدات التنظيمية الداخلية الأخرى أو من الجهات الخارجية ذات الصلة. وتُعدّ هذه الروابط البينية بين الوحدات التنظيمية والجهات عاملاً أساسياً لضمان التنفيذ الفعال وتعزيز الاتساق المؤسسي.

ولتحقيق ذلك، يحدد كل قسم من أقسام الإطار بوضوح الحالات التي تتطلب تعاوناً بين الوحدات التنظيمية أو تواصلًا مع الجهات الخارجية، بما يضمن وضوح الأدوار والمسؤوليات والمدخلات المتوقعة ويسهم هذا النهج في تعزيز تنفيذ منسق ومتكامل لتدابير الاستدامة على مستوى الحكومة الاتحادية.

1.4.1 حوكمة الإطار

- تتولى وزارة المالية دوراً تنسيقياً وداعماً في شأن هذا الإطار واستخدامه كمرجع توجيهي في حدود اختصاصاتها، بما يشمل تطويره وتحديثه وتقديم الدعم الفني، ودعم الجهات الاتحادية في استخدامه وقياس مستوى الاستفادة منه، دون أن ينشئ ذلك أو يفهم منه أي صلاحيات رقابية أو إشرافية أو تنفيذية أو جزائية إضافية خارج نطاق التشريعات واللوائح النافذة. أما الجهات الاتحادية فيمكن لها الاستفادة، كل في حدود اختصاصها، من هذا الإطار والأدلة المرتبطة به، بما يتناسب مع طبيعة أنشطتها وعملياتها المالية. ويكون ذلك على النحو الآتي:

« وزارة المالية: تتولى وزارة المالية، في إطار اختصاصاتها، وضع وتطوير الإطار والمعايير المرتبطة به، وإصدار الأدلة المتخصصة وتحديثها، ودعم الجهات الاتحادية في استخدامه كمرجع توجيهي عند الاقتضاء، وتقديم الدعم والإرشاد الفني، وذلك في حدود الاختصاصات المقررة قانوناً، ودون أن ينشئ ذلك أي صلاحيات رقابية أو تنفيذية إضافية خارج نطاق التشريعات النافذة.

- 1.1. خلفية الإطار 1.2. أهداف الإطار 1.3. التوافق مع الممارسات الوطنية للاستدامة 1.4. هيكل الإطار
1.5. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتحديث الإطار ومراجعته وتطبيقه 1.6. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتطبيق هذا الإطار
1.7. آلية اقتراح التعديل 1.8. الاعتماد والصلاحيات 1.9. التعميم والنفذ والسجلات
1.10. نطاق تطبيق الإطار (الجهات المشمولة بالتطبيق)

« الجهات الاتحادية: تقوم الجهات الاتحادية، كل في حدود اختصاصها، باستخدام والاستفادة من موجبات هذا الإطار والأدلة المرتبطة به وتطبيق ما يرد فيه في حدود اختصاصاتها، وبما يتناسب مع طبيعة أنشطتها وعملياتها المالية وفي مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقارير. كما تعمل على دمج متطلبات الاستدامة ضمن السياسات والإجراءات المالية الداخلية، وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة، ودعم إعداد التقارير المرتبطة بالاستدامة المالية.

« آليات المتابعة: تدعم وزارة المالية متابعة مستوى الاستفادة من هذا الإطار من خلال الآليات المعتمدة من وزارة المالية وبما يتفق مع التشريعات واللوائح النافذة، بما في ذلك التقارير الدورية والمؤشرات ذات الصلة بما يدعم متابعة مستوى التطبيق وقياس مستوى المواءمة وقياس الأداء المرتبط بالاستدامة المالية على مستوى الحكومة الاتحادية.

« لا يمس هذا الإطار بصلاحيات الجهات الاتحادية في إدارة شؤونها المالية وفقاً للتشريعات والأنظمة المعمول به، وبما يدعم تكامل تطبيق هذا الإطار مع متطلبات المتابعة والتقييم.

1.5. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتحديث الإطار ومراجعته وتطبيقه

يعد هذا الإطار وثيقة تنظيمية لترسيخ مبادئ الاستدامة ضمن جميع الوظائف المالية على المستوى الاتحادي، قابلة للتحديث انسجماً مع أفضل الممارسات المعتمدة. وتخضع لمراجعة دورية سنوية أو كلما دعت الحاجة، من أجل ضمان مواءمتها مع أي تعديلات في التشريعات واللوائح ذات الصلة المطبقة في الحكومة الاتحادية.

1.5.1 إدارة السياسات المالية والمعايير المحاسبية الحكومية

- تُعد إدارة السياسات المالية والمعايير المحاسبية الحكومية الادارة المالكة للإطار، والمسؤولة عن إعدادهِ وتطويرهِ وإصدارهِ، وذلك بالتنسيق مع الإدارات المختصة في وزارة المالية والجهات الاتحادية ذات الصلة.
- تتولى الإدارة الإشراف العام على مراجعة وتحديث الإطار وتطويرهِ بشكل دوري، مرة واحدة سنوياً على الأقل أو كلما دعت الحاجة، بالتنسيق مع الإدارات المختصة في وزارة المالية والجهات الاتحادية ذات الصلة.
- ضمان مواءمة الإطار مع التشريعات واللوائح المالية الاتحادية المعمول بها.
- متابعة التطورات المحلية والدولية في مجال الاستدامة المالية، والعمل على تبني ومواءمة أفضل الممارسات العالمية ذات الصلة.
- ضمان اتساق الإطار مع الاستراتيجيات والسياسات الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة المتعلقة بالاستدامة والعمل المناخي.
- قيادة مرحلة تطبيق الإطار على مستوى الحكومة الاتحادية بعد إصدارهِ.
- تقديم الدعم الفني والإرشادي للإدارات المعنية في وزارة المالية والجهات الاتحادية.

- 1.1. خلفية الإطار 1.2. أهداف الإطار 1.3. التوافق مع الممارسات الوطنية للاستدامة 1.4. هيكل الإطار
1.5. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتحديث الإطار ومراجعته وتطبيقه 1.6. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتطبيق هذا الإطار
1.7. آلية اقتراح التعديل 1.8. الاعتماد والصلاحيات 1.9. التعميم والنفذ والسجلات
1.10. نطاق تطبيق الإطار (الجهات المشمولة بالتطبيق)

- تنفيذ أنشطة بناء القدرات ورفع الوعي لضمان الفهم الموحد والتطبيق الفعال لمتطلبات الإطار.
- استلام وتجميع وتحليل بيانات الاستدامة المالية من الإدارات المختصة والجهات الاتحادية وفق أطر ونماذج معتمدة.
- إعداد وإصدار التقرير المجمع للاستدامة المالية على مستوى الحكومة الاتحادية، بما يدعم الشفافية وجودة التقارير وصنع القرار.
- إطلاق وإدارة جائزة التميز في الاستدامة المالية في الحكومة الاتحادية.

1.6. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتطبيق هذا الإطار

1.6.1 إدارة الميزانية الحكومية

- تتولى الإدارة، في حدود اختصاصها المسؤولية الأساسية في مراجعة، وتحديث، وتعديل معايير الاستدامة، بناء على المتطلبات الفنية لإدارة الميزانية الحكومية ومدى قابلية تطبيق الميزانية المستدامة بشكل دوري، وذلك عبر اتباع الإجراءات المعتمدة للسياسات بالتنسيق مع الإدارة المالكة للإطار.
- إدارة تطبيق الإطار في الجهات الاتحادية من منظور مالي وإجرائي وفق متطلبات إدارة الميزانية الحكومية.
- إدراج اعتبارات الاستدامة ضمن عمليات إعداد الميزانية الاتحادية في حدود دورة الميزانية واختصاصاتها المالية.
- إصدار التوجيهات الإجرائية ذات الصلة بالميزانية للجهات الاتحادية.
- التنسيق الفني مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين لدعم اتساق تطبيق الإطار وفق متطلبات إدارة الميزانية في الإطار.
- متابعة تطبيق الإطار عبر مراحل إعداد وتحليل الميزانية.

1.6.2 إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص

- يمثل دور إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز مراعاة متطلبات الاستدامة في مختلف مراحل إعداد وتقييم وتنفيذ مشروعات الشراكة ذات البعد البيئي أو التي تسهم في تحقيق أهداف الاستدامة، وذلك من خلال حث الجهات الاتحادية على مراعاة الإرشادات ذات الصلة، ولاسيما ما يتعلق بتقييم الأثر البيئي وكفاءة استخدام الموارد عند هيكلة هذه المشاريع ومتابعة تنفيذها.
- تقييم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من الناحية المالية دون الإخلال بأدوار التخطيط الاستراتيجي وقياس الأداء وفق متطلبات دليل مشاريع الشراكة ودليل إدارة و تنفيذ مشروع الشراكة في هذا الإطار.

- 1.1. خلفية الإطار 1.2. أهداف الإطار 1.3. التوافق مع الممارسات الوطنية للاستدامة 1.4. هيكل الإطار
1.5. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتحديث الإطار ومراجعته وتطبيقه 1.6. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتطبيق هذا الإطار
1.7. آلية اقتراح التعديل 1.8. الاعتماد والصلاحيات 1.9. التعميم والنفاذ والسجلات
1.10. نطاق تطبيق الإطار (الجهات المشمولة بالتطبيق)

1.6.3 إدارة الإيرادات الحكومية

- تتولى الإدارة، في حدود اختصاصها المسؤولية الأساسية في مراجعة، وتحديث، وتعديل معايير الاستدامة، بناء على المتطلبات الفنية لإدارة الإيرادات الحكومية ومدى قابلية تطبيق الإيرادات المستدامة بشكل دوري، وذلك عبر اتباع الإجراءات المعتمدة للسياسات بالتنسيق مع الإدارة المالكة للإطار.
- إدارة تطبيق الإطار في الجهات الاتحادية من منظور مالي وإجرائي وفق متطلبات إدارة الإيرادات الحكومية.
- دمج مبادئ الاستدامة في سياسات الإيرادات والتنبؤ والتحصيل واسترداد الديون.
- قيادة تنفيذ الأطر الهادفة إلى تحقيق تدفقات مالية عادلة وقادرة على الصمود وفق متطلبات إدارة الإيرادات في هذا الإطار.
- التنسيق مع الجهات المعنية لدعم الامتثال والتوافق مع مبادرات الاستدامة الوطنية وفق متطلبات إدارة الإيرادات في هذا الإطار.

1.6.4 إدارة الخزنة

- تتولى الإدارة، في حدود اختصاصها المسؤولية الأساسية في مراجعة، وتحديث، وتعديل معايير الاستدامة، بناء على المتطلبات الفنية لإدارة الخزنة ومدى قابلية تطبيق إطار الخزنة المستدامة بشكل دوري، وذلك عبر اتباع الإجراءات المعتمدة للسياسات بالتنسيق مع الإدارة المالكة للإطار.
- إدارة تطبيق الإطار في الجهات الاتحادية من منظور مالي وإجرائي وفق متطلبات إدارة الخزنة في هذا الإطار.
- إدراج مبادئ الاستدامة في التخطيط المالي.
- ضمان الامتثال للسياسات المالية الوطنية الخاصة بالخزنة والمتعلقة بالمناخ.
- ضمان الامتثال للسياسات المالية المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة فيما يتعلق بالخزنة.

1.6.5 إدارة منصة المشتريات الحكومية

- تتولى الإدارة، في حدود اختصاصها المسؤولية الأساسية في مراجعة، وتحديث، وتعديل معايير الاستدامة، بناء على المتطلبات الفنية للمشتريات، ومدى قابلية تطبيق إطار المشتريات العامة المستدامة بشكل دوري، وذلك عبر اتباع الإجراءات المعتمدة للسياسات بالتنسيق مع الإدارة المالكة للإطار. وبالإضافة إلى ذلك، يتولى الفريق مسؤولية ملصقات (علامات) الاستدامة التابع لوزارة المالية في كتالوجات المشتريات الاتحادية.
- إدارة تطبيق الإطار في الجهات الاتحادية من منظور مالي وإجرائي وفق متطلبات المشتريات العامة المستدامة في هذا الإطار.

- 1.1. خلفية الإطار 1.2. أهداف الإطار 1.3. التوافق مع الممارسات الوطنية للاستدامة 1.4. هيكل الإطار
1.5. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتحديث الإطار ومراجعته وتطبيقه 1.6. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتطبيق هذا الإطار
1.7. آلية اقتراح التعديل 1.8. الاعتماد والصلاحيات 1.9. التعميم والنفذ والسجلات
1.10. نطاق تطبيق الإطار (الجهات المشمولة بالتطبيق)

1.6.6 إدارة الحسابات والأنظمة المالية

- تتولى الإدارة، في حدود اختصاصها المسؤولية الأساسية في مراجعة، وتحديث، وتعديل معايير الاستدامة، بناء على المتطلبات الفنية للحسابات والأنظمة المالية ومدى قابلية تطبيق إطار المحاسبة والمالية المستدامة بشكل دوري، وذلك عبر اتباع الإجراءات المعتمدة للسياسات بالتنسيق مع الإدارة المالكة للإطار.
- إدارة تطبيق الإطار في الجهات الاتحادية من منظور مالي وإجرائي وفق متطلبات إدارة الحسابات والأنظمة المالية في هذا الإطار:
- تنفيذ أحكام الإطار المتعلقة بالحسابات والأنظمة المالية.
- دمج مبادئ الاستدامة في إعداد التقارير المالية.
- ضمان الامتثال للسياسات المالية الوطنية والدولية المتعلقة بالمناخ والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) وفق متطلبات قسم الإرشادي للمحاسبة والمالية المستدامة في هذا الإطار.

1.6.7 إدارة السياسات والتشريعات الضريبية

- تتولى الإدارة، في حدود اختصاصها المسؤولية الأساسية في مراجعة، وتحديث، وتعديل معايير الاستدامة، بناء على المتطلبات الفنية للإدارة للسياسات والتشريعات الضريبية.
- ومدى قابلية تطبيق إطار الضرائب المستدامة بشكل دوري، وذلك عبر اتباع الإجراءات المعتمدة للسياسات بالتنسيق مع الإدارة المالكة للإطار.
- إدارة تطبيق الإطار في الجهات الاتحادية من منظور مالي وإجرائي وفق متطلبات إدارة السياسات والتشريعات الضريبية في هذا الإطار.
- وضع السياسات الضريبية المتوافقة مع اللوائح المحلية والدولية الخاصة بالاستدامة.
- مراقبة أثر المبادرات الضريبية المتعلقة بالاستدامة لإجراء التعديلات اللازمة.

1.6.8 إدارة الأصول الحكومية

- تتولى الإدارة، في حدود اختصاصها المسؤولية الأساسية في مراجعة، وتحديث، وتعديل معايير الاستدامة، بناء على المتطلبات الفنية لإدارة الأصول الحكومية.
- ومدى قابلية تطبيق إطار الأصول الثابتة المستدامة بشكل دوري، وذلك عبر اتباع الإجراءات المعتمدة للسياسات بالتنسيق مع الإدارة المالكة للإطار.
- إدارة تطبيق الإطار في الجهات الاتحادية من منظور مالي وإجرائي وفق متطلبات إدارة الأصول الحكومية في هذا الإطار.
- ضمان خضوع جميع الأصول المنقولة وغير المنقولة لمبادئ الاستدامة.
- الإشراف على دمج مؤشرات الأداء الرئيسية للاستدامة في أنظمة إدارة الأصول الثابتة للجهات الاتحادية.
- التنسيق مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين لتنفيذ الامتثال وفق متطلبات قسم إدارة الأصول الثابتة في هذا الإطار.
- رفع تقرير سنوي حول أداء الاستدامة للأصول إلى القيادة العليا في وزارة المالية.

- 1.1. خلفية الإطار 1.2. أهداف الإطار 1.3. التوافق مع الممارسات الوطنية للاستدامة 1.4. هيكل الإطار
- 1.5. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتحديث الإطار ومراجعته وتطبيقه 1.6. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتطبيق هذا الإطار
- 1.7. آلية اقتراح التعديل 1.8. الاعتماد والصلاحيات 1.9. التعميم والنفذ والسجلات
- 1.10. نطاق تطبيق الإطار (الجهات المشمولة بالتطبيق)

1.6.9 إدارة التحول الرقمي

- تتولى الإدارة، في حدود اختصاصها المسؤولية الأساسية في مراجعة، وتحديث، وتعديل معايير الاستدامة، بناء على المتطلبات الفنية لإدارة التحول الرقمي.
- ومدى قابلية تطبيق إطار الخدمات الرقمية المستدامة بشكل دوري، وذلك عبر اتباع الإجراءات المعتمدة للسياسات بالتنسيق مع الإدارة المالكة للإطار.
- إدارة تطبيق الإطار في الجهات الاتحادية من منظور مالي وإجرائي وفق متطلبات إدارة التحول الرقمي في هذا الإطار.
- تنفيذ وتطبيق الإطار للاستدامة ودمج الممارسات المستدامة في العمليات الرقمية والبنية التحتية وتقديم الخدمات.
- صناعة القرار فيما يتعلق باستراتيجيات شراء التكنولوجيا وإدارة الطاقة والحد من النفقات الإلكترونية.

1.7 آلية اقتراح التعديل

- تُقدّم الاقتراحات الخاصة بتحسين أو تحديث هذا الإطار كتابيًا إلى إدارة السياسات المالية والمعايير المحاسبية الحكومية في وزارة المالية، متضمنة مبررات التعديل وتقييم أثره التشريعي، والتنشغيلي والمالي والرقابي.
- تقوم إدارة السياسات المالية والمعايير المحاسبية الحكومية في وزارة المالية بدراسة الطلب والتشاور والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وإعداد مسودة التعديل مدعّمة بالمستندات الفنية والقانونية اللازمة.

1.8 الاعتماد والصلاحيات

- يعتمد معالي وزير المالية، أو من يفوضه، التعديلات اللازمة على هذا الإطار بما يضمن استمرارية تطويره ومواءمته مع متطلبات التطبيق العملي ومستوى التقدم في تحقيق المستهدفات المرتبطة بالاستدامة المالية.
- لا يجوز تعديل أو إلغاء أو إضافة أي أحكام جديدة إلا بعد صدور قرار الاعتماد واستكمال الإجراءات النظامية ذات الصلة.

- 1.1. خلفية الإطار 1.2. أهداف الإطار 1.3. التوافق مع الممارسات الوطنية للاستدامة 1.4. هيكل الإطار
1.5. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتحديث الإطار ومراجعته وتطبيقه 1.6. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتطبيق هذا الإطار
1.7. آلية اقتراح التعديل 1.8. الاعتماد والصلاحيات 1.9. التعميم والنفاذ والسجلات
1.10. نطاق تطبيق الإطار (الجهات المشمولة بالتطبيق)

1.9. التعميم والنفاذ والسجلات

- تتولى وزارة المالية إصدار النسخة المعتمدة من هذا الإطار وتحديثها، وتعميمها على الجهات الاتحادية المعنية، مع تحديد تاريخ بدء النفاذ لأغراض تطبيقه واستخدامه ضمن المنظومة المالية الحكومية.
- كما تتولى إدارة سجل التعديلات، بما يشمل رقم الإصدار وتاريخه ونطاق التغييرات.
- وتتم مواعمة الأدلة والإجراءات ذات الصلة بما لا يتعارض مع هذا الإطار، وتُلغى أو تُعدّل، في حدود التطبيق، أي نصوص أو إجراءات سابقة تتعارض معه، وذلك دون الإخلال بالتشريعات واللوائح النافذة وبما يدعم اتساق التطبيق ورفع كفاءة الأداء المرتبط بالاستدامة المالية.

1.10. نطاق تطبيق الإطار (الجهات المشمولة بالتطبيق)

- يطبق هذا الإطار على جميع الجهات الاتحادية، بما في ذلك الوزارات والجهات الاتحادية التي تشارك في مجالات التخطيط المالي، وإعداد الميزانيات، والمحاسبة، والضرائب، والمشتريات، وعمليات الخزنة، أو الخدمات المالية الرقمية.
- وقد صمم هذا الإطار بما يضمن دمج مبادئ الاستدامة في جميع عمليات اتخاذ القرار المالي وإعداد التقارير ضمن الحكومة الاتحادية. ويتعيّن على جميع الجهات المعنية اعتماد وتنفيذ ومتابعة الإجراءات الواردة في الإطار، بما يسهم بشكل جماعي في تحقيق أهداف دولة الإمارات الوطنية للاستدامة وأهداف التحول المالي.

- 1.1. خلفية الإطار 1.2. أهداف الإطار 1.3. التوافق مع الممارسات الوطنية للاستدامة 1.4. هيكل الإطار
1.5. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتحديث الإطار ومراجعته وتطبيقه 1.6. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتطبيق هذا الإطار
1.7. آلية اقتراح التعديل 1.8. الاعتماد والصلاحيات 1.9. التعميم والنفذ والسجلات
1.10. نطاق تطبيق الإطار (الجهات المشمولة بالتطبيق)

1.10.1 الممارسات الرئيسية للتنفيذ في الجهات الاتحادية

يتعين على الجهات الاتحادية مواءمة سياساتها وأنظمتها وعملياتها الداخلية مع إرشادات الاستدامة الصادرة عن وزارة المالية من خلال تبني الممارسات الرئيسية التالية:



التنسيق بين الوحدات التنظيمية المعنية:

تعزيز التعاون بين الوحدات التنظيمية المعنية لضمان تنفيذ متكامل وفّعال للإطار.



دمج السياسات:

دمج مبادئ الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) ضمن الخطط الاستراتيجية، وأطر إعداد الميزانية، وسياسات وتنفيذ عمليات الشراء، وعمليات اتخاذ القرارات المالية.



إشراك أصحاب المصلحة:

إشراك الجهات الداخلية والخارجية، بما في ذلك الموردين والشركاء والجهات المجتمعية، لتعزيز الشفافية والمساءلة المشتركة.



بناء القدرات:

تعزيز الوعي الداخلي، وتنمية المهارات الفنية، وتطوير القدرات القيادية لضمان التنفيذ الفّعال للإجراءات المتعلقة بالاستدامة.



التحسين المستمر:

مراجعة الممارسات بانتظام، وتحديد الثغرات، واعتماد الحلول المبتكرة لتحسين الأداء في مجال الاستدامة بما يتماشى مع الأهداف الاتحادية.



إدارة البيانات والأداء:

الاستفادة من الأنظمة المالية الاتحادية والداخلية القائمة لتتبع وقياس والإبلاغ عن النفقات والنتائج المرتبطة بالاستدامة.

1.10.2 مؤشرات الأداء الرئيسية

لضمان تحقيق تقدم قابل للقياس، يتضمن كل قسم من أقسام الإطار مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) التي تغطي جميع ركائز الاستدامة. وقد تم تصميم هذه المؤشرات بهدف:

تمكين إعداد تقارير شفافة واتخاذ قرارات مبنية على الأدلة على المستويين الإداري والاتحادي.

مراقبة النتائج مثل نسب الإنفاق الأخضر، ونطاق تغطية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (EIA/SIA)، ومستوى التزام الموردين بمعايير الاستدامة، ومعدلات إكمال برامج التدريب وغيرها.

متابعة مدى تبني وتنفيذ تدابير الاستدامة وفعاليتها خلال مراحل التطبيق التدريجي وفي مرحلة التشغيل المستقر.

يتضمن كل قسم قائمة شاملة بمؤشرات الأداء الرئيسية، لدعم الإدارة الداخلية وتعزيز المساءلة العامة.

- 1.1. خلفية الإطار 1.2. أهداف الإطار 1.3. التوافق مع الممارسات الوطنية للاستدامة 1.4. هيكل الإطار
1.5. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتحديث الإطار ومراجعته وتطبيقه 1.6. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتطبيق هذا الإطار
1.7. آلية اقتراح التعديل 1.8. الاعتماد والصلاحيات 1.9. التعميم والنفذ والسجلات
1.10. نطاق تطبيق الإطار (الجهات المشمولة بالتطبيق)

1.10.3 الأساس لتقييم الامتثال

يُشكّل هذا الإطار قاعدة موحّدة لتقييم مدى التزام جميع الجهات الاتحادية بأهداف الاستدامة. ويرتكز نظام تقييم الامتثال على الركائز التالية:



المراجعات الدورية

تتولى وزارة المالية، من خلال إدارة السياسات المالية والمعايير المحاسبية الحكومية، إجراء مراجعات منتظمة لمدى الامتثال، وذلك بالتعاون مع الجهات والوحدات التنظيمية المعنية الاتحادية ذات الصلة.



وضوح نطاق التطبيق

يُطبّق الإطار على جميع الجهات الاتحادية المشاركة في مجالات التخطيط المالي، وإعداد الميزانيات، والمحاسبة، والضرائب، والمشتريات، وعمليات الخزنة، والخدمات المالية الرقمية.



التوافق مع المعايير

تستند تقييمات الامتثال إلى الأطر الوطنية والدولية المتطورة مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSASB) ومعايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI)، وذلك لضمان اتباع أفضل الممارسات والاستعداد لمتطلبات المستقبل.



التقارير الموحدة

تلتزم الجهات باستخدام نماذج ومنصات رقمية موحدة للإبلاغ عن إجراءات الاستدامة ومؤشرات الأداء الرئيسية والنتائج المحققة.



الشفافية والمساءلة

سيتم توحيد نتائج تقييم الامتثال ورفعها إلى الإدارة العليا في الحكومة الاتحادية، بما يعزز التحسين المستمر ويُرسخ ثقة الجمهور.

2.

المصطلحات والتعاريف وقواعد التفسير

2. المصطلحات والتعاريف الرئيسية

يُقصد بالمصطلحات الآتية، أينما وردت في هذا الإطار، التعريفات المبينة مقابل كل منها:

مصطلح	تعريف
الدولة	دولة الإمارات العربية المتحدة
الحكومة الاتحادية	الحكومة الاتحادية في الدولة
الوزارة	وزارة المالية
الوزير	وزير المالية
الجهات الاتحادية	الوزارات المنشأة بموجب القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء و تعديلاته، والأجهزة والهيئات الحكومية الاتحادية والتي يتم تصنيفها كما يلي: الوزارات والأجهزة المركزية: الوزارات المنشأة بموجب القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والمجالس والأجهزة وما في حكمها التي تباشر الأنشطة الاتحادية التنفيذية والتشريعية والقضائية. الجهات الاتحادية المستقلة: الجهات الاتحادية المنشأة والتي ستنشأ وفقاً للتشريعات النافذة في الدولة بهدف القيام بمهام أو خدمات حكومية محددة وتعمل تحت إشراف الحكومة والتي: 1. يمنحها قانون أو قرار إنشائها الشخصية الاعتبارية المستقلة وأهلية التصرف وإعداد وتنظيم وتنفيذ ميزانياتها الخاصة. 2. لديها هيكل إداري وتنظيمي خاص بها. 3. غير هادفة للربح.
تقييم الأثر البيئي	تقييم منهجي للآثار البيئية المحتملة (الإيجابية والسلبية) لمشروع أو سياسة أو برنامج مقترح، يُجرى قبل مرحلة التنفيذ. ويساعد هذا التقييم في تحديد المخاطر المحتملة، والميزانية بين العوامل المختلفة، والتوصية بإجراءات التخفيف من الآثار السلبية أو إعادة تصميم الإجراءات.
تقييم الأثر الاجتماعي	عملية منظمة تُستخدم لتقييم الآثار الاجتماعية لإجراءات أو مشاريع الميزانية المقترحة، لا سيما آثارها على الشمول والعدالة والوصول إلى الخدمات والفئات المستهدفة. وتُعدّ تقييمات الأثر الاجتماعي أساسية لضمان إنفاق عام مسؤول وعادل من الناحية الاجتماعية.
الشراكة الخضراء بين القطاعين العام والخاص	مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص يُحقق منافع بيئية ملموسة أو يُسهم في التغلب على التحديات المناخية، مثل خفض الانبعاثات، أو الطاقة المتجددة، أو النقل المستدام، أو الحفاظ على المياه. وتهدف هذه الشراكات إلى دمج الأهداف البيئية في جميع مراحل المشروع.
التقييم اللاحق	تقييم يُجرى بعد الانتهاء من تنفيذ مشروع أو سياسة ما، ويُستخدم لمقارنة النتائج الفعلية بالآثار المتوقعة، واستخلاص الدروس المستفادة لعمليات التخطيط المستقبلية.

مصطلح	تعريف
المواصفات القائمة على المخرجات	استراتيجية توريد تُحدد المتطلبات بناءً على النتائج أو المخرجات المرجوة (مثل خفض الانبعاثات)، وليس بناءً على تقنيات أو مدخلات محددة، مما يشجع شركاء القطاع الخاص على الابتكار.
القيمة مقابل المال	مبدأ يُستخدم في الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمشتريات الحكومية لتقييم ما إذا كان المشروع يحقق التوازن الأمثل بين التكلفة، والجودة، والمخاطر. وفي هذه الشراكات الخضراء، يضع تقييم "القيمة مقابل المال" في الحساب القيمة البيئية والاجتماعية طويلة الأجل.
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية المتعلقة بإفصاحات المناخ (IFRS - S1 & S2)	المعيار المستخدم للإفصاح عن المخاطر المتعلقة بالمناخ ومراعاتها.
شبكة النظام المالي الأخضر الدولية (NGFS)	تمثل إطار لإدارة المخاطر المناخية واختبار التحمل
مجموعة عمل التمويل المستدام في دولة الإمارات العربية المتحدة	مسؤولية عن المبادئ الوطنية للتمويل المناخي
الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ	مسؤولية عن تقييم المخاطر المادية والانتقالية
المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة	إطار لتقييم المخاطر المتعلقة بالاستدامة
المسارات الاجتماعية والاقتصادية المشتركة	سيناريوهات مناخية للتطورات البيئية والاجتماعية
مبادئ الاستثمار المسؤول	تؤكد على أهمية دمج اعتبارات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في عملية اتخاذ القرارات المالية
مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB)	مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB) هو هيئة مستقلة كانت تعمل على تطوير معايير الإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) الخاصة بكل قطاع، بهدف مساعدة الشركات على الإفصاح عن معلومات استدامة ذات صلة مالية للمستثمرين.
المبادرة العالمية للتقارير	تُعنى بتوحيد المبادئ التوجيهية لإعداد تقارير الاستدامة
غازات الاحتباس الحراري	الغازات التي تسهم في التغير المناخي
النموذج المتقدم للمخاطر المناخية (CERM)	إدراج المخاطر المناخية في التحليل المالي
تعديل تقييم التغير المناخي (CCVA)	تحديد أثر المخاطر المناخية على التقييمات المالية

مصطلح	تعريف
مؤشر الفرق بين الأنشطة الملوثة والنظيفة (BMG)	مؤشر مالي يقيس مستوى التعرض لمخاطر الكربون
الاقتصاد الدائري	نظام اقتصادي يهدف إلى الحد من النفايات وتعزيز الاستخدام للموارد من خلال تطبيق مبادئ إعادة التصميم، وإعادة الاستخدام، وإعادة التدوير، والاسترجاع.
الاستدامة الاقتصادية	ضمان مساهمة ممارسات الشراء في تحقيق نمو اقتصادي طويل الأمد، مع الحفاظ على الكفاءة والمرونة، دون الإخلال بالمعايير البيئية والاجتماعية.
كفاءة الطاقة	تقليل كمية الطاقة المستخدمة في إنتاج المنتجات وتقديم الخدمات، ويتم تحقيق ذلك غالباً عبر اقتناء أجهزة ومعدات ذات الكفاءة العالية.
الاستدامة البيئية	الممارسات والقرارات التي تدعم الحفاظ على البيئة الطبيعية وتحسينها، من خلال الاستخدام المسؤول للموارد، والحد من التلوث، وحماية التنوع البيولوجي.
التجارة العادلة	شراكة تجارية تقوم على مبادئ الحوار والشفافية والاحترام، وتسعى إلى تحقيق مزيد من العدالة في التجارة الدولية، مما يساهم في التنمية المستدامة عبر توفير ظروف تجارية محسنة للمنتجين والعمال المهمشين.
الحوكمة	مجموعة من الضوابط والمعايير والإجراءات التي تحقق الانضباط المؤسسي في إدارة منظومة العمل في الجهة وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، بما في ذلك القواعد والأحكام اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الجهة، وتحديد المسؤوليات والممارسات التي يجب أن يتبعها لتحقيق الأهداف وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والنزاهة والحيادية، (لا سيما في مجال التوريد المستدام).
انبعاثات غازات الاحتباس الحراري	انبعاث الغازات إلى الغلاف الجوي التي تساهم في زيادة ظاهرة الاحتباس الحراري، مما يؤدي إلى تغير المناخ. ويهدف التوريد المستدام إلى تقليل هذه الانبعاثات.
المحتوى الوطني	إجمالي المبالغ التي تنفق داخل الدولة لتطوير الأعمال والموارد البشرية وتحفيز الإنتاجية في الاقتصاد حسب معايير معادلة المحتوى الوطني.
ISO 20400	المعيار الدولي للتوريد المستدام الذي يوجه كيفية دمج الاستدامة ضمن سياسات وممارسات التوريد بشكل فعال.
مؤشرات الأداء الرئيسية	مؤشرات قابلة للقياس تُستخدم لتقييم مدى نجاح المؤسسة أو النشاط في تحقيق الأهداف الرئيسية، بما في ذلك أهداف الاستدامة.
تحليل تكلفة دورة الحياة	التقييم الشامل للتكلفة الكاملة لمنتج أو خدمة طوال دورة حياتها، بما يشمل التكاليف الأولية، ومصارييف التشغيل، والصيانة، وعمليات الاستبعاد.
التنمية الاقتصادية المحلية	الاستراتيجيات والإجراءات التي تهدف إلى تعزيز الرفاهية الاقتصادية وجودة الحياة في المجتمع عبر توفير فرص العمل ودعم الشركات المحلية.

مصطلح	تعريف
الحياد الكربوني	تحقيق توازن بين ما يتم إنتاجه من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وما يتم إزالته من الغلاف الجوي، وذلك بهدف الوصول إلى الحياد الكربوني في موعد محدد.
البصمة الكربونية للمنتج	مقياس لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة خلال دورة حياة المنتجات أو الخدمات، بدءًا من تلقي المواد والمعالجة الأولية، مرورًا بالإنتاج والتوزيع والتخزين، وانتهاءً بالاستخدام ونهاية العمر التشغيلي.
كفاءة الموارد	الاستخدام والإدارة المستدامة للموارد بطريقة تعزز من قيمتها وتحد من تأثيرها البيئي.
الاستدامة الاجتماعية	مراعاة مبادئ العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان في قرارات التوريد، من خلال ضمان ممارسات عمل عادلة، وتقديم منافع للمجتمع، ودعم فئات المجتمع كافة.
المشتريات الاجتماعية	تُعرف المشتريات الاجتماعية بكونها نهج شراء يكون فيه الأثر الاجتماعي والبيئي بنفس أهمية قيمة الخدمة والمنتج المطلوبين.
المنتجات المستدامة	المنتجات التي تلبى المعايير البيئية المعمول بها طوال دورة حياتها بما في ذلك الاستخدام الفعّال للموارد وتقليل الانبعاثات الكربونية وغيرها وتقليل الأضرار البيئية.
أهداف التنمية المستدامة	مجموعة من 17 هدفًا عالميًا أطلقتها الأمم المتحدة للتصدي لعدة تحديات مثل الفقر، وعدم المساواة، وتغير المناخ، وتدهور البيئة.
المشتريات المستدامة	عملية شراء المنتجات والخدمات ذات الأثر البيئي المحدود والتي تحقق فوائد اجتماعية إيجابية، مع الحفاظ على الكفاءة الاقتصادية والقيمة مقابل المال طوال دورة الحياة.
المشتريات العامة المستدامة	العملية التي تتبعها الجهات الحكومية لشراء المنتجات والخدمات، بحيث تحقق القيمة مقابل المال، مع تعزيز الاستدامة البيئية، والمسؤولية الاجتماعية، والكفاءة الاقتصادية، ودعم الأهداف السياسية والتنموية طويلة المدى.
المشتريات الخضراء	الحصول على المنتجات والخدمات التي تؤثر بشكل أقل على صحة الإنسان والبيئة مقارنةً بالبدايل المنافسة التي تحقق نفس الغرض.
تقييم أثر الاستدامة (SIA)	تقييم منظم للتأثيرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للسياسات الضريبية، لضمان توافقها مع أهداف الاستدامة
ضريبة الكربون	ضريبة تُفرض على محتوى الكربون في الوقود الأحفوري لتحفيز الشركات والأفراد على تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة
نظام تجارة الانبعاثات (ETS)	نظام تجارة الانبعاثات - هو نظام قائم على السوق يُحدد حدًا أقصى لإجمالي الانبعاثات ويسمح للشركات شراء أو بيع الانبعاثات بناءً على احتياجاتهم.

مصطلح	تعريف
مبادئ فاستر FASTER	مبادئ العدالة والمواءمة والاستقرار والشفافية والفعالية والموثوقية - إطار عمل صُمم من قبل البنك الدولي لتقديم الإرشادات حول آليات تسعير الكربون الناجحة.
تسريب الكربون	نقل الصناعات إلى ولايات قضائية ذات تنظيمات بيئية أقل صرامة لتجنب ضريبة الكربون أو قيود الانبعاثات
اعتمادات التعويض	شهادات تمثل تخفيضات في انبعاثات الغازات الدفيئة، يمكن شراؤها من قبل الجهات لتلبية التزامات تقليل الكربون
الحد المطلق	هو حد ثابت لإجمالي الانبعاثات ضمن نظام تداول الانبعاثات (ETS)، بما يضمن تحقيق مستوى محدد مسبقاً من خفض الانبعاثات
الإيرادات المستدامة	إيرادات تتسم بالاستقرار والمرونة، وتتوافق مع أهداف التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية طويلة الأجل.
التحصيل العادل للإيرادات	نهج يراعي قدرة الأفراد أو الجهات على الدفع، بما يضمن العدالة، والتناسب، والشمول.
اختبار السيناريوهات	أسلوب للتنبؤ يهدف إلى دراسة تأثير التطورات المستقبلية المختلفة (مثل: التطور التكنولوجي، أو التحول في قطاع الطاقة) على تحصيل الإيرادات واستدامتها.
القطاعات عالية المخاطر	القطاعات الاقتصادية الأكثر عرضة لتقلبات أو اضطرابات الإيرادات نتيجة التغيرات الخارجية مثل: سياسات المناخ، أو التحول الرقمي، أو تقلبات الأسواق.
اتفاقية مستوى الخدمة	معيار محدد مسبقاً للزمن أو الجودة يجب بموجبه تقديم الخدمة (مثل: معالجة الشكاوى).
ISO (المنظمة الدولية للمعايير)	منظمة دولية مستقلة غير حكومية تعمل على تطوير ونشر المعايير لضمان جودة وسلامة وكفاءة وتوافق المنتجات والخدمات والأنظمة في جميع أنحاء العالم.
(الجمعية الأمريكية لمهندسي التدفئة والتبريد وتكييف الهواء) - ASHRAE	منظمة مهنية عالمية ملتزمة بتطوير فنون وعلوم التدفئة والتهوية وتكييف الهواء والتبريد (HVAC&R) وأنظمة البناء. توفر ASHRAE المعايير والمبادئ التوجيهية والموارد البحثية والتعليمية لتحسين كفاءة الطاقة وجودة الهواء الداخلي والاستدامة في البيئة المبنية.
بروتوكول غازات الاحتباس الحراري (GHG)	الإطار الدولي الأكثر استخداماً لقياس وإدارة والإبلاغ عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG). تم تطويره بشكل مشترك من قبل معهد الموارد العالمية (WRI) ومجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (WBCSD)، وهو يوفر معايير شاملة وإرشادات وأدوات للمنظمات لتتبع بصمتها الكربونية وتنفيذ استراتيجيات للحد من الانبعاثات.

مصطلح	تعريف
مؤسسة إعادة تدوير الإلكترونيات المستدامة الدولية - معيار (R2)	(مؤسسة إعادة تدوير الإلكترونيات المستدامة الدولية) لتعزيز ممارسات إدارة النفايات الإلكترونية المسؤولة. وهو يحدد المتطلبات للمنظمات التي تتعامل مع النفايات الإلكترونية. البائع المعتمد من R2 هو شركة أو منظمة معتمدة بموجب معيار R2 (معيار إعادة التدوير المسؤول)، وهو إطار معترف به دوليًا للإدارة المسؤولة والمستدامة بيئيًا للنفايات الإلكترونية (E-waste). تضمن شهادة R2 التزام البائعين بأفضل الممارسات في إعادة استخدام المعدات الإلكترونية وإعادة تدويرها والتخلص منها مع إعطاء الأولوية لأمن البيانات وحماية البيئة وسلامة العمال.
مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام	مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSASB): منظمة دولية تُعنى بتطوير معايير محاسبية مخصصة للجهات الحكومية والقطاع العام، بهدف تعزيز الشفافية وقابلية المقارنة في التقارير المالية.
معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام	معايير تصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSASB)، تُحدد كيفية إعداد التقارير المالية للقطاع العام والإفصاح عنها بما يضمن الاتساق والشفافية على المستويين الوطني والدولي.
معايير التقارير الخاصة بالاستدامة (SRS)	معايير وضعها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSASB) بهدف دعم الجهات الحكومية في الإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة والمناخ، وتعزيز الشفافية في التقارير المالية ذات الصلة.
المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية - الإفصاحات المتعلقة بالمناخ	الإفصاحات المتعلقة بالمناخ (المعيار رقم 2): إطار عمل عالمي صادر عن مجلس معايير الاستدامة الدولي (ISSB) يُعنى بالإفصاح عن المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ، ويمكن تكييفه لتطبيقه ضمن سياق القطاع العام.
نظام المحاسبة البيئي-الاقتصادي (SEEA)	إطار إحصائي تابع للأمم المتحدة يهدف إلى دمج البيانات البيئية والاقتصادية في نظام موحد لقياس وتتبع استخدام الموارد الطبيعية والانبعثات والأنشطة المتعلقة بحماية البيئة.
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)	منظمة حكومية دولية أنشئت عام 1961 وتضم 38 دولة عضوًا، تعمل على تعزيز السياسات الداعمة للنمو الاقتصادي والاستقرار المالي والتجارة والتنمية المستدامة، وتحسين جودة الحياة على مستوى العالم.
مؤشر ريو التابع للجنة المساعدات الإنمائية بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD-DAC Rio Marker)	أداة لتتبع السياسات طوّرتها لجنة المساعدات الإنمائية (DAC) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، تُستخدم لمتابعة ورصد كيفية دمج أهداف البيئة والمناخ ضمن تدفقات التمويل الإنمائي.
مجموعة عمل التمويل المستدام بدولة الإمارات	منصة حكومية مشتركة تُعنى بتنسيق سياسات ومعايير وممارسات التقارير الخاصة بالمالية المستدامة على مستوى الجهات الاتحادية.

مصطلح	تعريف
الوسم الأخضر للميزانية (- Green Budget Tagging) (GBT)	عملية منهجية تهدف إلى تحديد وتصنيف وتتبع إجراءات إعداد الميزانية بناءً على إسهامها في تحقيق الأهداف البيئية والمناخية. وتُعد هذه الآلية أداة فعالة لضمان موافقة الإنفاق العام مع أولويات الاستدامة الوطنية، كما ترسخ الشفافية في التخطيط المالي. تصنف من خلال مستويات محددة مثل: رئيسي (Principal)، وذو أثر كبير (Significant)، وغير مستهدف (Not Targeted).
التصنيف الرئيسي (100%)	هو بند موازنة يهدف بشكل أساسي إلى تحقيق منافع بيئية أو مناخية.
التصنيف ذو الأثر الكبير (40%)	هو بند موازنة يحقق منافع بيئية أو مناخية ثانوية ولكنها مقصودة ومحددة بوضوح.
التصنيف غير المستهدف (0%)	هو بند موازنة لا يحمل أي أهداف بيئية مباشرة أو مقصودة.
المعاملة الموسومة بالأخضر (Green-Tagged Transaction)	هي معاملة مالية تُسجّل في النظام المحاسبي وترتبط ببند موازنة موسومة بالأخضر، ويتم تصنيفها وفق المستوى (الفئة) والمحور البيئي.
التكيف/المرونة	الإجراءات المتخذة لتكييف البنية التحتية أو السياسات أو الأصول بهدف تقليل درجة تعرضها لتغير المناخ وتعزيز مرونتها وقدرتها على استعادة الأداء بعد التأثير بالأحداث المناخية أو الطارئة.
دورة حياة الأصل	المراحل التي تمر بها الأصول: بدءًا من التخطيط والاستحواذ/الإنشاء، مروراً بالتشغيل والصيانة، وصولاً إلى التجديد/التخريد أو التخلص.
BREEAM مؤسسية بحوث البناء للتقييم البيئي	نظام تقييم بريطاني يُعنى بالاستدامة، يقوم بتقييم المباني والبنى التحتية وفقاً للمعايير البيئية والاجتماعية والاقتصادية.
مخاطر المناخ (المادية والناجمة عن التحول)	تنشأ المخاطر المادية نتيجة الظواهر المناخية (مثل موجات الحر أو الفيضانات)، بينما تنشأ مخاطر التحول من التغيرات في السياسات أو التكنولوجيا أو الأسواق نحو اقتصاد منخفض الكربون.
لائحة شروط ومواصفات المباني الخضراء في دبي	متطلبات إلزامية للمباني الخضراء في إمارة دبي، تركز على كفاءة الطاقة، وترشيد استهلاك المياه، وجودة البيئة الداخلية.
نظام التقييم بدرجات اللؤلؤ للمباني	إطار تصنيف الاستدامة في أبوظبي لتصميم وبناء وتشغيل المباني، مصمم ليتناسب مع مناخ وثقافة دولة الإمارات العربية المتحدة.
معيار الأداء رقم 4 الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية (الصحة والسلامة والأمن المجتمعي)	متطلبات تهدف إلى حماية صحة وسلامة وأمن المجتمعات المتأثرة بأنشطة أو أصول الجهة المعنية.
معيار ISO 15686-5 تكلفة دورة الحياة	يوفر إرشادات حول تطبيق تكلفة دورة الحياة لتقييم إجمالي تكاليف ملكية الأصول، بما في ذلك الاستحواذ والسيطرة على الأصل مروراً بالتشغيل والصيانة وصولاً إلى البيع والاستبعاد.

مصطلح	تعريف
معيار ISO 20887: 2020 التصميم القابل للتفكيك والتكثيف	مبادئ لتصميم المباني والبنية التحتية لتكون قابلة للتكيف وقابلة للتفكيك وقابلة لإعادة الاستخدام لتقليل النفايات ودعم أهداف الاقتصاد الدائري.
معيار ISO 21542 إمكانية الوصول في البيئة المبنية	يحدد المتطلبات الفنية لتصميم وإنشاء مبانٍ يمكن الوصول إليها من قبل الجميع، بما في ذلك الأشخاص أصحاب الهمم.
معيار ISO 26000 المسؤولية المجتمعية	معيار توجيهي عالمي يساعد المؤسسات على دمج المسؤولية الاجتماعية في الاستراتيجيات والعمليات في مجالات مثل حقوق الإنسان، والعمل والبيئة وتطوير المجتمع.
معيار ISO 55001 نظم إدارة الأصول	يقدم الأسس والمتطلبات لإنشاء وتشغيل نظام إدارة الأصول بهدف تحسين الأداء والتكلفة والمخاطر عبر دورة حياة الأصول.
معيار ISO 59004 الاقتصاد الدائري	يوفر المبادئ التوجيهية وإطار العمل والمصطلحات للاقتصاد الدائري، مما يساعد المؤسسات على الانتقال من الأنظمة الخطية إلى الأنظمة الدائرية، بما يعزز القيمة المستدامة ويقلل الأثر البيئي.
LEED نظام الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة	نظام معترف به دولياً ويوفر شهادة للمباني الخضراء يهتم بتصميم وبناء وتشغيل، وصيانة المباني المستدامة.
إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول تقييم الأثر الاجتماعي (OECD)	منهج منظم لتقييم وإدارة الآثار الاجتماعية الناتجة عن السياسات أو البرامج أو قرارات إدارة الأصول.
اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص أصحاب الهمم (UN CPRD)	معاهدة دولية توجه الحكومات لضمان تحقيق إمكانية الوصول والشمولية وعدم التمييز في البنية التحتية والخدمات العامة.
إرشادات استدامة أصول البنية التحتية الصادرة عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (UN DESA Infrastructure Asset Management Guideline)	يوفر طرقاً عملية للحكومات لإدارة أصول البنية التحتية العامة بشكل مستدام ومرن، متماشياً مع أهداف التنمية المستدامة.
مجموعة أدوات القيمة الاجتماعية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP Social Value Toolkit)	يساعد المنظمات على قياس ومعرفة الفوائد الاجتماعية وتأثير المجتمع لمشاريعها أو أصولها.

مصطلح	تعريف
إرشادات برنامج المشتريات المستدامة العامة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP Sustainable Public Procurement Guidelines)	يشجع الجهات الحكومية على دمج معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية في عمليات الشراء والتعاقد.
إرشادات إعادة الاستخدام التكميلي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2016) (UN-Habitat Adaptive Reuse Guidelines)	إرشادات حول إعادة توظيف الأصول غير المستغلة أو الشاغرة إلى مساحات مفيدة اجتماعياً، مع التركيز على مشاركة المجتمع والتصميم المستدام.
معايير إرشادات النفاذ إلى محتوى الويب (WCAG)	معايير دولية صادرة عن مجموعة الشبكة العالمية لمتصفحات الويب لجعل لتسهيل نفاذية المحتوى الرقمي للأشخاص أصحاب الهمم، مع التركيز على القابلية للإدراك والقابلية للتشغيل والفهم.
سياسة إعادة الاستخدام التكميلي للأصول من منتدى الاقتصاد العالمي (2024)	مبادئ تهدف إلى إطالة دورة حياة الأصول، وتقليل الكربون المحتجز، وتحقيق كفاءة التكلفة من خلال إعادة الاستخدام التكميلي في سياق الاقتصاد الدائري.
الميزانية المستدامة	إعداد وتنفيذ الميزانية العامة بطريقة تضمن استدامة الموارد المالية وتحقيق توازن طويل الأجل بين الإيرادات والنفقات مع مراعاة الأثر الاقتصادي والاجتماعي، وترتبط بالإطار العام المالي الاتحادي الي يركز على الاستخدام الكفء للموارد، وتحقيق التوازن المالي، ودعم التنمية المستدامة.
الخزانة المستدامة	إدارة السيولة والتدفقات النقدية بشكل يضمن توافر الموارد في الوقت المناسب كما تركز على إدارة الدين العام ضمن مستويات أمانة لتعزيز الثقة والاستقرار المالي، وتلتزم بمبادئ الشفافية والحوكمة والكفاءة في إدارة الأموال العامة لتحقيق الاستدامة المالية عبر سياسات وأنظمة متطورة لتعزيز مرونة الممارسات المالية لضمان الاستخدام المستدام والفعال للموارد الحكومية.
الضرائب المستدامة	نهج ضريبي متكامل يوازن بين تعظيم كفاءات التحصيل وتنوع مصادر الإيرادات من جهة وتحفيز الأنشطة الاقتصادية المستدامة وتقليل الأثر البيئية السلبية وتعزيز العدالة الاجتماعية من جهة أخرى بما يدعم الاستدامة المالية في الحكومة الاتحادية ويقلل الاعتماد على الموارد غير المتجددة.
الأصول الثابتة المستدامة	هي الأصول الملموسة طويلة الأجل التي تمتلكها الجهات الحكومية الاتحادية لاستخدامها في تقديم الخدمات العامة أو دعم العمليات الحكومية، والتي تُدار وتُستثمر وفق منهج يحقق الكفاءة الاقتصادية والاستدامة البيئية والاجتماعية، بما يضمن استمرار قدرتها على توليد المنافع على المدى الطويل دون استنزاف الموارد أو زيادة الأعباء المالية المستقبلية.

3.

الميزانية المستدامة

3. الميزانية المستدامة

في ظل التحديات المتزايدة المرتبطة بتغير المناخ، وندرة الموارد، والتفاوت الاجتماعي، يشهد دور المالية العامة تحولاً جوهرياً ليصبح ركيزة أساسية في دعم التنمية المستدامة. وتعمل الحكومات في جميع أنحاء العالم على دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية ضمن عمليات التخطيط المالي واتخاذ القرارات. وفي هذا السياق، تدرك وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة الأهمية القصوى لمواءمة ممارسات الميزانية الاتحادية مع الأهداف الوطنية للاستدامة وأفضل الممارسات الدولية.

تقوم إدارة الميزانية الحكومية بدور محوري يكفل المساهمة الفعالة للسياسات المالية والاستثمارات العامة في تحقيق رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة طويلة الأجل للتنمية المستدامة. ويشمل ذلك دعم المرونة المناخية، وتعزيز حماية البيئة، وتحقيق الاندماج الاجتماعي، وتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية. ويهدف إطار الميزانية المستدامة إلى دمج اعتبارات الاستدامة ضمن عمليات إعداد الميزانية في الجهات الاتحادية. ويستند الإطار إلى أطر الميزانية الخضراء المعترف بها عالمياً، مع الاستفادة من الممارسات الحالية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

3.1. النطاق

يحدد هذا القسم نطاق إطار الميزانية المستدامة من حيث تطبيقه على وظائف ومسؤوليات إدارة الميزانية الحكومية. كما يوضح مجالات تطبيق الإطار والأنشطة والقرارات التي يشملها وأي استثناءات أو قيود على تطبيقه.

3.1.1 نطاق التطبيق

يطبق الإطار على جميع الوظائف المتعلقة بالميزانية التي تضطلع بها إدارة الميزانية الحكومية في وزارة المالية، وخصوصاً في المجالات التالية:

- **وضع السياسات وإعداد التشريعات:** دمج مبادئ الاستدامة في السياسات المالية والمعايير والتشريعات.
- **إعداد الميزانية وتحليلها:** تقييم مقترحات الميزانية المقدمة من الجهات الاتحادية بما يتوافق مع الاستدامة ومراعاة الآثار البيئية والاجتماعية خلال دورة إعداد الميزانية.
- **الوسم الأخضر للميزانية وإعداد التقارير:** تطوير وتنفيذ نظام معين لوسم وتتبع النفقات المرتبطة بالاستدامة مع التعاون مع الجهات الاتحادية لدعم إعداد التقارير حول أثر الميزانية المتعلق بالمناخ.
- **تقييم الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتقييم الأثر:** تقييم مقترحات الشراكة وفقاً لدليل مشاريع الشراكة ودليل إدارة وتنفيذ مشروع الشراكة، بما يشمل تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية والمناخية ضمن دراسات الجدوى.

3.1.2 الاستثناءات والقيود

رغم أن الإطار يهدف إلى دمج الاستدامة في عملية إعداد الميزانية، فإن هناك استثناءات وقيود تنطبق على ما يلي:

- **الأدوات المالية غير المدرجة في الميزانية:** تستثنى الأنشطة المتعلقة بالأدوات المالية، أو الاستثمارات السيادية، أو إصدارات أسواق رأس المال، حيث تخضع هذه الأنشطة لاختصاصات الوحدات التنظيمية المعنية في الوزارة.
- **البيئة القانونية المتغيرة:** يخضع تطبيق هذا الإطار لأي تعديلات مستقبلية في التشريعات واللوائح ذات الصلة، ويتم تحديثه بما يضمن مواءمته مع تلك التعديلات.

3.2. الفئات المستهدفة

تم تصميم إطار الميزانية المستدامة خصيصًا لأصحاب المصلحة الرئيسيين المعنيين الذين تتطلب مهامهم دمج اعتبارات الاستدامة في عمليات إعداد الميزانية. ويقوم هذا القسم بتحديد المستخدمين الأساسيين وأصحاب المصلحة الداعمين لتطبيق الإطار. وتشمل الفئات المستهدفة الجهات الداخلية والخارجية التي تُشكل مسؤولياتها نقطة تأثير متبادل مع عملية التخطيط وصنع القرار بشأن الميزانية الاتحادية.

3.2.1 الإدارة الراعية/الإدارة المسؤولة

إدارة الميزانية الحكومية في وزارة المالية الادارة المسؤولة عن إدارة وتطبيق هذا الإطار من منظور مالي وإجرائي، حيث تتولى تنسيق إدراج اعتبارات الاستدامة ضمن عمليات إعداد الميزانية الاتحادية، وذلك في حدود دورة الميزانية واختصاصاتها المالية.

وتشمل مسؤولياتها إصدار التوجيهات الإجرائية ذات الصلة، والتنسيق الفني مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين لدعم اتساق تطبيق الإطار، إلى جانب تحديثه وصيانته بما يعكس التطورات في الأطر المعتمدة وأفضل الممارسات الدولية ذات الصلة بإعداد الميزانية.

كما تتولى إدارة الميزانية الحكومية متابعة تطبيق الإطار عبر مراحل إعداد وتحليل الميزانية، دون الإخلال بالأدوار المؤسسية المعتمدة للتخطيط الاستراتيجي وقياس الأداء.

3.2.2 أصحاب المصلحة الداخليين

تلعب الوحدات التنظيمية المعنية بوزارة المالية دورًا محوريًا في تنفيذ ممارسات الاستدامة وإدارتها ضمن مهام إدارة الميزانية الحكومية:

- **قطاع الميزانية والإيرادات الحكومية - وزارة المالية:** مسؤول عن دعم متطلبات الميزانية من خلال الإدارة الفعالة للإيرادات وتقديراتها.
- **إدارة الخزانة - وزارة المالية:** تقديم الدعم الخاص بمواءمة الاحتياطات النقدية الاتحادية لدعم عملية إعداد الميزانية السنوية.
- **إدارة الحسابات والأنظمة المالية - وزارة المالية:** تقديم الدعم عبر آليات محاسبية لتعزيز اتخاذ القرارات المرتبطة بالميزانية وتقديم مساعدة مالية فعالة.

3.2.3 أصحاب المصلحة الخارجيين

تتعاون المؤسسات التالية مع إدارة الميزانية الحكومية في القضايا المتعلقة بالاستدامة المالية، وتساهم في دعم جهود دولة الإمارات العربية المتحدة لدمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

- **وزارة شؤون مجلس الوزراء:** ضمان وجود ترابط استراتيجي بين الميزانية الاتحادية والرؤى والاستراتيجيات الوطنية طويلة الأجل.
- **الجهات الاتحادية:** إعداد وتقديم مقترحات الميزانية، وتنفيذ المشاريع، ومواءمة الإنفاق مع أولويات الاستدامة.
- **لجنة الميزانية العامة:** تقديم التوجيه الاستراتيجي وضمان مواءمة الميزانية الاتحادية مع الأولويات الوطنية، بما في ذلك أهداف الاستدامة.
- **وزارة التغير المناخي والبيئة:** تقديم التوجيهات بشأن المعايير البيئية والمناخية المتعلقة بتخطيط الميزانية.
- **الشركاء من القطاع الخاص (في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص):** التعاون مع وزارة المالية والجهات الاتحادية في تطوير وتنفيذ البنية التحتية المستدامة وتقديم الخدمات.

3.3. إرشادات التطبيق

تم تنظيم الإطار من قبل قسم الميزانية المستدامة ضمن قسمين رئيسيين: 1. تقييمات الأثر المرتبطة بعمليات الميزانية؛ و2. إرشادات الاستخدام.

يركز قسم تقييمات الأثر المتعلقة بعمليات الميزانية على التقييمات الرئيسية (البيئية والاجتماعية) التي تُوظف لاتخاذ قرارات فعالة تتعلق بالميزانية.

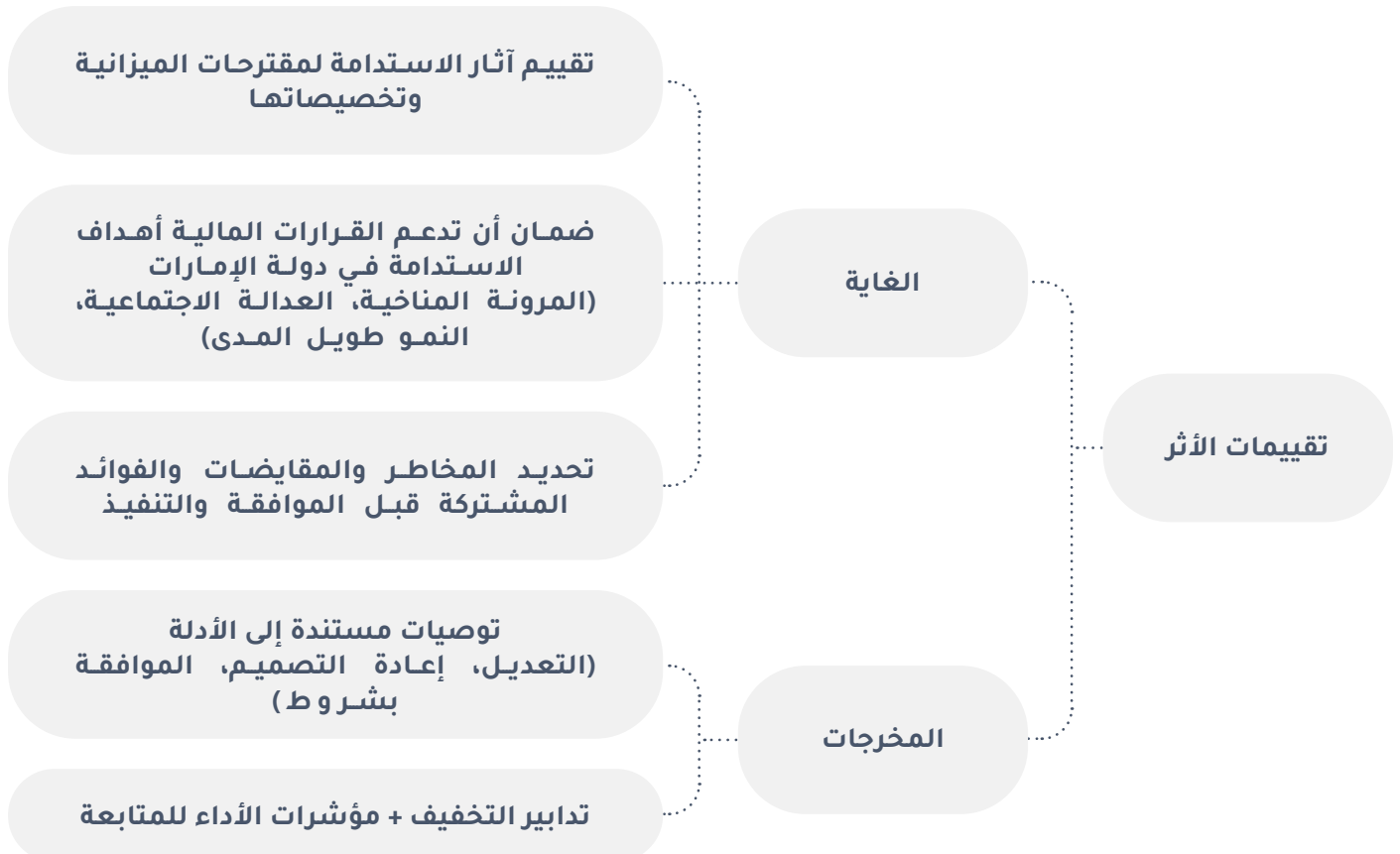


يركز قسم إرشادات الاستخدام على الجوانب المحورية للاستدامة التي سيتم دمجها مباشرةً في عمليات إعداد الميزانية مثل "إطار الوسم الأخضر للميزانية و"آلية الشراكة الخضراء بين القطاعين العام والخاص".



3.3.1 تقييمات الأثر المرتبطة بعمليات الميزانية

تعد تقييمات الأثر أداة محورية ضمن إطار الميزانية المستدامة، حيث تُمكن إدارة الميزانية من تقييم الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة على مخصصات وإجراءات الميزانية. ومن خلال تحديد أثر الاستخدام على الإجراءات المالية بشكل منهجي، تهدف هذه التقييمات إلى ضمان القرارات المالية لا تقتصر على دعم النمو الاقتصادي فحسب، بل تساهم أيضًا بشكل هادف في تحقيق أهداف الاستخدام على أوسع نطاق في دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك المرونة المناخية والعدالة الاجتماعية.



فئات تقييم الأثر الرئيسية

تقييم الأثر الاجتماعي

ما الذي يقيّمه:

- الآثار الإيجابية والسلبية على السكان والمجتمعات والفئات الضعيفة

مجالات التركيز:

- العدالة في التوزيع (من يستفيد ومن يتحمل التكلفة)
- الوصول إلى الخدمات والفرص (الصحة، التعليم، السكن، التنقل)
- الشمول والانسجام الاجتماعي
- التوظيف والمهارات والرفاه المجتمعي
- الضمانات لمنع الأذى غير المقصود

الأسئلة الرئيسية:

- أي الفئات تستفيد أكثر/أقل من هذا التدبير المالي؟
- هل تتضرر أي فئات ضعيفة؟
- ما الضمانات أو إجراءات التعويض الموجودة؟

تقييم الأثر البيئي

ما الذي يقيّمه:

- العواقب البيئية لسياسات الميزانية والاستثمارات والبرامج قبل التنفيذ

مجالات التركيز:

- انبعاثات الغازات وتأثيرات المناخ (التخفيف + التكيف)
- كفاءة الموارد (الطاقة، المياه، المواد)
- النفايات والتلوث (الهواء، المياه، الأرض)
- التنوع البيولوجي وتأثيرات النظم البيئية
- الالتزام بالمعايير والالتزامات البيئية لدولة الإمارات

الأسئلة الرئيسية:

- هل تؤدي التدابير إلى زيادة أو تقليل الانبعاثات / الضغط البيئي؟
- ما المخاطر على النظم البيئية والموارد الطبيعية؟
- هل تشمل التدابير إجراءات التخفيف ومؤشرات المتابعة؟

تقييم الأثر المالي

ما الذي يقيّمه:

- الآثار القصيرة والمتوسطة والطويلة المدى على المالية العامة

مجالات التركيز:

- القدرة على تحمل الميزانية والاستدامة المالية
- الكفاءة الاقتصادية / القيمة مقابل المال
- الآثار المتكررة مقابل الآثار الرأس مالية
- آثار الإيرادات (الرسوم، الضرائب، المدخرات، العملات)
- المخاطر المالية (الالتزامات المحتملة، تجاوزات التكلفة، التقلبات)

الأسئلة الرئيسية:

- ما التكلفة الإجمالية (دورة الحياة) ومصدر التمويل؟
- ما الالتزامات طويلة المدى وتكاليف التشغيل؟
- ما المخاطر المالية وإجراءات التخفيف؟

يتم تضمينه كجزء من الإطار الإرشادي للميزانية المستدامة

تقييمات الأثر البيئي



يوضح الجدول التالي هيكل القسم الفرعي لتقييمات الأثر البيئي:

التسلسل	مجال التركيز	نطاق تغطية القسم
1	الهدف	تحديد أهمية تقييم الأثر البيئي ضمن عمليات الميزانية
2	المعايير والأطر المطبقة	أطر العمل الرئيسية المعترف بها عالمياً والمشار إليها في صياغة القسم الفرعي لتقييمات الأثر البيئي
3	خطوات التنفيذ الموصى بها	إطار إجرائي مفصل يحدّد مراحل إعداد وتنفيذ تقييم الأثر البيئي، مع توضيح مسؤوليات أصحاب المصلحة المعنيين في كل مرحلة.
4	المعايير الرئيسية والمتطلبات الفنية	مؤشرات الأداء الرئيسية اللازمة لضمان المراقبة الفعّالة وتتبع التقدم المحرز

الهدف



تُعد تقييمات الأثر البيئي أداة محورية لدمج مبادئ الاستدامة ضمن الحوكمة المالية. ففي إطار عملية إعداد الميزانية لوزارة المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة، يمكن استخدام تقييمات الأثر البيئي كأداة داعمة لصنع القرار لتقييم مدى تأثير إجراءات الميزانية المقترحة مثل المشاريع الرأسمالية، أو الاستثمارات في البنية التحتية، أو المبادرات المتعلقة بالسياسية التي قد تؤثر في البيئة الطبيعية.

المعايير والأطر المطبقة:



مجموعة أدوات الميزانية الخضراء لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

الإطار المرجعي للميزانية الخضراء للاتحاد الأوروبي - التقييمات البيئية ضمن الميزانية الخضراء

خطوات التنفيذ الموصى بها:



يتعين على الوحدات التنظيمية المعنية تطبيق التوصيات التالية وإدراجها في مقترحات ميزانياتها المقدمة إلى وزارة المالية، وذلك لدعم اتخاذ قرارات فعالة ومستنيرة بشأن تخصيص الميزانية.

1 الإطار المرجعي للميزانية الخضراء للاتحاد الأوروبي: يوفر هذا الإطار منهجاً منظماً لدمج الاعتبارات البيئية والمناخية في عمليات الميزانية الوطنية. ويحدد هذا الإطار المبادئ والأدوات اللازمة لمواءمة المالية العامة مع الأهداف البيئية للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك "الصفقة الخضراء". يتمثل المكون الرئيسي للإطار في استخدام التقييمات البيئية، التي تُقيّم الآثار البيئية المحتملة للقرارات المتعلقة بالميزانية لضمان الشفافية، والاتساق، والفعالية في دعم أهداف الاستدامة.

مجموعة أدوات الميزانية الخضراء لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: تُعد هذه المجموعة بمثابة دليل عملي للحكومات لدمج الأهداف المناخية والبيئية في أنظمتها الخاصة بالميزانية. ويقدم المكونات الأساسية اللازمة، مثل الترتيبات المؤسسية، ووسم الميزانية، ومؤشرات الأداء، وتقييمات الأثر، لمساعدة صناع السياسات على تصميم وتنفيذ استراتيجيات فعالة للميزانية الخضراء. كما تعزز مجموعة الأدوات أفضل الممارسات الدولية وتدعم البلدان في اتخاذ قرارات مالية مستنيرة تساهم في تعزيز الاستدامة والمرونة البيئية.

1 الفحص الأولي للتصنيف البيئي:

- قبل الشروع في تحليل بيئي معمق، ينبغي على الجهات الاتحادية تحديد ما إذا كان من المرجح أن يكون لبند الميزانية المقترح أثر بيئي ملموس. وتساعد هذه الخطوة الأولية في توزيع الجهود بشكل متناسب، مما يضمن خضوع المشاريع عالية المخاطر أو ذات الفرص الكبيرة للتدقيق البيئي المناسب، مع عدم تحميل المشاريع ذات الأثر المنخفض أعباءً إضافية.
- ينبغي على الجهات المعنية أخذ ما يلي بعين الاعتبار:
 - « هل يندرج هذا الإجراء ضمن القطاعات التي يرتبط نشاطها بشكل مباشر بالآثار البيئية التقليدية، مثل الطاقة والنقل والمياه والنفايات وتطوير الأراضي؟
 - « هل يتضمن هذا الإجراء استثمارات مالية ضخمة أو تعديلات ملموسة على البنية التحتية؟
 - « هل يمكن أن يساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في الانبعاثات أو التلوث أو فقدان التنوع البيولوجي؟
 - « هل تتجاوز قيمة الإجراء حد الأهمية النسبية المحدد؟
 - « هل يتم تطبيق هذا الإجراء في منطقة أو منظومة بيئية مصنفة على أنها حساسة من الناحية البيئية؟
- إذا كانت نتائج الفحص الأولي تقتضي الإجابة بـ "نعم" على أي من الأسئلة المذكورة أعلاه، قد يتطلب هذا الأمر إجراء تقييم أثر بيئي أكثر عمقاً وتفصيلاً.

2 إشراك أصحاب المصلحة:

- من المستحسن أن تستعين الجهات الاتحادية، بالنسبة للمشاريع ذات التأثير الكبير أو الأهمية الاستراتيجية، بمشورة أصحاب المصلحة الرئيسيين، على سبيل المثال:
 - « المجتمعات المحلية المتأثرة بالمشروع
 - « خبراء البيئة أو المؤسسات الأكاديمية
 - « الدوائر الحكومية الأخرى ذات الاختصاصات البيئية
- يجب أن تتناسب آليات إشراك أصحاب المصلحة مع حجم المشروع، على أن يتم توثيق هذه الآليات في مذكرة مرفقة ضمن تقرير تقييم الأثر البيئي.

3 تحديد نطاق تقييم الأثر البيئي:

- بمجرد تصنيف الإجراء على أنه ذو أهمية بيئية، يمكن للوزارات الاتحادية تحديد نطاق التقييم. ويشمل ذلك ما يلي:
 - « تحديد المكونات البيئية التي من المرجح أن تتأثر (مثل جودة الهواء، استهلاك المياه، التنوع البيولوجي، انبعاثات غازات الدفيئة).
 - « الحدود الجغرافية للأثر (على سبيل المثال، محلية أو إقليمية).
 - « الإطار الزمني (المقارنة بين أثر الإنشاءات قصيرة الأجل وبين الأثر البيئي التشغيلي طويل الأجل).
 - « أصحاب المصلحة المحتملين أو المجتمعات التي قد تتأثر.
- يتعين على الجهات الاتحادية، عند الاقتضاء، التعاون مع وزارة التغير المناخي والبيئة أو الخبراء المتخصصين في القطاع خلال هذه المرحلة، خاصة بالنسبة للمقترحات المعقدة أو التي تشمل قطاعات متعددة.

4 وضع قاعدة بيانات أساسية للوضع البيئي:

- يتطلب تقييم الأثر البيئي الفعّال فهمًا للوضع البيئي الحالي الذي يمكن قياس أثر الإجراء بناءً عليه. ويتم حث الجهات الاتحادية على جمع البيانات ذات الصلة بقطاعها أو بالموقع الجغرافي للمشروع. وقد يشمل ذلك ما يلي:
 - « مستويات الانبعاثات الحالية
 - « توفر المياه أو أنماط الاستهلاك
 - « صحة النظام البيئي وحالة التنوع البيولوجي
 - « خصائص استخدام الأراضي أو مستويات تدهورها
- ينبغي أن تستند المعلومات الأساسية إلى الإحصاءات الوطنية، ومجموعات البيانات المعتمدة، أو تقييمات الأثر البيئي السابقة التي أُجريت في سياقات ذات صلة. وفي حال عدم توفر البيانات، ينبغي توضيح الافتراضات بشفافية.

5 تحليل الأثر البيئي:

- تتضمن هذه الخطوة تحليلًا منظمًا للآثار البيئية المتوقعة لبند الميزانية المقترح. وينبغي على الجهات الاتحادية المعنية محاولة تحديد أو وصف ما يلي:
 - « الآثار المباشرة: (على سبيل المثال: الزيادة/النقصان المتوقع في الانبعاثات، أو استهلاك المياه، أو فقدان الموائل الطبيعية).
 - « التأثيرات غير المباشرة: (على سبيل المثال، التغيرات السلوكية في وسائل النقل أو أنماط تطوير الأراضي الناتجة عن تنفيذ مشروع ما.
 - « النتائج الإيجابية والسلبية: (على سبيل المثال: تخفيض الانبعاثات مقابل زيادة في توليد النفايات).
 - « يجب تصنيف الآثار إلى آثار قصيرة الأجل، ومتوسطة الأجل، وطويلة الأجل.
- يمكن للوزارات الاتحادية، حيثما كان ذلك ممكنًا، استخدام أدوات النمذجة الأساسية أو التقديرات (على سبيل المثال: عوامل الانبعاثات لكل وحدة طاقة)، ويجب توثيق النتائج الكمية والتقييمات النوعية.
- يجب تنظيم الآثار في مصفوفة أو جدول موجز يساعد مراجعي الميزانية على فهم ما يلي:
 - « طبيعة الآثار البيئية وحجمها
 - « ما إذا كانت تلك الآثار قابلة للمعالجة أو دائمة ولا يمكن معالجتها
 - « مستوى الثقة أو عدم اليقين في النتائج

6 التخطيط للحد من الآثار البيئية السلبية ودراسة الخيارات البديلة:

- في الحالات التي يُتوقع فيها حدوث آثار بيئية سلبية، ينبغي على الجهات الاتحادية القيام بما يلي:
 - « تحديد إجراءات تخفيف عملية (مثل استخدام مواد بناء منخفضة الكربون، وإقامة حواجز نباتية، والاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة).
 - « تقييم تكلفة وجدوى إجراءات التخفيف وإدراجها كعامل أساسي في مقترح الميزانية.
 - « توفير بدائل تصميمية لتقليل البصمة البيئية، مثل تقليص الحجم، أو تغيير الموقع، أو التنفيذ على مراحل.
- يجب أن تُرفق مع تقييم الأثر البيئي "خطة موجزة للتخفيف والبدائل المقترحة"، على أن تتضمن الإجراءات المقترحة، والجهة المسؤولة عن التنفيذ، والتكاليف المرتبطة بها.

7 تحديد مؤشرات الأداء البيئي:

- تُعد مراقبة الأداء أمرًا بالغ الأهمية لضمان أن يحقق إجراء الميزانية النتائج البيئية المرجوة. وينبغي على الجهات الاتحادية تحديد مؤشرات الأداء البيئي الرئيسية المناسبة لقطاعها أو للمشروع، والتي قد تشمل ما يلي:

التسلسل	نماذج لمؤشرات الأداء البيئي الرئيسية	مثال
1	الانبعاثات الغازية الدفيئة التي تم تجنبها	أطنان ثاني أكسيد الكربون التي يتم تخفيضها سنويًا
2	توفير المياه	مقدار التوفير السنوي للمياه بالمتر المكعب
3	الحفاظ على التنوع البيولوجي	مساحة الأراضي المحمية (بالهكتار)
4	حصة الطاقة المتجددة	نسبة إجمالي طاقة المشروع من مصادر الطاقة المتجددة

8 عملية التقييم والدمج ضمن مراجعة الميزانية:

- يجب تقديم جميع تقييمات الأثر البيئي المكتملة، سواء كانت كاملة أو مبسطة، إلى وزارة المالية مرفقةً مع مقترح الميزانية باستخدام النماذج الموحدة.
- تتولى وزارة المالية مراجعة نتائج تقارير تقييم الأثر البيئي المقدمة من الجهات الاتحادية من منظور مالي وإجرائي، وذلك لغرض التحقق مما يلي:
 - « مدى اكتمال التقييم ووضوح مخرجاته بما يدعم عملية مراجعة مقترحات الميزانية.
 - « مدى اتساق المعلومات المقدمة مع نطاق المشروع وحجم المخصصات المقترحة.
 - « مدى أخذ تدابير التخفيف المقترحة بعين الاعتبار عند تقدير التكاليف والبدائل المالية، دون إجراء تقييم فني متخصص للأثر البيئي.
- ويجوز لوزارة المالية، عند الاقتضاء، الاستعانة بالدعم الفني من وزارة التغير المناخي والبيئة أو من الجهات الفنية المختصة، وذلك لأغراض الاستشارة الفنية دون أن يترتب على ذلك نقل مسؤوليات التقييم البيئي.

9) التقييم البيئي بعد تنفيذ المشروع (توصية اختيارية):

- بعد تنفيذ المشاريع، ينبغي على الجهات الاتحادية مراجعة النتائج البيئية الفعلية مقارنة بما تم توقعه في تقييم الأثر البيئي.
- « قد تشمل هذه المراجعة جمع البيانات حول المؤشرات الرئيسية، وتقييم أي آثار بيئية غير مقصودة، وتعديل البرامج المستقبلية بناءً على ذلك.
- « يمكن أن تسهم الدروس المستفادة من هذه التقييمات في دعم وضع السياسات القائمة على الأدلة وتعزيز التحسين المستمر.
- يمكن للوزارات الاتحادية تقديم مراجعة بيئية بعد التنفيذ للمبادرات المختارة عالية الأثر، وذلك في غضون فترة تتراوح بين 12 و24 شهراً من تاريخ إطلاق المشروع.

✓ المعايير الرئيسية والمتطلبات الفنية:

1 مؤشرات الأداء الرئيسية²:

التسلسل	المؤشر الموصى به	الصيغة/ المعادلة	التفاصيل
1	نسبة المقترحات ذات الصلة التي خضعت لتقييم أولي للأثر البيئي	(عدد المقترحات ذات الأهمية البيئية التي تم فحصها ÷ العدد الإجمالي للمقترحات المصنفة على أنها ذات أهمية بيئية) × 100	الإشارة إلى نطاق تغطية تقييم الأثر البيئي
2	نسبة المقترحات عالية الأثر التي تم الانتهاء من تقييم الأثر البيئي لها	(عدد المقترحات عالية الأثر التي تم الانتهاء من تقييم الأثر البيئي لها ÷ العدد الإجمالي للمقترحات عالية الأثر المُحددة) × 100	قياس مدى الامتثال للإطار الإرشادي المعتمد
3	نسبة تقييمات الأثر البيئي التي تؤثر في تخصيص الميزانية أو تصميمها	(عدد تقييمات الأثر البيئي التي أدت إلى تغيير في التصميم أو تعديل في الميزانية ÷ العدد الإجمالي لتقييمات الأثر البيئي المقدمة) × 100	تتبع أهمية ومدى تأثير التقييم في عملية اتخاذ القرار

2 تتوافق قائمة مؤشرات الأداء الرئيسية الموصى بها مع إرشادات البنك الدولي

2 تقييمات الأثر الاجتماعي:

يوضح الجدول التالي هيكل القسم الفرعي لتقييمات الأثر الاجتماعي:

التسلسل	مجال التركيز	نطاق التغطية
1	الهدف	تحديد أهمية تقييم الأثر الاجتماعي ضمن عمليات الميزانية
2	المعايير والأطر المطبقة	أطر العمل الرئيسية المعترف بها عالميًا والمشار إليها في صياغة القسم الفرعي لتقييمات الأثر الاجتماعي
3	خطوات التنفيذ الموصى بها	إرشادات مفصلة تحدد مراحل إعداد وتنفيذ تقييم الأثر الاجتماعي، مع توضيح مسؤوليات أصحاب المصلحة المعنيين في كل مرحلة.
4	المعايير الرئيسية والمتطلبات الفنية	مؤشرات الأداء الرئيسية اللازمة لضمان المراقبة الفعالة وتتبع التقدم المحرز

الهدف



تهدف تقييمات الأثر الاجتماعي إلى تحديد وتقييم وإدارة النتائج الاجتماعية المحتملة لإجراءات الميزانية، مما يضمن أن يكون الإنفاق العام عادلاً وشاملاً، وملبياً لاحتياجات المجتمع، خاصةً الفئات الضعيفة، ومتوافقاً مع الأولويات الوطنية مثل رؤية الإمارات 2071، وداعماً للاتساق طويل الأجل للسياسات على مستوى القطاعات الرئيسية، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية وثقة أصحاب المصلحة من خلال التحديد الاستباقي للمخاطر والمنافع الاجتماعية.

المعايير والأطر المطبقة:

مجموعة أدوات الميزانية الخضراء لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

الإطار المرجعي للميزانية الخضراء للاتحاد الأوروبي:

خطوات التنفيذ الموصى بها:

يتعين على الجهات الاتحادية المعنية تطبيق التوصيات التالية وإدراجها في مقترحات ميزانياتها المقدمة إلى وزارة المالية، وذلك لدعم اتخاذ قرارات فعالة ومستنيرة بشأن تخصيص الميزانية

3 الإطار المرجعي للميزانية الخضراء للاتحاد الأوروبي: يؤكد على أن التحول نحو اقتصاد مستدام يجب أن يكون عادلاً وشاملاً على الصعيد الاجتماعي. وبينما يتركز اهتمامه الأساسي على مواءمة الميزانيات مع الأهداف البيئية، فإن الإطار يقر صراحة بضرورة تقييم الآثار التوزيعية للسياسات الخضراء، لضمان ألا يتقل الإنفاق العام كاهل الفئات الضعيفة بشكل غير متناسب. وفي هذا السياق، تُعد تقييمات الأثر الاجتماعي أداة رئيسية لتحديد المخاطر الاجتماعية، ومعالجة عدم المساواة، ودعم التحول المالي المنصف. ويشجع الإطار الدول الأعضاء على دمج التقييمات الاجتماعية في ممارسات الميزانية الخضراء للحفاظ على الثقة العامة وتعزيز العدالة ودعم انتقال متوازن اجتماعياً نحو الاستدامة.

مجموعة أدوات الميزانية الخضراء لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: تؤكد هذه المجموعة أن الميزانية الخضراء الفعالة يجب أن تتجاوز حدود المحاسبة البيئية لتأخذ في الحسبان نتائج الشمول والإنصاف الاجتماعيين. كما تشجع الحكومات على تقييم الآثار التوزيعية لإجراءات الميزانية، وخصوصاً كيفية تأثير الإصلاحات الخضراء أو قرارات الاستثمار العام على الفئات ذات الدخل المختلف، أو على أساس الجنس، أو المناطق المختلفة. وفي هذا الصدد، تُسلط مجموعة الأدوات الضوء على تقييمات الأثر الاجتماعي كأداة فعالة لضمان مساهمة السياسات المالية في تحقيق الأهداف البيئية إلى جانب أهداف الاستدامة الاجتماعية الأوسع نطاقاً. وتوصي الأداة بدمج تقييمات الأثر الاجتماعي في مرحلتي اقتراح السياسات وتقييمها ضمن دورة إعداد الميزانية لتحسين اتخاذ القرارات، وحماية الفئات الضعيفة، ودعم النمو الشامل.

1 الفحص الأولي للتصنيف الاجتماعي:

- ينبغي على الجهات الاتحادية إجراء فحص أولي لتحديد ما إذا كان إجراء الميزانية يتضمن أبعاد اجتماعية جوهرية. وينبغي أخذ ما يلي بعين الاعتبار:
- « هل يؤثر الإجراء بشكل مباشر على الوصول إلى الخدمات (مثل التعليم والرعاية الصحية والسكن)؟
- « هل سيؤثر هذا الإجراء على التوظيف أو دخل الأسرة أو القدرة على تحمل التكاليف؟
- « هل من المتوقع أن ينعكس الأثر على شرائح معينة (مثل الشباب والنساء وكبار السن وذوي الهمم) بنسب متباينة؟
- « هل يستهدف هذا الإجراء، أو يؤثر بشكل غير مقصود، على المناطق الريفية والمجتمعات محدودة الدخل؟

2 إشراك أصحاب المصلحة:

- إن إشراك المستفيدين والمجتمع المدني (متى كان ذلك ملائماً)، يحسّن صياغة السياسات ويعزز المسؤولية الاجتماعية. وفي هذا الإطار، يُمكن للوزارات الاتحادية القيام بما يلي:
- « إجراء مشاورات مع الفئات المستهدفة
- « التواصل مع البلديات ومقدمي الخدمات والمنظمات غير الحكومية
- « استخدام الاستبيانات أو مجموعات التركيز للتحقق من صحة افتراضات التصميم.

3 تحديد نطاق التقييم:

- فيما يخص الإجراءات ذات الأبعاد الاجتماعية، يتعيّن على الجهات الاتحادية تحديد نطاق التحليل من خلال تحديد ما يلي:
- « المجموعات المستهدفة أو الفئات المتأثرة بالإجراء
- « الآثار الإيجابية والسلبية المحتملة
- « معرفة ما إذا كانت الآثار قصيرة الأجل، أو انتقالية، أو طويلة الأجل
- « نقاط الضعف أو التفاوتات الاجتماعية القائمة التي قد يسهم الإجراء في الحد منها أو تفاقمه.

4 السياق الاجتماعي الأساسي وجمع البيانات:

- يُعَدّ فهم الوضع الراهن خطوة محورية، لذا يتعين على الجهات الاتحادية جمع وتقييم البيانات الاجتماعية الأساسية ذات الصلة بالإجراء، ومن أمثلة ذلك:
 - « مستوى إتاحة الخدمات الأساسية (التغطية الصحية، الالتحاق بالمدارس، وما إلى ذلك)
 - « معدلات الفقر أو توزيع الدخل في المنطقة المعنية
 - « إحصائيات التوظيف (على سبيل المثال، معدلات البطالة بين الشباب)
 - « التفاوتات بين الجنسين أو الإقصاء الرقمي

5 تحليل الأثر:

- يجب على الجهات الاتحادية تحليل كيفية تأثير بند الميزانية المقترح على الظروف الاجتماعية لمختلف الفئات، مع مراعاة ما يلي:
 - « الفئات المستفيدة وحجم الاستفادة
 - « الفئات التي تتحمل المخاطر أو التكاليف، سواء عن قصد أو غير قصد
 - « كيف يساهم هذا الإجراء في تحقيق النتائج الاجتماعية المرجوة، مثل العدالة، والتنقل الاجتماعي، والرفاهية.
- يجب أن تأخذ الجهات الاتحادية في الاعتبار الأبعاد الكمية (مثل عدد المستفيدين، الوظائف المستحدثة) والنوعية (مثل تحسين الكرامة، تقليل التفاوت الاجتماعي) عند تقييم الأثر، وأن تُدرج هذه المعطيات ضمن مقترح الميزانية.

6 التخطيط للتخفيف من الآثار السلبية وضمان الشمولية:

- في حال تم تحديد آثار سلبية أو غير متكافئة، ينبغي على الجهات الاتحادية القيام بما يلي:
 - « وضع إجراءات التخفيف (مثل الإعانات المالية، الإعفاءات، برامج التوعية)
 - « اقتراح تدخلات موجهة لتعزيز الوصول أو الشمولية (مثل: نماذج تقديم الخدمات في المناطق الريفية، أو حملات محو الأمية الرقمية)
 - « دراسة واعتماد آليات الميزانية المبتكرة، مثل الميزانية المراعية للفروقات بين الجنسين، أو المخصصات الموجهة للشباب
- على الجهات الاتحادية إدراج "خطة الاندماج الاجتماعي والتخفيف من الآثار" ضمن مقترح الميزانية.

7 تحديد مؤشرات الأداء الاجتماعي:

- لتسهيل عملية التتبع وإعداد التقارير، يتعين على الجهات الاتحادية تحديد مؤشرات الأداء الاجتماعي الرئيسية التي تتوافق مع النتائج الاجتماعية المرجوة من هذا الإجراء. ومن الأمثلة على ذلك:

التسلسل نماذج لمؤشرات الأداء الاجتماعي الرئيسية مثال	
1	الأسر المستفيدة
عدد الأسر المستفيدة من الدعم السكني	
2	نسبة الوصول إلى البرنامج حسب الجنس
نسبة المشاركين من الإناث	
3	فرص العمل الجديدة
نسبة الفرص الوظيفية التي تم توفيرها	
4	زيادة نسبة المستفيدين من الخدمات
نسبة الزيادة في عدد الأفراد المستفيدين من الخدمة (على سبيل المثال، المدارس)	

8 عملية التقييم والدمج ضمن مراجعة الميزانية:

- يجب على الجهات الاتحادية تقديم جميع تقييمات الأثر الاجتماعي المرفقة بمقترحات الميزانية إلى وزارة المالية. وتقوم وزارة المالية بمراجعة هذه التقييمات من منظور مالي وإجرائي، وذلك لغرض التحقق مما يلي:

« مدى اكتمال ووضوح المعلومات الاجتماعية المقدّمة بما يدعم عملية مراجعة مقترحات الميزانية.

« مدى اتساق خطط التخفيف والإجراءات المقترحة مع نطاق الإجراء وتقديراته المالية.

« مدى أخذ الاعتبارات الاجتماعية الواردة في التقييم بعين الاعتبار عند تقدير التكاليف والبدائل المالية، دون إجراء تقييم فني أو استراتيجي للأثر الاجتماعي.

- ويجوز لوزارة المالية، عند الاقتضاء، الاستعانة بالدعم الفني من الجهات المختصة أو من هيئات الخبراء ذات العلاقة، وذلك لأغراض الاستشارة الفنية فقط، دون أن يترتب على ذلك نقل مسؤوليات التقييم الاجتماعي.

9 التقييم الاجتماعي بعد مرحلة التنفيذ:

- بعد تنفيذ المشاريع المُعتمدة، يُمكن للوزارات الاتحادية مراجعة الآثار الاجتماعية الفعلية لهذا الإجراء ومقارنتها بالتوقعات. ويشمل ذلك ما يلي:

« ملاحظات وآراء المستفيدين « الدروس المستفادة للإجراءات المستقبلية

« مراقبة مقاييس الاندماج

- يجوز للوزارات الاتحادية تقديم تقرير حول تقييم الأثر الاجتماعي بعد التنفيذ، ليؤخذ بعين الاعتبار في دورة الميزانية القادمة.

✓ المعايير الرئيسية والمتطلبات الفنية:

1 مؤشرات الأداء الرئيسية:

التسلسل	المؤشر الموصى به	الصيغة/ المعادلة	التفاصيل
1	نسبة المقترحات ذات الأهمية الاجتماعية التي تم الانتهاء من تقييم الأثر الاجتماعي لها	(عدد المقترحات ذات الأهمية الاجتماعية التي تم الانتهاء من تقييم الأثر الاجتماعي لها ÷ العدد الإجمالي للمقترحات المصنفة على أنها ذات أهمية اجتماعية) × 100	تغطية تقييم الأثر الاجتماعي ومدى تطبيقه في المقترحات
2	نسبة تقييمات الأثر الاجتماعي التي تتضمن خطط محددة للتخفيف من الآثار الاجتماعية	(عدد تقييمات الأثر الاجتماعي التي تتضمن إجراءات محددة للتخفيف والشمول ÷ إجمالي عدد تقييمات الأثر الاجتماعي المنفذة) × 100	مؤشر الجودة
3	نسبة المشاريع التي تقدم تقارير حول المؤشرات الاجتماعية	(عدد المشاريع التي تقدم تقارير فعالة حول المؤشرات الاجتماعية المحددة ÷ إجمالي عدد المشاريع ذات الأهداف الاجتماعية) × 100	متابعة التطبيق

3.3.2 إرشادات الجهة المنظمة المعنية

يعرض هذا القسم إرشادات الاستدامة المُتبعة على مستوى الإدارة، والمصنّفة ضمن قسمين فرعيين رئيسيين: 1. إطار الموسم الأخضر للميزانية؛ و2. إطار الشراكة الخضراء بين القطاعين العام والخاص. حيث يُخصص كل قسم من هذين القسمين لدمج مبادئ الاستدامة في مهام وعمليات الوزارة.

يوضح الجدول التالي هيكل كل من القسمين الفرعيين: إطار الموسم الأخضر للميزانية، وإطار الشراكة الخضراء بين القطاعين العام والخاص.

التسلسل	مجال التركيز	التغطية
1	الهدف	تحديد أهمية الإطار المحدد ضمن عمليات الميزانية
2	المعايير والأطر المطبقة	أطر العمل الرئيسية المعترف بها عالمياً والمشار إليها في صياغة الأقسام الفرعية
3	خطوات التنفيذ الموصى بها	إرشادات مفصلة تحدّد مراحل إعداد وتنفيذ الإطار المعني، مع توضيح مسؤوليات أصحاب المصلحة المعنيين في كل مرحلة.
4	المعايير الرئيسية والمتطلبات الفنية	مؤشرات الأداء الرئيسية اللازمة لضمان المراقبة الفعّالة وتتبع التقدم المحرز.

تتوفر المزيد من المعلومات ذات الصلة بكل قسم لضمان الوضوح والمواءمة مع أهداف الاستدامة لدى الوزارة.

إطار الوسم الأخضر للميزانية



الهدف



يهدف تطوير إطار الوسم الأخضر للميزانية إلى تحديد وتصنيف بنود الميزانية التي يُتوقع أن تسهم بشكل إيجابي في تحقيق الأهداف البيئية المحددة. علاوة على ذلك، يدعم الإطار عملية وضع سياسات الميزانية واتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد بناءً على معلومات دقيقة، بما يتوافق مع أهداف الاستدامة الوطنية.

المعايير والأطر المطبقة⁴:



الوسم الأخضر للميزانية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

إطار الميزانية الخضراء لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

خطوات التنفيذ الموصى بها:



يتعين على الجهات الاتحادية المعنية تطبيق التوصيات التالية لدعم اتخاذ قرارات فعالة ومستنيرة بشأن تخصيص الميزانية.

1 تحديد الغرض الاستراتيجي للوسم الأخضر للميزانية:

إعداد وثيقة مفاهيم شاملة للوسم الأخضر للميزانية توضح الأسس المنطقية والأهداف والنطاق الأولي وخارطة طريق أصحاب المصلحة، مع مراعاة استكمال إجراءات الاعتماد وفق الأطر المعتمدة لبدء تنفيذ المبادرة كنموذج تجريبي.

2 تعريف مصطلح "الأخضر" في سياق الدولة:

إعداد تعريف خاص للدولة لمصطلح "الأخضر بما" يتوافق مع الاستراتيجيات الوطنية (على سبيل المثال، المبادرة الاستراتيجية لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050، ورؤية 2071، والأجندة الوطنية للخضراء) والتصنيفات الدولية (على سبيل المثال، الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومؤشرات ريو).

3 تكوين فريق عمل يضم خبراء من وزارة المالية، ووزارة التغير المناخي والبيئة، ووزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، ومجموعة عمل التمويل المستدام بالدولة لوضع التعريف.

4 إطار الميزانية الخضراء لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: يعد هذا الإطار نهج استراتيجي مصمم لمساعدة الحكومات على موازنة سياساتها الخاصة بالميزانية مع الأهداف المناخية والبيئية. ويقدم الإطار إرشادات حول دمج الاعتبارات البيئية في عملية إعداد الميزانية من خلال أربعة عناصر أساسية: إطار عمل استراتيجي متين، وأدوات لجمع الأدلة حول الآثار البيئية، وآليات للشفافية والمساءلة، وبيئة داعمة تتمتع بتأييد سياسي وقدرات مؤسسية. كما يدعم الإطار الدول في اتخاذ قرارات مالية مستنيرة ومستدامة تُسهم في التحول الأخضر.

الوسم الأخضر للميزانية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: يُعد الوسم الأخضر للميزانية أداة فعالة لتحديد وتصنيف بنود الميزانية بناءً على آثارها البيئية أو المناخية. ومن خلال وسم النفقات والإيرادات مثل تلك المخصصة للتخفيف من تغير المناخ، أو التكيف معه، أو التنوع البيولوجي. يمكن للحكومات تقييم مدى مساهمة المالية العامة في تحقيق الأهداف البيئية. وتُعزز هذه العملية مستويات الشفافية، وتُسهم في تحسين تخصيص الموارد. كما تمكن الحكومات من متابعة التقدم المُحرز نحو التزاماتها البيئية ضمن ميزانياتها.

4 اتخاذ قرار بشأن اعتماد ما يلي:

- تعريف بيئي شامل (مثل التنوع البيولوجي، المياه، جودة الهواء)
- تركيز محدود على قضايا المناخ (على سبيل المثال: التخفيف من آثار التغير المناخي، التكيف معه)
- يمكن أخذ المحاور البيئية التالية بعين الاعتبار عند تعريف بنود الميزانية "الخضراء" وفقًا لتوصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:
- « **التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه:** الإجراءات التي تهدف إلى خفض انبعاثات الغازات الدفيئة أو تعزيز القدرة على التكيف مع آثار قضايا المناخ.
- « **حماية التنوع البيولوجي:** الجهود الرامية إلى حماية النظم البيئية واستعادة الأنواع والموائل الطبيعية.
- « **الاستخدام المستدام وحماية الموارد المائية العذبة والبحرية:** الإدارة المسؤولة للمسطحات المائية للحفاظ على جودتها وتوافرها.
- « **الحفاظ على الموارد الطبيعية:** الاستخدام الفعال والمستدام للأراضي والمعادن والغابات وسائر الموارد الطبيعية.
- « **التحول نحو الاقتصاد الدائري:** تعزيز إعادة الاستخدام والتدوير وتقليل النفايات بهدف خفض استهلاك الموارد.
- « **الوقاية من التلوث ومكافحته:** الحد من الملوثات أو القضاء عليها لحماية جودة الهواء والمياه والتربة.
- « **مكافحة التصحر:** منع تدهور الأراضي واستصلاح المناطق الجافة لدعم النظم البيئية وسبل العيش المستدامة.

5 تحديد إجراءات الميزانية التي يتم وسمها:

- **أنواع بنود الميزانية المراد وسمها:** يجب أن يشمل نظام الوسم إجراءات الميزانية الإيجابية والسلبية:
- « **الإجراءات الإيجابية هي** تلك التي تُصنّف على أنها "خضراء" وتساهم بشكل إيجابي ومباشر في تحقيق الأهداف البيئية. ويوفر الاتحاد الأوروبي قائمة مرجعية ببنود الميزانية المعترف بها على أنها بنود الميزانية الخضراء.
- « **يتم تصنيف الإجراءات السلبية** "البني" ومن المرجح أن تُلحق الضرر بالبيئة. كما يُقدّم الاتحاد الأوروبي قائمة ببنود الميزانية ذات التصنيف الموسومة "البني" لاستخدامها كمرجع.

- من المهم التأكيد على أهمية إدراج النفقات السلبية/الموسومة "البني"، حيث تكون بمثابة محفز لتحديد التوازنات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في بنود الميزانية المختلفة. إن نظام الوسم هذا يسلط الضوء على أوجه التضارب، مما يمكن معدي السياسات من وضع إجراءات أكثر فعالية وتنسيقاً عبر مختلف المجالات.

6 تصميم تصنيف الميزانية لأغراض الوسم:

يجب أن تُعطي جهود الوسم الأولوية لفئات النفقات ذات الأثر الملحوظ على الأهداف البيئية والمناخية، لضمان توجيه الموارد نحو المجالات التي تتسم بإمكانية كبيرة في إحداث تغير إيجابي.

- **مستويات التصنيف:** استخدام نظام من ثلاث مستويات يعتمد على منهجية مؤشر ريو التابعة للجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمعدلة بما يتناسب مع السياق الوطني:

المستوى	التصنيف	الوصف	الاوزان الموصى بها
1	الرئيسي	يتمثل الغرض الأساسي من بند الميزانية في تحقيق منافع بيئية أو مناخية	100%
2	ذو أثر كبير	تُعد المنافع البيئية أو المناخية هدفاً ثانوياً لكنه مقصود ومحدد بوضوح	40%
3	غير مستهدف	لا يحمل أي أهداف بيئية مباشرة أو مقصودة	0%

- **التصنيف حسب القطاع:** يمكن أن تبدأ عملية الوسم في القطاعات ذات الأثر البيئي الكبير أو ذات الصلة المباشرة بالأولويات والسياسات الوطنية (يجب التحقق من صحة القطاعات ذات الأولوية الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة):

التسلسل	القطاع الموصى به	أمثلة على بنود الميزانية القابلة للوسم الأخضر
1	الطاقة	الطاقة المتجددة، والشبكات الذكية
2	النقل	محطات شحن المركبات الكهربائية، وتطوير السكك الحديدية
3	المياه	تحلية المياه واستعادة الطاقة، وإعادة استخدام المياه الرمادية
4	النفايات	منشآت تحويل النفايات إلى طاقة، وبرامج إعادة التدوير
5	الإنشاءات	أكواد البناء الأخضر، والمواد منخفضة الكربون
6	الزراعة	أنظمة الري الموفرة للمياه، ودعم الزراعة المستدامة

- **نطاق تغطية نوع الإنفاق:** يجب أن ينطبق نظام التصنيف على مختلف أدوات الميزانية، مع البدء أولاً بالنفقات:

التسلسل	نوع الإنفاق	الإجراء الموصى به
1	النفقات الرأسمالية	الإدراج ضمن الموسم الأخضر للميزانية
2	النفقات المتكررة	الإدراج ضمن الموسم الأخضر للميزانية
3	التحويلات والإعانات	الإدراج ضمن الموسم الأخضر للميزانية
4	النفقات الضريبية	اختياري في المراحل الأولية: مع خطة للتوسع لاحقاً
5	ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	الإدراج ضمن الموسم الأخضر للميزانية في حال وجود تداعيات مالية

7 اختيار مرحلة الموسم في دورة الميزانية:

تحديد متى يجب أن يتم تطبيق الموسم الأخضر للميزانية أثناء دورة الميزانية الاتحادية:

- **تحديد نقاط دمج الموسم عبر مراحل دورة الميزانية:**

التسلسل	مرحلة الميزانية	إمكانية دمج الموسم	الإجراء الموصى به
1	إصدار تعميم الميزانية	تُصدر التعليمات للوزارات الاتحادية	إدراج تعليمات الموسم الأخضر للميزانية ونماذج التصنيف
2	تقديم مقترح الميزانية (مرحلة التقييم المسبق)	تقوم الجهات الاتحادية بإعداد وتقديم المقترحات	ضرورة تطبيق نظام الموسم الأخضر للميزانية على كافة المقترحات الجديدة
3	مراجعة الميزانية والتفاوض عليها	تقوم وزارة المالية بتقييم المقترحات (أو الوثائق) المقدّمة	التحقق من دقة الوسوم الخضراء، وإعادة البنود للتوضيح عند الحاجة
4	تنفيذ الميزانية (المراجعة اللاحقة)	تقوم الجهات الاتحادية بتطبيق الميزانيات المعتمدة	التدقيق الاختياري أو التحقق من صحة الموسم الأخضر للميزانية
5	إعداد تقارير عن الميزانية وتقييمها	التقرير المالي السنوي والتقارير الخارجية	تجميع ونشر النفقات الموسومة "الأخضر"

• **تطبيق الموسم المُسبق:** تتم عملية الموسم قبل المصادقة على الميزانية، وتحديدًا في مرحلة تقديم المقترحات.

« يتطلب تحديث تعميم الميزانية الاتحادية لإدراج قسم معين من الجهات الاتحادية القيام بوسم جميع بنود الميزانية ذات الصلة باستخدام تصنيفات الموسم الأخضر للميزانية المعتمدة (الرئيسي، ذو أثر كبير، غير مستهدف).

« توفير مذكرات إرشادية خاصة بكل قطاع (على سبيل المثال: كيفية وسم مشاريع البنية التحتية للنقل أو مشاريع المياه).

« دمج الموسم في نماذج تقديم الميزانية.

• **تطبيق الموسم اللاحق:** يتم التحقق من الموسم أو تطبيقه بعد الانتهاء من تنفيذ الميزانية، وعادةً خلال مرحلتي المراجعة أو التدقيق.

« تكليف هيئة رقابية (مثل: التدقيق الداخلي، وزارة التغير المناخي والبيئة، أو وكالة التدقيق المعنية) بمراجعة عينة من النفقات بعد تنفيذها.

« استخدام بيانات النفقات لتتبع الإنفاق الفعلي مقابل البنود الموسومة "الأخضر" وتحديد حالات عدم التطابق.

« تطوير "نموذج التحقق بعد التنفيذ" لتوثيق الدروس المستفادة وإعادة معايرة افتراضات الموسم.

✓ المعايير الرئيسية والمتطلبات الفنية:

1 مؤشرات الأداء الرئيسية⁵:

التسلسل	المؤشر الموصى به	الصيغة/ المعادلة	التفاصيل
1	نسبة الميزانية الاتحادية الموسومة بالأخضر	(القيمة الإجمالية لبنود الميزانية الموسومة "الأخضر" ÷ إجمالي الميزانية الاتحادية) × 100	تتبع حجم المخصصات المتعلقة بالبيئة
2	نسبة الجهات الاتحادية التي تطبق نظام الموسم	(عدد الجهات التي قدمت مقترحات الميزانية الموسومة "الأخضر" ÷ إجمالي عدد الجهات الاتحادية الملزمة بالموسم) × 100	مقياس التطبيق على مستوى الجهات الاتحادية
3	عدد المشاريع الموسومة بالأخضر ذات التصنيف "الرئيسي"	عدد بنود الميزانية الموسومة بـ "الرئيسي"	تقييم جودة الموسم

5 تتوافق قائمة مؤشرات الأداء الرئيسية الموصى بها مع إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص



الهدف



يسهم دمج المبادئ الخضراء ضمن إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ضمان أن تسهم مشاريع البنية التحتية، وتقديم الخدمات بفاعلية في تحقيق أولويات دولة الإمارات البيئية والاجتماعية والمناخية، من خلال تعزيز الاستدامة والمرونة المناخية في مختلف مراحل المشروع، بما يتماشى مع الاستراتيجيات الوطنية مثل استراتيجية الإمارات للحياة المناخية 2050 ورؤية 2071، إلى جانب تعزيز كفاءة استخدام الموارد وزيادة القيمة المجتمعية، وتشجيع القطاع الخاص على الابتكار في مجال التكنولوجيا الخضراء، وتمكين التقييم الشفاف القائم على معايير واضحة لتحقيق نتائج استدامة قابلة للقياس والمساءلة.

✓ المعايير والأطر المعمول بها:

ترتكز إرشادات الشراكة الخضراء بين القطاعين العام والخاص على نظام الحوكمة الوطني للشراكة بين القطاعين العام والخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولا سيما دليل مشاريع الشراكة ودليل إدارة وتنفيذ مشروع الشراكة لعام 2023 الصادر عن وزارة المالية، إلى جانب الاستفادة من أفضل الممارسات العالمية، مثل:

◆ إطار الاتحاد الأوروبي لإعداد الميزانيات الخضراء

◆ أداة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لإعداد الميزانيات الخضراء

ومع ذلك، فإن تطبيق هذه المبادئ لا ينطبق على جميع المشاريع على نحو موحد، وإنما يقتصر على المشاريع التي تدرج بطبيعتها ضمن المنظور البيئي أو التي تستوجب دراسة واعتبار الأبعاد البيئية ضمن نطاقها.

✓ خطوات العمل الموصى بها:

يمكن لوزارة المالية، في حدود اختصاصها وبحسب طبيعة المشروع، النظر في تنفيذ التوصيات التالية لدعم دمج الاستدامة في منظومة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ولا سيما في المشاريع التي تدرج ضمن المنظور البيئي أو التي تستوجب مراعاة أبعاد الاستدامة.

6 يمكن للوزارة، في حدود اختصاصاتها، نشر قائمة "القطاعات الخضراء ذات الأولوية" أو تطوير أداة لتصنيف المشاريع من حيث الاستدامة، وذلك لدعم الجهات الاتحادية في تحديد المشاريع المؤهلة، بما يتماشى مع القسم الفرعي "مدى الصلة بالقطاعات" الوارد ضمن "إطار تصنيف الميزانيات الخضراء" المبين في هذه الإرشادات.

1 تحديد فرص الشراكة الخضراء بين القطاعين العام والخاص:

- استخدام إطار تحديد المشاريع الواردة في دليل مشاريع الشراكة ودليل إدارة وتنفيذ مشروع الشراكة في دولة الإمارات العربية المتحدة لفرز المشاريع المؤهلة للشراكة.
- تطبيق مُرَشِّح الصلة البيئية لاختيار قائمة أولية بالمشاريع التي يُرَجَّح أن تُحدث أثرًا بيئيًا أو تسهم في تحقيق نتائج بيئية (مثل النقل، والطاقة، والمياه، والنفايات، والمباني).
- النظر في المقترحات غير المرتبطة بطرح قائم التي تُظهر ابتكارًا بيئيًا والتي تقدم حلولاً مبتكرة ذات قيمة بيئية واضحة.
- مراعاة المعايير البيئية ذات الصلة عند تقييم المشروع من الناحية البيئية، بما يتناسب مع طبيعته ونطاقه.

2 دمج المعايير البيئية في عملية تحديد المشاريع ذات الأولوية:

- اثناء استخدام قائمة التحقق من تحديد الأولويات في دليل مشاريع الشراكة ودليل إدارة وتنفيذ مشروع الشراكة، يمكن إدراج بند مستقل بعنوان "الأثر البيئي والمساهمة" ضمن تقييم المشاريع التي يتم تحديدها ودراستها، وذلك بعد التحقق من اشتغالها على بُعد بيئي وفقًا لطبيعتها ونطاقها، دون أن يكون تطبيق هذه المعايير عامًا على جميع المشاريع.
- مراعاة قدرة المشروع على:
 - « الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة
 - « تحسين كفاءة الطاقة أو كفاءة استهلاك المياه
 - « تعزيز ممارسات الاقتصاد الدائري
 - « المساهمة في توفير فرص العمل الخضراء، والمرونة في القضايا المناخية
- تحديد أوزان نسبية للأثار البيئية كجزء من مصفوفة التقييم العامة لترتيب أولويات المشاريع.

3 إدراج الاستدامة في دراسات الجدوى:

- تطبيقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (12) لسنة 2023 بشأن تنظيم الشراكة بين القطاعين العام الاتحادي والخاص، وتماشياً مع أحكام دليل مشاريع الشراكة ودليل إدارة وتنفيذ مشروع الشراكة في دولة الإمارات العربية المتحدة، يراعى ما يلي عند اجراء التحليل البيئي للمشروع:
- **الجدوى الفنية:** تقييم بدائل التصميم الخضراء (مثل الأنظمة الموفرة للطاقة، ومصادر الطاقة المتجددة، والحلول القائمة على الطبيعة).
- **الجدوى المالية:** تقييم التكاليف الرأسمالية الإضافية مقارنةً بوفورات التكاليف على مدى دورة حياة العناصر الخضراء.
- **التحليل البيئي والاجتماعي:** إدراج تقييمات تفصيلية للأثر البيئي، وتقديرات الأثر الكربوني، وتقييم مخاطر القضايا المناخية، بالإضافة إلى المنافع البيئية المصاحبة.
- **تحليل المخاطر:** مراعاة المخاطر البيئية والمناخية في مصفوفة توزيع المخاطر.
- التشجيع على الاستعانة بالاستشارات الخارجية لدعم نمذجة الأثر البيئي، وتصميم الخيارات منخفضة الكربون.

4 تحديد معايير التقييم البيئي ضمن عملية تقييم مقامي المناقصات:

- إدراج متطلبات الأداء البيئي ومعايير التقييم ضمن طلبات تقديم العروض، على أن يقتصر تطبيق معايير التقييم البيئي على المشاريع ذات الصلة بالبعد البيئي أو الاستدامة، وذلك وفقاً لطبيعة المشروع ونطاقه.
- « تصنيفات كفاءة الطاقة
- « اهداف الحد من الانبعاثات
- « دمج الطاقة المتجددة
- « خطط الحد من النفايات
- استخدام المواصفات القائمة على المخرجات بدلاً من المدخلات المحددة مسبقاً، بما يتيح مساحة أكبر للابتكار.
- مكافأة مقدمي العروض الذين يمتلكون مؤهلات قوية في مجال الاستدامة (مثل تصنيفات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، أو الشهادات البيئية، أو التوافق مع أهداف التنمية المستدامة).
- نظراً لأن دليل مشاريع الشراكة ودليل إدارة وتنفيذ مشروع الشراكة يوفر مرونة في معايير التقييم، يُوصى بإعطاء الجودة البيئية وزناً محدداً ضمن عملية التقييم.

5 ضمان تصميم العقود بطريقة تراعي المرونة بالقضايا المناخية والحد من المخاطر المرتبطة بقضايا المناخ:

- توضيح الالتزامات البيئية المترتبة على الشريك من القطاع الخاص في عقد الشراكة، بما في ذلك مؤشرات الأداء الرئيسية المتعلقة بالاستدامة، والحدود القصوى للانبعاثات، ومتطلبات الحصول على الشهادات الخضراء.
- يُوصى بإدراج بنود تتعلق بما يلي:
 - « عمليات التدقيق البيئي دورية
 - « فرض عقوبات في حال عدم الامتثال
 - « تقديم حوافز في حال تجاوز أهداف الاستدامة المحددة
- توزيع المخاطر المناخية على الطرف الأقدر على إدارتها، (مثل: مخاطر الفيضانات، أو التعديلات التنظيمية المتعلقة بالانبعاثات).
- يوصى بتضمين التزامات واضحة بالإفصاح البيئي ضمن إطار إدارة العقود.

6 متابعة مؤشرات الاستدامة بعد مرحلة التنفيذ:

- متابعة مؤشرات الأداء البيئي إلى جانب المؤشرات المالية والتشغيلية أثناء تنفيذ المشروع.
- مطالبة الشريك من القطاع الخاص بتقديم تقارير استدامة سنوية أو نصف سنوية.
- تنفيذ مراجعات مشتركة للأداء البيئي بالتعاون مع الجهات الاتحادية ذات العلاقة، وربما بمشاركة وزارة التغير المناخي والبيئة.

✓ المعايير الرئيسية والمتطلبات الفنية:

1 مؤشرات الأداء الرئيسية:

الرقم التسلسلي	مؤشر الأداء الموصى به	المعادلة	التفاصيل ذات الصلة
1	نسبة عروض الشراكة التي تم تقييمها وفق المعايير الخضراء	(عدد عروض الشراكة التي تم تقييمها وفق المعايير الخضراء / إجمالي عدد العروض المقدمة والتي لديها بعد بيئي مستدام) $100 \times$	ضمان التوافق مع معايير تحديد المشاريع الخضراء
2	نسبة مشاريع الشراكة المُدرجة في القائمة المختصرة التي تتضمن تقييمات لمخاطر قضايا المناخ ضمن دراسات الجدوى	(عدد مشاريع الشراكة المُدرجة في القائمة المختصرة التي تتضمن تقييمات لمخاطر قضايا المناخ ضمن دراسات الجدوى / إجمالي عدد مشاريع الشراكة المُدرجة في القائمة المختصرة) $100 \times$	توضيح تركيز وزارة المالية على تعزيز المرونة طويلة الأجل
3	نسبة العقود الشراكة المبرمة التي تتضمن بنودًا للأداء البيئي	(عدد عقود الشراكة المبرمة التي تتضمن بنود أداء بيئي / إجمالي عدد عقود الشراكة المبرمة والتي لديها بعد بيئي مستدام) $100 \times$	إبراز نجاح وزارة المالية في دمج الاستدامة ضمن الأطر القانونية

3.3.3 القائمة الموحدة لمؤشرات الأداء الرئيسية

الرقم التسلسلي	مؤشر الأداء الموصى به	المعادلة	التفاصيل ذات الصلة
تقييمات الأثر البيئي لعمليات إعداد الميزانية			
1	نسبة العروض ذات الصلة التي خضعت لتقييم الأثر البيئي	(عدد العروض ذات الصلة بالبيئة التي خضعت لتقييم الأثر البيئي / إجمالي عدد العروض ذات الصلة بالبيئة) × 100	إبراز مدى شمولية تقييمات الأثر البيئي
2	نسبة العروض ذات الأثر العالي التي أجري لها تقييمات أثر بيئي شاملة	(عدد العروض ذات الأثر العالي التي أجري لها تقييمات أثر بيئي شاملة / إجمالي عدد العروض ذات الأثر العالي المحددة) × 100	قياس مدى الالتزام بالإرشادات
3	نسبة تقييمات الأثر البيئي التي أثرت على تخصيص الموازنات أو التصميم	(عدد تقييمات الأثر البيئي التي نتج عنها تعديل في التصميم أو تخصيص الميزانية / إجمالي عدد تقييمات الأثر البيئي المقدمة) × 100	رصد مدى تأثيرها في عملية صنع القرار
تقييمات الأثر الاجتماعي لعمليات إعداد الميزانية			
4	نسبة العروض الاجتماعية ذات الصلة التي أجري لها تقييمات أثر اجتماعي	(عدد العروض الاجتماعية ذات الصلة التي أجري لها تقييمات أثر اجتماعي / إجمالي عدد العروض الاجتماعية المحددة) × 100	رصد مدى شمولية تقييمات الأثر الاجتماعي
5	نسبة تقييمات الأثر الاجتماعي التي تتضمن خططًا محددة للتخفيف من المخاطر	(عدد تقييمات الأثر الاجتماعي التي تضمنت تدابير محددة للتخفيف والإدماج / إجمالي عدد تقييمات الأثر الاجتماعي المنفذة) × 100	مؤشر لقياس الجودة
6	نسبة المشاريع التي تُقدّم تقارير حول المؤشرات الاجتماعية	(عدد المشاريع التي تُقدّم تقارير حول المؤشرات الاجتماعية المحددة / إجمالي عدد المشاريع ذات الأهداف الاجتماعية) × 100	مؤشر لمتابعة ورصد الأداء الاجتماعي

الرقم التسلسلي	مؤشر الأداء الموصى به	المعادلة	التفاصيل ذات الصلة
إطار تصنيف الميزانيات الخضراء			
7	النسبة من الميزانية الاتحادية المخصصة للبيئة	(إجمالي قيمة نشاط الميزانية المخصصة للبيئة / إجمالي الميزانية الاتحادية) $\times 100$	تتبع حجم المخصصات المتعلقة بالبيئة
8	نسبة الجهات الاتحادية التي تطبق نظام التصنيف	(عدد الجهات التي صنف أنشطتها وفقا للميزانية الخضراء / إجمالي عدد الجهات الاتحادية الملزمة بالتصنيف) $\times 100$	مؤشر اعتماد على مستوى الجهات الاتحادية
9	عدد المشاريع المصنفة بأنها ذات صلة رئيسية بالبيئة	عدد نشاط الميزانية المصنفة بأنها رئيسية	تقييم جودة التصنيف
إطار الشراكة الخضراء بين القطاعين العام والخاص			
10	نسبة عروض الشراكة التي تم تقييمها باستخدام مرنش بيئي	(عدد عروض الشراكة التي تم تقييمها وفق المعايير الخضراء / إجمالي عدد العروض المقدمة والتي لديها بعد بيئي مستدام) $\times 100$	ضمان التوافق مع معايير تحديد المشاريع الخضراء
11	نسبة مشاريع الشراكة المُدرجة في القائمة المختصرة التي تتضمن تقييمات لمخاطر قضايا المناخ ضمن دراسات الجدوى	(عدد مشاريع الشراكة المُدرجة في القائمة المختصرة التي تتضمن تقييمات لمخاطر المناخ ضمن دراسات الجدوى / إجمالي عدد مشاريع الشراكة المُدرجة في القائمة المختصرة) $\times 100$	توضيح تركيز وزارة المالية على تعزيز المرونة طويلة الأجل
12	نسبة عقود الشراكة المبرمة التي تتضمن بنودًا للأداء البيئي	(عدد عقود الشراكة المبرمة التي تتضمن بنود أداء بيئي / إجمالي عدد عقود الشراكة المبرمة والتي لديها بعد بيئي مستدام) $\times 100$	إبراز نجاح وزارة المالية في دمج الاستدامة ضمن الأطر القانونية

4.

الخزانة المستدامة

4. الخزانة المستدامة

تتولى إدارة الخزانة (الإدارة) في وزارة المالية بدولة الإمارات دوراً محورياً في إدارة الموارد المالية الاتحادية، بما يشمل الإشراف على احتياطات النقد، وتنظيم المعاملات المالية الضرورية لسير عمل الحكومة الاتحادية. وتشمل مسؤولياتها الأساسية وضع السياسات وإدارة التدفقات النقدية، بما يضمن سلامة الاعتمادات المالية، وعمليات الصرف، والأنشطة المصرفية. وتنفذ هذه المهام في إطار من الشفافية والامتثال التام للضوابط التنظيمية، بما يعزز الاستقرار المالي للدولة ويدعم أهدافها الاقتصادية طويلة المدى.

بفضل البنية التحتية المالية المتقدمة التي تشمل نظام إدارة الخزانة وعددًا من الأدوات المتقدمة، تتمتع الإدارة بمكانة فريدة تمكنها من توسيع نطاق ممارسات إدارة المخاطر لتشمل المخاطر المالية ذات الصلة بالمناخ. كما يسهم سجلها الحافل في الحفاظ على الاستقرار المالي، وتحسين الكفاءة التشغيلية في إرساء أساسًا متينًا لإدراج مبادئ الاستدامة في عمليات الإدارة. ولا يقتصر تأثير هذه الخطوة على تعزيز التزام الوزارة بالإدارة المالية المسؤولة، بل يمتد ليشمل المساهمة في تحقيق أهداف الاستدامة الأوسع نطاقًا للدولة.

4.1. النطاق

يمثل هذا الإطار نهجًا يُستخدم لدمج اعتبارات الاستدامة ضمن عمليات إدارة الخزانة، ويشمل نطاق إدارة المخاطر المالية المرتبطة بالاستدامة، وآليات دمج اعتبارات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، وإعداد التقارير ذات الصلة، وذلك في ضوء متطلبات التطبيق العامة والحوكمة المحددة في هذا الإطار، وبما لا يتعارض مع التشريعات النافذة في الدولة.

4.1.1 نطاق التطبيق

ينطبق هذا الإطار على المجالات الرئيسية التالية ضمن الإدارة:

- **إدارة المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ:** تحديد المخاطر المناخية (المادية، والانتقالية) التي قد تؤثر على الاستقرار المالي والإدارة المالية العامة في دولة الإمارات، وتقييمها، والتخفيف من حدتها.
- **مراعاة المخاطر ذات الصلة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في عملية اتخاذ القرارات المالية:** دمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في تقييمات المخاطر الائتمانية، واستراتيجيات الاستثمار، والمعاملات المالية لضمان الإشراف المالي المسؤول.
- **التخطيط المالي المستدام:** إعداد سياسات واستراتيجيات التكيف مع تغير المناخ، تشمل احتياطات مالية مخصصة للمخاطر المناخية، وتنويع مصادر الدخل بما يتوافق مع عمليات الإدارة، والأهداف الوطنية الأوسع نطاقًا في مجال الاستدامة، وأفضل الممارسات الدولية المُتبعة في التمويل المناخي.
- **إعداد تقارير الاستدامة ومراقبة الأداء في هذا المجال:** وضع مؤشرات الأداء الرئيسية لتتبع فعالية مبادرات الاستدامة وتأثيرها على عمليات الإدارة، بما يضمن الشفافية والمساءلة.
- **الامتثال التنظيمي والمواءمة مع السياسات الوطنية:** دعم مواءمة مهام إدارة الخزانة مع اللوائح المالية ذات الصلة بالمناخ، والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، بما يشمل التشريعات الاتحادية ذات الصلة، ومبادئ الإدارة الفعّالة للمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ التي تشرف عليها مجموعة عمل التمويل المستدام في الدولة.

4.1.2 الاستثناءات والقيود

على الرغم من شمولية نطاق هذا الإطار، إلا أنه لا يغطي الجوانب التالية:

- **التقييمات المباشرة للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة لجهات القطاع الخاص:** يُركّز هذا الإطار على دمج تقييمات المخاطر ذات الصلة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في إدارة الأموال العامة فقط دون أن يشمل جهات القطاع الخاص في هذا التقييم.
- **التوجيهات الاستثمارية المحددة أو تقسيم الأصول في المحافظ الاستثمارية:** لا يُحدد الإطار خيارات استثمارية محددة، إلا أنه يوفر مبادئ شاملة لدمج مبادئ الاستدامة في عملية اتخاذ القرارات المالية.
- **تدابير الاستدامة التشغيلية في مكاتب الوزارة:** لا يشتمل هذا الإطار على آليات إدارة مبادرات كفاءة الطاقة، وإدارة النفايات، ومبادرات الاستدامة الداخلية الأخرى، إذ تتم إدارتها بصورة منفصلة.

4.2. الفئات المستهدفة

يستهدف هذا الإطار أصحاب المصلحة المعنيين بدمج اعتبارات الاستدامة في عمليات إدارة الخزنة، إذ يمثل إطارًا لإدراج المخاطر المالية ذات الصلة بالمناخ، واعتبارات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، وممارسات التمويل المستدام في عمليات اتخاذ القرارات المالية وإدارة الأموال العامة.

4.2.1 الإدارة الراعية

إدارة الخزنة، وزارة المالية بدولة الإمارات: تتولى الإدارة بصفتها المسؤول الرئيسي عن تنفيذ هذا الإطار مسؤولية إدراج مبادئ الاستدامة في التخطيط المالي، وضمان الامتثال للسياسات المالية الوطنية المتعلقة بالمناخ، والسياسات المالية ذات الصلة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

4.2.2 أصحاب المصلحة الداخليين

تلعب الوحدات التنظيمية المعنية في الوزارة والجهات الحكومية دورًا محوريًا في تنفيذ ممارسات الاستدامة وإدارتها ضمن مهام إدارة الخزنة:

- إدارة الخزنة في وزارة المالية بدولة الإمارات: مسؤولة عن إدارة السيولة، والتدفقات النقدية، والموارد المالية، بما يضمن التخطيط المالي المستدام، واستثمار الفائض النقدي في المواءمة مع الأولويات الوطنية في مجال الاستدامة.
- إدارة الميزانية في وزارة المالية بدولة الإمارات: تتولى مسؤولية الإشراف على إعداد الميزانيات، وتخصيص الموارد، والتخطيط المالي، بما يضمن الاستدامة المالية، ودعم استراتيجيات الإنفاق العام التي تراعي اعتبارات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

4.2.3 أصحاب المصلحة الخارجيين

- تتعاون هذه المؤسسات مع الإدارة في المسائل ذات الصلة بالاستدامة المالية، وتسهم في تعزيز الجهود الإماراتية المبذولة في سبيل دمج الاعتبارات المناخية، والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.
- **المؤسسات المالية الاتحادية والحكومية:** تشمل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وصناديق الثروة السيادية، والمؤسسات المملوكة للدولة التي تتعاون مع الإدارة في إعداد استراتيجيات الاستثمار المستدام، وتقييم المخاطر ذات الصلة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في المعاملات المالية، بالإضافة إلى تقييم المخاطر الائتمانية.
 - **المصارف والمؤسسات المالية:** المصارف التجارية والمؤسسات المالية التي تتعاون مع الإدارة في عمليات الإقراض، وتقييم المخاطر الائتمانية، والمعاملات المالية المُراعية لاعتبارات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.
 - **الهيئات التنظيمية و الهيئات التشريعية للسياسات:** تتضمن جهات مثل: مجموعة عمل التمويل المستدام في دولة الإمارات العربية المتحدة، والهيئات التنظيمية المالية المسؤولة عن إعداد السياسات المالية المتعلقة بالمناخ ومبادرات الاستدامة، والإشراف على الامتثال لها.
 - **المنظمات الدولية للاستدامة والتمويل المناخي:** تتضمن المصارف التنموية، والمؤسسات المالية متعددة الأطراف، والمنظمات العالمية المعنية بالاستدامة المسؤولة عن تقييم ودعم الجهود الإماراتية المبذولة في سبيل إدراج إدارة المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ ضمن عمليات الإدارة.

4.3. إرشادات التطبيق

4.3.1 إرشادات إدارة الخزانة

يعرض هذا القسم إرشادات الاستدامة المُتبعة على مستوى الإدارة، والمصنّفة ضمن ثلاث محاور رئيسية:

3. أطر التواصل 

2. تقييم المخاطر ذات الصلة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة 

1. تضمين المخاطر المناخية 

حيث يُخصص كل محور من هذه المحاور لترسيخ مبادئ الاستدامة في مهام وعمليات الوزارة.

يوفر هذا الإطار إطارًا شاملاً يتألف من:

التسلسل	مجال التركيز	نطاق التغطية
1	الأهداف	يحدد أهمية الإطار المعني ضمن عمليات إدارة الخزانة.
2	المعايير أو الأطر المعمول بها	الأطر العالمية الرئيسية المُعترف بها والتي تم الاستناد إليها عند إعداد الفروع الفرعية.
3	خطوات العمل الموصى بها	إرشادات تفصيلية خطوة بخطوة توضح منهجية تنفيذ وتطبيق الإطار المعني، إلى جانب تحديد أدوار الجهات المعنية المشاركة.
4	المعايير والمتطلبات الفنية الرئيسية	مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) المطلوبة لضمان فعالية المتابعة ورصد التقدم المحرز.

تتوفر المزيد من المعلومات ذات الصلة بكل قسم لضمان الوضوح والمواءمة مع أهداف الاستدامة لدى الوزارة.

إدراج المخاطر المناخية في أطر إدارة المخاطر

يجب على إدارة الخزانة في وزارة المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة تنفيذ التوصيات التالية بالتعاون مع الوحدات التنظيمية المعنية الداخلية الرئيسية (وخاصة إدارة الميزانية)، وذلك لدعم دمج مخاطر المناخ في تخطيط الميزانية وتخصيصها.

الهدف

ضمان قيام الإدارة بإدراج المخاطر المناخية ذات الصلة بعمليات إدارة التدفقات النقدية، والتخطيط المالي، والإشراف المصرفي، وتعزيز المرونة المالية والتخطيط الاستراتيجي بما يتوافق مع الأولويات الوطنية في مجال الاستدامة.

✓ المعايير والأطر المعمول بها:

◆ شبكة النظام المالي الأخضر الدولية:

تكاملاً لإدارة المخاطر، واختبار تحمل الظروف المناخية.

◆ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية المتعلق بإفصاحات المناخ:

المعيار المستخدم للإفصاح عن المخاطر المتعلقة بالمناخ ومراعاتها.

◆ تقييمات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ:

تقييم المخاطر المادية والانتقالية.

◆ إرشادات مجموعة عمل التمويل المستدام في دولة الإمارات العربية المتحدة:

تتضمن المبادئ الوطنية للتمويل المناخي.

✓ خطوات العمل الموصى بها:

1 توقع التدفقات النقدية وتحليل السيناريوهات المناخية:

- إعداد نماذج توقع الإيرادات (التدفقات النقدية) المعدلة حسب المخاطر المناخية، شاملةً لكل من المخاطر المادية (مثل: الأضرار المناخية الشديدة، وتكاليف البنية التحتية)، والمخاطر الانتقالية (مثل: تسعير الكربون، وانخفاض الطلب على الوقود الأحفوري).
- استخدام منهجيات تحليل السيناريوهات المناخية استناداً إلى شبكة النظام المالي الأخضر الدولية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وتقييم آلية تأثير السياسات والبيئات السوقية المختلفة على توقعات التدفقات النقدية في الإدارة.

« تستخدم الإدارة إطار شبكة النظام المالي الأخضر الدولية عند إجراء التقييمات المنظمة للمخاطر في القطاع المالي، بما يشمل تقييم خطط السيولة، والاحتياطات المالية، ومواطن ضعف القطاع المصرفي، والمخاطر الانتقالية الناجمة عن تسعير الكربون والأصول العالقة.

« تستخدم الإدارة إطار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ عند إجراء التقييمات العلمية القائمة على البيانات للمخاطر المادية، لا سيما للكوارث الناجمة عن الظروف المناخية، وموجات الحر، وارتفاع مستوى سطح البحر، وتخطيط السيناريوهات الاقتصادية طويلة الأجل ذات الصلة بمسارات الانبعاثات، والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

7 المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية المتعلق بإفصاحات المناخ: إطار عالمي للإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ، يُسهم في ضمان الشفافية في إعداد تقارير المخاطر المناخية ومراعاتها.

شبكة النظام المالي الأخضر الدولية: شبكة عالمية تدعم المؤسسات المالية في دمج المخاطر المناخية في عمليات إدارة المخاطر من خلال اختبارات التحمل، وأطر المرونة.

إرشادات مجموعة عمل التمويل المستدام في دولة الإمارات العربية المتحدة: تتضمن المبادئ الوطنية للتمويل المناخي الهادفة إلى تعزيز الاستثمار المستدام، وإدارة المخاطر في القطاع المالي الإماراتي.

تقييمات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ: تقييمات عملية للمخاطر المادية، والانتقالية، يتم الاسترشاد بها في إعداد السياسات، واتخاذ القرارات المالية بشأن الحد من التغير المناخي، والتكيف معه.

- اعتماد السيناريوهات المناخية إما من سيناريوهات المخاطر المناخية التي حددتها شبكة النظام المالي الأخضر الدولية أو المسارات الاجتماعية والاقتصادية المشتركة التي حددتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ:

« سيناريوهات المخاطر المناخية التي حددتها شبكة النظام المالي الأخضر الدولية:

- **التحول المنظّم:** يفترض هذا السيناريو تطبيق السياسات المناخية مبكرًا وبصورة منهجية، مما يُسهّل التحول التدريجي والمنضبط إلى اقتصاد قليل الاعتماد على الكربون. وفي هذا السيناريو، لا تتجاوز الزيادة في درجات الحرارة حاجز 2.0 درجة مئوية، وتبقى المخاطر المالية محدودة نتيجة استقرار الأسواق المالية، ووضوح توجهات الاستثمارات العامة، واعتماد سياسات محكمة للحد من الكربون. ويمكن للإدارة رفع مستوى التخطيط المالي من خلال دعم سياسات التمويل الأخضر، وإدراج مخاطر المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في إدارة السيولة، وضمان المرونة الاقتصادية طويلة الأجل من خلال الاستراتيجيات المالية المستدامة.

- **التحول غير المنظّم:** يفترض هذا السيناريو تأخر العمل المناخي أو عدم اتساقه، ما يؤدي إلى تحولات مفاجئة ومضطربة في السياسات. ومن المتوقع أن يتراوح الاحترار العالمي بين 2.0 - 3.0 درجات مئوية، مصحوبًا بتغيرات تنظيمية حادة تسبب التقلبات المالية، والزيادة في تكاليف التحول، وغموضًا في بيئة الاستثمار. وعلى الإدارة إجراء اختبارات تحقّل مرتبطة بالمناخ لإدارة السيولة، وتخصيص احتياطات للطوارئ لمواجهة الصدمات التنظيمية، وإعداد توقعات للميزانية مُعدّلة حسب المخاطر للحد من الاضطرابات الاقتصادية.

- **العالم الدافئ (Hot House World):** يُمثّل هذا السيناريو مستقبلًا يشهد غيابًا شبه تام للعمل المناخي، حيث يتجاوز فيه الارتفاع في درجات الحرارة حاجز 3.5 - 4.5 درجة مئوية، ما يؤدي إلى تكرار حدوث الكوارث المناخية، والانعدام التام للاستقرار المالي، وارتفاع التكاليف المالية. ويتعين على الإدارة الاستعداد للاضطرابات الاقتصادية واسعة النطاق، وزيادة الإنفاق الحكومي على التكيف مع المناخ، والتعافي من الكوارث، والضغط المالية المتزايدة على الأنظمة المالية العامة. ويتطلب ذلك إلقاء الأولوية لآليات السيولة الطارئة، وإدارة مخاطر الائتمانية السيادية، وتفعيل الأطر المالية للاستجابة السريعة لضمان القدرة على مواجهة تفاقم المخاطر المناخية.

« المسارات الاجتماعية والاقتصادية المشتركة التي حددتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ:

- **المسار الاجتماعي والاقتصادي الأول "SSP1" - الاستدامة (اتخاذ الطريق الأخضر):** في هذا السيناريو، يُعزز التعاون الدولي من التحول السريع نحو اقتصاد مستدام يركز على السياسات المناخية القوية، والاستثمارات في التكنولوجيا النظيفة، والنمو الاقتصادي الشامل. وستؤدي هذه الظروف إلى حصر الاحترار العالمي بين 1.4 - 1.8 درجة مئوية بحلول عام 2100. كما تسهم هذه الظروف في تقليل المخاطر المحدقة بالإدارة، واستقرار الأسواق المالية، وزيادة فرص التمويل الأخضر، والحد من تكاليف التكيف مع المناخ. وفي هذا السيناريو، سيتم التركيز ضمن عمليات التخطيط المالي على توسيع نطاق الاستثمارات المستدامة، وتبني استراتيجيات السيولة الداعمة للمناخ، وتعزيز إدراج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في المهام الرقابية للإدارة.

- المسار الاجتماعي والاقتصادي الثاني "SSP2" - منتصف الطريق: يتصوّر هذا

السيناريو نموًا اقتصاديًا معتدلاً وتنفيذًا تدريجيًا للسياسات، إذ تتخذ الحكومات خطوات لمعالجة تغيّر المناخ لكن بشكل متباعد وغير منسق. وتتباطأ وتيرة خفض الانبعاثات، مما يؤدي إلى ارتفاع متوقع في درجات الحرارة بين 2.0 - 3.2 درجة مئوية. وفي هذا السياق، تقتضي أعمال الإدارة بتحقيق توازن دقيق بين المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ وإدارة التدفقات النقدية بصورة مرنة. كما تفرض حالة عدم اليقين المحيطة بضرائب الكربون، والتشريعات المناخية، وتحولات الاستثمارات، الحاجة إلى إجراء اختبارات التحمّل على احتياطات السيولة، وتعديلات استباقية في السياسات المالية العامة لضمان الاستقرار المالي.

- المسار الاجتماعي والاقتصادي الثالث "SSP3" - التنافس الإقليمي (طريق وعر)

في ظل هذا السيناريو، يؤدي ضعف التعاون الدولي والانقسامات الجيوسياسية إلى زيادة الانبعاثات الكربونية وتباطؤ النمو الاقتصادي، ما يؤدي إلى رفع درجات الحرارة العالمية إلى ما بين 3.5 - 4.5 درجة مئوية. وتؤدي الكوارث المناخية، واضطرابات سلاسل التوريد، ونقص الموارد إلى تصاعد المخاطر المالية، مما يجعل دور الإدارة في تحقيق استقرار التدفقات النقدية والاستجابة المالية في حالات الطوارئ أمرًا بالغ الأهمية. ويتطلب ذلك تأسيس احتياطات مالية قوية، وإعداد استراتيجيات للسيولة في الحالات الطارئة، ودمج عناصر الصمود في وجه الكوارث ضمن آليات التمويل العام للحد من تداعيات الصدمات المناخية.

- المسار الاجتماعي والاقتصادي الرابع "SSP4" - التفاوت (طريق منقسم) يمثل

هذا السيناريو عالمًا شديد التفاوت، تستفيد فيه نسبة محدودة من الاقتصاد العالمي من التقدّم التكنولوجي، في حين تعاني العديد من المناطق من ضعف القدرة على التكيف مع تغيّر المناخ. ومع ارتفاع درجات الحرارة ما بين 2.5 و 4.2 درجات مئوية، تتفاقم حالة عدم الاستقرار المالي بسبب التباينات الإقليمية، وتفاوت مستويات المخاطر المناخية، وتقلبات الأسواق المالية. وفي هذا السياق، يتعيّن على وزارة المالية ضمان التوزيع العادل لاحتياطات السيولة، وتوسيع نطاق الشمول المالي للقطاعات الضعيفة، ودمج إجراءات الحد من مخاطر المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن السياسات المالية للقطاع العام لمعالجة التفاوتات المالية المتزايدة.

- المسار الاجتماعي والاقتصادي الخامس "SSP5" - تطوير الوقود الأحفوري

(اتخاذ الطريق السريع): في هذا السيناريو، يُعزى التوسع الاقتصادي إلى الاعتماد المتزايد على الوقود الأحفوري، مما يؤدي إلى الارتفاع الكبيرة في الانبعاثات الكربونية، والمخاطر المناخية الشديدة. ويؤدي تبني هذا السيناريو إلى ارتفاع درجات الحرارة عالميًا إلى ما بين 4.0 - 5.5 درجة مئوية، مما يزيد من وتيرة الكوارث المناخية، وعدم الاستقرار الاقتصادي، والضغط المالي على الحكومات. وفي هذا السياق، يجب أن تركز الاستراتيجية المالية للإدارة على بناء احتياطات مالية قوية، وتوسيع نطاق تقييم المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ، والاستعداد من خلال تخصيص احتياطات كبيرة للحالات الطارئة لمواجهة الكوارث وإعادة بناء البنية التحتية.

- تحديد عوامل الخطر الرئيسية التي قد تؤثر على الأموال العامة في ظل هذه السيناريوهات، بما يشمل ضرائب الكربون، والتغييرات التنظيمية، والتحولات في التجارة العالمية، وحجم الطلب على أدوات التمويل المستدام.

• إعداد استراتيجيات التكيف المالي، مثل:

« تنويع مصادر إيرادات الإدارة للحد من الاعتماد على التدفقات النقدية الناتجة عن الوقود الأحفوري.

« إعداد احتياطات مالية مخصصة للمخاطر المناخية للحد من الضغوط المالية الناجمة عن التحوّلات التنظيمية والسوقية. (يرجى الاطلاع على نهج "إدارة السيولة والاحتياطات المعدلة حسب المناخ" الوارد أدناه).

« التوصية بالاستثمار في مشاريع التكيف مع المناخ للحد من تعرّض أموال القطاع العام للمخاطر الناجمة عن الظروف الجوية القاسية.

2 إدارة السيولة والاحتياطات المعدلة حسب المخاطر:

• إجراء اختبارات تحمل مناخية على احتياطات النقد الحكومي (بالاستناد إلى أطر تحليل السيناريوهات الصادرة عن شبكة النظام المالي الأخضر الدولية أو الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ المستخدمة في قسم "توقع التدفقات النقدية وتحليل السيناريوهات المناخية")، لتقييم آثار الأحداث المناخية المفاجئة، أو الاضطرابات في سلسلة التوريد، أو الأزمات الاقتصادية الناجمة عن المخاطر المناخية.

• تحديث نماذج إعداد خطط السيولة بحيث تشمل اعتبارات السيولة المعدلة حسب المخاطر للحفاظ على احتياطات كافية، بما يضمن تلبية الالتزامات الحكومية في ظل ظروف الضغط المالي القصوى قصيرة الأجل.

• مواءمة استراتيجيات إدارة الاحتياطات مع استراتيجية الإمارات للحياد المناخي 2050، بما يضمن مراعاة تدابير الحد من المخاطر المناخية في خطط السيولة لدى الإدارة، إضافةً إلى وجود ضمانات مالية للاحتياطات النقدية الحكومية.

3 استخدام مرئيات المخاطر المناخية في إعداد خطط الميزانيات:

• تقديم مرئيات حول المخاطر المناخية للاسترشاد بها في تخصيص الميزانيات، وإعداد أطر السياسات المالية.

• دعم إدراج معايير التكيف مع تغيّر المناخ في عمليات إعداد الميزانيات لتحسين التخطيط الاقتصادي طويل الأجل.

• مراقبة توجّهات الإنفاق المُعدّلة وفقًا للمناخ في مبادرات الاستدامة، ومشاريع التكيف مع تغير المناخ، لتحديد مدى التعرّض للمخاطر المالية.

3. وضع ميزانية وتوفير التمويل للتخفيف من المخاطر والتكيف معها

2. تحديد الأولويات بناءً على درجة الخطورة والتأثير

1. تحديد المخاطر المرتبطة بالمناخ

No.	Adaptation Action	Priority / Frequency / Timeline	Impact / Benefit	Status
1	Expand Urban Greening (Trees, Parks)	Green Road, 2025	Improve air quality, reduce heat island effect, provide shade for pedestrians	High
2	Strengthen Urban Drainage Infrastructure	Green Road, 2025	Reduce flood risk, improve water management	High
3	Improve Urban Heat Island Mitigation	Green Road, 2025	Reduce energy consumption, improve air quality	High
4	Strengthen Urban Greening (Trees, Parks)	Green Road, 2025	Improve air quality, reduce heat island effect, provide shade for pedestrians	High
5	Strengthen Urban Drainage Infrastructure	Green Road, 2025	Reduce flood risk, improve water management	High
6	Improve Urban Heat Island Mitigation	Green Road, 2025	Reduce energy consumption, improve air quality	High
7	Strengthen Urban Greening (Trees, Parks)	Green Road, 2025	Improve air quality, reduce heat island effect, provide shade for pedestrians	High
8	Strengthen Urban Drainage Infrastructure	Green Road, 2025	Reduce flood risk, improve water management	High
9	Improve Urban Heat Island Mitigation	Green Road, 2025	Reduce energy consumption, improve air quality	High
10	Strengthen Urban Greening (Trees, Parks)	Green Road, 2025	Improve air quality, reduce heat island effect, provide shade for pedestrians	High
11	Strengthen Urban Drainage Infrastructure	Green Road, 2025	Reduce flood risk, improve water management	High
12	Improve Urban Heat Island Mitigation	Green Road, 2025	Reduce energy consumption, improve air quality	High
13	Strengthen Urban Greening (Trees, Parks)	Green Road, 2025	Improve air quality, reduce heat island effect, provide shade for pedestrians	High
14	Strengthen Urban Drainage Infrastructure	Green Road, 2025	Reduce flood risk, improve water management	High
15	Improve Urban Heat Island Mitigation	Green Road, 2025	Reduce energy consumption, improve air quality	High

No.	Issue	Cost	Risk	Severity	Impact	Priority	Benefit	Environmental Benefit
1	Expand urban greening	Medium	High	Medium	High	High	Improved thermal comfort, reduced heat stress	33 BCO/year reduction, enhanced biodiversity, urban cooling
2	Strengthen urban drainage	Medium	High	Medium	High	High	Reduced urban flood stress, lower cooling bills	10 BCO/year reduction, improved air quality
3	Improve urban heat island mitigation	Medium	High	Medium	High	High	Reduced urban heat stress, lower cooling bills	8 BCO/year reduction, urban air quality
4	Strengthen urban greening	Medium	High	Medium	High	High	Improved thermal comfort, reduced heat stress	33 BCO/year reduction, enhanced biodiversity, urban cooling
5	Strengthen urban drainage	Medium	High	Medium	High	High	Reduced urban flood stress, lower cooling bills	10 BCO/year reduction, improved air quality
6	Improve urban heat island mitigation	Medium	High	Medium	High	High	Reduced urban heat stress, lower cooling bills	8 BCO/year reduction, urban air quality
7	Strengthen urban greening	Medium	High	Medium	High	High	Improved thermal comfort, reduced heat stress	33 BCO/year reduction, enhanced biodiversity, urban cooling
8	Strengthen urban drainage	Medium	High	Medium	High	High	Reduced urban flood stress, lower cooling bills	10 BCO/year reduction, improved air quality
9	Improve urban heat island mitigation	Medium	High	Medium	High	High	Reduced urban heat stress, lower cooling bills	8 BCO/year reduction, urban air quality
10	Strengthen urban greening	Medium	High	Medium	High	High	Improved thermal comfort, reduced heat stress	33 BCO/year reduction, enhanced biodiversity, urban cooling
11	Strengthen urban drainage	Medium	High	Medium	High	High	Reduced urban flood stress, lower cooling bills	10 BCO/year reduction, improved air quality
12	Improve urban heat island mitigation	Medium	High	Medium	High	High	Reduced urban heat stress, lower cooling bills	8 BCO/year reduction, urban air quality
13	Strengthen urban greening	Medium	High	Medium	High	High	Improved thermal comfort, reduced heat stress	33 BCO/year reduction, enhanced biodiversity, urban cooling
14	Strengthen urban drainage	Medium	High	Medium	High	High	Reduced urban flood stress, lower cooling bills	10 BCO/year reduction, improved air quality
15	Improve urban heat island mitigation	Medium	High	Medium	High	High	Reduced urban heat stress, lower cooling bills	8 BCO/year reduction, urban air quality



4. الإشراف المالي والمصرفي القائم على المعايير المناخية:

- إعداد إطار العناية الواجبة بالمخاطر المناخية ضمن العمليات المصرفية المرتبطة بالأموال العامة ومعاملات الجهات الاتحادية الخاضعة لإشراف وزارة المالية.
- فرض الامتثال للمعيار الدولي لإفصاحات الاستدامة 2 ومعايير إعداد تقارير المخاطر المناخية الصادرة عن مجموعة عمل التمويل المستدام في دولة الإمارات العربية المتحدة، بما يضمن قيام المؤسسات المالية الاتحادية بما يشمل المصارف بدمج اعتبارات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في الإشراف المالي.
- تعزيز التواصل مع المصارف والمؤسسات المالية، والتشجيع على اعتماد سياسات الإقراض المتوافقة مع الأهداف المناخية، والإدارة المسؤولة لأموال القطاع العام.

5. إعداد التقارير حول المخاطر المناخية ومراقبتها باستمرار:

- إدراج النتائج التفصيلية، والنهج المُتبَّع في تقييم المخاطر المناخية في التقارير المالية الدورية لدى الإدارة، بما يضمن التحديث المستمر للاستراتيجيات المالية.
- إعداد لوحة متابعة المخاطر المناخية في الإدارة لتتبع مستويات التعرّض للمخاطر، ومواطن الضعف المالي.
- التنسيق مع الوحدات التنظيمية المعنية الوزارة والهيئات الاتحادية لتعزيز التعاون في مراقبة المخاطر المناخية.

المعايير الرئيسية والمتطلبات الفنية: ✓

1 مؤشرات الأداء الرئيسية⁸:

الرقم	مؤشر الأداء الموصى به	الصيغة	التفاصيل ذات الصلة
1	نسبة تغطية السيولة المعدلة حسب المناخ	النسبة المئوية من الاحتياطيات المخصصة بناءً على اختبارات التحمل المرتبطة بالمخاطر المناخية	ضمان وجود احتياطات مالية كافية لمواجهة تأثيرات المخاطر المناخية
2	نسبة المخاطر المالية المرتبطة بتغير المناخ (%)	النسبة المئوية للميزانية الاتحادية المخصصة للقطاعات المتأثرة بالمخاطر المناخية	مراقبة الضعف المالي الناتج عن المخاطر المناخية
3	نسبة إدراج السيناريوهات المناخية في توقعات التدفقات النقدية (%)	النسبة المئوية لنماذج الإيرادات التي تراعي المخاطر المناخية	ضمان الإدارة الاستشرافية للمخاطر المناخية في خطط الإدارة

إطار تقييم مخاطر المعايير البيئية والاجتماعية و الحوكمة في تقييمات الائتمان المصرفي



الهدف



إدراج اعتبارات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في عمليات التقييم الائتماني بصورة منهجية، لتعزيز القدرة على تحديد المخاطر والفرص ذات الصلة التي قد تؤثر على أداء المصرف وجدارته الائتمانية، وقياسها، وإدارتها. حيث يُسهم هذا النهج في دعم الممارسات المصرفية المستدامة، كما يتوافق مع استراتيجيات إدارة المخاطر طويلة الأجل.

المعايير والأطر المعمول بها⁹: ✓

◆ مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول (UN PRI):

إدراج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في عملية اتخاذ القرارات المالية

◆ إرشادات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي للمخاطر المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة:

متطلبات الاستدامة الواجب على المؤسسات المالية الوطنية تلبيةها.

⁸ تتوافق قائمة مؤشرات الأداء الرئيسية الموصى بها مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية المتعلق بإفصاحات المناخ وشبكة النظام المالي الأخضر الدولية

⁹ مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول (UN PRI): إطار عالمي يوجه المستثمرين نحو مراعاة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في القرارات الاستثمارية. بهدف تعزيز الممارسات المالية المستدامة والمسؤولة.

✓ خطوات العمل الموصى بها:

1 إعداد إطار لتقييم المخاطر المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة:

- إعداد منهجية موحدة لتقييم المخاطر المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، تدمج بين العوامل النوعية والكمية. بالإضافة إلى التأكد من توافق المنهجية مع المبدأ 1 من مبادئ الاستثمار المسؤول، الذي يقتضي بدمج قضايا البيئة والمجتمع والحوكمة في تحليل الاستثمارات، والتحليلات الائتمانية. وتمت التوصية من خلال مبادئ الاستثمار المسؤول باتباع الخطوات التالية لتحديد العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة الواجب مراعاتها في تقييم المخاطر الائتمانية.
- تحليل التقارير والمقارنات المعيارية القطاعية لتحديد أبرز العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة ذات الصلة بكل قطاع يخدمه المصرف. بالإضافة إلى جمع المعلومات المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في المحفظة الائتمانية للمصرف، مع مراعاة المخاطر المتعلقة بالقطاعات، والمناطق الجغرافية، والمقترضين.
- إعداد مصفوفة الأهمية النسبية التي تربط المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة بأثرها المحتمل على المخاطر الائتمانية في مختلف القطاعات.
- التواصل مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، بما في ذلك مديري المخاطر، والعملاء، والخبراء القطاعيين، للتحقق من عوامل البيئة والمجتمع والحوكمة المحددة.
- توثيق العوامل الرئيسية المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة لكل قطاع وفئة من المقترضين التي سيقوم المصرف بتقييمها خلال عملية التقييم الائتماني.
- أبرز عوامل البيئة والمجتمع والحوكمة المتوافقة مع معايير مبادئ الاستثمار المستدام، والموصى بإدراجها ضمن معايير التصنيف الائتماني للمصرف:

« العوامل البيئية:

- **التغير المناخي:** انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (النطاق 1، و2، و3)، والمخاطر الانتقالية (مثل: التغيرات في السياسات، وتسعير الكربون، والتحوّلات التكنولوجية)، والمخاطر المادية (مثل: الظروف الجوية القاسية، وارتفاع مستوى سطح البحر).
- **كفاءة الموارد:** استخدام المياه وإدارتها، وكفاءة الطاقة، والاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، والاستخدام المستدام للأراضي، ومنع إزالة الغابات.
- **إدارة التلوث والنفايات:** ضبط تلوث الهواء، والمياه، والتربة، والحد من النفايات، وإعادة تدويرها، واعتماد ممارسات الاقتصاد الدائري.
- **التنوع البيولوجي والنظم البيئية:** الأثر على الموائل الطبيعية، والنظم البيئية، وجهود الحفاظ على البيئة، والممارسات المستدامة لحماية التنوع الحيوي.
- **التحوّل في قطاع الطاقة:** اعتماد مصادر الطاقة المتجددة، والحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري، والمواءمة مع مستهدفات الحياد المناخي.

« العوامل الاجتماعية:

- **حقوق الإنسان:** تطبيق ممارسات العمل العادلة، وتجنب العمل القسري، أو عمالة الأطفال، واحترام حقوق السكان الأصليين، واستخدام الأراضي المجتمعية.
- **معايير العمل:** ظروف العمل الآمنة والصحية، والأجور والمزايا العادلة، وحرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية.
- **المشاركة المجتمعية:** تحقيق الأثر الإيجابي على المجتمعات المحلية، وتنفيذ مبادرات التنمية المجتمعية، والتواصل مع أصحاب المصلحة.
- **التنوع والشمولية:** ضمان التنوع الجنسي والعرقي في القيادة والقوى العاملة، وتطبيق سياسات تكافؤ الفرص، ومكافحة التمييز.
- **رفاه العملاء:** تدابير خصوصية البيانات، والأمن السيبراني، ومعايير التسويق المسؤول، وسلامة المنتجات.

« عوامل الحوكمة:

- **هيكل الحوكمة المؤسسية:** تشكيل مجلس الإدارة، وضمان استقلاليته، وتنوعه، والفصل بين مهام الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة.
- **أجور المسؤولين التنفيذيين:** مواءمة أجور المسؤولين التنفيذيين مع أدائهم على المدى البعيد، والأهداف ذات الصلة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.
- **ممارسات العمل الأخلاقية:** سياسات مكافحة الفساد، ومكافحة الرشوة، وحماية المبلغين عن المخالفات، والشفافية في التقارير.
- **إدارة المخاطر:** فعالية أطر إدارة المخاطر، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتحليل السيناريوهات، وإجراء اختبارات التحمل للمخاطر المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.
- **الامتثال التنظيمي:** الالتزام باللوائح المحلية والدولية، وتاريخ المخالفات القانونية أو التنظيمية.

2 تطبيق نموذج تقييم المخاطر المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة:

- تصميم آلية لتقييم المخاطر المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة باستخدام المعايير الكمية والنوعية.
- دمج التصنيفات الخارجية للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (مؤشر "MSCI"، و"Sustainalytics"، وستاندرد آند بورز العالمية) مع التقييمات الداخلية للمخاطر.
- تصنيف المؤسسات المالية بحسب مستوى المخاطر ذات الصلة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة إلى مؤسسات منخفضة أو متوسطة أو مرتفعة المخاطر.

3 الإطلاق التجريبي للمنهجية والتحقق من صحتها:

- تجريب المنهجية على عينة من الطلبات الائتمانية لتقييم قدرتها على تحديد المخاطر المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة وقياسها.
- جمع الملاحظات من المحللين الائتمانيين، ومديري المخاطر، وأصحاب المصلحة الآخرين لتحديد مجالات التحسين.
- تنقيح المنهجية وفقاً للملاحظات الواردة على الإطلاق التجريبي، وضمان المواءمة مع معايير البيئة والمجتمع والحوكمة الدولية (مثل: المعايير الدولية للتقارير المالية، ومجلس معايير محاسبة الاستدامة، والمبادرة العالمية للتقارير).

4 إدراج المخاطر المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن التقييمات الائتمانية:

- مطالبة المؤسسات المالية بالإفصاح عن أدائها في مجال إدارة المخاطر المتعلقة بالمخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة في سياق ارتباطاتها مع الإدارة.
- مواءمة التقييمات الائتمانية مع مبادئ التمويل المستدام الإماراتية.
- تحديد الحد الأدنى من متطلبات الامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن تقييمات الأطراف المصرفية.
- مراجعة مسارات عمل التقييم الائتماني لدمج تقييمات المخاطر المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في المراحل ذات الصلة (مثل: مرحلة ما قبل الموافقة، والعناية الواجبة، والمتابعة المستمرة).
- تقديم البرامج التدريبية للمحللين الائتمانيين حول منهجية تقييم المخاطر المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، ومدى أهميتها في اتخاذ القرارات الائتمانية.
- توفير الدعم المستمر، والموارد (مثل: الأدوات، والنماذج، وإمكانية الاطلاع على بيانات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة) لضمان إدراج اعتبارات هذه المعايير بصورة فعالة.

5 إرساء آليات لمراقبة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة وإعداد التقارير بشأنها:

- فرض تقديم تقرير فصلي حول المخاطر المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.
- ضمان التحقق من الامتثال لمبادئ الاستثمار المسؤول وإطار إدارة مخاطر المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة وفقاً لاتفاقية بازل¹⁰.
- إعداد استراتيجيات للتواصل مع المقترضين بهدف تحسين أدائهم في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.
- تحديد أهداف، وجدول زمنية، وبروتوكولات تصعيد واضحة للتواصل مع المقترضين بشأن المسائل المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.
- التركيز على المقترضين ذوي المخاطر العالية أو الذين يواجهون تحديات كبيرة تتعلق بالجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة.
- النظر في إدراج شروط تعاقدية مرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن اتفاقيات القروض، بهدف تحفيز المقترضين على تحسين أدائهم في هذا المجال.

- تتبّع نتائج أنشطة التواصل، وتقييم أثرها على أداء المقترضين في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، ومخاطرهم الائتمانية.
- إعداد حلقة لتقديم الملاحظات للاسترشاد بها في عملية التقييم الائتماني لنتائج التواصل، وتعديل تقييمات المخاطر استنادًا لها.

✓ المعايير الرئيسية والمتطلبات الفنية:

1 مؤشرات الأداء الرئيسية¹¹:

الرقم	مؤشر الأداء الموصى به	الصيغة	التفاصيل ذات الصلة
1	نسبة الامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (%)	نسبة النظراء الذين يستوفون المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة	رصد عملية دمج الممارسات المصرفية المستدامة
2	نسبة تطبيق آلية تقييم المخاطر المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (%)	نسبة المؤسسات التي تُقيّم مقاييس المخاطر في هذا المجال	ضمان مراعاة هذه المخاطر على مستوى الإدارة
3	المشاركة في التمويل الأخضر	نسبة الجهات المصرفية التي تطبق إصلاحات فعلية في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة	قياس مدى توافق القطاع المالي مع أهداف الاستدامة

إطار للتعريف بجهود الإدارة في مجال الاستدامة



الهدف



وضع إطار منظم لإعداد تقارير الاستدامة للإدارة، يضمن التواصل الشفاف بشأن المخاطر المتعلقة بالمناخ، وإدارة المخاطر ذات الصلة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، وجهود الاستدامة مع مختلف الوحدات التنظيمية المعنية وأصحاب المصلحة الخارجيين.

✓ المعايير والأطر المعمول بها¹²:

◆ **المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية المتعلق بإفصاحات المناخ:**
معيار دولي للإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ IPSASB - SRS1.

¹¹ تتوافق قائمة مؤشرات الأداء الرئيسية الموصى بها مع توصيات مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المستدام

¹² **المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية المتعلق بإفصاحات المناخ:** إطار عالمي للإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ، يُسهم في ضمان الشفافية في إعداد تقارير المخاطر المناخية ومراعاتها.

✓ خطوات العمل الموصى بها:

1 الإفصاح عن المخاطر والفرص المناخية:

- تحديد المخاطر والفرص المناخية المحتملة ووصفها.
- « يتعين على الإدارة، عند تحديد المخاطر والفرص المناخية التي من المتوقع أن تؤثر عليها، أن تستند إلى جميع المعلومات المتوفرة حتى تاريخ إعداد التقرير، دون تكبد أي تكاليف أو جهود مفرطة، بما في ذلك المعلومات المرتبطة بالأحداث الماضية، والظروف الراهنة، وتوقعات الظروف المستقبلية.
- يوصى، عند تحديد كل خطر مناخي، بتوضيح ما إذا كان الخطر ماديًا، أو انتقاليًا.
- يوصى، عند تحديد كل من المخاطر والفرص المناخية، بتوضيح الأطر الزمنية المتوقعة (قصيرة، متوسطة، وطويلة الأجل) التي قد تظهر فيها آثار هذه المخاطر أو الفرص.
- يُوصى بشرح وتوضيح كيفية تعريف وزارة المالية للمفاهيم التالية: "المدى القصير"، و"المدى المتوسط"، و"المدى الطويل"، وبيان كيفية ارتباط هذه التعريفات بالأطر الزمنية المُعتمدة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

2 الإفصاح عن المركز المالي، و الأداء المالي، والتدفقات النقدية:

- توصى الإدارة بالتعاون مع الجهات المعنية بالإفصاح عن المعلومات الكمية والنوعية حول:
 - « كيفية تأثير المخاطر والفرص المناخية على المركز المالي، والأداء المالي، والتدفقات النقدية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.
 - « الكيفية التي تتوقع بها الإدارة تغيير مركزها المالي على المدى القصير والمتوسط والطويل، في ضوء استراتيجيتها لإدارة المخاطر والفرص المناخية، مع مراعاة:
 - خطط الاستثمار والتخارج
 - مصادر التمويل المخطط لها
- عند تقديم المعلومات الكمية، يجوز للإدارة الإفصاح عن قيمة محددة أو تقديرية للقيمة.
- عند إعداد الإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية المتوقعة للمخاطر أو الفرص المناخية، يتعين على الإدارة:
 - استخدام كافة المعلومات المتوفرة لديها خلال فترة إعداد التقارير دون تكبد أي تكاليف أو جهود مفرطة.
 - اتباع نهج يتناسب مع مهارات الإدارة، وقدراتها، ومواردها المتوفرة لإعداد الإفصاحات.
 - لن تكون الإدارة ملزمة بتقديم معلومات كمية حول التأثيرات المالية الحالية أو المتوقعة للمخاطر أو الفرص المناخية إذا قررت ما يلي:
 - « عدم إمكانية تحديد التأثيرات بشكل منفصل.
 - « ارتفاع مستوى عدم اليقين في تقدير هذه التأثيرات لدرجة تجعل هذه المعلومات غير مفيدة.

3 تحديد وتيرة إعداد التقارير (يفضل أن تكون تقارير نصف سنوية) وضمان تحديثها دورياً.

- تعزيز التنسيق بين الوحدات التنظيمية المعنية:
- « تشكيل فريق عمل لإعداد تقارير الاستدامة، ويكون مسؤولاً عن تيسير التعاون بين الإدارة و الوحدات التنظيمية المعنية للأموال العامة الداخلية.
- « ضمان التعاون مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والهيئات التنظيمية الخارجية لتوحيد إفصاحات الاستدامة.
- « عقد ورش عمل ربع سنوية لإعداد تقارير الاستدامة لضمان الاتساق في جمع البيانات، وتنسيقات التقارير.

✓ المعايير الرئيسية والمتطلبات الفنية:

1 مؤشرات الأداء الرئيسية:

الرقم	مؤشر الأداء الموصى به	الصيغة	التفاصيل ذات الصلة
1	نسبة الامتثال للإفصاح عن المخاطر المناخية (%)	النسبة المئوية للمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ التي تم الإفصاح عنها	ضمان الالتزام بتوصيات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية المتعلقة بإفصاحات المناخ (IPSASB - SRS1)
2	نسبة اكتمال تقارير المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (%)	النسبة المئوية لمقاييس الاستدامة المشمولة في التقارير	قياس مستوى شفافية إفصاحات الإدارة في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتحديد نطاقها
3	مستوى التنسيق بين الوحدات التنظيمية المعنية المختلفة لإعداد التقارير	عدد ورش العمل المتعلقة بإعداد تقارير الاستدامة المُنعمدة سنوياً	قياس مدى انخراط الإدارة في تنسيق جهود الاستدامة بين الوحدات التنظيمية المعنية المختلفة

4.4. القائمة الموحدة لمؤشرات الأداء الرئيسية

الرقم	مؤشر الأداء الموصى به	الصيغة	التفاصيل ذات الصلة
1	نسبة تغطية السيولة المعدلة حسب المناخ	النسبة المئوية من الاحتياطيات المخصصة بناءً على اختبارات التحمل المرتبطة بالمخاطر المناخية	ضمان وجود احتياطيات مالية كافية لمواجهة تأثيرات المخاطر المناخية
2	المخاطر المالية المرتبطة بتغير المناخ (%)	النسبة المئوية للميزانية الاتحادية المخصصة للقطاعات المتأثرة بالمخاطر المناخية	مراقبة الضعف المالي الناتج عن المخاطر المناخية
3	نسبة إدراج السيناريوهات المناخية في توقعات التدفقات النقدية (%)	النسبة المئوية لنماذج الإيرادات التي تراعي المخاطر المناخية	ضمان الإدارة الاستشرافية للمخاطر المناخية في خطط الإدارة
4	نسبة الامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (%)	نسبة النظراء الذين يستوفون المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة	رصد عملية دمج الممارسات المصرفية المستدامة
5	نسبة تطبيق آلية تقييم المخاطر المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (%)	نسبة المؤسسات التي تُقيّم مقاييس المخاطر في هذا المجال	ضمان مراعاة هذه المخاطر على مستوى الإدارة
6	المشاركة في التمويل الأخضر	نسبة الجهات المصرفية التي تطبق إصلاحات فعلية في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة	قياس مدى توافق القطاع المالي مع أهداف الاستدامة
7	نسبة الامتثال للإفصاح عن المخاطر المناخية (%)	النسبة المئوية للمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ التي تم الإفصاح عنها	ضمان الالتزام بتوصيات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية المتعلقة بإفصاحات المناخ
8	نسبة اكتمال تقارير المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (%)	النسبة المئوية لمقاييس الاستدامة المشمولة في التقارير	قياس مستوى شفافية إفصاحات الإدارة في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتحديد نطاقها
9	مستوى التنسيق بين الوحدات التنظيمية المعنية المختلفة لإعداد التقارير	عدد ورش العمل المتعلقة بإعداد تقارير الاستدامة المنعقدة سنوياً	قياس مدى انخراط الإدارة في تنسيق جهود الاستدامة بين الوحدات التنظيمية المعنية المختلفة

4.5. الملحق

4.5.1 توصيات بشأن نُهج حساب الأثر المالي

الرقم	الآلية	المنهجية	التطبيقات
1	النموذج المتقدم للمخاطر المناخية (CERM)	لمحة عامة: يدمج النموذج المخاطر المناخية ضمن أطر تقييم المخاطر الائتمانية التقليدية. ويوسع نطاق نموذج التصنيف الداخلي لاتفاقية بازل الثانية من خلال تضمين الترابطات الاقتصادية غير الثابتة التي تعكس التغير المستمر للمخاطر المناخية. العناصر الرئيسية: « المخاطر المادية والانتقالية: يقيم هذا النموذج كل من المخاطر المادية (مثل: الأحداث المناخية القاسية)، والمخاطر الانتقالية (مثل: تغير السياسات والتوجه نحو الاقتصاد منخفض الكربون). « العمليات العشوائية: يستخدم النموذج العمليات العشوائية لمحاكاة السيناريوهات المستقبلية للمناخ وآثارها الاقتصادية المحتملة.	يمكن للمؤسسات المالية استخدام هذا النموذج لتقدير الخسائر الائتمانية المتزايدة في محافظ القروض الناتجة عن المخاطر المناخية. <u>(المرجع)</u>
2	تعديل تقييم التغير المناخي (CCVA)	لمحة عامة: يقيس أثر التغير المناخي على التعديلات المتعلقة بالتقييم، مثل تعديل التقييم الائتماني، وتعديل تقييم التمويل. المنهجية: « التأثيرات المعيارية: يعتمد هذا النهج على تحديد آثار التغير المناخي لتقييم تأثيرها على المخاطر مع مرور الوقت. « الأدوات المالية: يتم تطبيق تعديل تقييم التغير المناخي على الأدوات المالية طويلة الأجل، مثل عقود مبادلة أسعار الفائدة، لتقييم كيفية تأثير مخاطر التغير المناخي على قيمتها.	تساعد هذه المنهجية المؤسسات المالية في دمج اعتبارات المخاطر المناخية في تسعير الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها. <u>(المرجع)</u>

الرقم الآلية	المنهجية	التطبيقات
3	تحليل التكاليف والفوائد باستخدام معادلات تقدير الضرر لمحة عامة: يتضمن هذا التحليل مقارنة التكاليف والفوائد للإجراءات التي تهدف إلى التخفيف من آثار تغير المناخ أو التكيف معها. وتستخدم معادلات تقدير الضرر لتقدير القيمة المالية للأضرار الناتجة عن المخاطر المتعلقة بالمناخ. العناصر الرئيسية: « معادلات تقدير الضرر: تربط هذه المعادلات تقدير بين شدة المخاطر المناخية والأضرار الاقتصادية، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل القابلية للتأثر ومدى التعرض للمخاطر. « الخصم: تُخفض التكاليف والفوائد المستقبلية إلى قيمتها الحالية باستخدام معدلات خصم تتناسب مع التفضيلات الزمنية وتكاليف الفرص.	يستخدم المشرعون لسياسات الجهات تحليل التكاليف والفوائد لتقييم الكفاءة الاقتصادية للسياسات والاستثمارات المناخية. (المرجع)
4	نهج "كربون بيتا" لمحة عامة: يقيس هذا النهج مدى تأثير الجهة بمخاطر الكربون من خلال حساب "بيتا الكربون"، وهو مشابه لبيتا المالية التقليدية التي تقيس مخاطر السوق. الخصائص: « مؤشر الفرق بين الأنشطة الملوثة والنظيفة (BMG): عامل قائم على الفرق في الأداء بين الشركات ذات الانبعاثات الكربونية المرتفعة والمنخفضة. « احتساب "بيتا الكربون": يُقدّر تعرض الجهة لمخاطر الكربون من خلال تحليل عوائدها مقابل مؤشر الفرق بين الأنشطة الملوثة والنظيفة.	يستخدم المستثمرون "بيتا الكربون" لتقييم مخاطر الكربون وإدارتها ضمن أعمالهم. (المرجع)

5.

المشتريات العامة المستدامة

5. المشتريات العامة المستدامة

في إطار تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي ودعم تحقيق أهداف الاستدامة، يُعد هذا الإطار مرجعًا عمليًا لدمج اعتبارات الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية ضمن ممارسات المشتريات العامة على مستوى الجهات الاتحادية.

ويأتي هذا الإطار اتساقًا مع التوجهات الوطنية نحو الاقتصاد المستدام، وبما يعكس التزام وزارة المالية بتعزيز ممارسات التوريد التي تسهم في تقليل الأثر البيئي، وتعزيز مبادئ الاقتصاد الدائري، ودعم المعايير الأخلاقية، وتحقيق القيمة مقابل المال، بما يدعم التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون ويعزز كفاءة تخصيص الموارد.

وتتولى إدارة منصة المشتريات الحكومية، في حدود اختصاصها، دورًا محوريًا في تطبيق هذا الإطار، بما يدعم تطوير ممارسات التوريد وتعزيز كفاءتها وشفافيتها، والاستفادة من التحول الرقمي والتقنيات الحديثة، بما في ذلك تطبيقات الذكاء الاصطناعي، في تحسين كفاءة عمليات المشتريات، وذلك دون الإخلال بدور الجهات الاتحادية في تنفيذ عمليات المشتريات ضمن نطاق اختصاصها.

ويهدف هذا الإطار إلى تحديد نطاق عملي يستخدم لدمج اعتبارات الاستدامة ضمن عمليات المشتريات العامة في الجهات الاتحادية، بما يدعم تحسين الأداء المؤسسي، وتعزيز الشفافية، وتسريع تحقيق أهداف الاستدامة الوطنية، وذلك في إطار التكامل مع التشريعات ومبادئ الاستدامة وتعزيز أثرها على المدى اسات والممارسات المعتمدة في الدولة. ويراعى عند تطبيق هذا الإطار إشراك الجهات الاتحادية المعنية وموظفي المشتريات والموردين وأصحاب المصلحة، بما يدعم تحقيق التطبيق الفعال لمبادئ الاستدامة وتعزيز أثرها على المدى الطويل.

5.1. النطاق

يشمل نطاق هذا الإطار جميع عمليات الشراء التي تُجرى من خلال منصة المشتريات الرقمية (DPP) أو بشكل مستقل في الجهات الاتحادية، وذلك وفقًا للتشريعات واللوائح والإجراءات المنظمة للمشتريات في الحكومة الاتحادية، وبما لا يتعارض مع التشريعات النافذة في الدولة. وبما يتوافق مع المعايير الوطنية والدولية، يدعم الإطار التزامات دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال الاستدامة، ويعزز ممارسات الشراء المسؤولة في الجهات الاتحادية، مع توفير المرونة اللازمة للجهات المنفذة لتطبيق الإطار بما يتناسب مع احتياجاتها.

5.1.1 التطبيق

يشمل هذا الإطار جميع طرق الشراء المعمول بها في الجهات الاتحادية، وذلك وفقًا للتشريعات واللوائح والإجراءات المنظمة للمشتريات في الحكومة الاتحادية. وينطبق الإطار سواء تم شراء المنتجات والخدمات من خلال منصة المشتريات الرقمية أو بشكل مستقل.

لا يسري هذا الإطار على الجهات أو المشتريات أو الحالات المستثناة من نطاق تطبيق التشريعات المنظمة للمشتريات في الحكومة الاتحادية، وذلك في حدود ذلك الاستثناء، ودون الإخلال بالأطر النظامية الخاصة بالمنظمة لتلك الجهات أو الحالات.

ومع ذلك، يجوز لتلك الجهات أو في تلك الحالات الاسترشاد بما ورد في هذا الإطار، بما يدعم تحقيق

5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة 5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة 5.7. الملحق

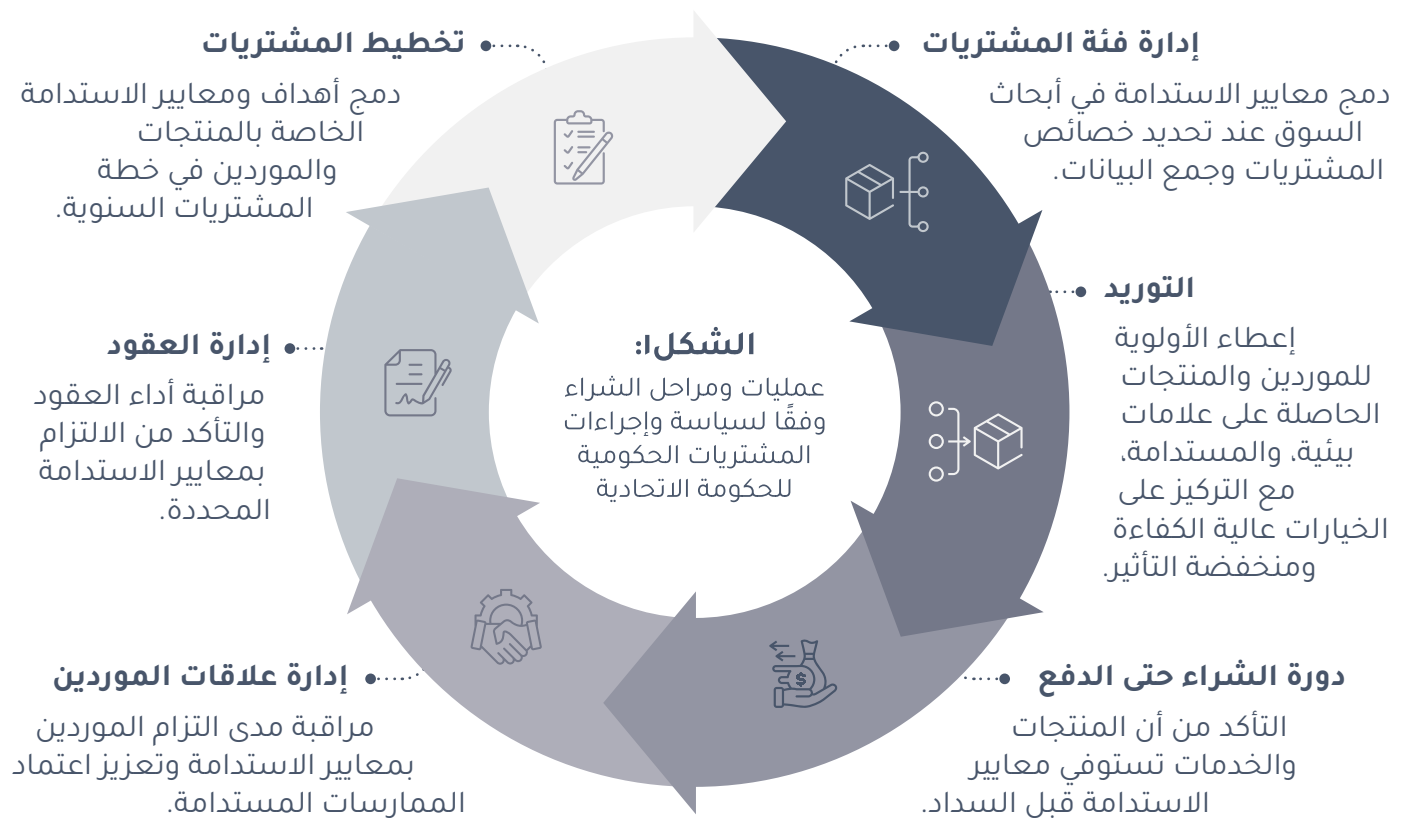
الاستدامة والجودة والقيمة مقابل المال، وذلك دون أن يرتب ذلك أي التزام قانوني خارج نطاق التشريعات المنظمة للمشتريات في الحكومة الاتحادية.

ويراعى تطبيق أحكام هذا الإطار على حالات المشتريات الطارئة في حدود ما تسمح به التشريعات المنظمة للمشتريات في الحكومة الاتحادية، وبما يتناسب مع طبيعة تلك الحالات.

5.1.2 نطاق التطبيق

تبيّن هذه الفقرة كيفية دمج منهجية تطبيق الإطار ضمن مجالات عمل قسم المشتريات، وفقاً للمهام المحددة في إطار إجراءات مشتريات الحكومة الاتحادية.

يُطبق الإطار على كافة مراحل دورة حياة المشتريات الموضحة في الشكل 1، حيث ينبغي تضمين معايير الاستدامة والالتزام بها وتنفيذها في كل مرحلة من هذه المراحل كما هو مفصل أدناه.



عمليات المشتريات



يتم تنفيذ معايير ومتطلبات الاستدامة المحددة في هذا الإطار بشكل متوافق مع التشريعات واللوائح والإجراءات المنظمة للمشتريات في الحكومة الاتحادية.

• تخطيط المشتريات: الخطة التي تعدها الجهة الاتحادية لتحديد متطلباتها واحتياجاتها من المشتريات بما يحقق المصلحة العامة للسنة المالية اللاحقة. أثناء هذه العملية، تراعي الجهة الاتحادية عند تحديد خياراتها معايير الاستدامة المالية، والاستدامة البيئية بما يضمن تحقيق أقصى درجات كفاءة الانفاق، وتقوم الوحدات التنظيمية المعنية للمشتريات في الجهات الاتحادية، بالتنسيق مع الوحدات التنظيمية المعنية، دمج أهداف ومعايير الاستدامة الخاصة بالمنتجات والموردين، كما هو موضح في القسم 6-ب من هذا الإطار.

• إدارة فئة المشتريات: تعني تقسيم المنتجات والخدمات إلى فئات يحتوي كل منها على منتجات أو خدمات مماثلة أو ذات صلة وتحليل سوق كل فئة بشكل شامل، وأينما كان ذلك مناسباً، تُدمج معايير وأهداف الاستدامة ضمن أنشطة تحليل السوق وإدارة الفئات.

• التوريد ومرحلة الشراء والدفع: تشمل هذه المرحلة منح العقود وتسديد المدفوعات للموردين المتعاقدين. لذلك، ينبغي على الجهة الاتحادية المكلّفة بالشراء إعطاء الأولوية للموردين والمنتجات المستدامة، بما في ذلك المنتجات والخدمات الحاصلة على علامات بيئية معترف بها، مع ضمان اتخاذ وتنفيذ قرارات الشراء التي تركز على الخيارات ذات الكفاءة العالية والأثر البيئي المنخفض، الأمر الذي يعزز القيمة العامة لعملية الشراء وفقاً لما هو موضح في القسم 6-ب من هذا الإطار، ويتوافق مع المادة 4.4 من دليل إجراءات المشتريات للحكومة الاتحادية.

• إدارة علاقات الموردين: تنظيم العمل مع الموردين لتعزيز الأداء، وتقليل المخاطر، وتحقيق قيمة مستدامة على المدى الطويل. وينبغي على الوحدات التنظيمية المعنية للمشتريات في الجهات الاتحادية تحفيز الموردين على تبني ممارسات مستدامة وتعزيزها، بالإضافة إلى متابعة التزامهم بمعايير الاستدامة الواردة في القسم 6-ب من هذا الإطار، وذلك وفقاً للبند 6.4.6 من دليل إجراءات المشتريات للحكومة الاتحادية.

• إدارة العقود: تشمل إدارة العقود من بدايتها مروراً بالتنفيذ والمتابعة وحتى التجديد أو الإنهاء، بهدف ضمان الالتزام بالمعايير، وتقليل المخاطر، وتحقيق القيمة. وعلى الوحدات التنظيمية المعنية للمشتريات في الجهات الاتحادية، بالتنسيق مع الوحدات التنظيمية المعنية، مراقبة أداء العقود والتأكد من الالتزام بمعايير الاستدامة المحددة في القسم 6-ب من هذا الإطار، وذلك وفقاً للمادة 10.5 من دليل إجراءات المشتريات للحكومة الاتحادية، مع متابعة التقدم باستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات المستدامة.

طرق وأساليب الشراء



يتعين على الجهات الاتحادية مراعاة معايير الاستدامة المحددة في القسم (6-ب) من هذا الإطار ضمن طرق وأساليب الشراء الموضحة في تشريعات المشتريات الحكومية، وتكون وحدة المشتريات المركزية (إدارة منصة المشتريات الحكومية) مسؤولة عن متابعة مدى امتثال الجهات الاتحادية لتطبيق معايير الاستدامة الموضحة في هذا الإطار في طرق وأساليب الشراء.

5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة 5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة 5.7. الملحق

✓ الحوكمة والامتثال

مجموعة من الضوابط والمعايير والإجراءات التي تحقق الانضباط المؤسسي في إدارة منظومة العمل في الجهة وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، بما في ذلك القواعد والأحكام اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الجهة، وتحديد المسؤوليات والممارسات التي يجب أن تتبعها المؤسسة لتحقيق الأهداف وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والنزاهة والحيادية. يتم تضمين هذا الإطار في إطار الحوكمة والامتثال الحالي من خلال مواءمته مع المتطلبات التنظيمية المعمول بها، وضمان إدماج الاستدامة بشكل منهجي في جميع عمليات المشتريات.

يتم تضمين هذا الإطار في إطار الحوكمة والامتثال الحالي في الجهة الاتحادية المعنية من خلال مواءمته مع المتطلبات التنظيمية المعمول بها في الجهة، وضمان إدماج معايير الاستدامة بشكل منهجي في جميع عمليات المشتريات.

للاطلاع على التفاصيل، يرجى مراجعة الإطار العام لحوكمة الاستدامة.

✓ إشراك أصحاب المصلحة

يُشير إشراك أصحاب المصلحة إلى العملية التي يتم من خلالها إشراك الأفراد أو المجموعات أو المؤسسات ذات العلاقة في اتخاذ القرارات، بهدف ضمان مراعاة مصالحهم وأفكارهم. ويهدف هذا الإطار إلى تعزيز الأمور التالية:

- التعاون مع شركاء الصناعة، والشركات المحلية، والمنظمات الدولية لتعزيز ممارسات المشتريات المستدامة.
- تمكين المستخدمين النهائيين من خلال شراء السلع والخدمات المستدامة عالية الجودة والمتاحة.

يتم تنفيذ معايير ومتطلبات الاستدامة المحددة في هذا الإطار بشكل متوافق مع دليل إجراءات المشتريات للحكومة الاتحادية الإصدار 1.0، والذي يُعد المرجع الرئيسي لجميع عمليات المشتريات في الجهات الاتحادية.

5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة 5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة 5.7. الملحق

5.1.3 أطر العمل

يستند الإطار إلى أطر دولية معترف بها عالمياً تحدد معايير عالمية للممارسات المستدامة في عمليات المشتريات. وتوفر هذه الأطر نهجاً منظماً لتحقيق أهداف الاستدامة وتسري على جميع فئات المنتجات المحددة، الأمر الذي يضمن توافق أنشطة المشتريات مع أفضل الممارسات العالمية، مما يعزز التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بالشراء المسؤول والمستدام.



أجندة التنمية المستدامة لعام 2030:

تقدم أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 دعوة عالمية للعمل من أجل إنهاء الفقر، وحماية الأرض، وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار. ويرتبط الإطار للمشتريات المستدامة ارتباطاً وثيقاً بهذه الأجندة، لا سيما من خلال أهداف التنمية المستدامة.

إذ أن المشتريات تؤدي دوراً كبيراً في تحقيق هذه الأهداف من خلال التأثير على حجم الطلب في السوق، وتعزيز الممارسات المستدامة، ودفع الابتكار. ومن خلال اعتماد ممارسات المشتريات المستدامة، تساهم الجهات الاتحادية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل تحسين الصحة والتعليم، والحد من أوجه عدم المساواة، وتحفيز النمو الاقتصادي، وذلك مع التصدي لتغير المناخ والعمل على الحفاظ على المحيطات والغابات.

5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة 5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة 5.7. الملحق

12 هدف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 12.7: المشتريات العامة المستدامة

12

تم تصميم الإطار ليتوافق مع الهدف 12.7 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يركز على مدى تطبيق سياسات وخطط العمل المتعلقة بالمشتريات العامة المستدامة. وعند دمج هذا الإطار مع الأطر الواضحة والاستراتيجيات العملية، يساهم في دمج الاستدامة في ممارسات المشتريات، مما يعزز الاستهلاك والإنتاج بشكل مسؤول، الأمر الذي يعزز اعتماد المنتجات الصديقة للبيئة، والخدمات ذات الكفاءة في استخدام الموارد، والممارسات الأخلاقية للموردين، مما يحقق تقدماً قابلاً للقياس في تنفيذ المشتريات المستدامة.

لا يدعم هذا التوافق جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في تعزيز سياسات المشتريات العامة المستدامة فحسب، بل يعزز أيضاً التزامها بتعزيز الاقتصاد الدائري ودفع الأهداف العالمية للاستدامة.

• ويُعطي الإطار الأولوية لأهداف الاستدامة الخمسة التالية:

- « دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة: يعزز الإطار إشراك الشركات الصغيرة والمتوسطة في عمليات الشراء كن خلال تخصيص فرص شراء لها، وذلك لتعزيز سلاسل الإمداد المحلية، ودعم الابتكار، والمساهمة في تحقيق أهداف الاستدامة الوطنية وتنويع الاقتصاد.
- « التخفيف من تغير المناخ: يشجع الإطار على المشتريات منخفضة الانبعاثات الكربونية للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ودعم الموردين والمنتجات الصديقة للبيئة. ويساهم هذا النهج في تحقيق أهداف دولة الإمارات العربية المتحدة المتعلقة بالحياد الكربوني، ويساعد في تسريع الانتقال إلى اقتصاد أخضر.
- « ترشيد استهلاك الطاقة: يركز الإطار على كفاءة الطاقة من خلال الترويج لشراء المنتجات والخدمات الموفرة للطاقة، مما يقلل من التكاليف التشغيلية، ويدعم أهداف الحفاظ على الطاقة الوطنية، ويعزز الاستدامة البيئية والاقتصادية على المدى الطويل.
- « كفاءة الموارد: يركز الإطار على تعزيز كفاءة الموارد من خلال تشجيع عمليات الشراء التي تقلل من استهلاك المواد وتزيد من القيمة على مدار دورة حياة المنتج. ويدعم مبادئ الاقتصاد الدائري، مثل استخدام المواد القابلة لإعادة التدوير وسلاسل التوريد المستدامة، بهدف تحسين استغلال الموارد وتقليل الأثر البيئي.
- « الحد من النفايات: يُشجع الإطار على تقليل النفايات من خلال إعطاء الأولوية للمنتجات القابلة لإعادة الاستخدام أو التدوير أو التحلل، والموردين الذين يوظفون ممارسات قوية في إدارة النفايات، دعماً لأهداف الاقتصاد الدائري الوطني والحفاظ على البيئة.

المواءمة مع مواصفة ISO 20400:

ISO
20400

يتفق الإطار للمشتريات المستدامة مع مواصفة ISO 20400، حيث يدعم منهجية معترف بها عالمياً للشراء المستدام من خلال دمج الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية في جميع مراحل دورة حياة المنتجات والخدمات. ويُدرج الإطار المبادئ الأساسية مثل المساءلة، والشفافية، وإشراك أصحاب المصلحة، لضمان مراعاة الاستدامة عند اتخاذ القرارات الاستراتيجية وفي العمليات التشغيلية. من خلال اعتماد المعلومات ذات الصلة، يُعطي الإطار الأولوية لإضافة القيمة على المدى الطويل على حساب المكاسب قصيرة المدى، ويُركز كذلك على التعاون والابتكار، مما يشجع على تأسيس الشراكات مع الموردين والتحسين المستمر.

5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة 5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة 5.7. الملحق

التوافق مع المبادرات الإماراتية للمشتريات:



يشمل الإطار للمشتريات المستدامة على متطلبات فنية واضحة تضمن أن تُتخذ قرارات المشتريات مع مراعاة شاملة لتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وتهدف هذه المتطلبات إلى دعم أهداف التنمية المستدامة الأوسع وتعزيز التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بالنمو المستدام.

• يشمل الإطار للمشتريات المستدامة الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية لضمان أن تسهم قرارات المشتريات في الاقتصاد والمجتمع المحلي، وأن تكون فعّالة من حيث التكلفة على المدى الطويل.

« **برنامج المحتوى الوطني:** يُعطي الإطار للمشتريات المستدامة الأولوية للموردين ذوي الدرجة المرتفعة في برنامج المحتوى الوطني، مما يشير إلى مساهمتهم في اقتصاد دولة الإمارات، ويشمل ذلك استخدام الموارد المحلية، وتوظيف القوى العاملة المحلية، والاستثمار في التنمية المحلية.

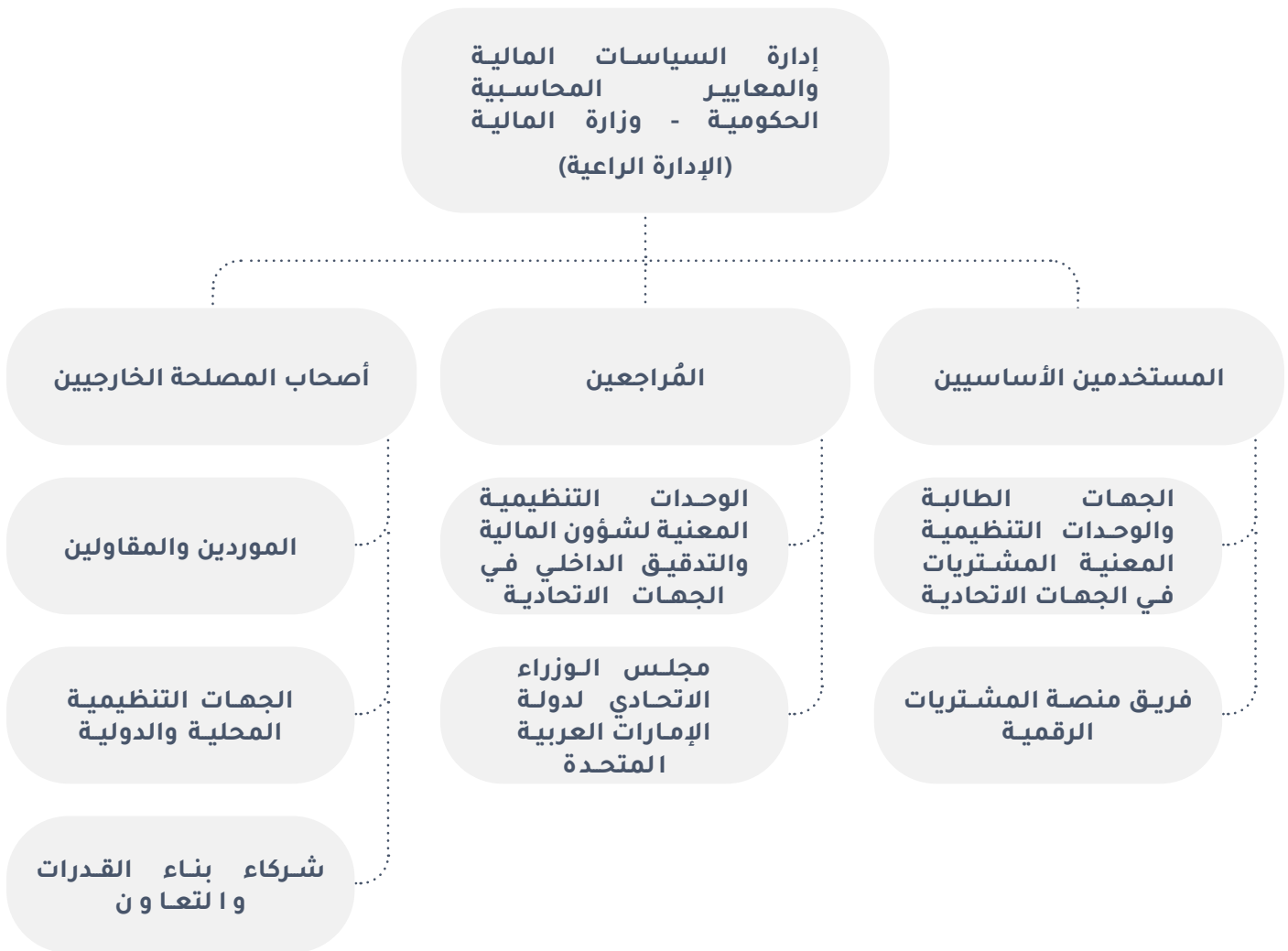
« **الشركات الصغيرة والمتوسطة:** إدراكاً للدور الحيوي الذي تضطلع به الشركات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز الابتكار، يشجع الإطار على دمج هذه الشركات في عمليات المشتريات، من خلال إتاحة الفرص لها للمشاركة في أنشطة المشتريات مع الجهات الاتحادية.

« **تحليل تكلفة دورة الحياة:** يُشجع الإطار للمشتريات المستدامة على مراعاة تكاليف دورة حياة المنتجات والخدمات في قرارات المشتريات، بما في ذلك سعر الشراء الأولي، وتكاليف التشغيل، ومصاريف الصيانة، وتكاليف الاستبعاد عند نهاية العمر الافتراضي. ويضمن هذا النهج اختيار الخيارات التي تقدم أفضل قيمة مقابل المال مع تقليل الأثر البيئي إلى أدنى حد.

5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة 5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة 5.7. الملحق

5.1.4 نموذج التطبيق

يقدم الإطار الإرشادي للمشتريات المستدامة إطاراً منظماً وقابلًا للتطبيق لدمج الاستدامة في أنشطة المشتريات في الجهات الاتحادية. ويهدف إلى إشراك مختلف أصحاب المصلحة، ودعم تبني الممارسات المستدامة على نطاق واسع، مع ضمان توافق جميع عمليات المشتريات مع أهداف الاستدامة الوطنية في الإمارات العربية المتحدة.



5.1.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة 5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة 5.7. الملحق

5.1.5 الإدارة الراعية

الإدارة الراعية للإطار إدارة السياسات والمعايير المحاسبية ووزارة المالية بصفتها الإدارة المالكة للإطار، يكون لها الاحتفاظ بالإطار وطلب تحديثه ومراجعته عند الحاجة، لتلبية المتطلبات والمبادرات في الحكومة الاتحادية.

5.1.6 المستخدمون المستهدفون

- **إدارة منصة المشتريات الحكومية في وزارة المالية:** تتحمل الإدارة المسؤولية الأساسية في مراجعة، وتحديث، وتعديل معايير الاستدامة، بناءً على المتطلبات الفنية للمشتريات، ومدى قابلية تطبيق إطار المشتريات المستدامة بشكل دوري، وذلك عبر اتباع الإجراءات المعتمدة للسياسات بالتنسيق مع الإدارة المالكة للإطار. وبالإضافة إلى ذلك، يتولى الفريق مسؤولية ملصقات (علامات) الاستدامة التابع لوزارة المالية في كتالوجات المشتريات الاتحادية
- **الجهات الاتحادية:** تدعم الجهات الاتحادية وزارة المالية في تنفيذ ممارسات المشتريات المستدامة من خلال الالتزام بالإرشادات الواردة في هذا الإطار، وفي دليل إجراءات المشتريات في الحكومة الاتحادية ومنصة المشتريات الرقمية، التي تديرها وزارة المالية. وتكون الوحدة التنظيمية للمشتريات في الجهة المعنية مسؤولة عن متابعة مدى الالتزام بتطبيق معايير الاستدامة وذلك بالتنسيق مع كل من الوحدة التنظيمية للتدقيق الداخلي والاستراتيجية والمستقبل، أو أي إدارة أخرى معنية بالاستدامة.

5.1.7 دور الجهات الاتحادية الأخرى/ الشركاء

- **فرق الشؤون المالية والتدقيق الداخلي في الجهات الاتحادية:** رصد الآثار المالية والتحقق من مدى الالتزام بالإطار للمشتريات المستدامة
- **الجهات الاتحادية:** تدعم الجهات الاتحادية وزارة المالية في تنفيذ ممارسات المشتريات المستدامة من خلال الالتزام بالإرشادات في منصة المشتريات الرقمية، التي تديرها وزارة المالية.
- **وزارة التغير المناخي والبيئة:** تتولى وزارة التغير المناخي والبيئة قيادة أجندة تغير المناخ والاستدامة في الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك استراتيجية تحقيق الحياد الكربوني بحلول 2050. وقد قامت الوزارة سابقاً بتطوير مجموعة أدوات الأعمال الخضراء، التي تشمل الإطار للمشتريات الخضراء. لذلك، لا بد من التعاون مع وزارة التغير المناخي والبيئة لتعزيز نطاق المشتريات العامة المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل فعال.
- **وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة:** تقود وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة أجندة الابتكار الصناعي في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال عدة مبادرات مثل برنامج المحتوى الوطني (ICV) واستراتيجية الصناعة 4.0، وتهدف هذه الجهود إلى تعزيز المساهمة الاقتصادية المحلية وتسريع تبني التكنولوجيا المتقدمة في القطاع الصناعي. لذلك، لا بد من التعاون مع وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة لتطوير وتسريع دمج مبادئ المشتريات المستدامة عبر المنظومة الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة 5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة 5.7. الملحق

- **وزارة الطاقة والبنية التحتية:** تلعب وزارة الطاقة والبنية التحتية دورًا محوريًا في دفع تحوّل دولة الإمارات العربية المتحدة نحو مصادر الطاقة المستدامة، ودعم الأجندة الوطنية الخضراء للإمارات واستراتيجية تحقيق الحياد الكربوني. كما تتبنى الوزارة تطوير البنية التحتية المستدامة من خلال إرشادات الاستدامة الشاملة، التي تم تطبيقها على جميع مشاريع الطرق والمباني الجديدة منذ عام 2022. لذلك، لا بد من التنسيق الوثيق مع وزارة الطاقة والبنية التحتية لصياغة مبادئ المشتريات المستدامة وتعزيز تطوير البنية التحتية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل فعال.
- **وزارة الاقتصاد والسياحة:** تقود وزارة الاقتصاد والسياحة أجندة الاقتصاد الدائري في الإمارات العربية المتحدة، من خلال دفع المبادرات التي تعزز النمو الاقتصادي المستدام من خلال تعزيز كفاءة الموارد وتقليص النفايات، وتركز الوزارة جهودها على دمج مبادئ الاقتصاد الدائري عبر مختلف القطاعات لدعم أهداف الاستدامة في الدولة. لذلك، لا بد من التعاون مع وزارة الاقتصاد والسياحة لتطوير وتوظيف مبادئ المشتريات المستدامة بما يتماشى مع رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة للاقتصاد الدائري.

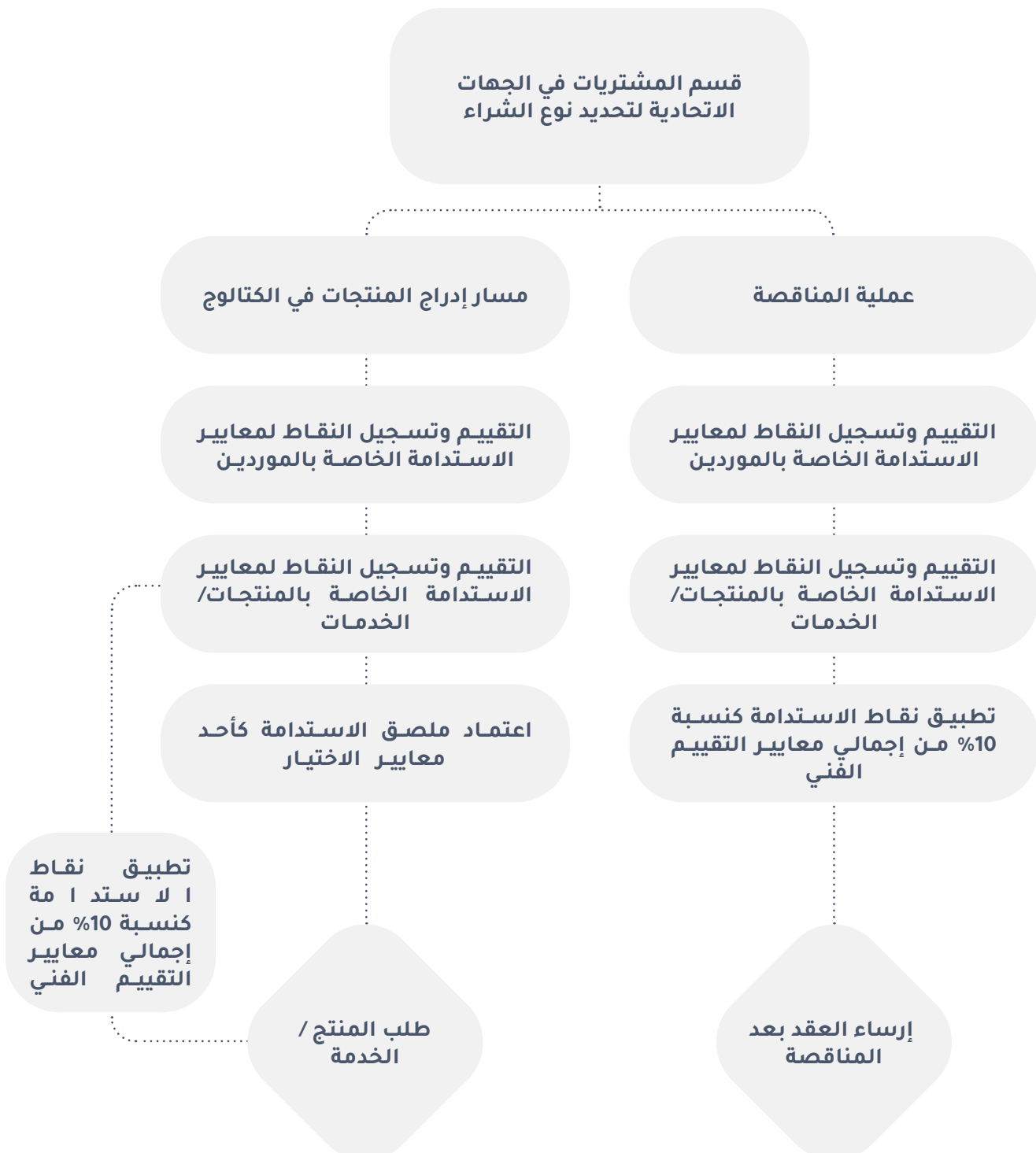
5.1.8 أصحاب المصلحة الخارجيين

- **الموردون والمقاولون والمبتكرون في الصناعة:** يحرص الشركاء على مراعاة معايير الاستدامة في الوزارة، وتعزيز استدامة سلسلة التوريد ودفع الابتكار من خلال المنتجات والخدمات المستدامة المتقدمة.
- **الجهات التنظيمية المحلية والدولية:** الجهات التي تضمن أن ممارسات المشتريات في الجهات الاتحادية تتوافق مع أطر ومعايير الاستدامة المحلية والعالمية.

5.2. إرشادات التطبيق

5.2.1 تطبيق عبر كافة مراحل عمليات المشتريات في الجهات الاتحادية

يركّز هذا الإطار على نوعين رئيسيين من المشتريات، وهما: الشراء عبر طرق وأساليب الشراء، والشراء من خلال كتالوج المشتريات الاتحادي. ويُتاح للجهات الاتحادية اتباع إجراءات المشتريات المعتمدة لتحديد النوع الأنسب من المشتريات بحسب الحاجة.



• المناقصات الحكومية

توفر المناقصات فرصًا متساوية لجميع الموردين المدعوين للمشاركة. ويتوجب على الجهات الاتحادية إتباع إجراءات المناقصة المعتمدة والمحددة في دليل إجراءات المشتريات في الحكومة الاتحادية الصادر عن وزارة المالية. وبما يتوافق مع أحكام القانون الاتحادي رقم (11) لسنة 2023 بشأن المشتريات في الحكومة الاتحادية، وقرار مجلس الوزراء رقم (122) لسنة 2024، يجب أن تُؤخذ معايير الاستدامة بعين الاعتبار عند اتخاذ قرارات الشراء.

يُحدد القسم 6-ب من هذا الإطار معايير الاستدامة المتعلقة بتقييم الموردين والمنتجات أو الخدمات، ويجب أخذه في الاعتبار عند احتساب درجة الاستدامة ضمن التقييم الفني وذلك وفق تقدير الوحدة التنظيمية للمشتريات في الجهة الاتحادية المعنية.

تُحدد معايير الموردين ومعايير المنتجات أو الخدمات وفقًا للأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وتحمل جميع المعايير درجات أهمية متساوية، وللجهة الاتحادية منح المورد تقييم متدني في حال ثبوت عدم امتثال المورد للمعايير البيئية أو الاجتماعية، مثل استخدام المواد المستدامة أو احترام حقوق العمال.

منح الدرجات: يركز نهج التقييم الكلي على مدى التزام المنتجات والخدمات بمعايير الاستدامة، حيث يُمنح 60% من درجة الأهمية لتقييم المنتجات بشكل خاص، و40% لأداء الموردين. ويضمن هذا التوزيع التركيز على عدة عناصر مثل البصمة الكربونية، وكفاءة الطاقة، ودورة الحياة المستدامة، بينما تظل التزامات الموردين، مثل تدريب العمالة والتوطين، جزءًا أساسيًا. يُفضل هذا النهج العروض التي تتماشى مع أهداف الاستدامة، مما يعزز الابتكار البيئي ومسؤولية الموردين.

أ. تحويل درجات تقييم المورد ودرجة المنتج/الخدمة إلى مقياس من 10 نقاط:

$$\text{“ الدرجة (من 10) = (درجة المورد/أعلى درجة) * 10 ”}$$

ب. حساب درجة الاستدامة الإجمالية للعرض على النحو التالي:

$$\text{“ درجة الاستدامة الإجمالية = (تقييم درجة المورد * 40%) + (تقييم درجة المنتج أو الخدمة * 60%) ”}$$

تقييم الاستدامة في المناقصات	الدرجة	الوصف
تقييم المورد	40%	تقييم الموردين وفقًا لمعايير التقييم الموضحة في القسم 6-ب
تقييم المنتجات والخدمات	60%	تقييم المنتجات والخدمات وفقًا لمعايير التقييم الموضحة في القسم 6-ب
تقييم الاستدامة الإجمالية	100%	10% من معايير التقييم الفني بحد أقصى

5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة 5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة 5.7. الملحق

• كتالوج المشتريات الاتحادية

يعمل فريق منصة المشتريات الرقمية في وزارة المالية على تمكين الجهات الاتحادية من زيادة عدد المنتجات والخدمات المتاحة عبر كتالوج المشتريات الاتحادية. وتلتزم الجهات الاتحادية التي تطلب المنتجات أو الخدمات بهذه الطريقة باتباع الإجراءات المحددة مسبقاً في دليل إجراءات المشتريات للحكومة الاتحادية.

يتم تمييز المنتجات والخدمات المستدامة في الكتالوج بملصق الاستدامة الصادر عن وزارة المالية. ويتعين على الجهات الاتحادية تضمين هذا الملصق ضمن معايير التقييم والاختيار عند طلب المنتجات أو الخدمات. كما، يجب أن تتوفر لدى الجهات الاتحادية على الأقل منتج واحد يحمل ملصق الاستدامة ضمن العروض الثلاثة المقدمة (أينما ينطبق) قبل اتخاذ القرار. ويكون القرار للجهة الاتحادية، مع وجود مؤشر أداء رئيسي لمراقبة عدد المنتجات الحاملة لملصق الاستدامة.

ملاحظة: تُمنح المنتجات والخدمات ملصق الاستدامة الصادر عن وزارة المالية عند تحقيقها لـ 70% من معايير الاستدامة (راجع القسم 6-ب من هذا الإطار).

• ملاحظة:

« في عملية الكتالوج للخدمات المهنية، يعتمد "وسم الاستدامة" بشكل كامل على تقييم المورد، حيث يتم تعديل نسبة تقييم المورد البالغة 40% لتصبح 100%. ويتم تقييم الخدمة لاحقاً خلال مرحلة التقييم الفني، وفقاً لمعايير الاستدامة الواردة في القسم (6-ب) المتعلق بمعايير تقييم المنتجات/الخدمات.

« وبالمثل، في عملية الكتالوج لخدمات النظافة، يعتمد "وسم الاستدامة" على تقييم المورد فقط، ويتم تعديل نسبة تقييم المورد البالغة 40% لتصبح 100%. وتُجرى عملية تقييم الخدمة خلال مرحلة التقييم الفني، استناداً إلى معايير الاستدامة المحددة في القسم (6-ب) من معايير تقييم المنتجات/الخدمات.

5.2.2 معايير تقييم الاستدامة للموردين والمنتجات والخدمات

✓ معايير تقييم الموردين

تُطبق هذه المعايير حصرياً على الموردين المسجلين مسبقاً على منصة المشتريات الرقمية، وتهدف إلى تأهيل الموردين للمناقصة أو عملية الشراء المحدد. ولا تعد هذه المعايير جزءاً من معايير التأهيل المسبق لانضمام موردين جدد إلى منصة المشتريات الرقمية.

أ. البيئة

• **إدارة الطاقة:** يُثبت الموردون التزامهم بنظام إدارة الطاقة الذي يتوافق مع ISO 50001 أو أي مواصفات أخرى تعادلها.

« **التحقق:** يُطلب من الموردين تقديم شهادة ISO 50001 أو وثائق تثبت الامتثال لمواصفة تعادلها، ويتم التحقق منها من خلال مدقق خارجي.

5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة 5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة 5.7. الملحق

• **الإدارة البيئية:** يُثبت الموردون التزامهم بنظام إدارة البيئة الذي يتوافق مع ISO 14001 أو أي مواصفات أخرى تعادلها.

« **التحقق:** يُطلب من الموردين تقديم شهادة ISO 14001 أو وثائق تثبت الامتثال لمواصفة تعادلها، ويتم التحقق منها من خلال مدقق خارجي.

• **إعداد تقارير غازات الاحتباس الحراري** يُطلب من الموردين الإفصاح عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري السنوية لديهم، وحسابها وإعداد تقاريرها وفقًا لبروتوكول غازات الاحتباس الحراري أو ISO 14064-1.

« **التحقق:** يُطلب من الموردين تقديم أحد الوثائق التالية:

- نسخة رقمية من تقرير الاستدامة السنوي الخاص بهم، ويفضل أن تتضمن بيان ضمان الانبعاثات غير المباشرة الناتجة عن الكهرباء أو الحرارة أو البخار المشتراة.

- تقرير حساب غازات الاحتباس الحراري الذي يُفصح على الأقل عن النطاق 1 (الانبعاثات المباشرة) والنطاق 2 (الانبعاثات غير المباشرة الناتجة عن الكهرباء أو الحرارة أو البخار المشتراة)، ويُنصح أن يكون التقرير موثقًا وفقًا لـ ISO 14064-3 من خلال مدقق خارجي معتمد بموجب ISO 14065.

ب. الاجتماعية والاقتصادية

الناحية	معايير تقييم الموردين	الدرجة القصوى	تفاصيل منح الدرجات
البيئة	(1) إدارة الطاقة	1	يجب الالتزام بالمتطلبات للحصول على نقطة واحدة.
	(2) الإدارة البيئية	1	يجب الالتزام بالمتطلبات للحصول على نقطة واحدة.
	(3) إعداد تقارير غازات الاحتباس الحراري	1	يجب الالتزام بالمتطلبات للحصول على نقطة واحدة.
الاجتماعية والاقتصادية	(1) ممارسات العمل العادية	1	يجب الالتزام بالمتطلبات للحصول على نقطة واحدة.
	(2) الصحة والسلامة	1	يجب الالتزام بالمتطلبات للحصول على نقطة واحدة.
	(3) المحتوى الوطني	0	يتم تقييم المحتوى المحلي مسبقًا كجزء من أي عملية المشتريات الاتحادية
	(4) الشركات الصغيرة والمتوسطة	1	النقاط الإضافية للشركات الصغيرة والمتوسطة
إجمالي درجة تقييم المورد (من 6)			

5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة 5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة 5.7. الملحق

- **ممارسات العمل العادلة:** يُطلب من الموردين إثبات امتثالهم لممارسات العمل العادلة، بما في ذلك توفير بيئة عمل آمنة، وتقديم أجور عادلة، وضمان عدم التمييز.
- « **التحقق:** يُطلب من الموردين تقديم شهادة SA8000 أو إعلان المسؤولية الاجتماعية ISO 26000، موثقاً من خلال مدقق خارجي.
- **الصحة والسلامة:** يُثبت الموردون أن منشأتهم تعمل بموجب نظام يهدف إلى منع الإصابات والأمراض المتعلقة بالعمل، ويضمن حماية وتعزيز صحة العمال.
- « **التحقق:** يُطلب من الموردين تقديم شهادة ISO 45001 أو شهادة تعادلها في الصحة والسلامة المهنية.
- **المحتوى الوطني:** يُثبت الموردون مساهمتهم في الاقتصاد المحلي لدولة الإمارات العربية المتحدة، مع تسليط الضوء على المبادرات التي تدعم النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، وتطوير سلسلة التوريد المحلية.
- « **التحقق:** يُقدم الموردون شهادة المحتوى الوطني.
- **الشركات الصغيرة والمتوسطة:** في حال استيفاء الموردين للمعايير المحددة للشركات الصغيرة والمتوسطة وفقاً لتعريف الحكومة الاتحادية، يجب عليهم إبلاغ الجهة الاتحادية المعنية بالمشتريات للاستفادة من الأحكام المنصوص عليها في القانون الاتحادي رقم (11) لسنة 2023 وقرارات مجلس الوزراء ذات الصلة.
- « **التحقق:** تقوم إدارة المشتريات في الجهة الاتحادية المعنية بالتحقق من حالة المورد، أي أنه شركة صغيرة أو متوسطة.

معايير المنتجات و الخدمات



يحدد الإطار للمشتريات المستدامة معايير واضحة للاستدامة في مجالات الإلكترونيات، ومنتجات التنظيف، والمركبات، والورق، وخدمات الطعام، والخدمات المهنية، وخدمات تكنولوجيا المعلومات. كما يُركز على تقليل الأثر البيئي والبصمة الكربونية طوال دورة حياة المنتج، مع تعزيز سلاسل التوريد الأخلاقية، وممارسات العمل العادلة، والشفافية.

ومن خلال التركيز على إدارة دورة الحياة بشكل فعال من حيث التكلفة، بما يشمل الصيانة، وكفاءة الطاقة، والاستبعاد الآمن في نهاية العمر الافتراضي، يدعم الإطار للمشتريات المستدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية، ويعزز كفاءة الموارد والابتكار، لضمان توافق المشتريات مع الأهداف الاقتصادية، وسوق العمل، وأهداف الاستدامة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

يوضح القسم التالي معايير المشتريات المستدامة لسبع فئات من المنتجات والخدمات، مقسمة إلى بعدين رئيسيين: البيئية، والاجتماعية والاقتصادية. ويُركز كل بُعد على دمج اعتبارات الاستدامة في عملية تقييم واختيار العروض في الجهات الاتحادية.

5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة 5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة 5.7. الملحق

1) المنتجات الورقية

تسري المعايير على المنتجات التالية:



المناديل الورقية



ورق الرسم والنسخ



المظاريف / الأغلفة



ورق المنشورات المطبوعة

أ. البيئة

1. **البصمة الكربونية للمنتج:** يُطلب من الموردين الإفصاح عن البصمة الكربونية لمنتجاتهم، مع مراعاة انبعاثات دورة الحياة الناتجة عن التصنيع، والنقل، والاستخدام.

• **التحقق: يُطلب من الموردين تقديم أحد الوثائق التالية:**

- « تقرير البصمة الكربونية للمنتج وفقاً للمواصفة ISO 14067.
- « تقييم تأثير دورة الحياة (LCIA) للمنتج، معد وفقاً لمتطلبات ISO 14040 و ISO 14044.
- « بيان المنتج البيئي

• **التقييم (المناقصات):** يحصل المنتج ذو أقل بصمة كربونية بين مقدمي العروض على أعلى درجة بموجب هذا المعيار.

• **التقييم (كتالوج المشتريات الاتحادية)** يترتب على تقديم بيانات البصمة الكربونية للمنتج للحصول على نقطة واحدة.

2. التوريد المستدام والاقتصاد الدائري: يجب أن يمثل الورق المُورّد مع ما يلي:

بالنسبة للورق الذي يحتوي على 100% أو أقل من المواد المعاد تدويرها، يجب أن يتضمن الألياف المسترجعة الأصلية فقط (أي لا يحتوي على مخلفات ورق المصنع، إلا إذا كان من خط إنتاج الورق المعاد تدويره فقط).



بالنسبة للورق الذي يستخدم لب الخشب الخام، يتم الحصول عليه من الغابات المُدارة بشكل مستدام.



5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة 5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة 5.7. الملحق

• **التحقق:** يُطلب من الموردين تقديم الوثائق التالية:

- « بالنسبة للورق المعاد تدويره:
 - تقييم تأثير دورة الحياة (LCIA) للمنتج، معد وفقاً لمتطلبات ISO 14040 و ISO 14044.
 - شهادة بيان المنتج البيئي.
 - ملصقات مجلس رعاية الغابات (ملصق المزيج)/ برنامج إقرار شهادات الغابات (ملصق إعادة التدوير) للمحتوى المعاد تدويره جزئياً، أو
 - ملصق مجلس رعاية الغابات (ملصق إعادة التدوير) للمحتوى المعاد تدويره بنسبة 100%
 - العلامة البيئية للاتحاد الأوروبي
- « بالنسبة للورق غير المعاد تدويره:
 - ملصق مجلس رعاية الغابات 100% (يُثبت أن الورق مصنوع بالكامل من مواد مصدرها الغابات المُدارة بشكل مستدام)، أو
 - ملصق برنامج إقرار شهادات الغابات (يُثبت أن 70% من المحتوى مصنوع من مواد مصدرها الغابات المُدارة بشكل مستدام).
 - العلامة البيئية للاتحاد الأوروبي.
- « **التقييم (المناقصات):** يتم منح نقطة للمنتجات المصنوعة 100% من المواد المعاد تدويرها وفقاً للمعايير، فيما تُمنح 0.75 نقطة للمنتجات ذات المحتوى المعاد تدويره جزئياً، ونصف نقطة (0.5) للورق الجديد الذي يستوفي المعايير المحددة.
- « **التقييم (كتالوج المشتريات الاتحادية):** يترتب على تقديم معلومات حول قابلية إعادة تدوير الورق الحصول على نقطة واحدة.

3. **استخدام المواد الخطرة:** تتمثل عملية التوريد لما يلي:

- لا يحتوي الورق على أصباغ أو أحبار تحتوي على معادن ثقيلة سامة (مثل الرصاص، والكاديوم، والزنك، والكروم). 
- يجب تجنب الورق المبيض بالكلور، إلا إذا كانت خالية من الكلور الأولي (ECF) أو خالية تماماً من الكلور (TCF). 
- يتم التأكد من أن الورق مُنتج دون استخدام الراتنجات القائمة على الفورمالديهايد. 

• **التحقق:** يُطلب من الموردين تقديم أحد الوثائق التالية:

- « تقييم تأثير دورة الحياة للمنتج، معد وفقاً لمتطلبات ISO 14040 و ISO 14044.
 - « شهادة بيان المنتج البيئي.
 - « العلامة البيئية للاتحاد الأوروبي.
 - « ملصق مجلس رعاية الغابات أو برنامج إقرار شهادات الغابات.
- **التقييم (كتالوج المشتريات الاتحادية والمناقصات):** يستوفي المنتج جميع متطلبات هذا المعيار ليتم منحه نقطة واحدة.

5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة 5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة 5.7. الملحق

ب. الاجتماعية والاقتصادية

1. **التصنيع المحلي:** بالنسبة للمنتجات المصنعة في الإمارات العربية المتحدة، يجب على الموردين تقديم أدلة تثبت مصدرها.

• **التحقق:** يُطلب من الموردين تقديم علامة "صُنع في الإمارات" للمنتج وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 16 لسنة 2023.

• **التقييم (كتالوج المشتريات الاتحادية والمناقصات):** تُمنح المنتجات المصنعة محلياً نقطة إضافية في التقييم.

الناحية	معايير تقييم الورق	الدرجة القصوى	تفاصيل منح الدرجات (المناقصات)	تفاصيل منح الدرجات (كتالوج المشتريات الاتحادية)
البيئية	1) البصمة الكربونية للمنتج	1	يُقاس بناءً على البصمة الكربونية النسبية للمنتج (أقل بصمة كربونية = 1 نقطة)	يُرتب على تقديم البصمة الكربونية للمنتج الحصول على نقطة واحدة
	1) التوريد المستدام والاقتصاد الدائري	1	معاد تدويره بالكامل: نقطة معاد تدويره جزئياً: 0.75 ورق غير معاد تدويره: 0.5	يُرتب على تقديم محتوى قابلية إعادة التدوير الحصول على نقطة واحدة
	2) استخدام المواد الخطرة	1	يجب الالتزام بكافة المتطلبات للحصول على نقطة واحدة	
الاجتماعية والاقتصادية	1) التصنيع المحلي	1	المنتجات المصنعة محلياً تُمنح نقطة واحدة إضافية.	
إجمالي درجة تقييم المورد (من 4)				

منهجية تقييم درجة البصمة الكربونية للمنتج
الدرجة = النقاط القصوى * (البصمة الكربونية الأدنى / البصمة الكربونية للمورد)

2) منتجات وخدمات التنظيف

تنطبق معايير هذه الفئة على منتجات التنظيف التي تشتريها الجهات الاتحادية أو التي يستخدمها الموردون الذين أبرم معهم عقود تنظيف:

• **المنظفات متعددة الأغراض:** منتجات المنظفات التي تستخدم للتنظيف الروتيني للأرضيات والجدران والأسقف والنوافذ والأسطح الثابتة الأخرى، ويتم تخفيفها بالماء قبل الاستخدام. والمنظفات متعددة الأغراض للاستخدام الداخلي في المباني، بما في ذلك المنشآت السكنية والتجارية والصناعية.

• **منظفات النوافذ:** المنظفات المخصصة للتنظيف الروتيني للنوافذ.

5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة 5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة 5.7. الملحق

- **المنظفات الصحية:** منتجات المنظفات التي تُستخدم لإزالة الأوساخ والترسبات بشكل روتيني في المرافق الصحية، بما في ذلك غرف الغسيل، والمراحيض، والحمامات، والدش، والمطابخ. وتشمل منظفات الحمام والمطبخ.
- **منظفات غسالات الصحون:** منظفات ومواد الشطف لغسالات الصحون، سواء كانت على شكل مسحوق أو سائل أو أي شكل آخر، مخصصة للاستخدام حصريًا في غسالات الصحون الآلية المنزلية والمهنية.
- **منظفات غسل الأطباق اليدوي:** جميع منظفات غسل الأطباق اليدوي، والأواني، وأدوات المائدة، والمقالي، والطناجر، وأدوات المطبخ، المخصصة للاستخدام الخاص والمهني.

أ. البيئة

1. **البصمة الكربونية للمنتج:** يُطلب من الموردين الإفصاح عن البصمة الكربونية لمنتجاتهم، مع مراعاة انبعاثات دورة الحياة الناتجة عن التصنيع، والنقل، والاستخدام.
- **التحقق:** يُطلب من الموردين تقديم أحد الوثائق التالية:
 - « تقرير البصمة الكربونية للمنتج وفقًا للمواصفة ISO 14067.
 - « تقييم تأثير دورة الحياة (LCIA) للمنتج، معد وفقًا لمتطلبات ISO 14040 و ISO 14044.
 - « بيان المنتج البيئي
 - « ورقة البيانات - كتالوج المصنع الذي يوضح البصمة الكربونية للمنتج.
- **التقييم (المناقصات):** يحصل المنتج ذو أقل بصمة كربونية بين مقدمي العروض على أعلى درجة بموجب هذا المعيار.
- **التقييم (كتالوج المشتريات الاتحادية):** يترتب على تقديم بيانات البصمة الكربونية للمنتج للحصول على نقطة واحدة.

2. الاستخدام المستدام والاقتصاد الدائري

- **معايير جميع المنتجات:**
 - « يتم التأكد من أن هنالك تعليمات واضحة ومفصلة لنسب الاستخدام لجميع المنتجات لتقليل خطر الاستخدام المفرط.
 - « يتأكد الموردون من إمكانية تفكيك مواد التعبئة الأولية إلى مكونات منفصلة لتسهيل عملية إعادة التدوير وإدارة النفايات.
- **معايير إضافية لمنتجات التنظيف متعددة الأغراض ومنظفات النوافذ:**
 - « يتم توفير منتجات التنظيف متعددة الأغراض ومنظفات النوافذ المركزة ليتم تخفيفها قبل الاستخدام.
 - « يُسمح باستخدام منتجات الرش الجاهزة للاستخدام إذا كانت جزءًا من منتج مصمم لإعادة الاستخدام مع عبوات قابلة لإعادة التعبئة بمواد مركزة.
 - « يتأكد الموردون من أن زجاجات الرش مصممة لإعادة التعبئة بمواد مركزة لتقليل النفايات وتعزيز الممارسات المستدامة.

5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة 5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة 5.7. الملحق

• معايير إضافية لعقود خدمات التنظيف:

« يستخدم المقاولون قطع قماش ميكروفايبر قابلة لإعادة الاستخدام.

• التحقق: يُطلب من الموردين تقديم الوثائق التالية:

« معايير جميع المنتجات:

- تقديم ورقة بيانات فنية أو كتالوج المصنع يوضح تعليمات نسب الاستخدام، أو بيان موثق من طرف ثالث يوضح هذه التعليمات.

- تقديم بيان موقع في مرحلة تقديم العروض يفيد بأن العبوات يمكن تفكيكها بسهولة إلى مكونات مادية منفصلة.

« معايير مواد التنظيف متعددة الأغراض ومنظفات النوافذ:

- تقديم ورقة بيانات فنية أو كتالوج/ دليل المصنع يوضح تعليمات (الجرعة) نسب الاستخدام، أو بيان موثق من طرف ثالث يوضح هذه التعليمات.

- في مرحلة تقديم العروض، يجب تقديم بيان موقع يؤكد أن زجاجات الرش قابلة لإعادة الاستخدام، ويُحدد عدد مرات إعادة الاستخدام المتوقع.

« عقود خدمات التنظيف

- في مرحلة تقديم العروض، يتم تقديم بيان موقع، أو وثيقة المواصفات الفنية للشركة المصنعة، لتأكيد إمكانية إعادة استخدام أقمشة الميكروفايبر.

• التقييم (كتالوج المشتريات الاتحادية والمناقصات): يستوفي المنتج وعقود خدمات

التنظيف جميع متطلبات هذا المعيار ليتم منحه نقطة واحدة.

3. استخدام المواد الخطرة

• يجب ألا تحتوي جميع المنتجات على الباراديكلوروبنزين أو الإيثوكسيلات الألكيل فينول (APEs).

• يُحظر استخدام البخاخات التي تحتوي على مواد دافعة.

• التحقق: يُطلب من الموردين تقديم أحد الوثائق التالية:

« تقييم تأثير دورة الحياة للمنتج، معد وفقاً لمتطلبات ISO 14040 و ISO 14044، أو

« شهادة بيان المنتج البيئي، أو

« العلامة البيئية للاتحاد الأوروبي، أو

« سجل محتويات مفصل (صادرة عن الشركة المصنعة) يُحدد جميع المكونات والعناصر المستخدمة في المنتج، أو

« بيان الامتثال للمتطلبات أو

« طريقة بديلة للمورد لإثبات الامتثال للمتطلبات.

• التقييم (كتالوج المشتريات الاتحادية والمناقصات): يستوفي المنتج جميع متطلبات

هذا المعيار ليتم منحه نقطة واحدة.

5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة 5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة 5.7. الملحق

ب. الاجتماعية والاقتصادية

1. **التصنيع المحلي:** بالنسبة للمنتجات المصنعة في الإمارات العربية المتحدة، يجب على الموردين تقديم أدلة تثبت مصدرها.

• **التحقق:** يُطلب من الموردين تقديم علامة "صنع في الإمارات" للمنتج وفقًا لقرار مجلس الوزراء رقم 16 لسنة 2023.

• **التقييم (كتالوج المشتريات الاتحادية والمناقصات):** تُمنح المنتجات المصنعة محليًا نقطة إضافية في التقييم.

2. **الاستخدام الفعال:** بالنسبة لعقود خدمات التنظيف، يُطلب من المقاولين تقديم كشف يوضح اسم وكمية جميع منتجات التنظيف المستخدمة خلال فترة العقد، وتوضيح عملية إعداد الكشف.

• **التحقق:** يتوجب على مقدمي العروض توقيع إقرار بالامتثال للمعايير المحددة.

• **التقييم (كتالوج المشتريات الاتحادية والمناقصات):** يستوفي مقدم العرض جميع متطلبات هذا المعيار ليتم منحه نقطة واحدة.

3. **تدريب الموظفين:** بالنسبة لعقود خدمات التنظيف: يضمن المتعاقدون تلقي جميع موظفي التنظيف دورات تدريبية منتظمة تتناسب مع مهامهم. يشتمل التدريب على:

• **الاستخدام السليم** لمنتجات التنظيف.

• **أساليب وتقنيات** التنظيف الفعّالة.

• تشغيل **المعدات والآلات**.

• ممارسات إدارة النفايات والمياه.

• اعتبارات الصحة والسلامة والبيئة.

• **التحقق:**

« يقدم مقدمو العروض معلومات مفصلة والتزامًا بتنفيذ خطة التدريب المقترحة للموظفين .

« الالتزام بالاحتفاظ بسجلات جميع أنشطة التدريب وتقديمها للجهات الاتحادية عند الطلب.

• **التقييم (كتالوج المشتريات الاتحادية والمناقصات):** يستوفي مقدم العرض جميع متطلبات هذا المعيار ليتم منحه نقطة واحدة

5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة 5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة 5.7. الملحق

الناحية	منتجات/خدمات التنظيف - معايير التقييم	الدرجة القصى	تفاصيل منح الدرجات (المناقصات)	تفاصيل منح الدرجات (كتالوج المشتريات الإتحادية)
	1) البصمة الكربونية للمنتج	1	يُقاس بناءً على البصمة الكربونية النسبية للمنتج (أقل بصمة كربونية = 1 نقطة)	يترتب على تقديم البصمة الكربونية للمنتج الحصول على نقطة واحدة
البيئة	2) الاستخدام المستدام والاقتصاد الدائري	1	يجب الالتزام بكافة المتطلبات للحصول على نقطة واحدة	
	3) استخدام المواد الخطرة	1	يجب الالتزام بكافة المتطلبات للحصول على نقطة واحدة	
	1) التصنيع المحلي	1	المنتجات المصنعة محلياً تُمنح نقطة واحدة إضافية.	
الاجتماعية والاقتصادية	2) الاستخدام الفعال	1	يجب الالتزام بكافة المتطلبات للحصول على نقطة واحدة	
	3) تدريب العمالة	1	يجب الالتزام بكافة المتطلبات للحصول على نقطة واحدة	
إجمالي درجة تقييم المورد (من 4 - لمنتجات التنظيف) إجمالي درجة تقييم المورد (من 6 - لعقود خدمات التنظيف)				

منهجية تقييم درجة البصمة الكربونية للمنتج
الدرجة = النقاط القصوى * (البصمة الكربونية الأدنى / البصمة الكربونية للمورد)

في عملية الكتالوج لخدمات النظافة، يعتمد "وسم الاستدامة" بشكل كامل على تقييم المورد، حيث يتم تعديل نسبة تقييم المورد البالغة 40% لتشكّل 100%. ويتم تقييم الخدمات خلال مرحلة التقييم الفني، استناداً إلى معايير الاستدامة ذات العلاقة بالخدمة كما هو موضح أعلاه.

3 المركبات

تشمل المعايير الأنواع التالية:



المركبات التجارية الخفيفة



السيارات

أ. البيئة

1. **البصمة الكربونية للمنتج:** يُطلب من الموردين الإفصاح عن البصمة الكربونية لمنتجاتهم، مع مراعاة انبعاثات دورة الحياة الناتجة عن استخراج مواد الخام، والتصنيع، والنقل.

• **التحقق:** يُطلب من الموردين تقديم أحد الوثائق التالية:

« تقرير موثق للبصمة الكربونية للمنتج وفقًا للمواصفة ISO 14067.

« تقييم تأثير دورة الحياة (LCIA) للمنتج، معد وفقًا لمتطلبات المواصفة ISO 14040 و ISO 14044.

« بيان المنتج البيئي

• **التقييم (المناقصات):** يحصل المنتج ذو أقل بصمة كربونية بين مقدمي العروض على أعلى درجة بموجب هذا المعيار.

• **التقييم (كتالوج المشتريات الاتحادية):** يترتب على تقديم بيانات البصمة الكربونية للمنتج للحصول على نقطة واحدة.

2. **انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن الاستخدام** يوضح الموردون انبعاثات غازات الاحتباس الحراري لكل وحدة مسافة (كيلوجرام من مكافئ ثاني أكسيد الكربون/ كم) للمركبات المستخدمة.

• **التحقق:** يُطلب من الموردين تقديم ما يلي:

« البيانات المقدمة من المصنع حول انبعاثات الغازات لكل وحدة مسافة.

« بيان مُعتمد وفقًا للمواصفة ISO 14064-3 لانبعاثات الغازات لكل وحدة مسافة، محسوبة وفقًا للمواصفة ISO 14064-1 أو بروتوكول غازات الاحتباس الحراري.

« تُحسب انبعاثات المركبات الكهربائية لكل وحدة مسافة وفقًا للنقطة (2) أعلاه، مع افتراض أن شبكة الكهرباء هي مصدر الطاقة.

• **التقييم (كتالوج المشتريات الاتحادية والمناقصات):** يحصل المنتج ذو أقل نسبة انبعاثات لكل وحدة مسافة بين مقدمي العروض على أعلى درجة بموجب هذا المعيار.

• **التقييم (كتالوج المشتريات الاتحادية والمناقصات):** يترتب على تقديم بيانات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن الاستخدام الحصول على نقطة واحدة.

5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة 5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة 5.7. الملحق

3. غازات العادم الخطرة/الملوثة: تلتزم جميع المركبات المشتراة بمعايير يورو 6 (الإصدار السادس لمعايير الانبعاثات التي وضعها الاتحاد الأوروبي للسيارات).

- أقصى حد لأكاسيد النيتروجين 80 ملجم/كم (في المركبات التي تعمل بالديزل).
- أقصى حد لأكاسيد النيتروجين 60 ملجم/كم (في المركبات التي تعمل بالبنزين).
- أقصى حد للجسيمات العالقة 4.5 ملجم/كم.

« التحقق: يُقدم الموردون شهادة المطابقة مع معيار يورو 6.

« التقييم (كتالوج المشتريات الاتحادية والمناقصات): يستوفي مقدم العرض جميع متطلبات هذا المعيار ليتم منحه نقطة واحدة.

ب. الاجتماعية والاقتصادية

1. التصنيع المحلي: بالنسبة للمركبات المصنعة في الإمارات العربية المتحدة، يجب على الموردين تقديم أدلة تثبت مصدرها.

• التحقق: يُطلب من الموردين تقديم علامة "صُنع في الإمارات" للمنتج وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 16 لسنة 2023 أو شهادة منشأ معادلة.

• التقييم (كتالوج المشتريات الاتحادية والمناقصات): تُمنح المنتجات المصنعة محلياً نقطة إضافية في التقييم.

2. تكلفة دورة الحياة: يُقدم جميع مقدمو العروض تقديراً لتكلفة دورة الحياة يتضمن ما يلي:

- تكلفة الشراء: تشمل التكلفة الأولية لاقتناء المركبة (السعر الأساسي، الضرائب، والرسوم).
- تكاليف الوقود/الطاقة: تقدير إجمالي تكلفة استهلاك الوقود أو الطاقة طوال عمر المركبة، مع مراعاة الكفاءة وأنماط الاستخدام المتوقعة.
- تكاليف الصيانة والإصلاح: حساب الصيانة الدورية، والخدمات، والإصلاحات المحتملة طوال فترة عمل المركبة.
- تكاليف التأمين: تشمل أقساط التأمين المتوقعة طوال عمر المركبة.
- الاستهلاك: عوامل انخفاض قيمة المركبة على مدار عمرها المتوقع والقيمة المحتملة لإعادة البيع أو القيمة المتبقية.
- عمر التشغيل: تحديد العمر المتوقع للمركبة بـ 10 سنوات لحساب التكاليف.
- تكاليف نهاية العمر: تشمل تكاليف استبعاد المركبة، وإعادة تدويرها، أو إيقاف تشغيلها.
- معدل الخصم: استخدام معدل خصم يعكس القيمة الزمنية للمال بالنسبة للتكاليف المستقبلية.

تكلفة دورة الحياة = تكلفة الشراء + تكاليف الوقود + تكاليف الصيانة + تكاليف التأمين + تكاليف نهاية العمر الافتراضي - القيمة المتبقية

(تتم الإشارة لجميع القيم بالقيمة الحالية بمعدل خصم بنسبة 5%)

5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة 5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة 5.7. الملحق

- **التحقق:** يتحقق موظفو المشتريات في الوزارة من العمليات الحسابية.
- **التقييم (المناقصات):** يحصل مقدم العرض الذي يقدم أقل تكلفة لدورة الحياة على أعلى درجة في هذا المعيار عند تقييم المشتريات.
- **التقييم (كتالوج المشتريات الاتحادية):** يترتب على تقديم بيانات تكلفة دورة الحياة الحصول على نقطة واحدة.

3. متطلبات السلامة: يجب أن تحصل جميع المركبات على تصنيف 5 نجوم ساري المفعول في البرنامج الأوروبي لتقييم السيارات الجديدة (Euro NCAP)، و/أو تصنيف 5 نجوم ساري المفعول من الإدارة الوطنية الأمريكية لسلامة المرور على الطرق السريعة (NHTSA).

- **التحقق:** يُطلب من الموردين تقديم أحد الوثائق التالية:
 - « نسخة رقمية من التقرير الرسمي للبرنامج الأوروبي لتقييم السيارات الجديدة (Euro NCAP).
 - « رابط التقرير على الموقع الرسمي للبرنامج الأوروبي لتقييم السيارات الجديدة.
 - « رابط قاعدة بيانات الإدارة الوطنية الأمريكية لسلامة المرور على الطرق السريعة.
- **التقييم (كتالوج المشتريات الاتحادية والمناقصات):** يستوفي مقدم العرض جميع متطلبات هذا المعيار ليتم منحه نقطة واحدة

الناحية	معايير تقييم المركبات	الدرجة القصوى	تفاصيل منح الدرجات (المناقصات)	تفاصيل منح الدرجات (كتالوج المشتريات الاتحادية)
البيئة	(1) البصمة الكربونية للمنتج	1	يُقاس بناءً على البصمة الكربونية النسبية للمنتج (أقل بصمة كربونية = 1 نقطة)	يترتب على تقديم البصمة الكربونية للمنتج الحصول على نقطة واحدة
	(2) انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن الاستخدام	1	يُقاس بناءً على الانبعاثات النسبية (أدنى الانبعاثات = 1 نقطة).	يترتب على تقديم انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن الاستخدام الحصول على نقطة واحدة.
	(3) غازات العادم الخطرة/الملوثة	1	يجب الالتزام بكافة المتطلبات للحصول على نقطة واحدة	
الاجتماعية والاقتصادية	(1) التصنيع المحلي	1	المنتجات المصنعة محلياً تُمنح نقطة واحدة إضافية.	
	(2) تكلفة دورة الحياة	1	يُقاس بناءً على تكلفة دورة الحياة النسبية (أقل تكلفة دورة حياة = 1 نقطة).	يترتب على تقديم تكلفة دورة الحياة الحصول على نقطة واحدة.
	(3) متطلبات السلامة	1	يجب الالتزام بكافة المتطلبات للحصول على نقطة واحدة	
إجمالي درجة تقييم المورد (من 6)				

منهجية تقييم درجة البصمة الكربونية للمنتج أو تكلفة دورة الحياة
الدرجة = النقاط القصوى * (البصمة الكربونية الأدنى / البصمة الكربونية للمورد)

4) الطعام والتموين

تنطبق معايير هذه الفئة على منتجات الطعام والتموين التي تشتريها الجهات الاتحادية أو التي تستخدمها الجهات التي أبرم معها عقد تموين:

أ. البيئة

1. **البصمة الكربونية للمنتج:** يُطلب من الموردين الإفصاح عن البصمة الكربونية لمنتجات الطعام والتموين، مع مراعاة انبعاثات دورة الحياة الناتجة عن استخراج مواد الخام، والتصنيع، والتغليف، والنقل.

• **التحقق:** يُطلب من الموردين تقديم أحد الوثائق التالية:

« تقرير البصمة الكربونية للمنتج وفقاً للمواصفة ISO 14067.

« تقييم تأثير دورة الحياة (LCIA) للمنتج، معد وفقاً لمتطلبات المواصفة ISO 14040 و ISO 14044.

« بيان المنتج البيئي

• **التقييم (المناقصات):** يحصل المنتج ذو أقل بصمة كربونية بين مقدمي العروض على أعلى درجة بموجب هذا المعيار.

• **التقييم (كتالوج المشتريات الاتحادية):** يترتب على تقديم بيانات البصمة الكربونية للمنتج للحصول على نقطة واحدة.

2. **انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (لخدمات التموين):** يوضح الموردون بيانات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن خدمات التموين المقدمة، بما في ذلك إعداد الطعام، والنقل، والخدمة في الموقع، وإدارة النفايات.

• **التحقق:** يُطلب من الموردين تقديم ما يلي:

« حساب الانبعاثات وفقاً لمواصفة ISO 14064-1 أو إرشادات ومتطلبات بروتوكول غازات الاحتباس الحراري.

• **التقييم (المناقصات):** تحصل الخدمة ذات أدنى انبعاثات بين مقدمي العروض على أعلى درجة في هذا المعيار.

• **التقييم (كتالوج المشتريات الاتحادية):** يترتب على تقديم تقرير انبعاثات غازات الاحتباس الحراري لخدمة التموين الحصول على نقطة واحدة.

5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة 5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة 5.7. الملحق

3. الاستخدام المستدام والاقتصاد الدائري: يتعين على مزودي خدمات التمويل الذين يقدمون خدمات التمويل في الموقع إعداد وتنفيذ خطة لتقليل هدر الطعام، وتتضمن الخطة الإجراءات والاستراتيجيات المتبعة، بالإضافة إلى توضيح معدل تحويل النفايات عن المكبات.

• **التحقق:** يُطلب من الموردين تقديم إقرار بالالتزام بخطة تقليل هدر الطعام المقدمة.

• **التقييم (المناقصات):** الخطة التي تحقق معدل تحويل للنفايات بنسبة 30% أو أكثر بعيداً عن مدافن النفايات تُمنح نقطة كاملة. أما الخطط التي تحقق معدل تحويل بين 15% و30% فتحصل على 0.5 نقطة، في حين أن الخطط التي تقل نسبة التحويل فيها عن 15% فلا تحصل على أي نقطة.

• **التقييم (كتالوج المشتريات الاتحادية):** يترتب على الإفصاح عن معدل تحويل النفايات الحصول على نقطة واحدة.

ب. الاجتماعية والاقتصادية

1. التصنيع المحلي: بالنسبة للطعام والمنتجات الغذائية المنتجة في الإمارات العربية المتحدة، يُقدم الموردون إثباتاً لمصدرها.

• **التحقق:** يُطلب من الموردين تقديم علامة "صُنع في الإمارات" للمنتج وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 16 لسنة 2023 أو شهادة منشأ معادلة.

• **التقييم (كتالوج المشتريات الاتحادية والمناقصات):** تُمنح المنتجات المصنعة محلياً نقطة إضافية في التقييم.

2. التغذية: تمثل المنتجات الغذائية الموردة للمعايير الغذائية التالية:

• **الألياف:** يحتوي الخبز المقدم على حد أدنى 3 جرامات من الألياف لكل 100 جرام، ليُمثل مصدراً للألياف.

• **السكر:** يجب ألا يتجاوز محتوى السكر الحدود التالية لكل حجم حصة:

« بسكويت - 100 كيلو كالوري

« الكعك - 220 كيلو كالوري

« المخبوزات الصباحية - 220 كيلو كالوري

« الحلويات - 220 كيلو كالوري

« الزبادي - 120 كيلو كالوري

« الآيس كريم - 220 كيلو كالوري

• **المشروبات:** تكون جميع المشروبات المقدمة منخفضة السعرات الحرارية و/أو خالية من السكر المضاف.

« **التحقق:** يُبين الموردون محتوى الطعام وملصقات المحتويات، ويُقدمون، عند الاقتضاء، ملصقات المواد الغذائية المعبأة وفقاً للمواصفة الإماراتية 9:2017 UAE.S GSO.

« **التقييم (كتالوج المشتريات الاتحادية والمناقصات):** يستوفي المنتج جميع متطلبات هذا المعيار ليتم منحه نقطة واحدة.

5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة 5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة 5.7. الملحق

3. تدريب الموظفين: بالنسبة لعقود خدمات التموين: يضمن المتعاقدون تلقي جميع موظفي التموين دورات تدريبية منتظمة تناسب مع مهامهم. يشتمل التدريب على:

- الحد من هدر الطعام.
- كفاءة الطاقة والمياه.
- فصل النفايات وإعادة التدوير.
- اعتبارات الصحة والسلامة والبيئة.
- التوريد المستدام.

• التحقق:

- « يقدم مقدمو العروض معلومات مفصلة والتزامًا بتنفيذ خطة التدريب المقترحة للموظفين.
- « الالتزام بالاحتفاظ بسجلات جميع أنشطة التدريب وتقديمها للجهات الاتحادية عند الطلب.
- **التقييم (كتالوج المشتريات الاتحادية والمناقصات):** يستوفي مقدم العرض جميع متطلبات هذا المعيار ليتم منحه نقطة واحدة.

الناحية	الطعام والتموين - معايير التقييم	الدرجة القصوى	تفاصيل منح الدرجات (المناقصات)	تفاصيل منح الدرجات (كتالوج المشتريات الاتحادية)
البيئة	(1) البصمة الكربونية للمنتج	1	يُقاس بناءً على البصمة الكربونية النسبية للمنتج (أقل بصمة كربونية = 1 نقطة)	يُرتب على تقديم البصمة الكربونية للمنتج الحصول على نقطة واحدة.
	(2) انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (خدمات التموين)	1	يُقاس بناءً على الانبعاثات النسبية (أدنى الانبعاثات = 1 نقطة).	يُرتب على تقديم بيانات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري لخدمات التموين الحصول على نقطة واحدة.
	(3) الاستخدام المستدام والاقتصاد الدائري	1	معدل تحويل النفايات عن المكبات < 30% = 1 نقطة. 15% > معدل تحويل النفايات عن المكبات > 30% = 0.5 نقطة. معدل تحويل النفايات عن المكبات > 15% = 0 نقطة.	يُرتب على تقديم بيانات معدل تحويل النفايات الحصول على نقطة واحدة.
الاجتماعية والاقتصادية	(1) التصنيع المحلي	1	المنتجات المصنعة محليًا تُمنح نقطة واحدة إضافية.	
	(2) التغذية	1	يجب الالتزام بكافة المتطلبات للحصول على نقطة واحدة	
	(3) تدريب العمالة	1	يجب الالتزام بكافة المتطلبات للحصول على نقطة واحدة	
إجمالي درجة تقييم المورد				
- من 6 للطعام والتموين/ التموين فقط				
- من 3 للطعام فقط				

منهجية تقييم درجة البصمة الكربونية للمنتج
الدرجة = النقاط القصوى * (البصمة الكربونية الأدنى / البصمة الكربونية للمورد)

5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة 5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة 5.7. الملحق

⚡ 5 المنتجات الإلكترونية

تسري معايير هذه الفئة على المنتجات الإلكترونية التالية:



أ. البيئة

1. البصمة الكربونية للمنتج: يُطلب من الموردين الإفصاح عن البصمة الكربونية لمنتجاتهم، مع مراعاة انبعاثات دورة الحياة الناتجة عن استخراج مواد الخام، والتصنيع، والتغليف، والنقل والاستخدام.

- **التحقق:** يُطلب من الموردين تقديم أحد الوثائق التالية:
 - « تقرير موثق للبصمة الكربونية للمنتج وفقًا للمواصفة ISO 14067.
 - « تقييم تأثير دورة الحياة (LCIA) للمنتج، معد وفقًا لمتطلبات المواصفة ISO 14040 و ISO 14044.
 - « بيان المنتج البيئي

- **التقييم (كتالوج المشتريات الاتحادية والمناقصات):** يحصل المنتج ذو أقل بصمة كربونية بين مقدمي العروض على أعلى درجة بموجب هذا المعيار.
- **التقييم (كتالوج المشتريات الاتحادية):** يترتب على تقديم بيانات البصمة الكربونية للمنتج الحصول على نقطة واحدة.

2. كفاءة الطاقة

- تمثل جميع المنتجات (باستثناء الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية) لمعايير الأداء التي حددتها "تجمة الطاقة" أو المعايير الأخرى التي تعادلها.
- يُنصح بامثال الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية (بدءًا من يوليو 2025) لمتطلبات التصميم البيئي للاتحاد الأوروبي.

5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة 5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة 5.7. الملحق

• **التحقق:** يُطلب من الموردين تقديم ما يلي:

- « رابط قاعدة بيانات "نجمة الطاقة" حيث يُمكن الاطلاع على شهادة المنتج، أو يقدمون دليل المستخدم أو بيان المواصفات الفنية التي تُبين شهادة "نجمة الطاقة"، أو
- « شهادة العلامة البيئية للاتحاد الأوروبي مدرجة في دليل المستخدم أو بيان المواصفات الفنية للمنتج، أو رابط الشهادة في قاعدة بيانات العلامة البيئية للاتحاد الأوروبي، أو
- « شهادة معادلة لعلامة "نجمة الطاقة".

• **التقييم (كتالوج المشتريات الاتحادية والمناقصات):** يستوفي المنتج جميع متطلبات هذا المعيار ليتم منحه نقطة واحدة.

3. الاستخدام المستدام والاقتصاد الدائري:

- تتوفر قطع الغيار لمدة 5 سنوات بعد التوقف عن إنتاج الطراز.
- تُصنع الأجزاء البلاستيكية التي يزيد وزنها عن 100 جرام من مادة واحدة، أو يمكن تفكيكها بسهولة إلى مواد منفصلة.
- تكون الأجزاء البلاستيكية خالية من المعادن أو مصممة بطريقة تسمح بإزالة المعادن بسهولة باستخدام الأدوات المتاحة (مثل المفكات، الكماشات).
- تبيان سعة البطارية طوال عمر المنتج.
- تحتوي المنتجات على الأقل على 2% من البلاستيك المعاد تدويره بعد الاستهلاك.

• **التحقق:** يُطلب من الموردين تقديم الوثائق التالية:

- « إقرار بالالتزام بتأمين قطع الغيار الموضحة في دليل المستخدم للمنتج للفترة المحددة.
- « دليل المستخدم الذي يوضح امثال المنتج للمعايير (الثانية والثالثة) المذكورة أعلاه.
- « بيان المواصفات الفنية الذي يوضح سعة البطارية طوال عمرها الافتراضي.
- « العلامة البيئية للاتحاد الأوروبي المدرجة في دليل المستخدم أو بيان المواصفات الفنية للمنتج، أو رابط الشهادة في قاعدة بيانات العلامة البيئية للاتحاد الأوروبي، أو تقييم تأثير دورة الحياة للمنتج، معد وفقا للمواصفة ISO 14040 و ISO 14044 لتوضيح محتوى المنتج من المواد المعاد تدويرها

• **التقييم (المناقصات):**

- « لا بد من الامتثال لمتطلبات هذا المعيار للحصول على نقطة واحدة.
- « يترتب على الامتثال لأول أربعة متطلبات من هذا المعيار الحصول على 0.75 نقطة فقط.
- « تحصل البطارية ذات السعة الأعلى بعد 500 دورة على نقطة تقييم إضافية.
- « إن المنتجات التي تتجاوز حد محتوى البلاستيك المعاد تدويره بنسبة 2% تحصل على نقطة تقييم إضافية.

• **التقييم (كتالوج المشتريات الاتحادية):**

- « لا بد من الامتثال لمتطلبات هذا المعيار للحصول على نقطة واحدة.

5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة 5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة 5.7. الملحق

ب. الاجتماعية والاقتصادية

1. **التصنيع المحلي:** بالنسبة للمنتجات المجمعة أو المصنعة في الإمارات العربية المتحدة، يُقدم الموردون إثباتاً لمصدر المنتج.
 - **التحقق:** يُطلب من الموردين تقديم علامة "صنع في الإمارات" للمنتج وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 16 لسنة 2023 أو شهادة منشأ معادلة.
 - **التقييم (كتالوج المشتريات الاتحادية والمناقصات):** تُمنح المنتجات المصنعة محلياً نقطة إضافية في التقييم.
2. **تكلفة دورة الحياة:** يُقدم جميع مقدمو العروض تقديرًا لتكلفة دورة الحياة يتضمن ما يلي:
 - **تكلفة الشراء:** تشمل التكلفة الأولية لاقتناء المنتج (السعر الأساسي، الضرائب، والرسوم).
 - **تكاليف التشغيل:** تكلفة الكهرباء المستخدمة خلال عمر المنتج التشغيلي.
 - **تكاليف الصيانة والإصلاح:** يتم حساب الصيانة الدورية، والخدمات، واستبدال قطع الغيار وفقاً لمتوسط وقت الاستبدال، والتحديثات البرمجية الإلزامية.
 - **الاستهلاك:** عوامل انخفاض قيمة المنتجات على مدار عمرها المتوقع والقيمة المحتملة لإعادة البيع أو القيمة المتبقية.
 - **عمر التشغيل:** تحديد العمر المتوقع (ساعات التشغيل) خلال فترة 5 سنوات.
 - **تكاليف نهاية العمر:** تشمل تكاليف الاستبعاد.
 - **معدل الخصم:** استخدام معدل خصم يعكس القيمة الوقتية للمال بالنسبة للتكاليف المستقبلية.

« كلفة دورة الحياة = تكلفة الشراء + تكاليف التشغيل + تكاليف الصيانة + تكاليف نهاية العمر الافتراضي - القيمة المتبقية (*تتم الإشارة لجميع القيم بالقيمة الحالية بمعدل خصم بنسبة 5%) »

 - **التحقق:** يتحقق موظفو المشتريات في الوزارة من العمليات الحسابية.
 - **التقييم (المناقصات):** يحصل مقدم العرض الذي يقدم أقل تكلفة لدورة الحياة على أعلى درجة في هذا المعيار عند تقييم المشتريات.
 - **التقييم (كتالوج المشتريات الاتحادية):** يترتب على تقديم بيانات تكلفة دورة الحياة الحصول على نقطة واحدة.
3. **ممارسات العمل العادلة:** يجب أن تتوافق ظروف العمل في مرافق التجميع مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية.
 - **التحقق:** يُقدم الموردون شهادة SA8000 لمنشأة التجميع أو بيان معتمد وفقاً لمواصفة ISO 26000، أو شهادة معيار اجتماعي معادلة.
 - **التقييم (كتالوج المشتريات الاتحادية والمناقصات):** يجب أن يستوفي المنتج جميع متطلبات هذا المعيار.

5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة 5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة 5.7. الملحق

الناحية	المنتجات الالكترونية - معايير التقييم	الدرجة القصوى	تفاصيل منح الدرجات	تفاصيل منح الدرجات (كتالوج المشتريات الاتحادية)
البيئة	(1) البصمة الكربونية للمنتج	1	يُقاس بناءً على البصمة الكربونية النسبية للمنتج (أقل بصمة كربونية = 1 نقطة)	يترتب على تقديم بيانات البصمة الكربونية للمنتج الحصول على نقطة واحدة.
	(2) كفاءة الطاقة	1	يُجب الالتزام بكافة المتطلبات للحصول على نقطة واحدة	
	(3) الاستخدام والاقتصاد الدائري	1	تلبية المتطلبات الخمسة = نقطة واحدة. يترتب على الامتثال لأول أربعة متطلبات الحصول على 0.75 نقطة. تحصل البطارية ذات السعة الأعلى بعد 500 دورة على نقطة تقييم إضافية. يترتب على تتجاوز حد محتوى البلاستيك المعاد تدويره بنسبة 2% الحصول على نقطة تقييم إضافية.	تلبية المتطلبات الخمسة = نقطة واحدة. يترتب على الامتثال لأول أربعة متطلبات الحصول على 0.75 نقطة.
الاجتماعية والاقتصادية	(1) التصنيع المحلي	1	المنتجات المصنعة محلياً تُمنح نقطة واحدة إضافية.	
	(2) تكلفة دورة الحياة	1	يُقاس بناءً على تكلفة دورة الحياة النسبية (أقل تكلفة دورة حياة = 1 نقطة).	يترتب على تقديم تكلفة دورة الحياة الحصول على نقطة واحدة.
	(3) ممارسات العمل العادلة	1	يجب الالتزام بكافة المتطلبات للحصول على نقطة واحدة.	
إجمالي درجة تقييم المورد (من 6)				

منهجية تقييم درجة البصمة الكربونية للمنتج أو تكلفة دورة الحياة
الدرجة = النقاط القصوى * (البصمة الكربونية الأدنى / البصمة الكربونية للمورد)

6 الخدمات المهنية

لا تنطبق المعايير التالية على الخدمات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات إذ أنها تخضع لمجموعة معايير منفصلة.

أ. البيئة

1. البصمة الكربونية للخدمات: يُطلب من مزودي الخدمات الإفصاح عن البصمة الكربونية لخدماتهم، والتي تشمل انبعاثات سفر أعضاء الفريق إلى الموقع (السفر الجوي والبري)، والانبعاثات المرتبطة باستخدام المنتجات الإلكترونية طوال فترة التعاقد.

• **التحقق:** يُطلب من الموردين تقديم حساب انبعاثات غازات الاحتباس الحراري لخدماتهم، مع مراعاة الشروط التالية:

« تُراعى العملية الحسابية الانبعاثات الناتجة عن استخدام الأجهزة الإلكترونية (مثل أجهزة الكمبيوتر المحمولة) لأعضاء الفريق العاملين عن بُعد وأعضاء الفريق العاملين في الموقع.

« يتكون يوم العمل من 8 ساعات.

« يُفصح مزودو الخدمات عن مدى مشاركة جميع أعضاء الفريق (كنسبة مئوية).

« يمكن حساب انبعاثات السفر باستخدام عوامل الانبعاث الافتراضية.

• **التقييم (كتالوج المشتريات الاتحادية والمناقصات):** يحصل مزود الخدمة ذو أقل بصمة كربونية بين مقدمي العروض على أعلى درجة بموجب هذا المعيار.

2. الاستدامة وإزالة الكربون: يجب أن يكون لدى مزودي الخدمات سياسة استدامة موثقة تُحدد مستهدفات واضحة لإزالة الكربون.

• **التحقق:** يُطلب من الموردين تقديم أحد الوثائق التالية:

« تقرير الاستدامة السنوي، الذي يُبين المستهدفات المحددة لإزالة الكربون.

« إعلان يتم من خلال وسيلة تواصل رسمية يوضح التزام مزود الخدمة بالاستدامة.

• **التقييم (كتالوج المشتريات الاتحادية والمناقصات):** يحصل مزود الخدمات الذين يمثلون لهذا المعيار على نقطة تقييم إضافية.

5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة 5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة 5.7. الملحق

ب. الاجتماعية والاقتصادية

1. تدريب الموظفين: يُثبت مزودو الخدمات التزامهم بتوفير فرص التطوير المهني المستمر والتدريب لموظفيهم.

• التحقق:

- « يُفصح تقرير الاستدامة السنوي عن بيانات تدريب وتطوير الموظفين (على سبيل المثال، بما يتماشى مع متطلبات الإفصاح في المبادرة العالمية للتقارير 404).
- « بيان رسمي موقع من أحد المسؤولين التنفيذيين في الشركة يُبين التزام مزود الخدمة بتدريب وتطوير موظفيه.

• **التقييم (كتالوج المشتريات الاتحادية والمناقصات):** يستوفي مقدم العرض جميع متطلبات هذا المعيار ليتم منحه نقطة واحدة.

2. التوطين: في جميع المشاريع، يجب أن يشمل فريق المشروع على عضو إماراتي واحد على الأقل.

- **التحقق:** يُقدم مقدمو العروض هيكل فريق المشروع ونسخة من الهوية الوطنية لأي مواطن إماراتي في فريق المشروع.

• **التقييم (كتالوج المشتريات الاتحادية والمناقصات):** يستوفي مقدم العرض جميع متطلبات هذا المعيار ليتم منحه نقطة واحدة.

الناحية	المنتجات الإلكترونية - معايير التقييم	الدرجة القصوى	تفاصيل منح الدرجات (مرحلة التقييم الفني لكتالوج المشتريات الاتحادية والمناقصات):
البيئية	(1) البصمة الكربونية للخدمة	1	يُقاس بناءً على البصمة الكربونية النسبية (أدنى بصمة كربونية = 1 نقطة)
	(2) الاستدامة وإزالة الكربون	1	يحصل المزودون الذين يتبنّون سياسات وأهداف موثقة على نقطة إضافية واحدة
	(1) تدريب العمالة	1	يجب الالتزام بكافة المتطلبات للحصول على نقطة واحدة.
الاجتماعية والاقتصادية	(2) التوطين	1	يجب الالتزام بكافة المتطلبات للحصول على نقطة واحدة.
إجمالي درجة تقييم المورد (من 4)			

منهجية تقييم درجة البصمة الكربونية للمنتج
الدرجة = النقاط القصوى * (البصمة الكربونية الأدنى / البصمة الكربونية للمورد)

- في عملية إعداد الكتالوج، يعتمد "وسم الاستدامة" بشكل كامل على تقييم المورد، حيث يتم تعديل نسبة تقييم المورد البالغة 40% لتصبح 100%. ويتم تقييم الخدمة خلال مرحلة التقييم الفني، استنادًا إلى معايير الاستدامة ذات العلاقة بالخدمة كما هو موضح أعلاه.

7) الخدمات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات



لا تنطبق المعايير التالية على المنتجات المدرجة في فئة المنتجات الإلكترونية إذ أنها تخضع لمجموعة منفصلة من المعايير.

أ. البيئة

1. البصمة الكربونية للخدمات: يُطلب من مزودي الخدمات الإفصاح عن البصمة الكربونية لخدماتهم، والتي تشمل انبعاثات سفر أعضاء الفريق إلى الموقع (السفر الجوي والبري)، والانبعاثات المرتبطة باستخدام المنتجات الإلكترونية طوال فترة التعاقد.

• **التحقق:** يُطلب من الموردين تقديم حساب انبعاثات غازات الاحتباس الحراري لخدماتهم، مع مراعاة الشروط التالية:

« تُراعى العملية الحسابية الانبعاثات الناتجة عن استخدام الأجهزة الإلكترونية (مثل أجهزة الكمبيوتر المحمولة) لأعضاء الفريق العاملين عن بُعد وأعضاء الفريق العاملين في الموقع.

« يتكون يوم العمل من 8 ساعات.

« يُفصح مزودو الخدمات عن مدى مشاركة جميع أعضاء الفريق (كنسبة مئوية).

« يمكن حساب انبعاثات السفر باستخدام عوامل الانبعاث الافتراضية.

• **التقييم (كتالوج المشتريات الاتحادية والمناقصات):** يحصل مزود الخدمة ذو أقل بصمة كربونية بين مقدمي العروض على أعلى درجة بموجب هذا المعيار.

2. البصمة الكربونية للمنتج: يُطلب من الموردين الإفصاح عن البصمة الكربونية لمنتجاتهم، مع مراعاة انبعاثات دورة الحياة الناتجة عن استخراج مواد الخام، والتصنيع، والتغليف، والنقل والاستخدام.

• **التحقق:** يُطلب من الموردين تقديم أحد الوثائق التالية:

« تقرير مُوثَّق للبصمة الكربونية للمنتج وفقاً لمواصفة ISO 14067، وتقييم تأثير دورة الحياة (LCIA) للمنتج، مُعدّ وفقاً للمواصفات ISO 14040 و ISO 14044.

« بيان المنتج البيئي

• **التقييم (كتالوج المشتريات الاتحادية والمناقصات):** يحصل المنتج ذو أقل بصمة كربونية بين مقدمي العروض على أعلى درجة بموجب هذا المعيار.

3. كفاءة الطاقة: وفقاً للجمعية الأمريكية لمهندسي التبريد والتدفئة وتكييف الهواء 90.4 (ASHRAE 90.4)، يجب أن تحمل معدات تكنولوجيا المعلومات علامة نجمة الطاقة أو علامة أداة التقييم البيئي للمنتجات الإلكترونية.

• **التحقق:** يُطلب من الموردين تقديم أحد الوثائق التالية:

5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة 5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة 5.7. الملحق

- « رابط قاعدة بيانات "نجمة الطاقة" حيث يُمكن الاطلاع على شهادة المنتج، أو يقدمون دليل المستخدم أو بيان المواصفات الفنية التي توضح وجود علامة "نجمة الطاقة" على المنتج.
- « العلامة الفضية لأداة التقييم البيئي للمنتجات الإلكترونية مدرجة في دليل المستخدم أو بيان المواصفات الفنية للمنتج، أو رابط الشهادة في قاعدة بيانات العلامة البيئية للاتحاد الأوروبي.

• **التقييم (كتالوج المشتريات الاتحادية والمناقصات):** يستوفي مقدم العرض جميع متطلبات هذا المعيار ليتم منحه نقطة واحدة.

4. **الاستخدام المستدام والاقتصاد الدائري:** يوضح الموردون العناصر القابلة لإعادة التدوير في منتجاتهم (على سبيل المثال، نسبة المواد القابلة لإعادة التدوير)، ومدى سهولة تفكيك المنتج.

• **التحقق:** يُطلب من الموردين تقديم أحد الوثائق التالية:

- « شهادة TCO: رابط قاعدة بيانات TCO حيث يُمكن الاطلاع على شهادة المنتج، أو يقدمون دليل المستخدم أو بيان المواصفات الفنية التي توضح وجود علامة "نجمة الطاقة" على المنتج.
- « العلامة الفضية لأداة التقييم البيئي للمنتجات الإلكترونية على الأقل، مدرجة في دليل المستخدم أو بيان المواصفات الفنية للمنتج، أو رابط الشهادة في سجل أداة التقييم البيئي للمنتجات الإلكترونية.
- « تقديم بيان امتثال المنتج للتنظيمات الأوروبية لإعادة تدوير النفايات الإلكترونية (توجيه النفايات الكهربائية والأجهزة الإلكترونية).
- « تقرير تقييم قابلية إعادة التدوير الذي يُحدد المواد المستخدمة (على سبيل المثال، البلاستيك والمعادن والزجاج)، ونسبة المكونات القابلة لإعادة التدوير حسب الوزن، وتقديم تعليمات لتفكيك المنتج لأغراض إعادة التدوير.

• **التقييم (كتالوج المشتريات الاتحادية والمناقصات):** يستوفي مقدم العرض جميع متطلبات هذا المعيار ليتم منحه نقطة واحدة.

ب. الاجتماعية والاقتصادية

1. **تدريب الموظفين:** يُثبت مزودو الخدمات والموردون التزامهم بتوفير فرص التطوير المهني المستمر والتدريب لموظفيهم، ويتم إدراج الاستدامة كأحد عناصر التدريب.

• **التحقق:**

- « يُفصح تقرير الاستدامة السنوي عن بيانات تدريب وتطوير الموظفين (على سبيل المثال، بما يتماشى مع متطلبات الإفصاح في المبادرة العالمية للتقارير 404).
- « بيان رسمي موقع من أحد المسؤولين التنفيذيين في الشركة يُبين التزام مزود الخدمة بتدريب وتطوير موظفيه.

• **التقييم (كتالوج المشتريات الاتحادية والمناقصات):** يستوفي مقدم العرض جميع متطلبات هذا المعيار ليتم منحه نقطة واحدة.

5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة 5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة 5.7. الملحق

2. التوظيف: في جميع خدمات تكنولوجيا المعلومات، يجب أن يشتمل فريق المشروع على عضو إماراتي واحد على الأقل.

- **التحقق:** يُقدم مقدمو العروض هيكل فريق المشروع ونسخة من الهوية الوطنية لأي مواطن إماراتي في فريق المشروع.
- **التقييم (كتالوج المشتريات الاتحادية والمناقصات):** يستوفي مقدم العرض جميع متطلبات هذا المعيار ليتم منحه نقطة واحدة.

الناحية	المنتجات الالكترونية - معايير التقييم	الدرجة القصوى	تفاصيل منح الدرجات	تفاصيل منح الدرجات (كتالوج المشتريات الاتحادية)
البيئية	(1) البصمة الكربونية للخدمة	1	يُقاس بناءً على البصمة الكربونية النسبية (أدنى بصمة كربونية = 1 نقطة)	
	(2) البصمة الكربونية للمنتج	1	يُقاس بناءً على البصمة الكربونية النسبية للمنتج (أقل بصمة كربونية = 1 نقطة)	
	(3) كفاءة الطاقة	1	يجب الالتزام بكافة المتطلبات للحصول على نقطة واحدة.	
	(4) الاستخدام والاقتصاد الدائري	1	يجب الالتزام بكافة المتطلبات للحصول على نقطة واحدة.	
الاجتماعية والاقتصادية	(1) تدريب العمالة	1	يجب الالتزام بكافة المتطلبات للحصول على نقطة واحدة.	
	(2) التوظيف	1	يجب الالتزام بكافة المتطلبات للحصول على نقطة واحدة.	
إجمالي درجة تقييم المورد (من 6)				

منهجية تقييم درجة البصمة الكربونية للمنتج
الدرجة = النقاط القصوى * (البصمة الكربونية الأدنى / البصمة الكربونية للمورد).

5.3. المنتجات/الخدمات العامة

تُعد المعايير التالية بمثابة إرشادات لتحديد المتطلبات اللازمة لإدراج المنتجات أو الخدمات في هذا الإطار. وتُسلط هذه المعايير الضوء على أبرز الجوانب الواجب أخذها في الاعتبار، مع العلم أنها غير شاملة وقد تخضع للتعديل بحسب خصوصية المنتج أو الخدمة واحتياجات الشراء المحددة.

أ. البيئة

1. البصمة الكربونية وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري: يجب أن تُصاغ المعايير بشكل يضمن إعطاء الأولوية لشراء المنتجات والخدمات التي تسهم في تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري عبر مختلف مراحل دورة حياتها، بما يشمل الإنتاج والنقل والاستخدام، وذلك لضمان التوافق مع أهداف الاستدامة وخطط إزالة الكربون.

5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة 5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة 5.7. الملحق

• **التحقق:** يُقدم مقدمو العروض وثائق شاملة توضح بشكل مفصل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المرتبطة بالمنتج أو الخدمة، على أن تقدّم هذه الوثائق بصيغة موثوقة ومعتمدة من الجهة الاتحادية المختصة، لضمان الشفافية والتوافق مع معايير الاستدامة.

2. **كفاءة الطاقة:** يجب أن تُصاغ المعايير بطريقة تضمن إعطاء الأولوية لشراء المنتجات ذات الكفاءة العالية في استهلاك الطاقة، مع التأكيد على استخدام المعدات الموفرة للطاقة في تنفيذ الخدمات المقدمة للجهات الاتحادية المشتريّة.

• **التحقق:** يُطلب من مقدمي العروض تقديم وثائق تثبت كفاءة الطاقة لمنتجاتهم، مع التأكد من مطابقتها للمعايير الدولية والموثوقة في مجال كفاءة الطاقة.

3. **الاستخدام المستدام والاقتصاد الدائري:** يجب أن تُصمم المعايير بحيث تُعطي الأولوية لشراء المنتجات والخدمات التي تقلل من إنتاج النفايات وتدعم بشكل فعال تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري.

• **التحقق:** يُطلب من مقدمي العروض تقديم خطة لإدارة النفايات تركز على تقليل إرسال النفايات إلى المكبات وتعزيز إعادة التدوير وإعادة الاستخدام للنفايات الناتجة.

ب. الاجتماعية والاقتصادية

1. **التصنيع المحلي:** يجب أن تُصاغ المعايير بطريقة تحفّز شراء المنتجات المصنعة محلياً، من خلال إعطاء الأولوية ومكافأة المنتجات التي تم تطويرها أو تجميعها في دولة الإمارات العربية المتحدة، دعماً للصناعة المحلية وتعزيز استدامة الاقتصاد.

• **التحقق:** يُطلب من مقدمي العروض تقديم مستندات رسمية تثبت تصنيع و/أو تجميع المنتج في دولة الإمارات العربية المتحدة، لضمان الالتزام بمتطلبات التوريد المحلية.

2. **ظروف العمل العادلة:** يجب أن تُصمم المعايير بحيث تُعطي الأولوية لشراء المنتجات والخدمات التي تضمن الالتزام بممارسات العمل العادلة على امتداد سلسلة القيمة، وتسهم بشكل فعال في التنمية المستدامة ورفاهية العاملين.

• **التحقق:** يُطلب من مقدمي العروض تقديم مستندات شاملة تثبت امتثال سلسلة قيمة المنتج لممارسات العمل العادلة الدولية، مع توضيح استراتيجيتهم في تطوير ونمو الموظفين.

3. **تكلفة دورة الحياة:** يتم تصميم المعايير بحيث تُعطي الأولوية لشراء المنتجات والخدمات التي توفر أكبر قيمة شاملة، مع التركيز على تحقيق أفضل عائد مقابل التكلفة والفوائد المستدامة على المدى الطويل. ولا يقتصر ذلك على تكاليف الشراء الأولية فحسب، بل يشمل أيضاً تكاليف التشغيل والاستخدام والاستبعاد في نهاية العمر الافتراضي، مما يضمن نهجاً شاملاً لتحقيق أفضل قيمة مقابل المال مع مراعاة الاستدامة.

• **التحقق:** يُطلب من مقدمي العروض تقديم حسابات واضحة وشفافة لتكاليف دورة حياة المنتج أو الخدمة، تشمل الشراء والتشغيل والصيانة والاستبعاد في نهاية العمر الافتراضي، إلى الجهة المشتريّة، لضمان اتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة وتحقيق الكفاءة الاقتصادية.

5.3.1 آلية تطبيق

يتناول هذا القسم آلية تطبيق الإطار فيما يتعلق بمنتجات كتالوج المشتريات الاتحادية، (بما في ذلك كتالوج التوريد الخارجي)، وهي منتجات مقدمة من الموردين ومعتمدة من قبل وزارة المالية بصفتها الجهة المسؤولة عن منصة المشتريات الرقمية. وبمجرد اعتماد هذه المنتجات، يتم إدراجها على المنصة لتتيح للجهات الاتحادية إمكانية شرائها بسهولة ويسر. للمزيد من المعلومات حول الإجراءات، يُرجى الرجوع إلى دليل إجراءات المشتريات للحكومة الاتحادية.

تخضع هذه المنتجات للتقييم وفقاً لمعايير الاستدامة الواردة في الإطار، وذلك قبل إدراجها على منصة المشتريات الرقمية. وتُمنح المنتجات التي تحقق نسبة استدامة إجمالية تبلغ 70% أو أكثر وسم الاستدامة الصادر عن وزارة المالية على المنصة، بهدف تشجيع الشراء المباشر للمنتجات الخضراء والمستدامة، انسجاً مع أهداف هذا الإطار.

يتم تحديث عملية إدراج منتجات كتالوج التوريد الخارجي (Punch Out) لتشمل متطلبات الاستدامة، بما يتماشى مع أحكام هذا الإطار، وذلك وفقاً لما يلي:

1. أنواع تجار التجزئة:

- يتم اعتماد الموردين وتسجيلهم على المنصة وفقاً للإجراءات المعتمدة ضمن إطار عمل منصة المشتريات الرقمية.
- بعد اعتمادهم، يُطلب من الموردين تقديم وثائق تُثبت التزامهم بمعايير الاستدامة كما هو موضح في القسم 6-ب من هذا الإطار.
- يتم تقييم درجة استدامة المورد بناءً على الوثائق المقدمة، وللإطلاع على تفاصيل منهجية احتساب درجة التزام استدامة المورد، راجع القسم 6-ب.
- الموردون الذين لا يلتزمون بتقديم وثائق الاستدامة المطلوبة الموضحة في القسم 6-ب من هذا الإطار، تُستبعد جميع منتجاتهم من الحصول على وسم الاستدامة الصادر عن وزارة المالية.

2. أنواع المنتجات:

- يتم اتباع متطلبات تفاصيل المنتجات وتوثيقها وفقاً للإجراءات المحددة في إطار عمل منصة المشتريات الرقمية.
- يُطلب من المنتجات المعتمدة تقديم وثائق الالتزام بمعايير الاستدامة المحددة في القسم 6-ب من هذا الإطار، وذلك وفقاً لمتطلبات فئة المنتج.
- تُحتسب درجة استدامة المنتج بناءً على منهجية تقييم فئة المنتج المعمول بها، كما هو موضح في القسم 6-ب من هذا الإطار.
- تُحسب درجة الالتزام بالاستدامة، والتي تشمل درجات استدامة كل من المورد والمنتج، وفقاً للمنهجية الموضحة في القسم 6-ج من هذا الإطار.
- تُمنح المنتجات التي تحقق درجة استدامة لا تقل عن 70% وسم الاستدامة¹⁴ ضمن فئات كتالوج المشتريات الاتحادية (وكتالوج التوريد الخارجي)، بهدف تعزيز وتشجيع ممارسات الشراء المستدامة عبر المنصة.
- يُدرج المنتج ضمن فئته المناسبة على منصة المشتريات الرقمية وفي فئة جديدة تشمل جميع المنتجات الحاصلة على وسم الاستدامة الصادر عن وزارة المالية.

¹³ للإطلاع على تفاصيل منهجية تقييم درجة الاستدامة، يُرجى الرجوع إلى القسم 6-أ.

¹⁴ للإطلاع على تفاصيل منهجية تقييم درجة الاستدامة، يُرجى الرجوع إلى القسم 6-أ.

5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة 5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة 5.7. الملحق

3. المراقبة المستمرة:

- تُراجع المنتجات سنوياً لضمان استمرار الالتزام بمعايير الاستدامة الواردة في هذا الإطار.
- يُطلب من تجار التجزئة تحديث وثائق الالتزام بمعايير الاستدامة سنوياً للتحقق من استمرار التزامهم.
- يُعاد حساب درجة الاستدامة للمنتجات الحاصلة على وسم الاستدامة من وزارة المالية سنوياً، عند تحديث وثائق الالتزام بمعايير الاستدامة لتجار التجزئة، لتعكس أي تغييرات في مستوى التزامهم بالمعايير.
- يتم سحب وسم الاستدامة من المنتجات التي لم تحافظ على درجة الاستدامة الشاملة بنسبة 70% أو أكثر.

5.3.2 إرشادات التنفيذ

لضمان تحقيق تأثير استدامة فعال وفي الوقت المناسب، يركّز الإطار على سبع فئات رئيسية من المنتجات والخدمات، تم اختيارها بناءً على أهميتها بالنسبة لنفقات مشتريات وزارة المالية. ويوصى باتباع نموذج المشتريات المرجح بالاستدامة عند الحاجة إلى ترتيب أولويات جهود التنفيذ.

نموذج المشتريات المرجح بالاستدامة: من خلال تحليل نسبة الإنفاق والأثر الاستدامي لكل فئة، تستطيع وزارة المالية والجهات الاتحادية تحديد وتصنيف فئات السلع والخدمات والأعمال التي تمثل مخاطر أو فرص للاستدامة وفقاً للسياق التنظيمي والبيئة التشغيلية لكل جهة. وبما أن أنماط الإنفاق تختلف بين المحافظ، يوفر هذا النموذج آلية مخصصة للتصنيف تساعد في توجيه أولويات مبادرات الاستدامة في كل جهة.

يتم تحديد أولويات سبع فئات من المنتجات بناءً على:

- **الإنفاق السنوي:** التركيز على الفئات التي تمثل أكثر من 90% من إجمالي الإنفاق السنوي.
- **للمشتريات العامة المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (الهدف 12.7 من أهداف التنمية المستدامة)** تطبيق معايير التقييم لتحديد فئات المنتجات ذات الصلة.
- **أثر الاستدامة:** تقييم مستوى التأثيرات المحتملة المتعلقة بالاستدامة لكل فئة.

المفتاح	فئة المنتج أو الخدمة
1	المنتجات الورقية
2	منتجات و خدمات التنظيف
3	المركبات
4	الطعام و التموين
5	المنتجات الإلكترونية
6	الخدمات المهنية
7	الخدمات الرقمية و تكنولوجيا المعلومات



5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة

5.4.1 نطاق تطبيق المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة

تنطبق هذه المشتريات على الجهات الحكومية الاتحادية، كما تُعد إطارًا استرشاديًا للجهات الحكومية المحلية المعنية، بحيث يجوز للجهة الحكومية المحلية المختصة بالتنظيم الاستفادة منها وأخذها في الاعتبار عند تنظيم أو اقتراح التشريعات والسياسات والإجراءات المتعلقة بالمشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة، وذلك وفق الأطر التشريعية والتنظيمية المعمول بها في كل إمارة. وذلك لضمان الالتزام بمتطلبات الحد الأدنى لكفاءة الطاقة والمياه، كما هو محدد في "القسم 5.4.4: حدود المشتريات الخاصة بكفاءة الطاقة والمياه"، عند شراء أي أجهزة تتعلق بالطاقة والمياه.

قد يتم توسيع نطاق هذه المشتريات مستقبلاً ليشمل قطاعات إضافية ومعايير محدثة لكفاءة الطاقة، بالإضافة إلى التقدمات التكنولوجية الجديدة، بما يضمن التحسين المستمر والتوافق مع أهداف كفاءة الطاقة والعمل المناخي المتطورة.

5.4.2 قابلية التطبيق

تحكم هذه المشتريات عمليات شراء جميع الأجهزة والتركيبات المائية التي تخضع حالياً للتنظيم بموجب البرنامج الإماراتي لتوحيد كفاءة الطاقة وتصنيفها (EESL) والنظام الإماراتي للبطاقة الخضراء للأدوات المرشدة لاستهلاك المياه (GLSW)، أو التي قد يتم إدراجها ضمن هذه البرامج في المستقبل. ويضم الملحق (أ) قائمة شاملة بهذه الأجهزة والمعدات.

تنطبق هذه المشتريات على جميع أنشطة المشتريات التي تنفذها الجهات الحكومية، بصرف النظر عن الجهة التي تعود إليها ملكية المشتريات في نهاية المطاف، وتشمل - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي:

- **مشتريات جديدة** - شراء الأجهزة، والتركيبات المائية للمباني الجديدة، المرافق الموجودة، أو مشاريع التوسع.
- **الاستبدال المبكر** - تحديث أو استبدال الأجهزة والتركيبات المائية قبل نهاية عمرها الافتراضي.
- **الاستبدال بنهاية العمر الافتراضي** - استبدال المعدات والتركيبات المائية التي بلغت نهاية عمرها التشغيلي من خلال شراء بدائل مناسبة.
- **المباني الحكومية** - يشمل نطاق هذه المشتريات جميع المباني الحكومية، بما في ذلك مساكن الموظفين والمرافق التابعة لها، ويلتزم المختصون بتطبيق المعايير المعتمدة عند شراء الأجهزة المنزلية والمطبخية المستخدمة فيها.

بالإضافة إلى ذلك، تمتد هذه المشتريات لتشمل أنشطة المشتريات التي يقوم بها الوكلاء والمقاولون ومقاولي الباطن من الأطراف الثالثة، والذين يتصرفون بالانابة عن الجهات الحكومية.

لضمان تنفيذ فعال، يتعين على الجهات الحكومية الاتحادية المشمولة بنطاق هذه المشتريات تحقيق الامتثال الكامل خلال فترة لا تتجاوز 12 شهرًا من تاريخ اعتمادها. وخلال هذه الفترة، تتخذ الجهات المعنية التدابير التحضيرية اللازمة، بما في ذلك تدريب الموظفين ومواءمة إجراءات المشتريات مع المتطلبات.

5.4.3 إطار الاستثناءات

قد تنطبق حالات استثنائية لبعض الأجهزة، بما في ذلك الأجهزة التي تُستخدم لأغراض خاصة أو تلك التي لا يمكنها عمليًا الالتزام بالمعايير بسبب قيود تكنولوجية متعلقة بطبيعتها.

يجوز لوزارة الطاقة والبنية التحتية، بناءً على طلب خطي مقدم من الجهة الحكومية، منح استثناء من المتطلبات المنصوص عليها في **“القسم 5.4.4: حدود المشتريات الخاصة بكفاءة الطاقة والمياه”**، وذلك لاستيعاب القيود الخاصة التي تواجهها الجهة عند شراء الأجهزة. وتشمل القيود التي يمكن الاستثناء بشأنها ما يلي:

- في حال عدم توافق معايير الأجهزة والتركيبات كهربائية ومائية المنصوص عليها في المشتريات مع البنية التحتية الحالية أو مع المعدات الأخرى المعتمدة؛
- عدم توفر أجهزة أو تركيبات كهربائية ومائية متوافقة مع المشتريات تلبي متطلبات الأداء أو الميزات المطلوبة؛
- حالات الطوارئ أو الحالات العاجلة التي قد تستدعي شراء منتجات خارج الإطار الزمني المحدد بسبب الضرورة.
- عدم القدرة على استبدال الأجهزة والتركيبات الكهربائية والمائية المثبتة في مباني الجهات الحكومية المؤجرة بمنتجات متوافقة مع المشتريات بسبب شروط وأحكام الإيجار.
- إذا كانت هذه المشتريات تتعارض مع اللوائح الأخرى الموجودة أو المتطلبات القانونية.
- وجود المشتريات محلية معتمدة رسميًا لتنظيم شراء الأجهزة عالية الكفاءة، تتوافق مع أهداف الاستدامة الأوسع، يُعتبر سببًا كافيًا للمضي قدمًا في عمليات الشراء دون الحاجة لتقديم طلب إعفاء مسبق إلى وزارة الطاقة والبنية التحتية.
- حالات الاحتكار: إذا كان عدد الموردين المتاحين لنوع معين من الأجهزة أقل من ثلاثة، يُعتبر ذلك حالة احتكار جزئية، ويجوز للجهة الحكومية شراء الأجهزة المطلوبة بعد توثيق الحالة وتقديم تقرير يوضح سبب محدودية الموردين، مع إعلام وزارة الصناعة و التكنولوجيا لمراجعة الاستثناء والموافقة على عملية الشراء.

- 5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة 5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة 5.7. الملحق

تخضع طلبات الاستثناء المقدمة من الجهات الحكومية المحلية للأطر التشريعية والتنظيمية والسياسات المحلية المعمول بها في الإمارة المعنية، وتتولى السلطة المختصة محلياً النظر فيها والبت بها، وذلك في حال وجود تنظيم محلي مستقل للمشتريات الحكومية المتعلقة بالأجهزة عالية الكفاءة. بالنسبة للجهات الحكومية الاتحادية، يتعين تقديم طلبات الإعفاء مباشرة إلى وزارة الطاقة والبنية التحتية، مصحوبة بالمبررات والوثائق الداعمة.

يجب تقديم طلب إعفاء خطي منفصل عن كل عملية شراء لجهاز أو تركيبات كهربائية ومائية التي لا تتوافق مع متطلبات المشتريات.

تقيم وزارة الطاقة والبنية التحتية طلبات الإعفاء على أساس كل حالة على حدة، مع السعي لإكمال عملية المراجعة خلال مدة لا تتجاوز شهراً. وفي حال الحاجة إلى تمديد الفترة، سيتم إبلاغ الجهة الطالبة بذلك.

5.4.4 حدود المشتريات الخاصة بكفاءة الطاقة والمياه

جميع الأجهزة المشمولة بالبرنامج الإماراتي لتوحيد كفاءة الطاقة وتصنيفها (EESL)، باستثناء مكيفات الهواء التجارية والمركزية (المعدات المدرجة ضمن المواصفة القياسية الإماراتية UAE.S 5 - 5010)، يجب أن تحتوي على ملصق البرنامج الإماراتي لتوحيد كفاءة الطاقة وتصنيفها يشير إلى تصنيف النجوم الأدنى وهو **4 نجوم** لكي يكون مؤهلاً للشراء من قبل الجهات الحكومية الفدرالية والمحلية.

يجب أن تتجاوز جميع مكيفات الهواء التجارية والمركزية المشمولة ضمن البرنامج الإماراتي لتوحيد كفاءة الطاقة وتصنيفها EESL (المعدات المدرجة ضمن المواصفة القياسية الإماراتية UAE.S 5 - 5010) الحد الأدنى لمتطلبات كفاءة الطاقة (MEPS) المحددة في أحدث إصدار من وثيقة UAE.S 5 - 5010 لنوع التكنولوجيا وفئة السعة الخاصة بها بنسبة لا تقل عن 5% من حيث قيم الكفاءة مثل EER أو COP أو IPLV أو IEEER تكون مؤهلة للشراء من قبل الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية.

يجب أن تحمل جميع التركيبات المائية المشمولة بالنظام الإماراتي للبطاقة الخضراء للأدوات المرشدة لاستهلاك المياه GLSW بطاقة خضراء تشير إلى تصنيف نجوم لا يقل عن **4 نجوم** لتكون مؤهلة للشراء من قبل الجهات الحكومية المحلية والاتحادية.

يحدد **الملحق (أ)** الحد الأدنى لمتطلبات كفاءة الطاقة والمياه للمشتريات، بالإضافة إلى اللوائح المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة اعتباراً من تاريخ صدور هذه المشتريات.

يتعين على جميع الأجهزة والتركيبات الكهربائية والمائية الجديدة المضافة إلى البرنامج الإماراتي لتوحيد كفاءة الطاقة وتصنيفها EESL والنظام الإماراتي للبطاقة الخضراء للأدوات المرشدة لاستهلاك المياه GLSW أن تفي بالحدود الدنياوية المقابلة لكفاءة الطاقة والمياه المحددة في هذا القسم. **مع تفضيل الشراء من الموردين المحليين أو المنتجات المحلية** لدعم السوق المحلية وتقليل الانبعاثات المتعلقة بالخدمات اللوجستية.

(تم اعداد هذا القسم من قبل وزارة الطاقة والبنية التحتية)

5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة 5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة 5.7. الملحق

يخضع البرنامج الإماراتي لتوحيد كفاءة الطاقة وتصنيفها EESL والنظام الإماراتي للبطاقة الخضراء للأدوات المرشدة لاستهلاك المياه GLSW لتحديثات منتظمة تتعلق بالقيم الأساسية لكفاءة الطاقة وكفاءة المياه المرتبطة بتصنيفات النجوم، أو متطلبات الحد الأدنى لمعايير كفاءة الطاقة (MEPS)، أو البطاقة الخضراء للأدوات المرشدة لاستهلاك المياه. ويجب على الجهات الحكومية الامتثال لأحدث اللوائح الصادرة عن وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة لكل من الأجهزة والتركيبات المائية التي يغطيها البرنامج الإماراتي لتوحيد كفاءة الطاقة وتصنيفها EESL والنظام الإماراتي للبطاقة الخضراء للأدوات المرشدة لاستهلاك المياه GLSW.

5.4.5 الاعتبارات الأشمل للاستدامة

بالإضافة إلى الحدود الدنيا لكفاءة الطاقة والمياه المحددة في “القسم 5.4.4: حدود المشتريات الخاصة بكفاءة الطاقة والمياه”، يتم تشجيع الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية على النظر في النقاط التالية عند شراء الأجهزة والأدوات المائية:

- إعطاء الأولوية للمنتجات المصممة لتقليل النفايات وتسهيل إعادة تدويرها عند نهاية عمرها الافتراضي.
- اختيار المنتجات المعروفة بجودتها وأدائها وطول عمرها الافتراضي للحد من الحاجة إلى الاستبدالات المتكررة والنفايات الناتجة عنها. مع الأخذ بعين الاعتبار أن **المنتجات التي تتمتع بضمان من الشركة المصنعة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات** تُفضل لضمان طول العمر التشغيلي وتقليل الحاجة إلى الاستبدال المتكرر.
- التعامل مع الموردين الذين يظهرون ممارسات استدامة قوية في عملياتهم، بما في ذلك تقليل الأثر البيئي.

5.4.6 الاختصارات

CABs	هيئات تقييم المطابقة
COP	معامل الأداء
DSM	البرنامج الوطني لإدارة الطلب على الطاقة والمياه
EAGPP	سياسة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة
EER	معامل كفاءة الطاقة
EESL	البرنامج الإماراتي لتوحيد كفاءة الطاقة وتصنيفها
GLSW	النظام الإماراتي للبطاقة الخضراء للأدوات المرشدة لاستهلاك المياه
IEER	معامل كفاءة الطاقة المتكامل
IPLV	القيمة المتكاملة للحمل الجزئي
ECAS	نظام تقييم المطابقة الإماراتي

(تم اعداد هذا القسم من قبل وزارة الطاقة والبنية التحتية)

5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة 5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة 5.7. الملحق

5.4.7 الملحق

الملحق (أ) - البرنامج الإماراتي لتوحيد كفاءة الطاقة وتصنيفها EESL والنظام الإماراتي للبطاقة الخضراء للأدوات المرشدة لاستهلاك المياه GLSW

الجدول 1. الأجهزة التي يغطيها البرنامج الإماراتي لتوحيد كفاءة الطاقة وتصنيفها EESL

الجهاز	البرنامج الإماراتي لتوحيد كفاءة الطاقة وتصنيفها المطبق	أحدث سنة للتنظيم *
مكيفات هواء الغرف المنفصلة	UAE.S 5010-1	2025
الغسالات والمجففات	UAE.S 5010-2	2018
أجهزة التبريد المنزلية	UAE.S 5010-3	2024
سخانات الماء الكهربائية	UAE.S 5010-4	2014
مكيفات الهواء التجارية والمركزية	UAE.S 5010-5	2025
غسالات الصحون	UAE.S 5010-6	2016
مضخات المياه الدوارة الديناميكية	UAE.S 5010-7	2019
التلفزيونات	UAE.S 5010-8	2018
المكانس الكهربائية	UAE.S 5010-9	2025
الأفران الكهربائية	UAE.S 5010-10	2025
أجهزة الإضاءة	منتجات مصابيح الإنارة - قرار مجلس الوزراء رقم (34) للعام 2013 للإضاءة الخارجية	2016
أجهزة شفط الهواء للمطابخ والحمامات		
غسالات الصحون والثلاجات والمجمدات		
اي اجهزه اخرى مدرجه ضمن اطار الوطني لوزارة الصناعة (للاجهزه و المعدات مثل (IT equipment)		
اي أجهزة حاصلة على شهادة المطابقة التابعة لوزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة عبر الرابط التالي: https://chub-stag.moiat.gov.ae/certified-products		

(*) ملاحظة: يجب الاستناد إلى أحدث سنة من إصدار البرنامج الإماراتي

(تم اعداد هذا القسم من قبل وزارة الطاقة والبنية التحتية)

5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة
5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة
المستدامة 5.7. الملحق

الجدول 2. المنتجات المائية المشمولة بالنظام الإماراتي للبطاقة الخضراء للأدوات المرشدة لاستهلاك المياه GLSW

الجهاز	النظام الإماراتي للبطاقة الخضراء للأدوات المرشدة لاستهلاك المياه المطبق	أحدث سنة للتنظيم *
صنابير الماء	النظام الإماراتي للبطاقة الخضراء للأدوات المرشدة لاستهلاك المياه	2014
رؤوس الاستحمام	النظام الإماراتي للبطاقة الخضراء للأدوات المرشدة لاستهلاك المياه	2014
المراحيض	النظام الإماراتي للبطاقة الخضراء للأدوات المرشدة لاستهلاك المياه	2014
مراحيض الشطف	النظام الإماراتي للبطاقة الخضراء للأدوات المرشدة لاستهلاك المياه	2014
شطاف المراوض	النظام الإماراتي للبطاقة الخضراء للأدوات المرشدة لاستهلاك المياه	2014
بخاخ الشطاف الخارجي	النظام الإماراتي للبطاقة الخضراء للأدوات المرشدة لاستهلاك المياه	2014

(ملاحظة : يجب الاستناد إلى أحدث سنة من إصدار البرنامج الإماراتي)

الجدول 3. الحد الأدنى للمشتريات الخاصة بكفاءة الطاقة والمياه GLSW

الجهاز أو الأداة التي تستخدم المياه	اللوائح الإماراتية المطبقة	الحد الأدنى للمشتريات الخاصة بكفاءة الطاقة والمياه
مكيفات الهواء التجارية والمركزية التي يغطيها البرنامج الإماراتي لتوحيد كفاءة الطاقة وتصنيفها EESL	5 - UAE.S 5010	قيمة كفاءة الطاقة أعلى بنسبة 5% من الحد الأدنى لمعايير كفاءة الطاقة لنوع معين وسعة التبريد
جميع الأجهزة الأخرى التي يغطيها البرنامج الإماراتي لتوحيد كفاءة الطاقة وتصنيفها EESL	UAE.S 5010 -1 UAE.S 5010 -4 UAE.S 5010 -8	تصنيف نجوم لا يقل عن 4 نجوم
المنتجات المائية المشمولة بالنظام الإماراتي للبطاقة الخضراء للأدوات المرشدة لاستهلاك المياه GLSW	UAE.S 5010 -3 UAE.S 5010 -6 UAE.S 5010 -9 UAE.S 5010 -10 الإضاءة الخارجية	تصنيف نجوم لا يقل عن 4 نجوم

(تم اعداد هذا القسم من قبل وزارة الطاقة والبنية التحتية)

الملحق (ب) - نموذج تقرير مشتريات الأجهزة الموفرة للطاقة والمياه

نموذج تقرير مشتريات الأجهزة الموفرة للطاقة والمياه

الفترة التي يغطيها التقرير	
تاريخ تقديم التقرير:	يوم/شهر/سنة
مؤشر سنوي لقياس الالتزام بالمعايير لتحليل الأداء والتحصين التدريجي	
نسبة التحسن بالالتزام بمعايير سياسته %	
الفترة التي يغطيها التقرير	
من (يوم/شهر/سنة) إلى (يوم/شهر/سنة)	

الجهة المقدمة للتقرير	
اسم الجهة:	
اسم نقطة الاتصال الرئيسية:	الاسم الأول والاسم الأخير
البريد الإلكتروني:	xyz@abc.com
الهاتف:	(971) 5XXXXXXX

اسم الجهاز	تقييم أداء الأجهزة بعد الشراء	رقم المناقصة	رمز المنتج ¹	الكمية	رقم المواصفة للبرنامج الإماراتي لتوحيد كفاءة الطاقة وتصنيفها	قيمة شراء الوحدة (درهم إماراتي)	تصنيف بطاقة الطاقة ²	نوع نشاط المشتريات ³	تاريخ الشراء (شهر/سنة)
مكيفات هواء									
الغرف المنفصلة									
الغسالات والمجففات									
أجهزة التبريد									
سخانات الماء الكهربائية									
مكيفات الهواء التجارية والمركزية									
غسالات الصحون									

(تم اعداد هذا القسم من قبل وزارة الطاقة والبنية التحتية)

5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة 5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة 5.7. الملحق

اسم الجهاز	تقييم أداء الأجهزة بعد الشراء	رقم المناقصة	رمز المنتج ¹	الكمية	رقم المواصفة للبرنامج الإماراتي لتوحيد كفاءة الطاقة وتصنيفها	قيمة شراء الوحدة (درهم إماراتي)	تصنيف بطاقة الطاقة ²	نوع نشاط المشتريات ³	تاريخ الشراء (شهر/ سنة)
مضخات المياه									
الدوارة الديناميكية									
التلفزيونات									
المكانس الكهربائية									
الأفران الكهربائية									
أجهزة الإضاءة									
صنابير الماء									
رؤوس الاستحمام									
المراحيض									
مراحيض الشطف									
شطاف المراوح									
بخاخ الشطاف الخارجي									

[1] يجب تضمين رمز المنتج للأجهزة أو التركيبات المائية التي تم شراؤها وفقاً لتصنيف الفئة المحدد في دليل المشتريات المحلي الخاص بالجهة المقدمة.

[2] يشير تصنيف العلامة إلى تصنيف النجوم للجهاز المشتري في حالة الأجهزة التي يغطيها البرنامج الإماراتي لتوحيد كفاءة الطاقة وتصنيفها EESL باستثناء مكيفات الهواء التجارية والمركزية، حيث يجب الإبلاغ عن قيمة كفاءة الطاقة المناسبة (EER, COP, IPLV, أو CSPF). أما بالنسبة التركيبات المائية، يجب الإبلاغ عن تصنيف بطاقة الطاقة حسب النظام الإماراتي للطاقة الخضراء للأدوات المرشدة لاستهلاك المياه GLSW لكل معدات المياه التي تم شروها.

[3] يجب الإبلاغ عن نوع نشاط المشتريات (المشتريات الجديدة، الاستبدال المبكر، أو الاستبدال ب نهاية العمر الافتراضي) وفقاً للتعريفات المعتمدة في "القسم 5.4.2: قابلية تطبيق" من هذه السياسة.

5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة 5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة 5.7. الملحق

الملحق (ت) - نموذج طلب إعفاء من متطلبات الحد الأدنى لكفاءة الطاقة والمياه

إلى: [الجهة المختصة - وزارة الطاقة والبنية التحتية / المجالس التنفيذية في الإمارة]
التاريخ: ... / ... / ...

من: [اسم الجهة الحكومية]

الموضوع: طلب إعفاء من متطلبات الحد الأدنى لكفاءة الطاقة والمياه

1. بيانات الجهة الطالبة

اسم الجهة: ...

العنوان: ...

الشخص المسؤول: ...

البريد الإلكتروني / الهاتف: ...

2. سبب طلب الإعفاء

☐ عدم توفر المنتج/الخدمة المتوافقة مع المعايير

☐ تكلفة أعلى من الميزانية المخصصة

☐ أسباب فنية أو تشغيلية

☐ أخرى: ... (يُرجى التوضيح)

3. مدة الإعفاء المطلوبة

من: ... / ... / ...

إلى: ... / ... / ...

4. المرفقات المطلوبة

☐ المستندات الداعمة للطلب

☐ دراسة أثر الإعفاء على الكفاءة العامة

☐ خطة مستقبلية لضمان الالتزام بالحد الأدنى للكفاءة في المستقبل

(تم اعداد هذا القسم من قبل وزارة الطاقة والبنية التحتية)

5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة
5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة
المستدامة 5.7. الملحق

5. الخطة المستقبلية

[يرجى توضيح الإجراءات والخطوات التي ستتخذها الجهة لضمان الامتثال لمتطلبات كفاءة الطاقة والمياه بعد انتهاء فترة الإعفاء]

6. التوقيع

الاسم: ...

المنصب: ...

التوقيع والختم: ...

5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية

تلعب عمليات الشراء دورًا حاسمًا في الحوكمة المالية إذ أنها تضمن الاستخدام الفعال للموارد، وترسية العقود بشفافية، والحفاظ على ثقة الجمهور. وفي ظل تزايد تعقيد ممارسات الشراء نتيجة تطورات متطلبات الاستدامة وتغير اللوائح التنظيمية، أصبح من الضروري أن تقوم الجهات الاحادية بتزويد كوادرها بالمهارات اللازمة للتعامل مع هذه التحديات. ويُقدم هذا الإطار نهجًا منظمًا لتعزيز الكفاءات في مجال المشتريات، وتعزيز التنمية المهنية، والتوافق مع المعايير الدولية.

5.5.1 الأهداف

يهدف الإطار بناء القدرات إلى:

- صقل مهارات القوى العاملة في مجال المشتريات وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات.
- تزويد الموظفين بالخبرة في ممارسات المشتريات الحديثة بما في ذلك المشتريات البيئية والاجتماعية والشراء المستدام.
- تعزيز مبدأ المشتريات الداعمة للاقتصاد الدائري.
- ضمان الامتثال لمواصفات المشتريات الدولية مثل ISO 20400 (الشراء المستدام).
- إعداد برنامج للتنمية المهنية المستمرة لموظفي المشتريات.
- تشجيع التعاون الفعال مع الأطراف الداخلية والخارجية لتحسين نتائج الشراء المستدام.

5.5.2 الكفاءات

تسهم برامج بناء القدرات في مجال المشتريات في تعزيز المعرفة في المواضيع التالية:

الوصف	الكفاءات الأساسية
فهم مبادئ الشراء المستدام لدمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في عمليات المشتريات.	مبادئ مواصفات ISO 20400 للمشتريات المستدامة
قياس والإفصاح عن وإدارة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري عبر النطاقات 1 و 2 و 3 باستخدام الأطر المعترف بها مثل بروتوكول غازات الاحتباس الحراري ومواصفة ISO 14064. بالإضافة إلى حسابات البصمة الكربونية للمنتجات وفقًا لمواصفة ISO 14067.	إدارة وحساب انبعاثات غازات الاحتباس الحراري
تقييم إجمالي تكلفة الملكية من خلال مراعاة تكاليف الشراء، والتشغيل، والصيانة، والاستبعاد، لدعم اتخاذ قرارات فعالة من حيث التكلفة ومستدامة.	مبادئ تكلفة دورة الحياة

5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة 5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة 5.7. الملحق

الكفاءات الأساسية	الوصف
تحليل دورة الحياة	تقييم التأثيرات البيئية للمنتج، أو الخدمة، أو العملية عبر دورة حياتها كاملة لدعم اتخاذ قرارات الشراء المستدامة.
مبادئ الاقتصاد الدائري	وضع وتنفيذ استراتيجيات تهدف إلى تقليل النفايات وتعزيز كفاءة استخدام الموارد، من خلال تصميم عمليات تركز على إعادة الاستخدام وإعادة التدوير والتجديد.
معايير كفاءة الطاقة	فهم طرق تطبيق المعايير مثل "نجمة الطاقة" التي تعمل على تحسين كفاءة استخدام الطاقة، وتقليل الاستهلاك، وتعزيز أداء الأنظمة.
أنظمة إدارة الطاقة	فهم كيفية إنشاء وإدارة الأنظمة مثل مواصفة ISO 50001 لمراقبة، وضبط، وتحسين أداء الطاقة في المؤسسة.
أنظمة الإدارة البيئية	فهم الأطر مثل مواصفات ISO 14001 التي تدير التأثيرات البيئية بشكل منهجي وتضمن الامتثال للمتطلبات التنظيمية.
معايير العمل الدولية الصادرة عن منظمة العمل الدولية	فهم معايير العمل العالمية لتعزيز ظروف العمل العادلة، والأمن، والمنصفة، مع ضمان الامتثال للوائح العمل الدولية.
التقارير والإفصاحات المتعلقة بالاستدامة	إعداد إفصاحات استدامة واضحة ودقيقة ومتوافقة مع الأطر العالمية مثل المبادرة العالمية للتقارير، ومجلس معايير محاسبة الاستدامة وفريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ، لتوضيح أداء البيئة والمجتمع والحوكمة والاستدامة بشكل فعال.

يتم التحقق من الكفاءات من خلال إحدى الطرق التالية:

- إتمام التدريب الرسمي المقدم من الجهة الاتحادية المختصة.
- إتمام التدريب الرسمي أو الحصول على شهادة مقدمة من جهة خارجية، على أن يكون كل من مادة التدريب والجهة الخارجية معتمدين من الجهة الاتحادية المختصة.
- تحقيق درجة 60% أو أكثر في امتحان تجريه الجهة الاتحادية المختصة، ويشمل الامتحان الكفاءات الأساسية و/أو المتقدمة

5.5.3 مؤشرات الأداء الرئيسية

الرقم	المؤشر الموصى به	التفاصيل
1	معدل إتمام تدريبات الاستدامة الأساسية	نسبة الموظفين الذين يُكملون برامج التدريب الأساسي سنوياً.
2	معدل إتمام تدريبات الاستدامة المتقدمة	نسبة الموظفين الذين يُكملون برامج التدريب المتقدم سنوياً.
3	تحقيق الشهادات	عدد الموظفين الحاصلين على الشهادات ذات الصلة بالكفاءة المعنية.
4	معدل نجاح الامتحانات	نسبة الموظفين الذين يجتازون امتحان الكفاءات الأساسية و/أو المتقدمة.

5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة 5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة 5.7. الملحق

5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة

يتم متابعة تنفيذ الإطار من خلال مجموعة من المؤشرات الرئيسية للأداء التي تُطبق على مستوى الجهات الاتحادية بشكل فردي وعلى مستوى الحكومة الاتحادية بشكل عام. وتهدف هذه المؤشرات إلى توفير إطار منظم وقابل للقياس لتقييم فعالية وتطور ممارسات الشراء المستدام.

الرقم	المؤشر الموصى به	التعريف	الصيغة	التفاصيل
1	نسبة الإنفاق على المنتجات والخدمات من إجمالي المشتريات	يقيس هذا المؤشر نسبة ميزانية الشراء الإجمالية المخصصة للسلع والخدمات التي تلتزم بمعايير الاستدامة المحددة في الإطار. أي منتج أو خدمة يحصل على تقييم 70 ¹⁵ % أو أكثر يُعتبر مستدامًا.	$100\% \times \frac{\text{إجمالي إنفاق المشتريات}}{\text{الإنفاق على المنتجات والخدمات المستدامة}}$	المستهدف: $\leq 10\%$
2	نسبة المشتريات التي تتضمن معايير استدامة محددة	يقيس هذا المؤشر نسبة العناصر التي تم شراؤها والتي تتضمن متطلبات الاستدامة، مما يعكس دمج الإطار في عمليات المشتريات.	$100\% \times \frac{\text{إجمالي عدد العناصر المشتراة}}{\text{عدد العناصر المشتراة التي تتضمن البنود معايير استدامة}}$	المستهدف: زيادة سنوية بنسبة 5%.
3	نسبة الإنفاق على مشتريات الشركات الصغيرة والمتوسطة	يقيس هذا المؤشر نسبة المشتريات الموجهة للموردين من الشركات الصغيرة والمتوسطة.	$100\% \times \frac{\text{إجمالي إنفاق المشتريات}}{\text{إنفاق مشتريات الشركات الصغيرة والمتوسطة}}$	المستهدف: $\leq 10\%$
4	نسبة الموردين الحاصلين على شهادات بيئية أو اجتماعية	يقيس هذا المؤشر نسبة الموردين الحاصلين على شهادات بيئية أو اجتماعية معترف بها، مما يدل على توافقهم مع معايير الاستدامة.	$100\% \times \frac{\text{إجمالي عدد الموردين}}{\text{عدد الموردين الحاصلين على شهادات بيئية أو اجتماعية}}$	المستهدف: $\leq 10\%$
5	عدد موظفي المشتريات الذين تم تدريبهم على ممارسات الشراء المستدام	يتبع هذا المؤشر إجمالي عدد موظفي المشتريات الذين أكملوا برامج تدريبية تركز على دمج الاستدامة في عمليات الشراء.	$100\% \times \frac{\text{إجمالي عدد موظفي المشتريات}}{\text{عدد موظفي المشتريات الذين تلقوا تدريباً على الشراء العام المستدام}}$	المستهدف: 100% بحلول عام 2030

15 للاطلاع على تفاصيل منهجية تقييم درجة الاستدامة، يُرجى الرجوع إلى القسم 16.

5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة 5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة 5.7. الملحق

الرقم	المؤشر الموصى به	التعريف	الصيغة	التفاصيل
6	توفير تكاليف دورة الحياة	يحسب هذا المؤشر إجمالي التوفير في التكاليف من خلال مراعاة تكاليف دورة حياة العناصر المشتراة، بما في ذلك تكاليف الصيانة والتشغيل والاستبعاد. *تشير التكلفة الأساسية لدورة الحياة (Baseline LCC) إلى تكلفة دورة الحياة المقدمة من العرض الأكثر جدوى اقتصادية (العرض الأكثر تنافسية الذي يستوفي المتطلبات الفنية وجودة الأداء). يسري هذا المؤشر بشكل حصري على فئتين من المنتجات فقط: المنتجات الإلكترونية والمركبات	التكلفة الأساسية لدورة حياة العناصر المشتراة - التكلفة الحالية لدورة حياة العناصر المشتراة	المستهدف: يُحدد بعد مرور عام من تطبيق الإطار

5.7. الملحق

5.7.1 الملحق 1 - المعايير والأطر المطبقة

الرقم	المعيار/ الإطار	توضيح	فئة المنتج
1	أداة التقييم البيئي للمنتجات الإلكترونية	هي نظام تصنيف عالمي شامل يساعد المشتريين على تقييم ومقارنة واختيار المنتجات الإلكترونية بناءً على خصائصها البيئية، ويُقيّم المنتجات وفقاً لعدة معايير مثل الحد من المواد الحساسة بيئياً، والتصميم لنهاية العمر الافتراضي، والحفاظ على الطاقة، والأداء المؤسسي.	المنتجات الإلكترونية
2	توجيهات الحد من المواد الخطرة	توجيه من الاتحاد الأوروبي يحدد قيوداً على استخدام ستة مواد خطرة في المنتجات الكهربائية والإلكترونية: الرصاص، والزئبق، والكاديوم، والكروم سداسي التكافؤ، والبيوبوليميدات البرومينية، والإثيرات الديفينيلية البرومينية.	المنتجات الإلكترونية
3	مواصفة ISO 14001: معيار أنظمة الإدارة البيئية	مواصفة دولية توفر إطاراً تنظيمياً للمؤسسات لإدارة مسؤولياتها البيئية بشكل منهجي، وتتضمن عدة جوانب مثل الامتثال للقوانين البيئية، ومنع التلوث، وتحسين المستمر.	جميع الفئات
4	مواصفة ISO 14064-1: غازات الاحتباس الحراري	مواصفة دولية لقياس وإعداد تقارير انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وإزالتها على المستوى المؤسسي.	جميع الفئات
5	مواصفة ISO 14067 للبصمة الكربونية للمنتج	مواصفة دولية تُحدد مبادئ ومتطلبات وإرشادات قياس البصمة الكربونية للمنتجات وتقريرها. وتشمل دورة حياة المنتج بالكامل، بدءاً من استخراج المواد الخام وصولاً إلى استبعاد المنتج.	جميع الفئات
6	مواصفة ISO 50001 لنظام إدارة الطاقة	توفر المواصفة إطاراً للجهات لتطوير وتنفيذ وتحسين أداء الطاقة من خلال إدارة الطاقة المنهجية، وتركز المواصفة على ترشيد استهلاك الطاقة، وتحسين كفاءة الطاقة، وتحقيق التحسين المستمر في أداء الطاقة.	جميع الفئات

5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة 5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة 5.7. الملحق

الرقم	المعيار/ الإطار	توضيح	فئة المنتج
7	مواصفة ISO 14040 لتقييم دورة الحياة - المبادئ والإطار	تُحدد هذه المواصفة المبادئ والإطار اللازمين لإجراء تقييم دورة الحياة.	جميع الفئات
8	مواصفة ISO 14044 لتقييم دورة الحياة - المتطلبات والإرشادات	تُقدم هذه المواصفة متطلبات وإرشادات مفصلة لإجراء تقييم دورة الحياة وفقاً لمواصفة ISO 14040.	جميع الفئات
9	مواصفة ISO 26000 للمسؤولية الاجتماعية	تُقدم هذه المواصفة إطاراً للمؤسسات للعمل بشكل أخلاقي وشفاف، واحترام مصالح الأطراف المعنية، وحقوق الإنسان، وممارسات العمل، والبيئة، والممارسات التشغيلية العادلة، وشؤون المستهلكين، والمشاركة المجتمعية.	جميع الفئات
10	مواصفة ISO 22000 (أنظمة إدارة سلامة الغذاء)	تُقدم هذه المواصفة إطاراً للتحكم في مخاطر سلامة الغذاء عبر سلسلة التوريد.	الطعام والتموين
11	مواصفة ISO 45001 نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية	مواصفة دولية مصممة لمساعدة المؤسسات على تقليل مخاطر مكان العمل، وتحسين سلامة الموظفين، وتوفير ظروف عمل صحية.	جميع الفئات
12	مواصفة ISO 37001 أنظمة مكافحة الرشوة	مواصفة دولية لأنظمة إدارة مكافحة الرشوة تُقدم إطاراً للمؤسسات لمنع واكتشاف ومعالجة الرشوة والفساد، وتعزيز ممارسات العمل الأخلاقية والامتثال لقوانين مكافحة الرشوة.	جميع الفئات
13	مواصفة المساءلة الاجتماعية SA 8000	مواصفة دولية اختيارية تمنح شهادة وتركز على ظروف العمل العادلة والأخلاقية، وتشمل عدة مجالات مثل عمل الأطفال، والعمل القسري، والصحة والسلامة، وحرية التنظيم، وعدم التمييز، والممارسات التأديبية، وساعات العمل، والتعويضات.	جميع الفئات
14	بروتوكول غازات الاحتباس الحراري	إطار عمل عالمي لقياس وإدارة وإعداد تقارير انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.	جميع الفئات
15	العلامة البيئية للاتحاد الأوروبي	شهادة تحدد المنتجات والخدمات التي تتميز بانخفاض أثرها البيئي طوال دورة حياتها، وتشمل عدة معايير مثل كفاءة الطاقة، واستخدام الموارد، وإدارة النفايات.	المنتجات الالكترونية المنتجات الورقية منتجات التنظيف الخدمات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات
16	غرين سيل	شهادة تشجع على تصنيع وشراء واستخدام المنتجات والخدمات المسؤولة بيئياً، وتتضمن عدة معايير لأداء المنتج والصحة والأثر البيئي.	المنتجات الالكترونية المنتجات الورقية منتجات التنظيف الخدمات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات

5.1. النطاق 5.2. إرشادات التطبيق 5.3. المنتجات/ الخدمات العامة 5.4. قائمة المشتريات الحكومية للأجهزة عالية الكفاءة 5.5. إطار تعزيز المهارات والتدريب لوظيفة المشتريات في الجهات الاتحادية 5.6. مؤشرات الأداء الرئيسية للمشتريات العامة المستدامة 5.7. الملحق

الرقم	المعيار/ الإطار	توضيح	فئة المنتج
17	معايير اتفاقيات منظمة العمل الدولية	مجموعة من معايير العمل الأساسية التي وضعتها منظمة العمل الدولية، وصادقت عليها الإمارات العربية المتحدة، وتهدف إلى ضمان حرية التنظيم، وحق التفاوض الجماعي، والقضاء على العمل القسري، وعمالة الأطفال، والتمييز في العمل والمهن.	جميع الفئات
18	مجلس رعاية الغابات	معيار دولي لإدارة الغابات المستدامة تضمن شهادة مجلس رعاية الغابات أن منتجات الغابات، مثل الورق والخشب، تأتي من الغابات المُدارة بشكل مستدام بهدف حماية التنوع البيولوجي واحترام حقوق العمال والمجتمعات المحلية.	المنتجات الورقية
19	برنامج إقرار شهادات الغابات	تحالف عالمي لأنظمة شهادات الغابات الوطنية، يضمن أن منتجات الغابات تأتي من غابات تُدار بشكل مستدام، ويعزز ممارسات الغابات المسؤولة، والمساواة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة.	المنتجات الورقية
20	المعايير الأوروبية للانبعاثات	تُحدد هذه المعايير حدودًا لانبعاثات عوادم المركبات في الاتحاد الأوروبي بشكل يؤثر على قرارات شراء المركبات في جميع أنحاء العالم.	المركبات
21	نجمة الطاقة	برنامج اختياري أنشأته وكالة حماية البيئة الأمريكية لمنح شهادات للمنتجات تُبين مدى كفاءتها في استهلاك الطاقة، حيث يجب أن تلتزم المنتجات بإرشادات صارمة لكفاءة الطاقة بناءً على استهلاك الطاقة، والأداء، وتوفير التكاليف. يُعزز البرنامج استخدام المنتجات ذات الكفاءة في استهلاك الطاقة لتقليل من استهلاك الطاقة وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ويسهم في توفير التكاليف للمستهلكين والمؤسسات.	المنتجات الإلكترونية والخدمات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات
22	البرنامج الأوروبي لتقييم السيارات الجديدة	البرنامج الأوروبي لتقييم السيارات الجديدة (Euro NCAP) هو جهة مستقلة تجري اختبارات تصادم دقيقة وتقييمات شاملة لميزات السلامة المتقدمة في المركبات. أسس عام 1997 بهدف تقديم تقييمات بنظام النجوم تُساعد المستهلكين على اتخاذ قرارات شراء مستنيرة، وتحث الشركات المصنعة على تحسين معايير السلامة. ويركز البرنامج على جوانب متعددة تشمل حماية الركاب البالغين والأطفال، وسلامة المشاة، وتقنيات مساعدة السائق.	المركبات
23	معيار سلامة المركبات الصادر عن الإدارة الوطنية للسلامة المرورية على الطرق السريعة	تُعد معايير سلامة المركبات الصادرة عن الإدارة الوطنية للسلامة المرورية على الطرق السريعة لوائح فيدرالية تهدف إلى ضمان سلامة المركبات واعتماديتها في السوق الأمريكية. وتندرج هذه المعايير ضمن "المعايير الفيدرالية لسلامة المركبات" (FMVSS)، وتشمل جوانب رئيسية مثل مقاومة التصادم، وتفادي الحوادث، وإمكانية النجاة بعد الحادث. كما تُجري اختبارات تصادم ضمن برنامج تقييم السيارات الجديدة (NCAP)، وتقدم تقييمات بنظام النجوم لدعم المستهلكين في اتخاذ قرارات واعية وتشجيع تطوير تقنيات السلامة في قطاع السيارات.	المركبات

6.

المحاسبة والمالية المستدامة

6. المحاسبة والمالية المستدامة

تدرك وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة الأهمية المتنامية لتوظيف مبادئ الاستدامة في جميع الأعمال المالية الاتحادية. وانطلاقاً من التزامها بالأهداف المناخية الوطنية، والمعايير العالمية للاستدامة، والدور المتصاعد للقطاع المالي في دعم القيمة المستدامة، يهدف هذا الإطار إلى تزويد الجهات الاتحادية، بما في ذلك الوحدات التنظيمية المعنية للشؤون المالية، بتوجيهات عملية لدمج الاستدامة في عملياتها التشغيلية.

يركّز الإطار على تطوير جودة التقارير المالية، وتعزيز تكامل الأنظمة من خلال ما يلي:

- دعم إدراج الإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ بما يتماشى مع المعايير الدولية، مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام للإفصاح عن معايير التقارير الخاصة بالاستدامة (IPSASB SRS)، والتي لا تزال في مرحلة المسودة ولم تصدر رسمياً بعد.
- استحداث آليات لتصنيف وتتبع استدامة المعاملات المالية، وتوجيه دمج بيانات الاستدامة والبيانات الاقتصادية في الأنظمة المالية الاتحادية، بما يتوافق مع نظام المحاسبة البيئي-الاقتصادي للأمم المتحدة (UN SEEA).
- تمكين الوحدات التنظيمية المعنية في الجهات الاتحادية من الإسهام بفاعلية في تحقيق الأهداف الوطنية للاستدامة، من خلال تعزيز الشفافية المالية، ورفع جاهزية الأنظمة، وترسيخ مبادئ المساءلة، مع الحفاظ على نزاهة وكفاءة الممارسات المالية على مستوى الحكومة الاتحادية.

6.1. النطاق

يضع الإطار نهجاً منظماً لتوظيف اعتبارات الاستدامة ضمن عمليات المحاسبة والمالية في الجهات الاتحادية، من خلال تحديد نطاق إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ، ودمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، وتطبيق مبادئ التقارير المستدامة. كما يهدف الإطار إلى تهيئة الأنظمة المالية بما يتيح دمج البيانات البيئية والاقتصادية وإرساء نظام محاسبة بيئي-اقتصادي يدعم تحقيق الأهداف الوطنية للاستدامة.

6.1.1 حدود ونطاق تطبيق

يُطبّق الإطار على المجالات الرئيسية التالية ضمن الوحدات التنظيمية المعنية للشؤون المالية والمحاسبية في جميع الجهات الاتحادية:

- إعداد البيانات المالية الاتحادية المستقلة والموحدة بما يتماشى مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS-SRS 1) وأطر الإفصاح المتعلقة بالمناخ.
- محاسبة الاستثمارات الاتحادية ومتابعتها، بما في ذلك تصنيف وتتبع الاستثمارات الخضراء أو المرتبطة بالاستدامة.
- تصميم الأنظمة المالية الاتحادية وتطويرها وتكاملها لتمكين جمع بيانات الاستدامة ووضع الوسوم (Tagging) الخاصة بها وإعداد تقاريرها، بما يتوافق مع نظام المحاسبة البيئي-الاقتصادي (SEEA) ومجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSASB).

- تحديث وتوحيد السياسات المالية وإجراءات المحاسبة، مع ضمان دمج الممارسات المحاسبية المتوائمة مع مبادئ الاستدامة.
- إعداد وتحديث أدلة الإجراءات المالية الحكومية بهدف دمج ممارسات المحاسبة الداعمة للاستدامة، وبما ينسجم مباشرة مع أهداف إطار الاستدامة.

6.1.2 الاستثناءات والقيود

رغم أن الإطار يقدم إطاراً شاملاً لدمج مبادئ الاستدامة في عمليات المحاسبة والمالية، فإن هناك جوانب تقع خارج نطاق تطبيقه، وتشمل ما يلي:

- ينطبق الإطار حصرياً على الجهات الحكومية الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولا يشمل مؤسسات القطاع الخاص أو الشركات المملوكة للدولة التي تعمل وفق تفويضات تجارية، أو الجهات غير الحكومية.
- لا يتناول الإطار إدارة المخاطر المالية أو التنبؤات المالية الكلية أو نمذجة السيناريوهات المناخية على مستوى المحافظ، إذ تقع هذه المهام خارج نطاق اختصاص الإدارة.
- لا يشمل الإطار إرشادات تقييم الأثر البيئي للمشاريع أو المشتريات الخضراء أو تقييم الاستثمارات المناخية، حيث تُعنى بهذه المهام الوحدات التنظيمية المعنية المتخصصة الأخرى.
- لا يُنشئ هذا الإطار أو يعدّل أي التزامات قانونية قائمة، بل يُعد مرجعاً داعماً وغير مُلزم ومتوائم مع الأدوار والسياسات والمعايير المعتمدة حالياً.

6.2. الفئات المستهدفة

صُمم الإطار ليُوجّه أصحاب المصلحة الرئيسيين المسؤولين عن دمج اعتبارات الاستدامة في ممارسات المحاسبة والمالية لدى الجهات الاتحادية. ويُعد هذا الإطار إطاراً عاماً يساعد على دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، ومخاطر المالية المتعلقة بالمناخ، وممارسات المالية المستدامة ضمن عمليات إعداد التقارير المالية والمحاسبية واتخاذ القرارات.

6.2.1 أصحاب المصلحة الداخليين

- **إدارة الميزانية العامة - وزارة المالية:** تتعاون إدارة الحسابات و الأنظمة في الإشراف على إعداد الميزانيات وتخصيص الموارد والتخطيط المالي، بما يضمن الاستدامة المالية ودعم استراتيجيات الإنفاق العام المدمجة مع الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة، إلى جانب تطبيق آلية الوسم الأخضر (Green Tagging).
- **مكتب التدقيق الداخلي:** تتولى التأكد من أن الممارسات المالية والتقارير تتماشى مع أدلة الاستدامة ومعايير التدقيق والمتطلبات التنظيمية، والتحقق من دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) ضمن أنظمة الرقابة المالية وإدارة المخاطر.

- **إدارة الخزنة - وزارة المالية:** تعمل بشكل وثيق مع إدارة الحسابات و الأنظمة لضمان التخطيط المالي المستدام وإدارة السيولة والاستثمارات، بما ينعكس في الممارسات المحاسبية والتقارير المالية للوزارة.
- **إدارة الأصول الحكومية - وزارة المالية:** تدعم إدارة الحسابات و الأنظمة من خلال ضمان تطبيق مبادئ الاستدامة في تقييم الأصول وتكلفة دورة حياتها والاستهلاك واستبعادها. كما توفر بيانات دقيقة ومتوافقة مع الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة حول الأصول والمخزون الاتحادي، بما يمكن من إعداد تقارير مالية مستدامة وتحسين استخدام الموارد ودمج الاعتبارات المناخية في الأنظمة المحاسبية.
- **قطاع السياسات الضريبية - وزارة المالية:** تتعاون مع إدارة الحسابات و الأنظمة لدمج الإجراءات الضريبية المتعلقة بالاستدامة في التقارير والممارسات المحاسبية، بما يشمل عكس الإيرادات الناتجة عن الضرائب الخضراء (مثل ضريبة الكربون والرسوم البيئية)، والحوافز الضريبية المرتبطة بالاستدامة، وضمان مواعيد أدوات السياسة المالية مع التزامات التمويل المناخي، والاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

6.2.2 أصحاب المصلحة الخارجيين

تتعاون المؤسسات التالية مع إدارة الحسابات و الأنظمة في القضايا المتعلقة بالاستدامة المالية، وتساهم في دعم جهود دولة الإمارات لدمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG):

- **الجهات الاتحادية في دولة الإمارات:** وتشمل الجهات الاتحادية مثل وزارة التغير المناخي والبيئة، ووزارة الطاقة والبنية التحتية، ووزارة الاقتصاد والسياحة، إضافة إلى مصرف الإمارات المركزي، حيث تتعاون هذه الجهات مع إدارة الحسابات و الأنظمة في إعداد التقارير المالية المستدامة ووضع استراتيجيات الاستثمار في المعاملات المالية.
- **المنظمات الدولية المعنية بالاستدامة والتمويل المناخي:** وتشمل البنوك التنموية، والمؤسسات المالية متعددة الأطراف، والمنظمات العالمية المتخصصة في الاستدامة، والتي تعمل على تقييم ودعم جهود دولة الإمارات في دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن التقارير المالية والممارسات المحاسبية، إلى جانب تقديم الدعم الفني وبناء القدرات.

6.3. إرشادات التطبيق

6.3.1 إرشادات الإستدامة

يقدم هذا القسم توجيهات عملية وقابلة للتطبيق لتوظيف مبادئ الاستدامة في العمليات الأساسية لإدارة الحسابات و الأنظمة وقد تم تنظيم الإطار ضمن محورين رئيسيين يرتبطان مباشرة باختصاصات الجهة المعنية، على النحو الآتي:

- **دمج الاستدامة في المحاسبة والتقارير المالية:** يركز هذا المحور على تضمين الاعتبارات المناخية في الحسابات الاتحادية، والإفصاحات المالية، وممارسات تتبع الاستثمارات.
- **تعزيز دمج الاستدامة في الأنظمة المالية الاتحادية:** يهدف هذا المحور إلى مواءمة الأنظمة المالية الرقمية لتمكين جمع وتصنيف وإعداد تقارير البيانات البيئية والاقتصادية باستخدام المعايير المعترف بها مثل نظام المحاسبة البيئي-الاقتصادي (SEEA).

يقدم إطارًا شاملاً يتضمن العناصر التالية:



الأهداف.
المعايير أو الأطر
المطبقة (كلما أمكن
ذلك).



خطوات التنفيذ
الموصى بها.



المعايير الفنية
ومتطلبات القياس،
بما في ذلك مؤشرات
الأداء الرئيسية (KPIs).



كما تم إدراج معلومات إضافية خاصة لكل قسم لضمان الوضوح والتوافق مع أهداف الاستدامة لوزارة المالية.

دمج الاستدامة في المحاسبة والتقارير المالية



الغرض



- ضمان قيام إدارة الحسابات و الأنظمة بتسجيل وتوحيد وإعداد التقارير الخاصة بالمعاملات المالية المرتبطة بالاستدامة بصورة منهجية ومنتظمة، بما يتماشى مع التزامات دولة الإمارات المناخية الوطنية وإطار الوسم الأخضر للميزانية المطبق في إدارة الميزانية. ويهدف هذا التوافق إلى ما يلي:
- تحويل بنود الميزانية الموسومة بالأخضر (Green tagging) إلى قيود محاسبية منظمة ضمن السجلات المالية.
- تمكين إعداد تقارير مالية دقيقة وشفافة تتعلق بالاستدامة.
- توفير سجل تدقيق واضح ومتسق من تخصيص الميزانية وحتى الإفصاح المالي النهائي.
- مواءمة مخرجات التقارير المالية مع المعايير الدولية مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSASB) ونظام المحاسبة البيئي-الاقتصادي (SEEA).

16 مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام للإفصاح عن معايير التقارير الخاصة بالاستدامة (IPSASB SRS): تم تطوير هذه المعايير من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSASB)، وتوفر للجهات الحكومية إرشادات موحدة للإفصاح عن معايير التقارير الخاصة بالاستدامة. تركز هذه المعايير على الإفصاحات المالية حول القضايا المناخية، بما يضمن أن تقدم الحكومات والمؤسسات العامة معلومات شفافة وذات فائدة لصناع القرار حول أدائها البيئي، والمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ التي تواجهها، وتخصيصاتها المتعلقة بالاستدامة.

17 نظام المحاسبة البيئي-الاقتصادي (SEEA): يُعد نظام المحاسبة البيئي-الاقتصادي (SEEA) إطارًا إحصائيًا طُوّر تحت إشراف الأمم المتحدة، يهدف إلى دمج البيانات البيئية في الحسابات الاقتصادية. ويُمكن من تصنيف وقياس وتقييم النفقات البيئية والانبعاثات ومخزون الموارد الطبيعية والاستثمارات الخضراء، بما يدعم وضع السياسات المبنية على الأدلة وتعزيز شفافية تقارير الاستدامة.

✓ المعايير والأطر المطبقة:

- **مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام للإفصاح عن معايير التقارير الخاصة بالاستدامة¹⁶ (SRS):** إرشادات للجهات الحكومية بشأن الإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ.
- **نظام المحاسبة البيئي-الاقتصادي¹⁷ (SEEA):** يتناول تصنيف وقياس النفقات البيئية والانبعثات والاستثمارات الخضراء.
- **الوسم الأخضر للميزانية - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية¹⁸:** تم اعتماد هذا الإطار من قبل إدارة الميزانية ليستخدم في تصنيف وترميز بنود الميزانية.

ملاحظة:

صُمم القسم التالي بما يتماشى مع إطار الوسم الأخضر للميزانية الذي تم تطويره لإدارة الميزانية، وذلك لضمان تدفق سلس ومنتظم لبيانات الاستدامة بدءًا من تصنيف بنود الميزانية وصولاً إلى المحاسبة وإعداد التقارير المالية. ويسهم هذا التكامل في تجنب الازدواجية، والحفاظ على الاتساق في التصنيفات البيئية، وتمكين تتبع واضح وشفاف لعمليات المراجعة والتدقيق عبر دورة الميزانية والمحاسبة بالكامل.

✓ الخطوات الموصى بها:

- 1 **مواءمة الوسوم الخضراء (Green tagging) مع إدارة الميزانية الحكومية:** في بداية كل سنة مالية
 - الحصول على القائمة الرسمية لبنود الميزانية الموسومة بالأخضر والصادرة عن إدارة الميزانية الحكومية.
 - تطبيق تصنيفات الوسم الأخضر وفق المستويات المعتمدة (استنادًا إلى منهجية مؤشر ريو التابعة للجنة المساعدات الإنمائية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية):

المستوى	المستوى	الوصف	الاوزان الموصى بها
1	الرئيسي	يتمثل الغرض الأساسي من بند الميزانية في تحقيق منافع بيئية أو مناخية.	100%
2	ذو أثر كبير	تُعد المنافع البيئية أو المناخية هدفًا ثانويًا لكنه مقصود ومحدد بوضوح.	40%
3	غير مستهدف	لا يحمل أي أهداف بيئية مباشرة أو مقصودة.	0%

- يتم ربط كل بند موازنة موسوم بالأخضر (Green tagged) بواحد أو أكثر من المحاور البيئية الوطنية في دولة الإمارات، وتشمل ما يلي:
- « **التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه:** الإجراءات التي تهدف إلى خفض انبعثات الغازات الدفيئة أو تعزيز القدرة على التكيف مع آثار المناخ.

¹⁸ الوسم الأخضر للميزانية - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: نهج موصى به من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، يُستخدم في تصنيف وترميز بنود الميزانية وفقًا لتأثيرها البيئي، مما يتيح للحكومات تتبع وتحليل والإفصاح عن بنود الميزانية الخضراء أو البيئية أو المحايدة، بهدف مواءمة السياسات المالية مع الأهداف البيئية.

- « **حماية التنوع البيولوجي:** الجهود الرامية إلى حماية النظم البيئية واستعادة الأنواع والمواطن الطبيعية.
- « **الاستخدام المستدام وحماية الموارد المائية العذبة والبحرية:** الإدارة الرشيدة للموارد المائية لضمان استدامتها وجودتها وتوافرها للأجيال القادمة.
- « **الحفاظ على الموارد الطبيعية:** الاستخدام الكفؤ والمستدام للأراضي والمعادن والغابات وسائر الموارد الطبيعية.
- « **التحول نحو الاقتصاد الدائري:** تعزيز إعادة الاستخدام والتدوير وتقليل النفايات بهدف خفض استهلاك الموارد.
- « **الوقاية من التلوث ومكافحته:** الحد من الملوثات أو القضاء عليها لحماية جودة الهواء والمياه والتربة.
- « **مكافحة التصحر:** منع تدهور الأراضي واستصلاح المناطق الجافة لدعم النظم البيئية وسبل العيش المستدامة.

- أمثلة من قطاعات مختلفة على البنود التي يمكن تصنيفها بالوسم الأخضر:

الرقم	القطاع الموصى به	أمثلة على بنود الميزانية القابلة للوسم الأخضر:
1	الطاقة	الطاقة المتجددة، والشبكات الذكية.
2	النقل	محطات شحن المركبات الكهربائية، وتطوير السكك الحديدية.
3	المياه	تحلية المياه واستعادة الطاقة، وإعادة استخدام المياه الرمادية.
4	النفايات	منشآت تحويل النفايات إلى طاقة، وبرامج إعادة التدوير.
5	الإنشاءات	أكواد البناء الأخضر، والمواد منخفضة الكربون.
6	الزراعة	أنظمة الري الموفرة للمياه، ودعم الزراعة المستدامة.

2 الوسم الأخضر (Green tagged) والتتبع في النظام المحاسبي:

- إنشاء دليل حسابات مخصص لتسجيل ومتابعة النفقات والإيرادات الخضراء: ويبنى هيكله وفق رموز التصنيف المناخي والفئات البيئية الواردة في هذا الإطار، لدعم دقة الوسم والتتبع وإعداد التقارير الخاصة بالتدفقات المالية المرتبطة بالاستدامة، و/أو. فعلى سبيل المثال، يمكن للجهة الحكومية إنشاء دليل مخصص بعنوان "النفقات والإيرادات الخضراء"، بحيث تُجمع فيه جميع رموز الحسابات المرتبطة بالاستدامة، مما يعزز دقة التتبع والإبلاغ.
- إنشاء حقل "الوسم الأخضر" (Green Tag) في نظام المعلومات الإدارية المالية الاتحادية (FMIS)، ويحتوي على المستويات التصنيفية والمحاور البيئية المحددة مسبقاً.
- إلزام الموظفين باختيار المستوى والمحور البيئي الصحيح لكل معاملة مرتبطة ببنود الميزانية الموسومة بالأخضر.
- تضمين حقل ملاحظات اختياري لتبرير المعاملة (مثل: "تحديث كفاءة الطاقة في المبنى الاتحادي").

- تُطبَّق الوسوم بأثر رجعي على معاملات السنة المالية الحالية، استنادًا إلى القائمة المعتمدة الصادرة عن إدارة الميزانية.

3 توحيد البيانات المالية الخضراء لأغراض التقارير:

- تُجمَع جميع المعاملات الموسومة بشكل ربع سنوي وسنوي، مع تصنيفها حسب ما يلي:
 - « مستوى التصنيف (رئيسي / ذو أثر كبير / غير مستهدف)
 - « المحور البيئي (وفق القائمة أعلاه)
 - « القطاع
- يتوافق أسلوب التجميع مع هيكل التقارير المعتمد لدى إدارة الميزانية الحكومية لضمان توحيد البيانات بسلاسة ودون تكرار.

4 توحيد البيانات المالية الخضراء لأغراض التقارير: إضافة الإفصاحات الخاصة بالاستدامة:

- إجمالي النفقات والإيرادات الموسومة بالأخضر
- نسبة النفقات الموسومة بالأخضر من إجمالي النفقات.
- تفصيل البيانات وفق مستوى التصنيف والمحور البيئي.
- قسم "الملاحظات" لتوضيح عملية الوسم الأخضر والإشارة إلى المحاور البيئية والقطاعات المشمولة.

5 جدول ملخص الاستثمارات المناخية: إعداد جدول يلخص أبرز الاستثمارات الخضراء.

- يُحدَّث سنويًا ويُرفق بالتقارير المالية.

الرقم	المشروع/ البرنامج	التصنيف	المحور البيئي	الميزانية المخصصة (درهم إماراتي)	المبلغ المصروف حتى تاريخه (درهم إماراتي)	المنافع البيئية المتوقعة
-------	----------------------	---------	------------------	--	---	-----------------------------

1

2

6 جدول ملخص الاستثمارات المناخية (ينطبق على وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة): إعداد جدول يلخص أهم الاستثمارات الخضراء

- مراجعة عينة من المعاملات الموسومة كل ربع سنة.

- التحقق من صحة المستوى التصنيفي، والمحور البيئي، والمبرر المرفق.

- مشاركة النتائج مع إدارة الميزانية بهدف تحسين معايير الوسم وتنقيحها.

✓ المعايير الرئيسية والمتطلبات الفنية:

• مؤشرات الأداء الرئيسية¹⁹:

الرقم	المؤشر الموصى به	الصيغة/ المعادلة	التفاصيل
1	نسبة المعاملات الموسومة بالأخضر	(عدد المعاملات الموسومة بالوسم الأخضر / إجمالي عدد المعاملات المالية) $\times 100$	يقيس شمولية عملية الوسم الأخضر (Green tagging)
2	حصة النفقات الخضراء	(إجمالي قيمة النفقات الموسومة بالأخضر بالدرهم الإماراتي / إجمالي قيمة جميع النفقات بالدرهم الإماراتي) $\times 100$	يقيس مدى إسهام إجمالي الإنفاق الحكومي في دعم الأنشطة المرتبطة بالاستدامة، بما يتماشى مع أهداف الحياد المناخي أو الأجندة الخضراء.
3	معدل دقة الوسم الأخضر	(عدد المعاملات الموسومة بشكل صحيح وفق المراجعة ربع السنوية / إجمالي المعاملات الموسومة بالأخضر التي تمت مراجعتها) $\times 100$	يقيس مدى فعالية الضوابط الداخلية ودقة تطبيق الوسم. مراجعة ربع سنوية.
4	التغير السنوي في النفقات الخضراء	((النفقات الخضراء خلال العام الحالي - النفقات الخضراء خلال العام الماضي) / النفقات الخضراء خلال العام الماضي) $\times 100$	يقيس معدل النمو أو الانخفاض السنوي في حجم الالتزام المالي بالبرامج المناخية والبيئية.

• ملاحظات التنفيذ

- « يجب تتبّع جميع مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) على أساس ربع سنوي، مع توحيد سنوي رسمي لأغراض الإفصاح العام.
- « يمكن تحديد المستهدفات المرجعية بعد السنة الأولى من التطبيق لمتابعة التقدّم المحقّق (مثل: زيادة بنسبة 10% في النفقات الخضراء سنوياً).
- « يمكن إنشاء لوحة مؤشرات أداء رئيسية (KPI Dashboard) لمتابعة التقدّم المحقّق.

¹⁹ قائمة مؤشرات الأداء الرئيسية المقترحة تتماشى مع أطر العمل الصادرة عن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS S2)، ونظام المحاسبة البيئي-الاقتصادي (SEEA)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

تعزيز دمج الاستدامة في الأنظمة المالية و الإتحادية



الغرض



تهيئة الأنظمة المالية الاتحادية لتمكين تسجيل وتصنيف ومعالجة وإعداد التقارير الخاصة ببيانات الاستدامة بما يتماشى مع إطار الوسم الأخضر للميزانية (القسم 6.4.1 - إدارة الميزانية) وعمليات إدارة الحسابات و الأنظمة المتعلقة بالمحاسبة والتقارير الخاصة بالاستدامة.

- تمكين التكامل بين البيانات المالية والمعلومات البيئية-الاقتصادية من خلال هياكل متوافقة مع نظام المحاسبة البيئي-الاقتصادي (SEEA).
- ضمان قدرة الأنظمة المالية الحالية (مثل FMIS) على تسجيل سمات التصنيف الأخضر استنادًا إلى وسم إدارة الميزانية (المستويات: رئيسي / ذو أثر كبير / غير مستهدف، والمحاور البيئية).
- تهيئة الأنظمة الاتحادية للمتطلبات المستقبلية مثل إعداد التقارير المرتبطة بالاستدامة وعمليات الوسم الأخضر الآلي.
- دعم متخذي القرار من خلال لوحات مؤشرات مالية - استدامة متكاملة وأدوات لتتبع الأداء.

المعايير والأطر المطبقة:



- **الوسم الأخضر للميزانية - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية²⁰:** تم اعتماد منهجية الوسم الأخضر للميزانية من قبل إدارة الميزانية لتصنيف البنود المحاسبية وفق مستويات التأثير البيئي (رئيسي 100%، ذو أثر كبير 40%، غير مستهدف 0%)، وربطها بالمحاور البيئية الوطنية لدولة الإمارات.
- **نظام المحاسبة البيئي-الاقتصادي للأمم المتحدة²¹:** يتضمن تصنيفات للنفقات البيئية والانبعثات واستخدام الموارد الطبيعية والأنشطة الخاصة بحماية البيئة.
- **مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام للإفصاح عن معايير التقارير الخاصة بالاستدامة²² (SRS):** تهدف إلى تعزيز الإفصاح المالي الشفاف حول القضايا المناخية في تقارير القطاع العام.

²⁰ الوسم الأخضر للميزانية - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: نهج موصى به من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، يُستخدم في تصنيف وترميز بنود الميزانية وفقًا لتأثيرها البيئي، مما يتيح للحكومات تتبع وتحليل والإفصاح عن بنود الميزانية الخضراء أو البيئية أو المحايدة. بهدف موازنة السياسات المالية مع الأهداف البيئية.

²¹ نظام المحاسبة البيئي-الاقتصادي (SEEA): يُعد نظام المحاسبة البيئي-الاقتصادي (SEEA) إطارًا إحصائيًا طُوّر تحت إشراف الأمم المتحدة، يهدف إلى دمج البيانات البيئية في الحسابات الاقتصادية. ويُمكن من تصنيف وقياس وتقييم النفقات البيئية والانبعثات ومخزون الموارد الطبيعية والاستثمارات الخضراء، بما يدعم وضع السياسات المبنية على الأدلة وتعزيز شفافية تقارير الاستدامة.

²² مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام للإفصاح عن معايير التقارير الخاصة بالاستدامة (IPSASB SRS): تم تطوير هذه المعايير من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSASB)، وتوفر للجهات الحكومية إرشادات موحدة للإفصاح عن معايير التقارير الخاصة بالاستدامة. تركّز هذه المعايير على الإفصاحات المالية حول القضايا المناخية، بما يضمن أن تقدم الحكومات والمؤسسات العامة معلومات شفافة وذات فائدة لصناع القرار حول أدائها البيئي، والمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ التي تواجهها، وتخصيصاتها المتعلقة بالاستدامة.

✓ الاجراءات الموصى بها:

1

- تحديد قدرات النظام المالي الحالية الخاصة ببيانات الاستدامة (بالتعاون مع إدارة الميزانية الحكومية): يهدف هذا الاجراء إلى تقييم جاهزية الأنظمة المالية الحالية لاستيعاب بيانات الاستدامة، وتحديد متطلبات التطوير اللازمة لدعم التكامل البيئي في التقارير المالية.
- مراجعة خصائص نظام المالي الاتحادي للإدارة المالي الحالي (FMIS) و النظم المالية الحالية لدى الجهات الاتحادية بالتنسيق مع إدارة الميزانية الحكومية لتحديد ما يلي:
 - « إمكانية إضافة حقول مخصصة في القيود اليومية أو طلبات الشراء أو المبادرات الاتحادية.
 - « التحقق مما إذا كان النظام يتيح إدراج الوسم الأخضر أو تصنيف المعاملات المرتبطة بالاستدامة.
 - « التحقق من إمكانية تهيئة التقارير المالية لتصفية أو تجميع المعاملات ذات العلاقة بالقضايا المناخية.

- توثيق الوحدات النظامية ذات الصلة بما يلي:

« إعداد الميزانية

« المحاسبة

« إدارة الأصول

« المشتريات

- إعداد جدول تحليل الفجوات لتحديد الجوانب التي تفتقر فيها الأنظمة الحالية إلى خصائص أو وظائف الاستدامة، أو التي تحتاج إلى تحسين وتطوير:

نموذج جدول ملخص تحليل الفجوات

الرقم	الوحدة	الأنظمة	الهدف	هل حقول الاستدامة مدعومة؟	هل يُمكن التخصيص؟
1					
2					

2

- تهيئة الحقول الخاصة بالوسم الأخضر:** لتمكين النظام من تسجيل التصنيفات المرتبطة بالاستدامة لكل معاملة مالية:

- في الواجهة الخلفية للنظام (عبر لوحة التحكم أو تقنية المعلومات)، مساعدة إدارة الميزانية الحكومية على:

- إضافة قائمة منسدة جديدة في واجهة المعاملات بعنوان "المستوى التصنيفي الأخضر (Green Classification Tier)" تتضمن الخيارات التالية: رئيسي (100%) ذو أثر كبير (40%) غير مستهدف (0%)

- إضافة قائمة منسدة أخرى بعنوان "المحور البيئي (Environmental Theme)" تتضمن الخيارات التالية:

- « التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه
- « حماية التنوع البيولوجي
- « الاستخدام المستدام وحماية الموارد المائية العذبة والبحرية
- « الحفاظ على الموارد الطبيعية
- « التحول نحو الاقتصاد الدائري
- « الوقاية من التلوث ومكافحته
- « مكافحة التصحر

- ربط هذه الحقول بجميع أنواع المعاملات المرتبطة ببنود الميزانية الموسومة بالأخضر.
- ضمان أن يكون إدخال هذه الحقول إلزامياً لأي معاملة تتجاوز الحد المتفق عليه مسبقاً (مثل 100,000 درهم إماراتي).

- تحديث الأدلة لمستخدمي النظام والصور التوضيحية لتظهر ما يلي:
 - « موقع الحقل في النظام
 - « كيفية اختيار الوسم المناسب
 - « أمثلة على الاستخدام الصحيح

3 إنشاء حسابات بيئية متوافقة مع نظام المحاسبة البيئي-الاقتصادي (SEEA) في النظام المالي: لدمج تصنيفات البيانات البيئية والاقتصادية لأغراض تتبع الاستدامة.

- إنشاء وحدة جديدة أو ورقة عمل بعنوان "حسابات النفقات البيئية".
- إنشاء حقول ضمن هذه الوحدة استناداً إلى فئات الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئي الاقتصادي، وتشمل:
 - « خدمات حماية البيئة
 - « إدارة الموارد (مثل المياه والطاقة)
 - « إدارة النفايات
 - « التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه
- ربط هذه الحقول بـ:
 - « رموز المشاريع أو مراكز التكلفة
 - « الوحدات التنظيمية المعنية أو الوزارات المسؤولة
 - « الفترة الزمنية (ربع سنوي / سنوي)

- ضمان التوافق مع نطاق التغطية القطاعية لإدارة الميزانية الحكومية (مثل: الطاقة، النقل، المياه، النفايات، البناء، الزراعة).
- تمكين تصدير البيانات بانتظام من النظام إلى Excel / Tableau / Power BI لأغراض إعداد لوحات المؤشرات التحليلية.

4

- **ربط الوسوم الخضراء بلوحات مؤشرات الأداء الرئيسية:** لتمكين عرض ومتابعة المساهمة المالية في تحقيق أهداف الاستدامة.
- استخدام Power BI أو Excel أو أي أداة ذكاء أعمال أخرى لإنشاء لوحة تمويل المناخ (Climate Finance Dashboard) مرتبطة ببيانات النظام المالي.
- تتضمن اللوحة العناصر المرئية التالية:
 - « إجمالي النفقات والإيرادات الموسومة بالأخضر (بحسب المستوى والمحور البيئي)
 - « مخططات الاتجاه السنوي (Year-on-Year Trend Charts)
 - « أبرز القطاعات أو المشاريع المساهمة في الإنفاق المناخي
 - « نسبة المشاركة حسب المستوى التصنيفي (رئيسي مقابل ذو أثر كبير)
- تُحدَّث اللوحة ربع سنوياً وتُشارك مع أصحاب المصلحة الداخليين ووحدة التنسيق المعنية بالاستدامة والمناخ.

5

- **إدراج التدريب على الاستدامة في بروتوكولات استخدام النظام:** لضمان معرفة المستخدمين بكيفية تطبيق الوسوم الخضراء وتفسير بيانات لوحات المؤشرات الرئيسية.
- إعداد برنامج تدريبي مدته ساعة واحدة لموظفي إدارة الحسابات والأنظمة يتضمن ما يلي:
 - « كيفية اختيار المستوى والمحور البيئي الصحيح من القوائم المنسدلة.
 - « أمثلة على الأخطاء الشائعة في التصنيف.
 - « العلاقة بين وسم إدارة الميزانية وتقارير المحاسبة والمالية.
- إدراج هذا التدريب في برنامج التعريف بالنظام لجميع المستخدمين الجدد.
- تحديث التدريب سنوياً ومراجعة المحتوى استناداً إلى نتائج تدقيق دقة الوسم أو أي تغييرات في النظام.

✓ المعايير الرئيسية والمتطلبات الفنية:

1 مؤشرات الأداء الرئيسية:

الرقم	المؤشر الموصى به	الصيغة/ المعادلة	التفاصيل
1	معدل شمولية الوسم الأخضر	(عدد المعاملات المالية الموسومة بالأخضر / إجمالي عدد المعاملات القابلة للتطبيق) $\times 100$	يقيس مدى قدرة النظام المالي على تسجيل ووسم البيانات المرتبطة بالاستدامة. يُقصد بالمعاملات القابلة للتطبيق تلك التي تتجاوز حدًا ماليًا معينًا (مثل 100,000 درهم إماراتي).
2	مؤشر جاهزية تكامل الأنظمة	(عدد الوحدات المالية التي تم تفعيل حقوق الاستدامة فيها / إجمالي عدد الوحدات المالية الأساسية المستخدمة) $\times 100$	يقيس نسبة مكونات النظام المالي المهيأة للتعامل مع البيانات الموسومة بالاستدامة عبر الوحدات المختلفة (مثل المحاسبة، الميزانية، المشتريات).
3	تكرار إعداد تقارير لوحة المؤشرات	(عدد مرات تحديث ومشاركة لوحة التمويل المناخي خلال العام)	يقيس مدى انتظام جمع البيانات المالية المرتبطة بالاستدامة وإتاحتها للإدارة الداخلية لدعم عملية صنع القرار.
4	معدل إكمال الموظفين للتدريب على نظام الاستدامة	(عدد المستخدمين الذين أتموا التدريب على نظام الوسم الأخضر / إجمالي عدد مستخدمي النظام المعنيين) $\times 100$	يقيّم مدى جاهزية الموظفين لاستخدام خصائص الوسم والتقارير الجديدة المتعلقة بالاستدامة.

2 ملاحظات التنفيذ

- يُوصى بإجراء مراجعات ربع سنوية للمؤشرين 1 و3، ومراجعات سنوية للمؤشرين 2 و4.
- يجب أن تتيح لوحات مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) من تتبّع مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) بشكل آلي.
- يجب أن تبقى المستويات التصنيفية والمحاور البيئية ونطاق القطاعات مطابقة لتلك المعتمدة في إطار الوسم الأخضر للميزانية الحكومية (GBT) في إدارة الميزانية، لضمان التكامل بين مراحل الإدخال والإخراج في دورة البيانات المالية.

✓ قائمة مؤشرات الأداء الرئيسية الموحدة

الرقم	المؤشر الموصى به	الصيغة/ المعادلة	التفاصيل
دمج التقارير المحاسبية والمالية المتعلقة بالاستدامة			
1	نسبة المعاملات الموسومة بالأخضر	$\frac{\text{عدد المعاملات الموسومة بالأخضر}}{\text{إجمالي عدد المعاملات المالية}} \times 100$	يقيس شمولية عملية الوسم
2	حصة النفقات الخضراء	$\frac{\text{إجمالي قيمة النفقات الموسومة بالأخضر بالدرهم الإماراتي / إجمالي قيمة جميع النفقات بالدرهم الإماراتي}}{100} \times 100$	يقيس مدى إسهام إجمالي الإنفاق الحكومي في دعم الأنشطة المرتبطة بالاستدامة، بما يتماشى مع أهداف الحياد المناخي أو الأجندة الخضراء.
3	معدل دقة الوسم الأخضر	$\frac{\text{عدد المعاملات الموسومة بشكل صحيح وفق المراجعة ربع السنوية / إجمالي المعاملات الموسومة بالأخضر التي تمت مراجعتها}}{100} \times 100$	يقيس مدى فعالية الضوابط الداخلية ودقة تطبيق الوسم. مراجعة ربع سنوية.
4	التغير السنوي في النفقات الخضراء	$\frac{\text{((النفقات الخضراء خلال العام الحالي - النفقات الخضراء خلال العام الماضي) / النفقات الخضراء خلال العام الماضي)}}{100} \times 100$	يقيس معدل النمو أو الانخفاض السنوي في حجم الالتزام المالي بالبرامج المناخية والبيئية.
إطار عمل لتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في التقييمات الائتمانية المصرفية			
5	معدل شمولية الوسم الأخضر	$\frac{\text{عدد المعاملات المالية الموسومة بالأخضر / إجمالي عدد المعاملات القابلة للتطبيق}}{100} \times 100$	يقيس مدى قدرة النظام المالي على تسجيل ووسم البيانات المرتبطة بالاستدامة. يُقصد بالمعاملات القابلة للتطبيق تلك التي تتجاوز حدًا ماليًا معينًا (مثل 100,000 درهم إماراتي).
6	مؤشر جاهزية تكامل الأنظمة	$\frac{\text{عدد الوحدات المالية التي تم تفعيل حقول الاستدامة فيها / إجمالي عدد الوحدات المالية الأساسية المستخدمة}}{100} \times 100$	يقيس نسبة مكونات النظام المالي المهيأة للتعامل مع البيانات الموسومة بالاستدامة عبر الوحدات المختلفة (مثل المحاسبة، الميزانية، المشتريات).
7	تكرار إعداد تقارير لوحة المؤشرات	$\frac{\text{عدد مرات تحديث ومشاركة لوحة التمويل المناخي خلال العام}}{\text{عدد مرات تحديث ومشاركة لوحة التمويل المناخي خلال العام}}$	يقيس مدى انتظام جمع البيانات المالية المتعلقة بالاستدامة وإتاحتها للإدارة الداخلية لدعم عملية صنع القرار.
8	معدل إكمال الموظفين للتدريب على نظام الاستدامة	$\frac{\text{عدد المستخدمين الذين أتموا التدريب على نظام الوسم الأخضر / إجمالي عدد مستخدمي النظام المعنيين}}{100} \times 100$	يقيّم مدى جاهزية الموظفين لاستخدام خصائص الوسم والتقارير الجديدة المتعلقة بالاستدامة.

7.

الضرائب المستدامة

7. الضرائب المستدامة

يتطلب الانتقال إلى اقتصاد مستدام نهجًا متكاملًا لجميع الآليات المالية، بما فيها الضرائب، وانطلاقًا من التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بالاستدامة والعمل المناخي، فإن قطاع السياسات الضريبية يلعب دورًا محوريًا في تشكيل السياسات التي تشجع على الممارسات الخضراء وتقلل من التأثير البيئي، وتضمن تحقيق المسؤولية المالية.

يُمثل هذا الإطار للضرائب المستدامة إطاراً منظماً لتحقيق التكامل بين اعتبارات الاستدامة والنظام الضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، بحيث يشمل المجالات الرئيسية كأطر عمل الضرائب الخضراء والحوافز الضريبية المرتبطة بالاستدامة والشفافية في السياسات الخاصة بالضرائب الخضراء. إضافة إلى ذلك، وبالتوافق مع الأولويات الوطنية وأفضل الممارسات العالمية، يسعى هذا الإطار إلى تعزيز فاعلية السياسات الضريبية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام مع ضمان المشاركة في المسؤولية البيئية.

7.1. النطاق

يوفر هذا الإطار للضرائب المستدامة نهجًا منظماً لتحقيق التكامل بين اعتبارات الاستدامة والعمليات الضريبية في الجهات الاتحادية في الدولة استناداً إلى التشريعات الضريبية المعتمدة، فهو يُحدد مدى الضرائب المتعلقة بالاستدامة وآليات الإعفاء، إضافة إلى تقارير الاستدامة المطبقة على مهام قطاع السياسات الضريبية.

7.1.1 حدود ونطاق تطبيق

ينطبق هذا الإطار على المجالات الرئيسية التالية ضمن قطاع السياسات الضريبية:

- **تطوير السياسات الضريبية:** دمج مبادئ الاستدامة في تصميم ضريبة الشركات وضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية والسياسات المتعلقة بالضرائب الأخرى لتتماشى مع المبادئ الضريبية الدولية.
- **هيكل الحوافز الضريبية:** إيجاد أطر عمل لحوافز الضرائب الخضراء، بما في ذلك الاسترداد والخصومات والائتمانات لممارسات الأعمال الصديقة للبيئة. (يجب أن تؤخذ الحوافز بعين الاعتبار في سياق الاقتصاد الإماراتي، مع مقارنة التكاليف الضريبية بالعوائد أو الإيرادات المتوقعة.)
- **الالتزام التنظيمي والتقارير:** تعزيز الشفافية في إفصاحات الاستدامة المتعلقة بالضريبة، وضمان مواءمتها مع السياسات الوطنية في الدولة وأطر عمل الاستدامة الدولية.
- **المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص:** تشجيع التعاون بين الهيئة الاتحادية للضرائب والشركات والجهات الاتحادية المعنية في تنفيذ السياسات الضريبية المتعلقة بالاستدامة.

7.1.2 الاستثناءات والقيود

بينما يوفر هذا الإطار إطاراً شاملاً لدمج الاستدامة في الضرائب، هناك عدة استثناءات وقيود يجب تطبيقها:

- **السياسات البيئية غير المالية:** لا يشمل هذا الإطار السياسات البيئية التي تقع خارج نطاق الضرائب، كالحظر التنظيمي أو التفويضات البيئية المباشرة غير المتعلقة بالضرائب.
- **الأدوات المالية وضرائب الاستثمار:** يجب طرح الاعتبارات المتعلقة بالاستدامة الخاصة بالأدوات المالية وضرائب الاستثمار ضمن أطر منفصلة داخل وزارة المالية.
- **الاتفاقيات الضريبية الدولية:** لا يُعدل هذا الإطار أو يُلغى المعاهدات الضريبية القائمة بين الدولة وغيرها من الولايات القضائية، ولكنه يُشجع على التوافق مع أفضل الممارسات العالمية.
- **السياسات الضريبية الخاصة بالقطاعات:** قد تتطلب اعتبارات الضرائب الخاصة بالقطاعات - لكل قطاع بشكل منفصل - إطار عمل مستدام مُصمم خصيصاً يتجاوز الإرشادات العامة المقدمة هنا. (يجب أخذ الصناعات ذات الصلة بعين الاعتبار عند تحديد نطاق الضرائب، مع التركيز على كفاءة تحصيل الضرائب بالإضافة إلى جانب الاستدامة.)

ولأغراض التوضيح، فإن ما يرد في قسم الضرائب المستدامة يُعد إطاراً توجيهياً عاماً لدعم دراسة ودمج اعتبارات الاستدامة ضمن تطوير السياسات الضريبية مستقبلاً، ولا يترتب عليه بذاته فرض ضرائب جديدة أو منح حوافز ضريبية أو إنشاء التزامات أو حقوق ضريبية، إلا وفقاً للتشريعات والقرارات والسياسات المعتمدة ذات الصلة.

7.2. الفئات المستهدفة

صُمم هذا الإطار لأصحاب المصلحة الرئيسيين لدمج اعتبارات الاستدامة في العمليات الضريبية في وزارة المالية في الدولة، فهو يعمل كإطار عمل لتضمين الضرائب المتعلقة بالمناخ وآليات الإعفاء والاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة وممارسات الاستدامة في عملية صناعة القرار والإطار الضريبي العام.

7.2.1 أصحاب المصلحة الداخليون

تقوم الوحدات التنظيمية المعنية الآتية في وزارة المالية بدور محوري في تنفيذ وحوكمة ممارسات الاستدامة ضمن المهام الضريبية في إدارة الضرائب:

- **قطاع الميزانية والإيرادات الحكومية، وزارة المالية:** مسؤولة عن إدارة متطلبات الميزانية لحوافز الضرائب الخضراء وتحصيل الإيرادات لدعم مبادرات الاستدامة.
- **إدارة الاستراتيجية والمستقبل، وزارة المالية:** تقديم الدعم في موازنة سياسات الضرائب الخضراء مع الاستراتيجيات الوطنية للاستدامة والتغير المناخي.

7.2.2 أصحاب المصلحة الخارجيون

تعمل المؤسسات أدناه مع إدارة الضرائب في شأن قضايا الاستدامة المالية وتساهم في جهود الدولة الأوسع لدمج المناخ والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة:

- **الهيئة الاتحادية للضرائب:** مسؤولة عن تنفيذ التشريعات والسياسات الخاصة بالضرائب الخضراء، مع الإشراف على المبادرات المتعلقة بالضرائب الخضراء.
- **لجنة تسعير انبعاثات الكربون:** مسؤولة عن الدراسات حول أطر عمل ضريبة الكربون وتقديم المشورة حول التعديلات المالية للسياسة.
- **الجهات الاتحادية الحكومية:** تشمل الجهات الاتحادية كوزارة التغير المناخي والبيئة، ووزارة الطاقة والبنية التحتية، ووزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة التي تشرف على القطاعات الرئيسية المتأثرة بسياسات الضرائب الخضراء.
- **الدوائر المالية الحكومية المحلية:** تضم الدوائر المالية في الجهات الاتحادية والوزارات المعنية والتي تعمل بالتوافق مع بروتوكولات المهام الضريبية والإرشادات التشغيلية في وزارة المالية في الدولة.
- **الجهات التنظيمية وجهات صنع السياسات:** تضم جهات مثل مجموعة عمل التمويل المستدام في الدولة والجهات التنظيمية المسؤولة عن تطوير ومراقبة الامتثال للسياسات المالية المرتبطة بالمناخ ومبادرات الاستدامة.
- **الشركات والمؤسسات:** تعمل مع الحوافز الضريبية المرتبطة بالاستدامة وتلتزم بلوائح الضرائب الخضراء.
- **المؤسسات المالية والمستثمرون:** تسهيل الاستثمار في المشاريع المستدامة من خلال الحوافز الضريبية.
- **المنظمات الدولية:** التنسيق مع المنظمات الدولية البارزة مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تقدم الموارد والإرشادات حول الممارسات المثلى والأولويات الرئيسية لإنشاء نظام ضريبي وطني فعال.

7.3. إرشادات التطبيق

- يقدم هذا القسم الإطار للاستدامة لقطاع السياسات الضريبية، المنظمة في مجالين رئيسيين: (1) آليات الضرائب المستدامة؛ (2) الحوافز والمزايا الضريبية المستدامة.
- يغطي قسم تقييم أثر الاستدامة التقييمات الرئيسية (البيئية والاجتماعية) التي تُستخدم لدعم اتخاذ قرارات فعّالة متعلقة بالضرائب.
 - يغطي قسم إرشادات الاستدامة الجوانب الأساسية للاستدامة التي يجب دمجها مباشرة في العمليات الضريبية، مثل آليات الضرائب المستدامة والحوافز والمزايا الضريبية المستدامة.
- وضح الجدول التالي هيكل الأقسام الفرعية الثلاثة، وهي: تقييم أثر الاستدامة، وآليات الضرائب المستدامة، والحوافز والمزايا الضريبية المستدامة:

الرقم	مجال التركيز	النطاق
1	الهدف	يحدد أهمية الإطار المعني ضمن العمليات الضريبية.
2	المعايير والأطر المطبقة	الأطر العالمية الرئيسية المعترف بها والتي تم الاستناد إليها عند إعداد الأقسام الفرعية.
3	خطوات العمل الموصى بها	إرشادات تفصيلية خطوة بخطوة توضح منهجية تنفيذ وتطبيق الإطار المعني، إلى جانب تحديد أدوار الجهات المعنية المشاركة.
4	المعايير والمتطلبات الفنية الرئيسية	مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) المطلوبة لضمان فعالية المتابعة ورصد التقدم المحرز.

كما تم إدراج معلومات إضافية خاصة لكل قسم لضمان الوضوح والتوافق مع أهداف الاستدامة لوزارة المالية.

7.3.1 تقييم أثر الاستدامة

يجب على إدارة الضرائب في وزارة المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة تنفيذ التوصيات التالية بالتعاون مع الجهات الاتحادية (وخاصة الهيئة الاتحادية للضرائب، ووزارة التغير المناخي والبيئة، ووزارة الطاقة والبنية التحتية، ووزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة) وغيرها من الجهات المعنية، وذلك لدعم جمع البيانات، وتحديد النطاق والحدود، ورسم خريطة أصحاب المصلحة المعنيين.

يُعتبر تقييم أثر الاستدامة أداة حيوية ضمن الإطار للضرائب المستدامة، حيث تمكّن إدارة الضرائب من تقييم الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية للسياسات المقترحة، من خلال تقييم الآثار المستدامة للإجراءات الضريبية بشكل منهجي، يضمن تقييم أثر الاستدامة أن القرارات المالية لا تدعم فقط توليد الإيرادات، بل تساهم أيضاً بشكل فعّال في تحقيق أهداف الاستدامة الأوسع للدولة، بما في ذلك المرونة المناخية، والعدالة الاجتماعية، والتنويع الاقتصادي.

إن دمج تقييم الأثر الاستدامة في عملية تطوير السياسات الضريبية يعزز الشفافية، واتخاذ القرارات المبنية على الأدلة، ويتماشى مع استراتيجيات الضرائب التي تلتزم بها الدولة بموجب مبادرة الحياد المناخي بحلول 2050 ورؤية 2030. تعزز هذه المنهجية دور إدارة الضرائب في تعزيز الحوكمة المالية المسؤولة والمستعدة للمستقبل، التي توازن بين التنمية الوطنية والنتائج المستدامة على المدى الطويل.

يحدد القسم التالي إطاراً منظماً لإجراء تقييم أثر الاستدامة في سياق إدارة الضرائب:

الهدف:

- تقديم إطار منظم لتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للسياسات الضريبية قيد النظر، ويمكن هذا الإطار وزارة المالية من تقييم وتحسين وتخفيف الآثار، مما يضمن أن تسهم السياسات الضريبية في تحقيق أهداف الاستدامة، مع التوافق مع إرشادات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن تقييم أثر الاستدامة. إضافة إلى ذلك، فمن خلال تقييم مقترحات السياسات الضريبية بشكل منهجي، يساعد نهج تقييم أثر الاستدامة صانعي القرار في تحديد التبادلات وزيادة الفوائد، وتخفيف الآثار السلبية، مع ضمان التوافق مع الأهداف الوطنية للاستدامة.

المعايير والأطر القابلة للتطبيق²³:

1 إرشادات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن تقييم أثر الاستدامة

الخطوات الموصى بها:

1 فحص السياسة الضريبية المقترحة:

- **تعريف مقترح السياسة:** تحديد بوضوح السياسة الضريبية قيد النظر (مثل: ضريبة الكربون، إعفاءات ضريبة القيمة المضافة على السلع المستدامة، حوافز ضريبية للبحث والتطوير في الابتكار الأخضر).

• تقييم الحاجة إلى تقييم أثر الاستدامة:

- « إجراء تحليل ملائمة لتحديد ما إذا كان من الضروري إجراء تقييم كامل للأثر.
- « ما هي آلية تحصيل الضرائب التي ستكون الأكثر فعالية من حيث التكلفة؟
- « تحديد ما إذا كانت السياسة لها آثار مستدامة محتملة عبر الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- « إذا كانت هناك آثار متضاربة في بعدين أو أكثر، يُوصى بشدة بإجراء تقييم أثر الاستدامة.

• عينات نموذجية للفحص:

- « هل ستعزز السياسة الضريبية النمو الاقتصادي مع تقليل تدهور البيئة؟
- « هل يمكن أن تؤثر السياسة بشكل غير متناسب على الفئات ذات الدخل المنخفض أو بعض الصناعات؟
- « هل تتماشى السياسة مع الأهداف الوطنية الحالية المتعلقة بالمناخ والاستدامة؟

²³ إرشادات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن تقييم أثر الاستدامة: توفر نهجاً منظماً لصانعي السياسات والمنظمات لتقييم الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للسياسات والمشاريع واللوائح. كما تقدم منهجيات لتقييم مخاطر وفرض الاستدامة، مما يضمن مواءمة اتخاذ القرارات مع أهداف التنمية المستدامة على المدى الطويل. تساعد الإرشادات الحكومات على دمج اعتبارات الاستدامة في تصميم السياسات، مما يعزز النمو المرن والشامل.

2 تحديد نطاق التقييم:

- تحديد المستوى المناسب من التحليل بناءً على أهمية السياسة، وحجم التأثير المتوقع، وتوافر البيانات.
- تحديد الأبعاد الرئيسية للاستدامة للتقييم، مع ضمان التوازن في الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- وضع معايير ومؤشرات للتقييم لقياس الآثار المحتملة، مستندًا إلى معطيات أصحاب المصلحة وأفضل الممارسات العالمية.
- تشمل مجالات النطاق الرئيسية:

الرقم التسلسلي فئة النطاق الاعتبارات

1	إجرائية	من سيقوم بإجراء التقييم؟ ما هي الموارد المالية والبشرية المتاحة؟ من هم صناع القرار الرئيسيون؟
2	جوهرية	ما هي أهداف السياسة الضريبية؟ من سيتأثر؟ هل هناك أي عواقب غير مقصودة؟
3	منهجية	ما هي مصادر البيانات المتاحة؟ ما هي الأدوات التي سيتم استخدامها؟ كيف سيتم مراقبة وتقييم الآثار؟

- إن إشراك أصحاب المصلحة أمر أساسي في هذه المرحلة، كما ينبغي استشارة الجهات الحكومية، وممثلي القطاعات والمنظمات البيئية، والمجموعات المجتمعية لضمان اتباع نهج شامل.

3 اختيار الأدوات والمنهجيات:

- اختيار المنهجيات بناءً على الموارد المتاحة، ومدى تعقيد السياسة الضريبية، وعمق التقييم المطلوب.
- يجب أن تتماشى أدوات التقييم مع الأسئلة الرئيسية للسياسة، كما يلي:
 - « ما هي التكاليف والفوائد الاقتصادية بما في ذلك الأثر على التجارة الدولية؟ »
 - « ما هي الآثار المتوقعة على العدالة الاجتماعية؟ »
 - « كيف ستؤثر السياسة على مؤشرات البيئة مثل الحد من الانبعاثات أو كفاءة الموارد؟ »

الرقم التسلسلي	أنواع أدوات العينات	الغرض
1	أدوات المشاركة	تجميع رؤى أصحاب المصلحة (استبانات دلفي، مجموعات التركيز، ورش العمل)
2	أدوات السيناريو	نمذجة السياسات البديلة المستقبلية وآثارها المحتملة على الاستدامة
3	التحليل متعدد المعايير	تقييم التبادلات بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
4	تحليل التكاليف والفوائد	مقارنة الجدوى المالية مقابل الفوائد المتوقعة للاستدامة
5	أدوات المحاسبة	دمج مقاييس الاستدامة في التحليل المالي (مثل: البصمة البيئية، المحاسبة الكربونية)
6	أدوات النمذجة	محاكاة آثار السياسات على النمو الاقتصادي والانبعاثات والرفاه الاجتماعي

أفضل الممارسات: المزج ما بين الطرق النوعية والكمية يضمن تحقيق تقييم شامل.

4 مشاركة أصحاب المصلحة:

- ضمان تمثيل أكبر من قبل أصحاب المصلحة الرئيسيين بما فيهم الداخليين والخارجيين كالوزارات الاتحادية والهيئة الاتحادية للضرائب إلى جانب ممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني.
- اختيار طرق المشاركة المناسبة:
 - « الاستشارات الرسمية: جلسات الاستماع العامة ومجموعات الخبراء الاستشاريين.
 - « الاستشارات الرقمية العامة: الاستطلاعات عبر الإنترنت وورش العمل عبر الإنترنت.
 - « حوارات حسب القطاع: مناقشات الطاولة المستديرة للقطاعات ذات التأثير العالي.

5 تحليل الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية:

- استخدام مؤشرات الأثر لتقييم النتائج المتوقع من السياسة الضريبية.
- تصنيف الآثار لتكون ضمن فئات المالية والطبيعية والاجتماعية والموارد البشرية.

• عينة من مجالات تقييم الأثر:

الرقم التسلسلي	فئة الأثر	اعتبارات التقييم للعينة
1	بيئية	تقليل الانبعاثات والحفاظ على الموارد وتحسين أداء الاستدامة
2	اجتماعية	الآثار على التوظيف وتوزيع الدخل والقدرة على تحمل تكاليف السلع والخدمات
3	اقتصادية	الأثر على تكاليف الأعمال والإيرادات الحكومية والتنافسية في التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

استخدام أساليب قائمة على البيانات لضمان الدقة (بما في ذلك تأثير الرسوم الجمركية على الواردات في الدول الأخرى، والمحاكاة السياسية ومعايير الاستدامة).

6 تحديد أوجه التعاون والتضارب والتبادلات:

- المقارنة بين المنافع والمخاطر المتوقعة عبر الأبعاد الثلاثة (فئات التأثير) عند تقييم التداخل بين الضرائب الحالية (ضريبة الشركات، ضريبة القيمة المضافة) والضرائب البيئية المحتملة.
- تحديد حالات التضارب المحتملة، مثل:
 - « إيجاد طرق بديلة لتقليل الآثار السلبية مع الحفاظ على فعالية السياسة.
 - « ضريبة ما تشجع على الاستثمار الأخضر، ولكن تزيد من تكاليف الامتثال للشركات
 - « آليات تسعير الكربون التي تؤثر بشكل غير متناسب على الصناعات التي تستخدم الطاقة بكثافة
 - « إيجاد طرق بديلة لتقليل الآثار السلبية مع الحفاظ على فعالية السياسة.

7 اقتراح تدابير للتخفيف:

- وضع استراتيجيات لموازنة الآثار السلبية مع تعظيم مكاسب الاستدامة.
- تطبيق التخفيف التسلسلي:
 - « تجنب العواقب السلبية من خلال تعديل تصميم السياسة
 - « تقليل الآثار غير المقصودة من خلال التنفيذ التدريجي
 - « تعويض الآثار عبر برامج تعويضية (مثل: الدعم المالي للصناعات المتأثرة، وشبكات الأمان الاجتماعي)
 - « استخدام نمذجة السيناريو لتقييم استراتيجيات التخفيف المختلفة وفعاليتها.

8 اقتراح تدابير للتخفيف:

- يجب أن تكون النتائج واضحة وقابلة للتنفيذ ومدعومة بالبيانات، وتغطي ما يلي:
 - « التبادلات والتعاون بين أبعاد الاستدامة المختلفة
 - « توصيات سياسة بديلة تحقق النتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المثلى.
 - « سيناريوهات للتنفيذ إلى جانب استراتيجيات لتخفيف المخاطر
 - « استخدام الوسائل البصرية (مخططات، لوحات المعلومات، ملخصات للسياسات) لضمان الوضوح.

المعايير الرئيسية والمتطلبات الفنية:

1 مؤشرات الأداء الرئيسية²⁴:

الرقم التسلسلي	مؤشر الأداء الرئيسي الموصى به	المعادلة	التفاصيل ذات الصلة
1	نسبة دمج الاستدامة (%)	% من السياسات التي خضعت لتقييم أثر الاستدامة قبل تبنيها	تقيس مدى تبني وزارة المالية لتقييمات الضرائب التي تركز على الاستدامة.
2	نسبة نجاح التخفيف (%)	% من المخاطر المحددة تمت معالجتها بفعالية	تقييم فاعلية تدابير إدارة المخاطر

2 الجدول الزمني الموصى به للتنفيذ:

الرقم التسلسلي	مرحلة التنفيذ	الجدول الزمني	الإجراءات الموصى بها	الأهمية الاستراتيجية
1	أساسية	2026 - 2027	i. تنفيذ تقييمات أثر الاستدامة التجريبية على بعض الاقتراحات الضريبية القادمة. ii. بناء القدرات الداخلية داخل وزارة المالية وخلق إعداد السياسات في الهيئة الاتحادية للضرائب حول منهجيات تقييم أثر الاستدامة وإشراك أصحاب المصلحة.	إيجاد قاعدة مؤسسية وتعزيز معرفة أصحاب المصلحة بأدوات تقييم أثر الاستدامة في بيئة خاضعة للسيطرة وذات مخاطر منخفضة.

الرقم التسلسلي	مرحلة التنفيذ	الجدول الزمني	الإجراءات الموصى بها	الأهمية الاستراتيجية
2	تشغيلية	2027 - 2029	iii. توسيع نطاق تقييم أثر الاستدامة ليشمل جميع السياسات الضريبية الجديدة ذات التأثيرات البيئية والاجتماعية والحكومة المحتملة. iv. توحيد المنهجيات ونشر ملخصات حول الأثر. v. تعزيز أنظمة البيانات ودمجها في التخطيط المالي.	تضمن تقييم أثر الاستدامة في دورة صناعة السياسات الضريبية وتعزيز الاتساق والشفافية والمساءلة بما يتماشى مع رؤية الدولة لعام 2030.
3	مؤسسية	2029 - 2031	vi. فرض تقييم أثر الاستدامة لجميع الإصلاحات الرئيسية. vii. مواءمة تقييم أثر الاستدامة مع الإفصاحات الوطنية حول البيئة والمجتمع والحوكمة وأدوات الميزانية الخضراء. viii. مراقبة مؤشرات الأداء الرئيسي لدمج الاستدامة وتخفيف المخاطر.	تعزيز دور إدارة الضرائب في تأمين السياسات المالية المستقبلية وتحقيق أهداف الحياد الكربوني بحلول 2050 والأهداف الاقتصادية الخضراء.

7.3.2 إرشادات إدارة الضرائب

يقدم هذا القسم الإطار للاستدامة لقطاع السياسات الضريبية، المنظمة في مجالين رئيسيين:

(١) آليات الضرائب الخضراء؛ (٢) الحوافز والمزايا الضريبية المستدامة.  

يركز كل مجال على دمج الاستدامة ضمن مهام وعمليات وزارة المالية.

آليات الضرائب الخضراء

يجب على إدارة الضرائب في وزارة المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة تنفيذ التوصيات التالية بالتعاون مع الوحدات التنظيمية المعنية الداخلية الرئيسية (بما في ذلك إدارة الميزانية والإيرادات) و الجهات الاتحادية (وخاصة الهيئة الاتحادية للضرائب، ووزارة التغير المناخي والبيئة، ووزارة الطاقة والبنية التحتية، ووزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة) وغيرها من الجهات المعنية، وذلك لدعم جمع البيانات، وتحديد النطاق والحدود، ورسم خريطة أصحاب المصلحة المعنيين.

يركّز قسم "آليات الضرائب الخضراء" في الإطار بشكل أساسي على خيارات الضرائب المستندة إلى ضريبة الكربون ونظام تداول الانبعاثات (ETS)، نظرًا لنضج النظام الضريبي الحالي وقابليتهما للتطبيق على المدى القريب. ومع ذلك، فإنه يعترف أيضًا بتوافر آليات إضافية للضرائب الخضراء مثل الرسوم الانتقائية على المنتجات عالية الانبعاثات، والضرائب على استخراج الموارد، والحوافز لاستهلاك مستدام والتي قد يُنظر في تبنيها مع تطور الإطار المالي.

إطار عمل ضريبة الكربون CO₂

الهدف



إيجاد إطار عمل ضريبي مبسط وسهل التنفيذ للضريبة على الكربون يهدف إلى تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري مع توجيه وزارة المالية حول تعقيدات سياسة ضريبة الكربون. صُمم هذا الإطار ليتماشى مع الأهداف الوطنية العامة والامتثال لأفضل الممارسات الدولية، مما يضمن انتقالاً سلساً نحو اقتصاد أكثر استدامة.

✓ المعايير والأطر القابلة للتطبيق²⁵:

- دليل ضريبة الكربون من مجموعة البنك الدولي.
- السياسة الضريبية وتغير المناخ لصندوق النقد الدولي.
- دليل الأمم المتحدة حول ضريبة الكربون للدول النامية.

✓ الخطوات الموصى بها:

1 الاعتبارات الأساسية:

- تحديد أهداف السياسة (بالتوافق مع وزارة التغير المناخي والبيئة):

« وضع أهداف محددة تسعى وزارة المالية لتحقيقها من خلال ضريبة الكربون. حيث ستساعد هذه الأهداف في توجيه اتخاذ القرار حول تصميم الضريبة بطريقة تلبى هذه الأهداف بشكل أفضل.

- استناداً إلى الإرشادات الواردة في دليل ضريبة الكربون من مجموعة البنك الدولي، من الممكن أن تغطي الأهداف بشكل عام مواضيع مثل:
- **التخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري:** استهداف مسارات محددة لتقليل الانبعاثات
- **جمع الإيرادات:** ضمان الاستدامة المالية للسياسة
- **تعزيز التنمية الخضراء:** الحث على الاستثمارات في التكنولوجيا منخفضة الكربون
- في حال وجود أهداف متعددة، يجب تحديد أولوياتها ومواءمتها لتحقيق اتخاذ قرار فعال.

25 دليل ضريبة الكربون لمجموعة البنك الدولي: يعمل هذا الدليل كمرجع شامل لصانعي السياسات الذين يرغبون في تنفيذ ضريبة الكربون كأداة للتخفيف من آثار التغير المناخي. كما يوفر الدليل نظرة عامة حول تصاميم ضريبة الكربون المختلفة، واعتبارات السياسة المعنية والتحديات العملية في مرحلة التنفيذ. يهدف الدليل إلى مساعدة الحكومات على فهم دور تسعير الكربون في تقليل الانبعاثات مع دعم النمو الاقتصادي والأهداف المالية.

سياسة الضرائب وتغير المناخ لدى صندوق النقد الدولي: يوضح تقرير سياسة الضرائب وتغير المناخ لدى صندوق النقد الدولي دور السياسة المالية في معالجة تغير المناخ، مع التأكيد على أهمية تسعير الكربون، وضريبة الطاقة وغيرها من الأدوات المالية. كما يبين التقرير كيف يمكن أن تقلل السياسات الضريبية المصممة بشكل جيد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتعزز التنمية المستدامة، وتضمن المرونة الاقتصادية مع تقليل الآثار الاجتماعية السلبية. يقدم التقرير توصيات للحكومات لدمج الاعتبارات المناخية في السياسات الضريبية بشكل فعال.

دليل الأمم المتحدة حول ضريبة الكربون للدول النامية: هو دليل عملي يركز على السياسات، وضعته لجنة خبراء الأمم المتحدة للتعاون الدولي في المسائل الضريبية ولجنتها الفرعية المعنية بقضايا الضرائب البيئية. ويأتي هذا الدليل استجابة مباشرة لطلبات الدول النامية للحصول على توجيهات واضحة وقابلة للتنفيذ بشأن تصميم وإدارة ضريبة الكربون.

• فهم السياق الوطني:

- « تحليل بيانات الانبعاثات: جمع البيانات لتقييم ملف انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الدولة.
- « تحديد القطاعات الرئيسية التي ينبعث منها الكربون: تحديد القطاعات التي ستتأثر بشكل أكبر من ضريبة الكربون.
- « تقييم الدعم العام والقطاعي: جمع آراء وملاحظات أصحاب المصلحة من خلال:
 - استطلاعات الرأي والاستشارات العامة والمشاركة الصناعية.
 - المناقشات الحكومية والوزارية.
- « معالجة المقاومة المحتملة: وضع الاستراتيجيات للتخفيف من حالات المعارضة من خلال:
 - التواصل الشفاف وحملات التوعية.
 - حوافز السياسات والتنفيذ التدريجي.
- « تقييم القدرات الإدارية: تقييم ما إذا كانت وزارة المالية والجهات المعنية لديها القدرة الفنية والمؤسسية لتنفيذ ومراقبة الضريبة بشكل فعال.

• تحديد المبادئ لتقييم تصميم الضريبة:

- « استخدام الأطر المعترف بها مثل مبادئ فاستر²⁶ لتسعير الكربون الناجح (البنك الدولي). تشمل هذه المبادئ:
 - العدالة: توزيع عادل للأعباء بين القطاعات
 - التوافق: الاتساق مع السياسات المناخية الوطنية والدولية
 - الاستقرار: إشارات أسعار متوقعة للمستثمرين والشركات
 - الشفافية: لوائح تنظيمية ضريبية واضحة وآليات للتقارير
 - الكفاءة: فعالية التكلفة في إدارة الضرائب.
 - الموثوقية: ضمان النزاهة البيئية وتقليل الانبعاثات بشكل حقيقي

• دعم اتخاذ القرارات بالنماذج الاقتصادية:

- « تحديد الأسئلة الرئيسية للسياسة المتعلقة بتأثير ضريبة الكربون، مثل:
 - كيف ستستجيب القطاعات لمستويات الضريبة المختلفة؟
 - ما سيكون الأثر على آليات الضرائب الحالية؟
 - ما هي الآثار الاقتصادية التي ستتربط على الضريبة بالنسبة للشركات والعائلات؟
 - كيف يمكن أن يحدث تسرب الكربون، وما هي تدابير التخفيف اللازمة؟
- « بناءً على توفر البيانات والموارد، تحديد واستخدام الأداة / الأدوات الاقتصادية الأكثر ملاءمة للحصول على صورة شاملة عن الآثار المحتملة، أو القضايا المحددة المعنية
- « إذا لزم الأمر، يجب على وزارة المالية إنشاء فريق عمل لتنفيذ تحليل الأثر الاقتصادي.

2 تصميم ضريبة الكربون:

• تحديد الوعاء الضريبي:

« تحديد أنواع الوقود والقطاعات والجهات التي ستخضع لضريبة الكربون.

« فيما يلي النوعين الرئيسيين لآليات ضريبة الكربون:

- **الضرائب على الوقود** الأحفوري (الأكثر شيوعًا، تتطلب إدارة إضافية بسيطة، عمومًا لا تتطلب قياس ورصد الانبعاثات؛ على سبيل المثال - الضرائب على الإنتاج والاستيراد وبيع الوقود الأحفوري في المراحل العليا والمتوسطة).

- **الضرائب على الانبعاثات** المباشرة (قد تتطلب إدارة أكبر وقدرات إضافية للقياس والرصد، وقد تسمح باستهداف نطاق أوسع من الانبعاثات؛ يمكن أن تنطبق هذه الضرائب على توليد الكهرباء والعمليات الصناعية، والتخلص من النفايات، وما إلى ذلك).

- **المنهج الهجين:** من الممكن أيضًا تطبيق عناصر من كل من الضرائب على الوقود الأحفوري والضرائب على الانبعاثات المباشرة لضمان أوسع تغطية ممكنة للانبعاثات.

« قد يتضمن ذلك تطبيق ضريبة مباشرة على انبعاثات المنشآت الكبيرة وضريبة على الوقود المستخدم من قبل مصادر متفرقة مثل المركبات والمباني.

• تحديد نسبة الضريبة:

« تحديد النسبة الأولية لضريبة الكربون بناء على:

- أهداف تقليل الانبعاثات

- توليد الإيرادات

- التكلفة الاجتماعية للكربون

« يمكن إجراء النمذجة الاقتصادية لتحديد النسبة التي ستحقق الأهداف المحددة.

« بناء على أفضل الممارسات الموصى بها، ينبغي البدء بالنسب الأقل وزيادتها بمرور الوقت، مما يُساعد في تحقيق القبول وإعطاء القطاعات والمستهلكين الوقت لتكيف سلوكياتهم مع إشارات الأسعار.

• تقييم مخاطر ضريبة الكربون:

« خلال عملية تصميم ضريبة الكربون، يجب الأخذ بعين الاعتبار مخاطر ضريبة الكربون المحتملة، والتي تشمل الآتي:

- تسريب الكربون: انتقال الصناعات من موقعها لتجنب الضرائب.

- الآثار التوزيعية: التأثير على الأسر ذات الدخل المنخفض والشركات الصغيرة.

- استنادًا إلى إرشادات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ستعتمد أهمية مخاطر التسرب والتوزيع، من بين أمور أخرى، على الانبعاثات التي تُطبق عليها ضريبة الكربون، مثل:

- في حالة فرض ضريبة الكربون على النقل واستخدام الطاقة في المنازل، ستكون المخاوف التوزيعية عادةً أكثر أهمية.

- بالنسبة للضرائب على الصناعات الثقيلة، سيكون تسرب الكربون أكثر أهمية.

« يُوصى بتنفيذ سجل رسمي للمخاطر للمساعدة في تحديد وإدارة المخاطر الرئيسية مثل تسرب الكربون، الفجوات في الامتثال، والتحديات التنظيمية.

- « تحديد ما إذا كانت هناك مخاطر كبيرة من التسرب أو آثار سلبية توزيعية موجودة:
- يُمكن إجراء النمذجة الاقتصادية كدليل شامل لتوقع التسرب المحتمل أو الآثار التوزيعية، بالرغم من أنها قد تكون عرضة لعدم اليقين.

• التخفيف من المخاطر:

- « تحديد أي من تدابير التخفيف فعّالة:
- التدابير التي تعفي أو تقلل من مقدار ضريبة الكربون المدفوعة من قبل بعض الجهات بحيث تلغي أو تقلل بشكل أساسي من إشارة السعر، مما يجعلها ضارة للغاية بالفعالية البيئية للضريبة.
 - ربط تدابير الدعم بعوامل أخرى مثل الإنتاج أو اعتماد التقنيات النظيفة غالبًا ما تكون طرقًا أكثر فعالية بيئيًا.
- « تحديد معايير صارمة لأدوات التخفيف لتجنب تطبيقها بشكل واسع جدًا:
- استنادًا إلى إرشادات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فإن التدابير الأكثر استخدامًا هي تلك التي تقلل من المساهمات الضريبية من خلال الإعفاءات والخصومات والتعويضات، أو الدعم المالي مثل:
 - خصومات ضريبية للقطاعات المتأثرة التي تعتمد أساليب تقنية خضراء.
 - دعم مالي للبدائل منخفضة الكربون
 - دعم مالي مباشر للمجتمعات والفئات المستهدفة
 - بالرغم من أن القليل منها قد يكون ضارًا بيئيًا، يمكن تطبيق هذه التدابير لمعالجة مخاوف التسرب والتوزيع.

• ضمان الرقابة والامتثال:

- « تحديد ما إذا كانت الأدوار المطلوبة لإدارة ضريبة الكربون يمكن تنفيذها بالقدرات الحالية أو إذا كانت هناك حاجة لأدوار وقدرات جديدة.
- تعتمد الترتيبات المؤسسية المناسبة على نطاق الضريبة وكيفية تصميمها، والسياسات القانونية والإداري المتبع.
 - سيعتمد مستوى إدارة الضريبة أيضًا على نوع الضريبة التي يتم تنفيذها:
 - بالنسبة للضرائب في المراحل العليا، يتم عادةً تقدير الانبعاثات بناءً على مبيعات الوقود، مما يتجنب الحاجة إلى إجراء المراقبة والتقرير والتحقق.
 - ستتطلب الضرائب في المراحل الأدنى على الانبعاثات المباشرة تطوير أنظمة دقيقة للمراقبة والتقرير والتحقق من الانبعاثات.
 - يُعد ربط تدابير الدعم بعوامل أخرى مثل الإنتاج أو اعتماد الأساليب النظيفة غالبًا ما تكون طرقًا أكثر فعالية بيئيًا.
- « تحديد الأدوار والمسؤوليات للجهات الاتحادية المعنية بالتنفيذ بما في ذلك الهيئة الاتحادية للضرائب.
- « إيجاد آليات امتثال واضحة تشمل إجراءات التدقيق والغرامات لعدم السداد مع الاستفادة من الأطر الحالية لتحصيل الإيرادات لتبسيط الإدارة.

• تضمين إجراءات مكافحة التهرب الضريبي:

- « إدخال أحكام تشريعية للكشف عن ومنع ومعاقبة الاحتيال الضريبي على الكربون، والتهرب، وممارسات التجنب الضريبي (مع الاستفادة من دروس الحالات الدولية في احتيال نظم تداول الانبعاثات). »
- « وضع قواعد واضحة لمكافحة التجنب الضريبي مثل:
 - حظر المعاملات الاصطناعية المصممة لتقليل الالتزامات الضريبية.
 - فرض متطلبات تحقق صارمة للإعفاءات الضريبية، والاسترداد، والتعويضات.
 - إجراء عمليات تدقيق عشوائية ومستندة إلى تقييم المخاطر لاكتشاف الأنشطة الاحتيالية:
 - ضمان التنسيق بين وزارة المالية، والهيئة الاتحادية للضرائب، وأجهزة إنفاذ القانون للتحقيق في المخططات الاحتيالية وملاحقتها قضائياً.
 - إنشاء خطوط اتصال للإبلاغ وحماية المبلغين عن المخالفات لدعم اكتشاف الاحتيال.

• المعايير الرئيسية والمتطلبات الفنية:

1. مؤشرات الأداء الرئيسية²⁷:

الرقم التسلسلي	مؤشرات الأداء الرئيسية الموصى بها	المعادلة	التفاصيل ذات الصلة
1	% نسبة تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المرتبطة بتطبيق ضريبة الكربون	{ (خط الأساس للانبعاثات - الانبعاثات بعد الضريبة) / خط الأساس للانبعاثات } * 100	يتم قياسها بالأطنان من تخفيضات ثاني أكسيد الكربون المعادل سنوياً
2	الإيرادات المولدة من ضريبة الكربون (بالدرهم)	-	إجمالي الإيرادات الضريبية المحصلة سنوياً
3	نسبة تغطية الضريبة (%)	% إجمالي الانبعاثات المحلية المشمولة بالضريبة (يتم قياسها سنوياً)	يضمن تطبيق أوسع للضريبة على الصعيد القطاعي
4	معدل تكيف الصناعات (%)	% الصناعات الخاضعة للضريبة والتي تنتقل إلى البدائل منخفضة الكربون	تتبع مدى فاعلية تسعير الكربون في التشجيع على الاستثمارات الخضراء
5	فاعلية تخفيض التسرب	التغير في الإنتاج أو مخرجات الصناعات الرئيسية بعد تطبيق الضريبة	تقييم ما إذا كان تسرب الكربون يحدث بسبب الضريبة
6	فاعلية اكتشاف ومنع الاحتيال	عدد قضايا الاحتيال المكتشفة التي تمت ملاحقتها قضائياً + إجمالي القضايا المشتبه بها (%)	يقيس فاعلية آليات مكافحة التجنب الضريبي ومنع الاحتيال.

27 تتوافق قائمة مؤشرات الأداء الرئيسية الموصى بها مع إرشادات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

2. الجدول الزمني الموصى به للتنفيذ:

الرقم التسلسلي	مرحلة التنفيذ	الجدول الزمني	الإجراءات الموصى بها	الأهمية الاستراتيجية
1	دراسة الجدوى والتصميم	2027 - 2029	إجراء نمذجة للانبعاثات/الاقتصاد. تحديد القطاعات ذات التأثير العالي وتحديد الأهداف الضريبية. تقييم مدى الجاهزية الإدارية.	إعداد الجاهزية الأساسية دون التأثير على تنافسية الضريبة.
2	إنهاء التصميم والفترة التجريبية	2029 - 2032	إنهاء النسب الضريبية والنطاق. التجربة في القطاعات مثل قطاعات الطاقة والصناعات الثقيلة. البدء بإطلاق أطر الوعي والامتثال.	بناء ملاحظات وتغذية راجعة حقيقية قبل التنفيذ الكامل
3	التنفيذ على النطاق الكامل	2032 - 2035	توسيع نطاق ضريبة الكربون ليشمل كافة القطاعات تعديل النسب بناء على أهداف الانبعاثات والملاحظات. تتبع مؤشرات الأداء الرئيسية (الإيرادات، والتقليل من الانبعاثات والامتثال).	يُحقق إيرادات ونتائج طويلة المدى في التخفيف من التغير المناخي

إطار نظام تداول الانبعاثات (ETS)



الهدف



يهدف نظام تجارة الانبعاثات ETS إلى إيجاد آلية مبنية على السوق للتقليل من انبعاثات غازات الدفيئة (الاحتباس الحراري) بشكل فعال مع دعم الانتقال السلس لاقتصاد منخفض الكربون. يضمن إطار العمل أن يتوافق تخفيض الانبعاثات مع أهداف السياسات الوطنية وأفضل الممارسات الدولية.

المعايير والأطر المعمول بها²⁸:



- مجموعة البنك الدولي: التجارة في الانبعاثات في الممارسة العملية: دليل حول التصميم والتنفيذ.
- دليل الأمم المتحدة حول ضريبة الكربون للدول النامية.

28 مجموعة البنك الدولي: التجارة في الانبعاثات في الممارسة العملية: دليل حول التصميم والتنفيذ: يوفر هذا الدليل إرشادات مفصلة لصانعي السياسات حول تصميم وتنفيذ أنظمة تجارة الانبعاثات، فهو يحدد العناصر الأساسية للتصميم، وأفضل الممارسات، ودراسات الحالة من برامج تجارة الانبعاثات الحالية في جميع أنحاء العالم. يعمل الدليل كمصدر عملي لمساعدة الحكومات وأصحاب المصلحة في تطوير آليات قائمة على السوق لتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بكفاءة مع دعم الأهداف الاقتصادية والبيئية.

دليل الأمم المتحدة حول ضريبة الكربون للدول النامية هو دليل عملي يركز على السياسات، وضعته لجنة خبراء الأمم المتحدة للتعاون الدولي في المسائل الضريبية ولجنتها الفرعية المعنية بقضايا الضرائب البيئية. ويستجيب هذا الدليل مباشرة لطلبات الدول النامية للحصول على توجيهات واضحة وقابلة للتنفيذ بشأن تصميم وإدارة ضريبة الكربون.

- **الركائز الأساسية لتصميم نظام تجارة الانبعاثات ETS - القرارات الأولية عالية المستوى:**
قبل تنفيذ نظام تجارة الانبعاثات ETS، هناك عدة قرارات أساسية يجب اتخاذها:
 - **تحديد النطاق:** تحديد القطاعات والجهات واللوائح التنظيمية لتجارة الانبعاثات ETS.
 - **تحديد الحد:** وضع الحد الأولي للانبعاثات وتحديد كيفية تطوره بمرور الوقت.
 - **التخصيص واستقرار السوق:** وضع آليات للتخصيص وأدوات لاستقرار السوق.
 - **الفترة التجريبية مقابل التنفيذ الكامل:** اتخاذ قرار إما أن يتم إطلاق النظام على مراحل أو مرة واحدة على نطاق كامل.

✓ خطوات العمل الموصى بها:

1 تحديد النطاق:

- تحديد نطاق نظام تجارة الانبعاثات ETS، أي المنطقة الجغرافية والقطاعات ومصادر الانبعاثات وغازات الدفيئة التي يجب تسليمها، بالإضافة إلى الجهات التي يجب عليها تسليمها.
- « استنادًا إلى إرشادات البنك الدولي، هناك تنوع كبير بين أنظمة تجارة الانبعاثات ETS الحالية من حيث النطاق، مما يشير إلى عدم وجود نهج واحد يعتبر صحيحًا. فيما يلي بعض الملاحظات العامة على مستوى العالم:
 - تغطي جميع أنظمة تجارة الانبعاثات ETS تقريبًا على الأقل قطاعات الطاقة والصناعة.
 - تغطي جميع الأنظمة ثاني أكسيد الكربون؛ ويمكن أن يغطي العديد منها ما يصل إلى سبع غازات.
- اختيار اللوائح التنظيمية، واختيار الجهات التي سيتم تنظيمها، مع مراعاة ما إذا كان يجب تحديد حد أو سقف معين.
 - بشكل عام، يُفضل أن يكون هناك تغطية أوسع للنظام (النطاق) لأنه يزيد من نطاق خيارات التخفيف منخفضة التكلفة، مما يسمح بتحقيق تخفيضات الانبعاثات بأقل تكلفة. ومع ذلك، قد يفرض النظام الأوسع أعباء تنظيمية أكبر على الشركات أو الجهات التي لها انبعاثات قليلة. لذلك، يمكن أن يكون استخدام حد أو سقف معين لاستبعاد الجهات قليلة الانبعاثات أمرًا مفيدًا.
 - كما يمكن أن يكون النهج المرحلي مفيدًا أيضًا لمنح الوقت لبناء القدرة على تضمين القطاعات الأصغر أو الأكثر تعقيدًا.

2 تحديد الحد:

- إنشاء قاعدة بيانات قوية لتحديد الحد:

- « يتطلب تحديد الحد تقييم الانبعاثات التاريخية للدولة، والانبعاثات المتوقعة (التي تعتمد على كل من التحسينات المتوقعة في كثافة الانبعاثات والنمو الاقتصادي والتطوير المتوقع)، وفرص التخفيف والتكاليف. يجب أن يعكس ذلك اعتبارات حول كيفية تأثير السياسات الحالية أو المخطط لها على نتائج نظام تجارة الانبعاثات ETS.
- سيستفيد تحديد الحد من جمع البيانات المبكر والاعتماد الكبير على البيانات التاريخية.

• تحديد مستوى ونوع الحد:

« بشكل عام، هناك نوعان من الحدود:

- الحدود المطلقة تحدد أهدافاً لكل فترة امتثال بالأطنان من تخفيضات الانبعاثات، على الرغم من أنه يمكن توفير المرونة من خلال أحكام الادخار واحتياطات التخصيص والاعتمادات التعويضية والربط، والمراجعات الدورية التي قد تؤدي إلى تعديلات في الحد.

- الحدود المعتمدة على الكثافة تحدد عدد التخصيصات التي سيتم إصدارها لكل مقياس من الإنتاج (مثل الناتج المحلي الإجمالي أو كيلووات ساعة من الكهرباء)، مما يسمح لها بالتكيف تلقائياً مع تقلبات الإنتاج الاقتصادي ولكنه يوفر قدرًا أقل من اليقين بشأن نتائج الانبعاثات.

- عمومًا، أنظمة تجارة الانبعاثات ETS ذات الحدود المطلقة هي الأكثر شيوعًا.

« اختيار الفترات الزمنية لتحديد الحد وتوفير مسار طويل الأمد للحد.

- لدعم التشغيل الفعال للسوق وبناء الثقة والدعم بين المشاركين في السوق، يجب دمج مسار طويل الأجل للحد مع عمليات شفافة قائمة على القواعد للتعديلات المحتملة على الحد وإشعارات مسبقة بالتغييرات المستقبلية.

3 توزيع المخصصات:

• تحديد كيفية توزيع وزارة المالية و/أو الجهات الأخرى التي تتعاون معها الوزارة لتوزيع المخصصات، ومطابقة طرق التخصيص مع أهداف السياسة.

« عامة، يمكن توزيع المخصصات من خلال التخصيص المجاني، أو المزادات، أو بعض المجموعات من الاثنين، بالإضافة إلى منح المخصصات للأنشطة التي تزيل الانبعاثات.

« يجب أن تُذكر أهداف التخصيص (مثل إدارة الانتقال إلى نظام تجارة الانبعاثات ETS، والحفاظ على الحوافز للتخفيف الفعال من التكاليف) بشكل شفاف من البداية، ويجب توضيح وتبرير القرارات اللاحقة بشأن قضايا تصميم المخصصات بالإشارة إلى هذه الأهداف، حيث يمكن أن تصبح قرارات التخصيص مثيرة للجدل للغاية وذات أهمية لأصحاب المصلحة وفي النقاشات السياسية.

« من المتوقع أن تتطور أهداف التخصيص وميزات تصميم التخصيص بمرور الوقت.

• تحديد الأهلية وطريقة التخصيص المجاني والميزانية مع المزادات بمرور الوقت.

• تحديد معالجة أنشطة إدخال الكربون وإيقاف استلامه وإزالته (أنشطة إزالة ثاني أكسيد الكربون).

4 دراسة استخدام الاعتمادات التعويضية:

• تحديد ما إذا كان سيتم قبول الاعتمادات التعويضية من المصادر والقطاعات غير المغطاة داخل و/أو خارج الولاية القضائية.

• اختيار القطاعات والغازات والأنشطة المؤهلة.

« يمكن أن تأتي الاعتمادات التعويضية من مجموعة متنوعة من المصادر: الجهات من القطاعات غير المغطاة داخل الولاية القضائية (مثل النقل، والغابات، أو الزراعة حسب النظام)؛ الجهات غير المغطاة خارج حدود الولاية القضائية؛ والتخفيضات المبكرة (قبل نظام تجارة الانبعاثات ETS).

- اتخاذ قرار في شأن حدود استخدام الاعتمادات التعويضية.
- « هناك قلق من أن الاستخدام الواسع للاعتمادات التعويضية وتقليل التخفيف في القطاعات المحددة يزيد من خطر تثبيت البنية التحتية كثيفة الانبعاثات.
- « إنشاء نظام للمراقبة والتقارير والتحقق، والحوكمة.
- يجب أن تتطابق جودة نظام المراقبة والتقارير والتحقق للاعتمادات التعويضية مع جودة نظام تجارة الانبعاثات ETS لضمان التكافؤ البيئي للاعتمادات والمخصصات.
- يمكن أن يكون هذا تحدياً لأنه، على عكس تخصيصات نظام تجارة الانبعاثات الصادرة بالنسبة للحد، يتم اعتماد الاعتمادات التعويضية بالنسبة للأعمال المعتادة (تشير إلى المستوى المتوقع من الانبعاثات الذي سيحدث دون أي تدخل أو تدابير إضافية)، باستخدام المعايير أو الأسس المضادة.
- ما لم يتم ذلك بعناية، ودون افتراضات محافظة ورصد وتقرير صارمين، هناك خطر أن بعض الأنشطة التعويضية قد لا تكون إضافية بالنسبة للأعمال المعتادة (قد لا توفر المشاريع تخفيضات حقيقية في الانبعاثات) وتؤدي إلى تحويل الانبعاثات بدلاً من التخفيضات.

5 اتخاذ قرار في شأن المرونة المؤقتة:

- وضع قواعد لنقل (ترحيل) المخصصات:

« بناءً على إرشادات البنك الدولي، فإن إحدى مزايا نظام تجارة الانبعاثات هي أنه يمكن أن يوفر بعض المرونة للجهات فيما يتعلق بموعد رغبتها في تقليل الانبعاثات. يجب موازنة هذه المرونة في التوقيت مع تخفيض الانبعاثات بشكل فعلي.

« تشمل قرارات السياسات الرئيسية في هذا الصدد تحديد طول فترات التقارير والامتثال مما يمكن المشاركين من نقل (تخزين) أو اقتراض المخصصات خلال فترات الامتثال.

- وضع قواعد لمخصصات الاقتراض والتخصيص المبكر.

« يُعتبر الاقتراض مكافئاً فعلياً لفترات الامتثال الأطول، مما يعطي للشركات مرونة أكبر بشأن توقيت الاستثمارات في تخفيض الانبعاثات، ما قد يقلل التكاليف بشكل كبير. ومع ذلك، يمكن أن تؤدي فترات الامتثال الطويلة بشكل مفرط إلى خلق حوافز لتأخير العمل والاستثمار في تقليل الانبعاثات، مما قد يزيد التكاليف.

« تجد الجهات التنظيمية بالاقتراض صعوبة في مراقبة الجدارة الائتمانية للمقترضين.

« تحديد طول مدة فترات التقارير والامتثال.

- يضمن تحديد فترات الامتثال عادةً من 1 إلى 3 سنوات، تحقيق التخفيف المبكر والنشاط في السوق، وهو ما قد يكون مهمًا لإظهار التقدم المبكر نحو تحقيق أهداف تقليل الانبعاثات.

6 معالجة إمكانية التنبؤ بالأسعار واحتواء التكاليف:

- إيجاد الأساس المنطقي للمخاطر المرتبطة وتدخلات السوق.

- اختيار ما إذا كان يجب التدخل لمعالجة الأسعار المنخفضة أو المرتفعة أو كليهما.

« استناداً إلى إرشادات البنك الدولي، من الصعب التنبؤ بدقة بأسعار نظام تجارة الانبعاثات الدقيقة على المدى الطويل لأنها تعتمد على عدة عوامل، منها تباين الأنشطة الاقتصادية والتقلبات والاختلافات في أسواق الوقود وغيرها.

« قد تنشأ الأسعار المنخفضة بشكل مستمر في نظام تجارة الانبعاثات لأن التخفيف قد يتبين أنه أسهل مما كان متوقعًا، وهناك أيضًا احتمال لوجود أسعار مرتفعة.

« يمكن أن يقلل تصميم نظام تجارة الانبعاثات هذه التقلبات المحتملة وحالات وعدم اليقين بشأن الأسعار. كما يمكن أن تختلف خيارات التصميم وفقًا لما إذا كانت تعدل كمية المخصصات أو تضع قيودًا على السعر، ومدى الصلاحية التي تمنحها لسلطات السياسات.

• اختيار الأداة المناسبة للتدخل في السوق.

« هناك اعتراف متزايد بأن أساليب إدارة السوق المناسبة يمكن أن تساعد في الحفاظ على الأسعار لتعزيز الاستثمار والحفاظ على إيرادات المزادات، والتحكم في التكاليف، وضمان أن يكون التخفيف متسقًا مع الأهداف طويلة الأجل.

« استنادًا إلى إرشادات البنك الدولي، يتم تجربة مجموعة من الأساليب المختلفة: تعتبر احتياطات المخصصات الأداة الأكثر شيوعًا للحد من التكاليف وإدارة الأسعار مع الحد من الانبعاثات؛ ويمكن أن يساعد إدخال حد أدنى للسعر في المزاد في تأمين قيمة استثمارات التخفيف من قبل المشاركين في نظام تجارة الانبعاثات ومقدمي الاعتمادات التعويضية.

7 ضمان تحقيق الامتثال والإشراف:

• تحديد الجهات الخاضعة للوائح التنظيمية.

« يمكن أن يكون من المفيد البدء في تنفيذ أنظمة فعالة للمراقبة والتقرير والتحقق من انبعاثات غازات الدفيئة في وقت مبكر من عملية تطوير نظام تجارة الانبعاثات لدعم تقييم الامتثال لاحقًا. يشمل ذلك الاعتبارات القانونية والإدارية حول تحديد الجهات الخاضعة للتنظيم وتطوير منهجيات وإرشادات مفصلة لرصد الانبعاثات.

• إدارة تقارير الانبعاثات من قبل الجهات الخاضعة للوائح التنظيمية.

« يمكن لفترة مستقلة أولية لرصد الانبعاثات والتحقق منها أو مرحلة تجريبية بناء القدرات قبل تنفيذ نظام تجارة انبعاثات كامل النطاق.

« قد يكون من المكلف مراقبة الانبعاثات بدقة واحترافية عالية؛ حيث يمكن أن توفر الأساليب ذات التكلفة المنخفضة مثل استخدام عوامل الانبعاث الافتراضية تقديرات غير متحيزة لمصادر الانبعاثات القابلة للتنبؤ.

« يمكن أن تستخدم تقارير الانبعاثات الأنشطة الحالية لجمع البيانات حول إنتاج الطاقة، وخصائص الوقود، واستخدام الطاقة، والإنتاج الصناعي، والنقل.

• الموافقة على أداء المدققين وإدارتهم.

« اعتمادًا على سلامة وقوة أنظمة التدقيق الحالية، فإن الجهات التنظيمية الحكومية يجب أن تلعب دورًا أكثر قوة في التحقق خلال المرحلة الأولية في الوقت الذي يقوم فيه المدققين الخارجيين ببناء قدراتهم الخاصة لتلبية المهام الجديدة.

• إنشاء سجل نظام تجارة الانبعاثات والإشراف عليه.

« تعزز شفافية بيانات الانبعاثات الرقابة على السوق، ولكن يجب توافر أنظمة إدارة البيانات لحماية المعلومات السرية والتجارية الحساسة.

• تصميم وتنفيذ منهج العقوبات والإنفاذ.

« عند حدوث مشكلة ما، يتعين على الجهة التنظيمية لنظام تجارة الانبعاثات والحكومة الاستجابة السريعة لحماية نزاهة وسيولة السوق والحفاظ على الثقة في المشاركين في السوق.

« في بعض الأنظمة، تعتبر الآثار المترتبة على السمعة نتيجة لعدم الامتثال، خاصة عندما تعززها الإفصاحات العامة عن أداء نظام تجارة الانبعاثات، رادعاً قوياً، ولكن لا يزال هناك حاجة إلى نظام عقوبات ملزم.

• وضع قواعد لمكافحة التجنب الضريبي ومنع الاحتيال.

« فرض ضمانات تشريعية لمعالجة المخاطر مثل الاحتيال في حلقة ضريبة القيمة المضافة، التلاعب في السوق، التعويضات الوهمية، والعد المزدوج.

« اشتراط إجراء فحوصات دقيقة لمعرفة العميل (KYC) لحاملي الحسابات في السجل.

« تطبيق مراقبة المعاملات في الوقت الفعلي واكتشاف الشذوذ في سجل نظام تداول الانبعاثات (ETS).

« تحديد عقوبات واضحة على التداولات الاحتيالية للبدلات أو تقديم التعويضات الوهمية.

« التنسيق مع الهيئة الاتحادية للضرائب، والجهات التنظيمية المالية، وأجهزة إنفاذ القانون للكشف عن الأنشطة الاحتيالية وملاحقتها قضائياً.

« توفير قنوات للإبلاغ عن المخالفات للمشاركين في السوق للإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة.

8 إشراك أصحاب المصلحة والتواصل معهم وبناء القدرات:

• تحديد أصحاب المصلحة، ومناصبهم، واهتماماتهم ومخاوفهم.

• التنسيق بين الوحدات التنظيمية المعنية لتحقيق عملية اتخاذ قرار شفافة وتجنب عدم توافق السياسات.

« من الممكن تسهيل اتخاذ الحكومة للقرارات بشأن نظام تجارة الانبعاثات من خلال قيادة تنفيذية ووزارية قوية، وتوزيع واضح للمسؤوليات في الوحدات التنظيمية المعنية، وتعيين مجموعات عمل بين الوحدات التنظيمية المعنية.

• تصميم استراتيجية للتواصل مع مجموعات أصحاب المصلحة مع تحديد الشكل، والجدول الزمني، والأهداف.

« حيثما أمكن، يجب أن يبدأ التواصل في بداية تخطيط نظام تجارة الانبعاثات ويستمر طوال عملية التصميم، والتفويض، والتنفيذ.

« سيساعد استخدام خبرات أصحاب المصلحة في تحسين تصميم نظام تجارة الانبعاثات ويساعد في كسب الثقة والفهم والقبول. كما أن إعداد داعمين لنظام تجارة الانبعاثات يساعد في زيادة تأييده ودعمه.

• تصميم استراتيجية اتصالات تتماشى مع المخاوف العامة المحلية والفورية.

• تحديد ومعالجة احتياجات بناء القدرات لنظام تجارة الانبعاثات.

9 النظر في ربط نظام تجارة الانبعاثات (إذا لزم الأمر):

يتم الربط عندما يتيح نظام تجارة انبعاثات للجهات الخاضعة للوائح التنظيمية استخدام الوحدات (المخصصات أو الاعتمادات) الصادرة بموجب نظام قضائي آخر كعلامة صالحة للالتزام، مع أو بدون قيود. يعمل الربط على زيادة المرونة فيما يتعلق بمكان حدوث تخفيضات الانبعاثات، وبالتالي الاستفادة من مجموعة أكبر من فرص التخفيف، مما يقلل من التكاليف الإجمالية لتحقيق أهداف الانبعاثات. يمكن أن يحسن أيضًا سيولة السوق؛ ويساعد في معالجة مخاوف التسرب والمنافسة، ويسهل التعاون الدولي في سياسة المناخ. ومع ذلك، يمكن أن ينطوي الربط أيضًا على مخاطر؛ فهو يقلل من سيطرة الولايات القضائية على الأسعار المحلية وجهود التخفيف (بما في ذلك فقدان الفوائد المشتركة المحلية المحتملة) ويحد من استقلاليتها بشأن ميزات تصميم نظام تجارة الانبعاثات. كما أنه قد يحد من إمكانية التحويلات المالية خارج الولاية القضائية

- تحديد أهداف واستراتيجية الربط.

« يجب على الولايات القضائية الإعداد المبكر للربط، ولكن يجب أن يتم الربط بشكل استراتيجي وفقط عندما يكون ذلك مناسبًا.

« بينما قد يؤدي الربط الكامل لفوائد اقتصادية أكبر، فإن الربط المقيد (الذي يسمح عادةً فقط بنسبة معينة أو عدد معين من الوحدات الأجنبية للاستخدام في الامتثال أو يقيّد التجارة في اتجاه واحد فقط) قد يكون أسهل في التصميم والتحكم وقد يساعد في معالجة بعض العيوب المحتملة المرتبطة بالربط.

« يتمثل وجود شكل آخر من الربط المقيد في تعيين قيم مختلفة للوحدات المستمدة من أنظمة مختلفة. يمكن أن يكافئ هذا الأنظمة الأكثر تقدمًا ويوفر للأنظمة الأقل تقدمًا "طريقًا" نحو المشاركة بشكل أكثر شمولاً في نظام مربوط.

- تحديد شركاء الربط (الجهات المعنية التي تربط أنظمة تجارة الانبعاثات).

- تحديد نوع الربط.

- مواءمة ملامح تصميم البرنامج الرئيسي.

« يجب تنسيق الملامح الرئيسية للتصميم لضمان النزاهة البيئية واستقرار الأسعار عند الربط؛ قد تحتاج ملامح التصميم الإضافية إلى التنسيق لأسباب سياسية. ستستغرق هذه العملية وقتًا وقد يتم تنفيذها على مراحل.

- تشكيل وإدارة الربط.

10 التنفيذ والتقييم والتحسين:

- تحديد توقيت وعملية تنفيذ نظام تجارة الانبعاثات.
- « بناء على إرشادات البنك الدولي، لكل نظام من نظام تجارة الانبعاثات مرحلة تحضيرية ممتدة لجمع البيانات وتطوير الأنظمة الفنية والأدلة الإرشادية والمؤسسات. كما أن الاعتماد على المؤسسات الموجودة حيثما أمكن بإمكانه التقليل من التكاليف.
- « التقديم التدريجي لنظام تجارة الانبعاثات بإمكانه المساعدة بشكل عام، فهو يتيح فرصة "التعلم من خلال العمل"، ولكن هناك أيضًا مخاطر من ترك انطباع سلبي لدى الجمهور في حال مواجهتهم أي صعوبة، ولا يمكن تطبيق كافة الدروس عند إطلاق النظام بشكل كامل.
- « تتمثل الخيارات الرئيسية في إطلاق مرحلة تجريبية لنظام تجارة الانبعاثات وتدرج تغطية القطاعات ودرجة التدخل الحكومي في السوق.
- تحديد عملية ونطاق المراجعات.
- « إن تقديم عملية مراجعة وجدول زمني متوقعين بإمكانه تقليل عدم اليقين في السياسة المعنية، وهو حازر رئيسي للاستثمارات منخفضة الانبعاثات.
- تقييم نظام تجارة الانبعاثات لدعم المراجعة.

11 المعايير الرئيسية والمتطلبات الفنية

1. مؤشرات الأداء الرئيسية²⁹:

الرقم التسلسلي	مؤشر الأداء الرئيسي الموصى به	المعادلة	التفاصيل ذات الصلة
1	% نسبة تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري	-	يتم قياسها بالأطنان من تخفيضات ثاني أكسيد الكربون المعادل سنويًا
2	معدل الامتثال (%)	% الجهات الخاضعة للوائح التنظيمية والتي تفي بالتزامات نظام تجارة الانبعاثات	قياس فاعلية آليات الإنفاذ
3	أسعار المخصصات (بالدرهم)	-	تتبع استقرار الأسواق وتكلفة الامتثال
4	الإيرادات الناتجة عن مزادات التخصيص (بالدرهم)	-	تقييم الأداء المالي لنظام تجارة الانبعاثات وإعادة الاستثمار المحتملة
5	سيولة السوق	حجم المخصصات المتداولة	يُشير إلى كفاءة ونضج نظام تجارة الانبعاثات

²⁹ قائمة مؤشرات الأداء الرئيسية التي تتوافق مع إرشادات البنك الدولي

الرقم التسلسلي	مؤشر الأداء الرئيسي الموصى به	المعادلة	التفاصيل ذات الصلة
6	معدل استخدام الاعتمادات التعويضية (%)	% الامتثال المحقق من خلال الاعتمادات التعويضية	ضمان عدم قيام الاعتمادات التعويضية بالتقليل من أهداف نظام تجارة الانبعاثات
7	فعالية الربط (إذا لزم الأمر)	حجم التجارة بين الأسواق المرتبطة	تقييم فوائد التعاون عبر الحدود
8	كشف الاحتيال ونزاهة السوق	عدد حالات الاحتيال المكتشفة ÷ إجمالي التداولات (%)	يقيس مدى قوة تدابير مكافحة التجنب الضريبي والرقابة على السجل.

2. الجدول الزمني الموصى به للتنفيذ:

الرقم التسلسلي	مرحلة التنفيذ	الجدول الزمني	الإجراءات الموصى بها	الأهمية الاستراتيجية
1	تصميم النظام وبناء القدرات	2027 - 2030	• تحديد النطاق وبروتوكولات المراقبة والتقارير والتحقق • إنشاء السجل والحوكمة ومجموعات أصحاب المصلحة • تدريب الجهات التنظيمية	بناء البنية التحتية التقنية لتخفيضات الانبعاثات المبنية على السوق.
2	التنفيذ التجريبي	2030 - 2033	• إطلاق نظام تجارة الانبعاثات في القطاعات ذات الانبعاثات المرتفعة • تخصيص المخصصات ومتابعة الامتثال • تعديل التصميم بناء على توجهات السوق.	تسهيل الفحص المبكر للسوق ومدى جاهزيته
3	التنفيذ الكامل والربط	2033 - 2038	• توسيع نطاق نظام تجارة الانبعاثات • استكشاف الربط الدولي • إنشاء دورات لمراجعة الأداء.	يضع الدولة في مكانة متصدرة في الأسواق إقليمياً في مجال الكربون، بالإضافة إلى دعم التعاون الدولي.

حواجز ومزايا الضرائب المستدامة

الهدف

إنشاء إطار عمل منظم يشجع الشركات والأفراد على اعتماد ممارسات صديقة للبيئة ومسؤولة اجتماعيًا من خلال السياسات المالية. تهدف هذه الحواجز إلى تسريع الانتقال إلى اقتصاد مستدام من خلال تعزيز الاستثمارات الخضراء، وتقليل انبعاثات الكربون، ودعم الابتكار في التقنيات المستدامة مع التوافق مع أفضل الممارسات الدولية.

المعايير وأطر العمل المعمول بها³⁰:

- إطار عمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للنمو الأخضر والضرائب
- إطار عمل السياسة الضريبية وتغير المناخ لصندوق النقد الدولي
- مبادئ الحوافز الضريبية (صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الأمم المتحدة، مجموعة البنك الدولي)

أنواع حوافز الضرائب المستدامة:

يمكن تصنيف حوافز الضرائب المستدامة بشكل واسع في حوافز ومزايا الضرائب المباشرة وغير المباشرة:

1 حوافز الضريبة المباشرة:

تقلل هذه الحوافز من الالتزامات الضريبية للشركات والأفراد العاملين في الاستدامة.

الرقم التسلسلي	نوع الحوافز	البيان	أمثلة
1	حوافز ضريبية للاستثمارات الخضراء	خصومات أو اعتمادات ضريبية للاستثمارات في الطاقة المتجددة، والبنية التحتية الموفرة للطاقة، ومشاريع الاقتصاد الدائري	اعتمادات ضريبية للاستثمار في الألواح الشمسية، ومزارع الرياح، والآلات الموفرة للطاقة

30 إطار عمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للنمو الأخضر والضرائب: يوضح كيف يمكن أن تدعم السياسة الضريبية النمو الأخضر من خلال تعزيز الاستدامة البيئية مع تعزيز التنمية الاقتصادية. كما يوفر إطار العمل إرشادات حول تصميم الأدوات الضريبية مثل ضريبة الكربون وضريبة الطاقة والحوافز للاستثمارات المستدامة، التي تشجع على كفاءة الموارد والانتقال إلى الموارد منخفضة الكربون. إضافة إلى ذلك، يساعد الإطار صانعي السياسات على دمج الاعتبارات البيئية في الأنظمة الضريبية، مما يضمن أن تسهم السياسات المالية في تحقيق أهداف المناخ والاستدامة.

السياسة الضريبية وتغير المناخ لصندوق النقد الدولي: يتناول تقرير السياسة الضريبية وتغير المناخ لصندوق النقد الدولي دور السياسة المالية في معالجة تغير المناخ، مع التأكيد على أهمية تسعير الكربون، وضريبة الطاقة، وغيرها من الأدوات المالية. يبرز كيف يمكن أن تقلل السياسات الضريبية المصممة بشكل جيد من انبعاثات غازات الدفيئة، وتعزز التنمية المستدامة، وتضمن المرونة الاقتصادية مع تقليل الآثار الاجتماعية السلبية. يقدم التقرير توصيات للحكومات لدمج الاعتبارات المناخية في السياسات الضريبية بشكل فعال.

مبادئ الحوافز الضريبية: هذه المبادئ عالية المستوى وطموحة. صدرت بشكل مشترك عن صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والأمم المتحدة، ومجموعة البنك الدولي من خلال منصة التعاون في المسائل الضريبية (PCT). تقدم هذه المبادئ للدول النامية إرشادات حول تصميم وتنفيذ وحكومة الحوافز الضريبية، وتهدف إلى مساعدة الدول على تحقيق التوازن بين الفوائد المحتملة للحوافز الضريبية مثل جذب الاستثمار أو تعزيز الابتكار والمخاطر المرتبطة بها مثل فقدان الإيرادات، وتشوهات اقتصادية، وتحديات الحوكمة

الرقم التسلسلي	نوع الحوافز	البيان	أمثلة
2	حوافز البحث والتطوير للاستدامة	خصومات ضريبية للشركات التي تستثمر في البحث والتطوير للتقنيات المستدامة	اعتمادات ضريبية لتقنية احتجاز الكربون، والوقود الحيوي، وبحوث التعبئة المستدامة
3	فوائد استهلاك الأصول الخضراء	الاستهلاك المعجل للأصول ذات الفوائد البيئية، مما يسمح بخصومات ضريبية أسرع	الاستهلاك المعجل للمركبات الكهربائية والبنية التحتية للمباني الخضراء
4	خصومات ضريبية الكربون (تبعاً لتوصيات الركيزة الثانية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية)	اعتمادات ضريبية قابلة للاسترداد للشركات التي تقلل من بصمتها الكربونية	استردادات للشركات التي تقلل من الانبعاثات من خلال تحسين كفاءة الطاقة

2 حوافز الضريبة غير المباشرة:

تعمل هذه الحوافز من خلال تخفيض الضرائب غير المباشرة لتكون الخيارات المستدامة أكثر جدوى مالياً.

الرقم التسلسلي	نوع الحوافز	البيان	أمثلة
1	تخفيض ضريبة القيمة المضافة للمنتجات الخضراء	تخفيض معدلات ضريبة القيمة المضافة على المنتجات والخدمات الموفرة للطاقة	تخفيض ضريبة القيمة المضافة على المركبات الكهربائية، والألواح الشمسية، والأجهزة الصديقة للبيئة
2	إعفاءات الضريبة الانتقائية للسلع المستدامة	إعفاءات من رسوم الضريبة الانتقائية للمنتجات الصديقة للبيئة	إعفاءات الضريبة الانتقائية للبلاستيك القابل للتحلل والوقود منخفض الانبعاثات
3	تخفيض الرسوم الجمركية على التقنيات الخضراء	خفض الرسوم الجمركية على التقنيات التي تقلل من الأثر البيئي	خفض الرسوم الجمركية على معدات احتجاز الكربون وتقنيات إعادة التدوير

✓ الخطوات الموصى بها:

1 تحديد القطاعات والأنشطة المؤهلة:

- استهداف القطاعات التي تساهم في تحقيق أهداف الاستدامة، مثل:
 - « الطاقة المتجددة (الشمسية، والرياح، والهيدروجين، إلخ)
 - « التصنيع والعمليات الصناعية الموفرة للطاقة
 - « إدارة النفايات وإعادة التدوير
 - « الزراعة المستدامة وإنتاج الغذاء
 - « المركبات الكهربائية ووسائل النقل العامة
- مواءمة معايير الأهلية مع استراتيجية الدولة لتحقيق الحياد المناخي بحلول 2050 وسياسة الاقتصاد الدائري 2031.

2 وضع معايير واضحة للأهلية:

- تحديد الأنشطة والاستثمارات المؤهلة لضمان توجيه الحوافز نحو جهود الاستدامة الحقيقية.
- تشمل المعايير على ما يلي:
 - « تقليل البصمة الكربونية (على سبيل المثال، المشاريع التي تقلل الانبعاثات بنسبة لا تقل عن 20%)
 - « استخدام مواد مستدامة معتمدة (مثل المباني المعتمدة حسب مقياس LEED، والمنتجات المعتمدة بيئياً)
 - « المساهمة في الأهداف الوطنية للاستدامة (مثل أهداف الطاقة المتجددة)

3 هيكل آلية الحوافز:

- تحديد هيكل الحوافز:
 - « اعتمادات ضريبية ثابتة (على سبيل المثال، 30% من الاعتماد الضريبي للاستثمارات في مشاريع الطاقة المتجددة)
 - « خصومات ضريبية متغيرة (مثل الخصومات بناءً على تخفيضات الانبعاثات المحققة)
 - « فوائد الاستهلاك (مثل الاستهلاك المعجل لأساطيل المركبات الكهربائية)
- ضمان أن تكون عملية الإدارة بسيطة وسهلة الوصول لتشجيع اعتمادها على نطاق واسع.

4 ضمان الشفافية والامتثال:

- ينبغي على الشركات تقديم تقارير عن تأثيرات الاستدامة للمطالبة بالحوافز.
- إجراء تحقق من قبل طرف ثالث للحوافز الضريبية على نطاق واسع لمنع سوء الاستخدام.
- تنفيذ عمليات تدقيق ومراجعات للأداء لتقييم فعالية الحوافز.

5 مراقبة وتقييم فعالية السياسة:

- وضع إطار لمراجعة دورية للحوافز الضريبية لقياس تأثيرها على أهداف الاستدامة:
- يجب أن تضمن مؤشرات الأداء الرئيسية ما يلي:
 - « تخفيضات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المحققة من خلال المشاريع المدعومة
 - « عدد الشركات التي تعتمد ممارسات مستدامة نتيجة للحوافز الضريبية
 - « تأثير الإيرادات مقابل الفوائد البيئية للحوافز الضريبية

✓ المعايير الرئيسية والمتطلبات الفنية:

1 مؤشرات الأداء الرئيسية:

الرقم التسلسلي	مؤشر الأداء الرئيسي الموصى به	المعادلة	تفاصيل ذات صلة
1	تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (%)	% انخفاض الانبعاثات من الشركات التي تستخدم الحوافز	قياس الأثر البيئي للحوافز الضريبية
2	معدل استخدام الحوافز الضريبية (%)	% الشركات والأعمال المؤهلة التي تُطالب بالحوافز الضريبية للاستدامة	تقييم فاعلية السياسة ومعدل اعتمادها
3	خلق فرص عمل في القطاعات الخضراء (#)	عدد فرص العمل التي وُجدت بفضل المشاريع الخضراء	قياس الفوائد الاجتماعية للحوافز الضريبية
4	معدل الامتثال (%)	% من المستفيدين من الحوافز الضريبية الذين يستوفون معايير الاستدامة	ضمان تحقيق المساءلة وفعالية السياسات الضريبية

2 الجدول الزمني الموصى به للتنفيذ:

الرقم التسلسلي	مرحلة التنفيذ	الجدول الزمني	الإجراءات الموصى بها	الأهمية الاستراتيجية
1	وضع إطار العمل والمراحل التجريبية	2026 - 2027	• تحديد القطاعات المؤهلة وتصميم حوافز تجريبية. • تحديد معايير الأهلية المرتبطة بالاستدامة • التنسيق مع وزارة التغير المناخي والبيئة والهيئة الاتحادية للضرائب.	يضمن تنفيذ حوافز ضريبية مركزة وفعالة من حيث التكلفة مع وضوح للسياسة لأكبر قدر.
2	التنفيذ والبدء	2027 - 2030	• إطلاق الحوافز الضريبية في القطاعات الخضراء (المركبات الكهربائية، والطاقة المتجددة، وإعادة التدوير). • إنشاء عمليات الامتثال والتدقيق. • مراقبة الاقبال والنتائج البيئية.	يسهل الاختبار المبكر للسوق ومدى جاهزيته.

الرقم التسلسلي	مرحلة التنفيذ	الجدول الزمني	الإجراءات الموصى بها	الأهمية الاستراتيجية
3	التوسعة والتقييم	2030 - 2032	- زيادة الحوافز لتشمل القطاعات الخضراء الناشئة (الهيدروجين، والطيران المستدام). - إعطاء الطابع المؤسسي للتقييمات الدورية. - دمج مقاييس الأداء في لوحات المعلومات المالية.	تحسين الكفاءة المالية والأثر من خلال دورات السياسة التكيفية.

7.4. القائمة الموحدة لمؤشرات الأداء الرئيسية

الرقم التسلسلي	مؤشر الأداء الرئيسي الموصى به	المعادلة	التفاصيل ذات الصلة
مؤشرات الأداء الرئيسية لإطار عمل تقييم أثر الاستدامة			
1	نسبة دمج الاستدامة (%)	% السياسات الضريبية التي تخضع لتقييم أثر الاستدامة قبل اعتمادها	قياس مدى تبني وزارة المالية للتقييمات الضريبية التي تركز على الاستدامة
2	نسبة التخفيف الناجحة (%)	% المخاطر المحددة التي تمت معالجتها بفعالية	تقييم فاعلية تدابير إدارة المخاطر
مؤشرات الأداء الرئيسية لإطار عمل ضريبة الكربون			
3	% نسبة تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المرتبطة بتطبيق ضريبة الكربون	{ خط الأساس للانبعاثات - الانبعاثات بعد الضريبة } / خط الأساس للانبعاثات { * 100	يتم قياسها بالأطنان من تخفيضات ثاني أكسيد الكربون المعادل سنوياً
4	الإيرادات المولدة من ضريبة الكربون (بالدرهم)	-	إجمالي الإيرادات الضريبية المحصلة سنوياً
5	نسبة تغطية الضريبة (%)	% إجمالي الانبعاثات المحلية المشمولة بالضريبة (يتم قياسها سنوياً)	يضمن تطبيق أوسع للضريبة على الصعيد القطاعي
6	معدل تكيف الصناعات (%)	% الصناعات الخاضعة للضريبة والتي تنتقل إلى البدائل منخفضة الكربون	تتبع مدى فاعلية تسعير الكربون في التشجيع على الاستثمارات الخضراء
7	فاعلية تخفيض التسرب	التغير في الإنتاج أو مخرجات الصناعات الرئيسية بعد تطبيق الضريبة	تقييم ما إذا كان تسرب الكربون يحدث بسبب الضريبة

الرقم التسلسلي	مؤشر الأداء الرئيسي الموصى به	المعادلة	التفاصيل ذات الصلة
8	فعالية اكتشاف ومنع الاحتيال	عدد قضايا الاحتيال المكتشفة التي تمت ملاحقتها قضائيًا ÷ إجمالي القضايا المشتبه بها (%)	يقيس فعالية آليات مكافحة التجنب الضريبي ومنع الاحتيال.
*توصيات	الالتزام بمبادئ تصميم ضريبة الكربون	(عدد المبادئ التي تم التعامل معها بالكامل ÷ إجمالي عدد المبادئ المطبقة) × 100	يقيس مدى التوافق مع مبادئ FASTER.
مؤشرات الأداء الرئيسية لإطار عمل نظام تجارة الانبعاثات			
9	% نسبة تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري	-	يتم قياسها بالأطنان من تخفيضات ثاني أكسيد الكربون المعادل سنويًا
10	معدل الامتثال (%)	% الجهات الخاضعة للوائح التنظيمية والتي تفي بالتزامات نظام تجارة الانبعاثات	قياس فاعلية آليات الإنفاذ
11	أسعار المخصصات (بالدرهم)	-	تتبع استقرار الأسواق وتكلفة الامتثال
12	الإيرادات الناتجة عن مزادات التخصيص (بالدرهم)	-	تقييم الأداء المالي لنظام تجارة الانبعاثات وإعادة الاستثمار المحتملة
13	سيولة السوق	حجم المخصصات المتداولة	يُشير إلى كفاءة ونضج نظام تجارة الانبعاثات
14	معدل استخدام الاعتمادات التعويضية (%)	% الامتثال المحقق من خلال الاعتمادات التعويضية	ضمان عدم قيام الاعتمادات التعويضية بالتقليل من أهداف نظام تجارة الانبعاثات
15	فعالية الربط (إذا لزم الأمر)	حجم التجارة بين الأسواق المرتبطة	تقييم فوائد التعاون عبر الحدود
16	كشف الاحتيال ونزاهة السوق	عدد حالات الاحتيال المكتشفة ÷ إجمالي التداولات (%)	يقيس مدى قوة تدابير مكافحة التجنب الضريبي والرقابة على السجل.
مؤشرات الأداء الرئيسية لحوافز ومزايا الضرائب المستدامة			
17	تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (%)	% انخفاض الانبعاثات من الشركات التي تستخدم الحوافز	قياس الأثر البيئي للحوافز الضريبية
18	معدل استخدام الحوافز الضريبية (%)	% الشركات والأعمال المؤهلة التي تُطالب بالحوافز الضريبية للاستدامة	تقييم فاعلية السياسة ومعدل اعتمادها

الرقم التسلسلي	مؤشر الأداء الرئيسي الموصى به	المعادلة	التفاصيل ذات الصلة
19	خلق فرص عمل في القطاعات الخضراء (#)	عدد فرص العمل التي وُجدت بفضل المشاريع الخضراء	قياس الفوائد الاجتماعية للحوافز الضريبية
20	معدل الامتثال (%)	% من المستفيدين من الحوافز الضريبية الذين يستوفون معايير الاستدامة	ضمان تحقيق المساءلة وفاعلية السياسات الضريبية
*توصيات	الالتزام بمبادئ الحوافز الضريبية المستدامة	(عدد المبادئ التي تم التعامل معها بالكامل ÷ إجمالي عدد المبادئ المطبقة) × 100	يقيس مدى التوافق مع "مبادئ الحوافز الضريبية" الصادرة عن منصة التعاون في المسائل الضريبية (صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الأمم المتحدة، مجموعة البنك الدولي).

8.

الإيرادات المستدامة

8. الإيرادات المستدامة

تضطلع وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة بدور محوري في الحفاظ على الاستقرار المالي، وتعزيز التنافسية الاقتصادية، وضمان الاستدامة المالية العامة على المدى الطويل. ومع تسارع التحولات في النظام الاقتصادي العالمي بفعل تغيّر قضايا المناخ والتطورات التكنولوجية والاحتياجات المجتمعية المتغيرة، تبرز الحاجة الملحة إلى تطوير ممارسات إدارة الإيرادات الحكومية لتكون فعّالة ومتوافقة ومرنة وشاملة ومواكبة للمستقبل.

حققت إدارة الإيرادات الحكومية، المكلفة بإعداد السياسات والتنبؤ والإشراف على التحصيل وتنمية الإيرادات، تقدّمًا ملحوظًا في تحديث أنظمة الإيرادات. وتُجسّد مبادرات مثل استراتيجية الحكومة غير النقدية، ومنصة "فارس" للتنبؤ، والتحسينات القانونية المتعلقة بتحصيل الديون، التزامًا واضحًا بالتحول الرقمي ورفع كفاءة العمليات. ومع ذلك، فإن تحقيق الاستدامة في الإيرادات العامة يتطلب تجاوز حدود التحديث الرقمي، من خلال دمج مبادئ العدالة الاجتماعية، والقدرة على التكيف، وآليات السياسات الاستشرافية في جميع مراحل دورة الإيرادات.

يوفر إطار الإيرادات المستدامة إطارًا منظمًا يوجّه إدارة الإيرادات الحكومية نحو دمج مبادئ الاستدامة في اختصاصاتها الأساسية. كما يبرز الإطار المجالات التي يمكن من خلالها تعزيز العدالة والمرونة والقدرة على التكيف، بهدف تهيئة منظومة الإيرادات في دولة الإمارات العربية المتحدة لمستقبل أكثر استدامة، واستعدادًا للتحديات المقبلة.

تعزيز الكفاءة في تحصيل الإيرادات و عدالة الإعفاء من الديون وفق الإجراءات المعتمدة:

تحقيق العدالة في الإعفاء من الديون وفق الإجراءات المعتمدة، بما يراعي البعد الاجتماعي، من خلال تطبيق استثناءات عادلة ومتناسبة مع القدرة المالية للأفراد والشركات والقطاعات المختلفة، وبما يخفف الأعباء خلال فترات الضائقة المالية.

8.1. النطاق

يُحدّد هذا القسم نطاق تطبيق إطار الإيرادات المستدامة من حيث شمولها لوظائف واختصاصات إدارة الإيرادات الحكومية، ويوضح مجالات تطبيقه، والأنشطة، والقرارات التي تغطيها، إضافةً إلى أي استثناءات أو قيود تتعلق بتنفيذه.

8.1.1 نطاق التطبيق

ينطبق إطار الإيرادات المستدامة على جميع الوظائف الرئيسية التي تضطلع بها إدارة الإيرادات الحكومية في وزارة المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة، ولا سيّما في المجالات التي تتيح دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية أو المرتبطة بالمرونة ضمن عمليات اتخاذ القرار والإجراءات المتعلقة بالإيرادات.

- **إعداد السياسات والإجراءات:** إعداد السياسات والأطر الإجرائية المتعلقة بالإيرادات، ومراجعتها وتقييمها، خصوصًا في الحالات التي تؤثر فيها على النتائج الاجتماعية أو القطاعية.
- **إدارة دورة الإيرادات:** تشمل العمليات المتعلقة بتحديد دورات الإيرادات، ووضع الأهداف، وتصميم آليات توزيع الإيرادات أو تقاسمها بين القطاعات والمستويات الحكومية المختلفة.

- **تطوير الإيرادات والمقترحات:** تشمل الأنشطة المرتبطة بتحديد فرص جديدة للإيرادات، واقتراح هياكل رسوم الخدمات، أو إدارة الإيرادات الحكومية الناتجة عن الامتيازات.
- **تحصيل الإيرادات والإجراءات القانونية:** إعداد ومتابعة أطر تحصيل الإيرادات، والتنسيق مع شركاء التحصيل، والتعامل مع الشكاوى، وإدارة إجراءات تنفيذ واسترداد الديون.

8.1.2 الاستثناءات والقيود

- رغم أن هذا الإطار يهدف إلى ترسيخ مبادئ الاستدامة في جميع الوظائف المتعلقة بالإيرادات، إلا أنه لا يحل محل الضوابط القانونية أو التنظيمية أو المالية القائمة. وتشمل القيود المحددة ما يلي:
- لا يحدد هذا الإطار سياسات الضرائب أو الرسوم، إذ تقع هذه المسؤوليات ضمن اختصاصات هيئات أو أدوات مالية أخرى لا تُشرف عليها إدارة الإيرادات الحكومية.
 - لا يحل هذا الإطار بدلاً عن أنظمة التقارير المالية أو التدقيق أو الامتثال التنظيمي، لكنه قد تسهم بشكل غير مباشر في دعم تلك الوظائف من خلال تحسين الممارسات.
 - قد تخضع عملية تنفيذ التوصيات الواردة في هذا الإطار لقيود مالية أو قانونية أو تقنية، لا سيما في الحالات التي تتطلب تنسيقاً مشتركاً بين الوزارات.
 - يركز هذا الإطار على تحقيق التوافق الاستراتيجي والتشغيلي مع أهداف الاستدامة، بينما تبقى مسؤولية تنفيذ البرامج البيئية والاجتماعية المباشرة ضمن اختصاص الوزارات القطاعية، مثل وزارة التغير المناخي والبيئة ووزارة الطاقة والبنية التحتية.

8.2. الجمهور المستهدف

صمم هذا الإطار لتوفير توجيهات عملية وضمان الاتساق في السياسات لأصحاب المصلحة المعنيين بالتخطيط والإدارة والإشراف على وظائف الإيرادات الاتحادية. إذ يضمن دمج اعتبارات الاستدامة بشكل فعال ضمن العمليات الداخلية، وآليات التنسيق بين الجهات الحكومية والعلاقات الخدمية الخارجية.

8.2.1 أصحاب المصلحة الداخليون

تضطلع الوحدات التنظيمية المعنية التابعة لوزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى جانب عدد من الجهات الاتحادية الأخرى، بأدوار داعمة أو استشارية في تنفيذ هذا الإطار.

- **إدارة السياسات المالية الكلية في وزارة المالية:** تتولى مسؤولية ضمان التوافق مع الاستراتيجيات المتعلقة بالاستدامة الاقتصادية والمالية الكلية.
- **إدارة الميزانية الحكومية في وزارة المالية:** المساهمة في ضمان الاتساق مع أطر الميزانية الخضراء، والشمول الاجتماعي.
- **مكتب التدقيق الداخلي وإدارة الشؤون القانونية في وزارة المالية:** تقديم الدعم في مراجعة الامتثال، والآثار التعاقدية للإجراءات الجديدة المتعلقة بالإيرادات أو آليات التخفيف.
- **إدارة تكنولوجيا المعلومات في وزارة المالية:** تقديم الدعم في إدارة نظام التنبؤ بالإيرادات (FARES) ومنصات الدفع الرقمية بما يعزز اتخاذ القرارات القائمة على البيانات.

8.2.2 أصحاب المصلحة الخارجيون

يعتمد تنفيذ إطار الإيرادات المستدامة أيضًا على التعاون مع مجموعة من الجهات الخارجية، من بينها:

- **البنوك التجارية ومزودو خدمات الدفع:** توفير أنظمة تحصيل رقمية تتسم بالكفاءة والشفافية وتدعم التحول نحو التعاملات غير النقدية.
- **الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية:** لا سيّما تلك المعنية بهياكل الرسوم المشتركة، أو آليات تقاسم الإيرادات، أو عمليات التحصيل القطاعية.
- **وزارة الاقتصاد والسياحة:** تقدّم الدعم في تنسيق التحولات القطاعية، وخطط التنمية الاقتصادية.
- **وزارة الموارد البشرية والتوطين:** تدعم الجوانب المرتبطة بتأثير السياسات العمالية على الإيرادات.
- **وزارة التغير المناخي والبيئة:** تشارك في الحالات التي تتقاطع فيها هياكل الإيرادات مع الأهداف البيئية أو مناقشات تسعير الكربون.
- **وزارة العدل:** تقدّم الدعم في مراجعة الامتثال والآثار القانونية للإجراءات الجديدة أو آليات التخفيف.
- **الجهات الخاصة الحاصلة على امتيازات أو المشغّلون بموجب عقود امتياز:** المشاركة عند الاقتضاء ضمن النماذج التي تعتمد على الإيرادات الخدمية.

8.3. إرشادات التطبيق

يتكوّن إطار الإيرادات المستدامة من قسم رئيس واحد وهو: إرشادات الاستدامة.

- يتناول قسم إرشادات الاستدامة بصورة أساسية الجوانب الرئيسية للاستدامة التي يُستوجب دمجها مباشرةً في عمليات إدارة الإيرادات الحكومية، مثل: التحصيل العادل للإيرادات واسترداد الديون، ومرونة واستدامة تدفقات الإيرادات الحكومية.

8.3.1 إرشادات الاستدامة

يقدم هذا القسم إرشادات الاستدامة المتعلقة بإدارة الإيرادات الحكومية، والمُنظمة ضمن مجالين رئيسيين: 1. التحصيل العادل للإيرادات واسترداد الديون، و2. مرونة واستدامة تدفقات الإيرادات الحكومية. ويُخصّص كل مجال لترسيخ مبادئ الاستدامة ضمن اختصاصات، وعمليات وزارة المالية. يبيّن الجدول الآتي الهيكل المعتمد لكلٍّ من قسمي التحصيل العادل للإيرادات واسترداد الديون، ومرونة واستدامة الإيرادات الحكوم

الرقم التسلسلي	محاور التركيز	نطاق التغطية
أ	الهدف	تحديد أهمية الإطار المعني ضمن عمليات الإيرادات.
ب	المعايير والأطر المعمول بها	استعراض أبرز الأطر العالمية المعترف بها التي تم الاستناد إليها في إعداد الأقسام الفرعية.
ج	خطوات العمل الموصى بها	إرشادات تفصيلية توضّح المنهجية المتبعة في تنفيذ الإطار، إلى جانب تحديد أدوار الجهات المعنية.
د	المعايير الرئيسية والمتطلبات الفنية	تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية المطلوبة لضمان المتابعة الفعّالة وقياس مستوى التقدّم المُحرَز.

تتوفر المزيد من المعلومات ذات الصلة بكل قسم لضمان الوضوح والمواءمة مع أهداف الاستدامة لدى الوزارة.

التحصيل العادل للإيرادات والاعفاء من الديون وفق الإجراءات المعتمدة



الهدف



يهدف هذا القسم إلى تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال تقديم خيارات منظمة للتخفيف عن المتضررين من الضائقة المالية، وتمكين ممارسات تحصيل مرنة وشاملة خلال فترات الضغط الاقتصادي، وتعزيز الثقة والامتثال عبر آليات واضحة لتحديد الأهلية وتسوية النزاعات، إضافةً إلى مواءمة عمليات استرداد الديون مع التزامات دولة الإمارات العربية المتحدة الأوسع في مجالات الاستدامة الاجتماعية والنمو الشامل والحوكمة الرشيدة.

المعايير والأطر المعمول بها³¹:



أ. أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة - الهدف 10.4: اعتماد سياسات مالية واجتماعية تعزز المساواة

خطوات العمل الموصى بها:



تُنَفَّذ التوصيات التالية من قبل وزارة المالية لدعم الإدارة الفاعلة والمدرسة للإيرادات.

1. تحديد وتفعيل معايير الضائقة المالية:



• وضع معايير لتحديد حالات الضائقة المالية استنادًا إلى مؤشرات موضوعية وقابلة للتحقق، مثل حدود الدخل، أو حالات البطالة المؤقتة، أو انخفاض إيرادات الأعمال، أو الصدمات الاقتصادية المؤقتة.

« على سبيل المثال، يمكن للمنشآت التي تُظهر انخفاضًا بنسبة 30% في الإيرادات خلال آخر ربعين ماليين، أو الأفراد المسجلين في برامج الدعم الاجتماعي، أن يكونوا مؤهلين تلقائيًا للمراجعة. وينبغي أن تكون هذه المعايير قابلة للتكيف مع أنواع الإيرادات المختلفة (مثل رسوم الامتياز أو مدفوعات الخدمات)، وأن تُنسّق مع قواعد البيانات الوطنية المتاحة عند الإمكان.

« كما يُوصى بإتاحة المجال للأفراد لتقديم طلبات للنظر في حالات الضائقة المالية من خلال نموذج إلكتروني للتصريح الذاتي، يتم التحقق من صحته لاحقًا عبر سجلات الضرائب والدخل. ويمكن إعداد نموذج يعتمد على الأدوات القائمة مثل منصة "فارس" لرصد الحالات تلقائيًا استنادًا إلى أنماط تأخر السداد أو مؤشرات الهشاشة الاقتصادية.

• بعد تحديد المعايير، تعمل وزارة المالية على إدماجها ضمن أداة فحص موحدة تُتاح عبر جميع قنوات تحصيل الإيرادات، بما في ذلك القنوات التي تُشغلها البنوك التجارية وشركاء تقديم الخدمات.

³¹ الهدف 10.4 من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة: يدعو الدول إلى اعتماد سياسات مالية، وسياسات للأجور، والحماية الاجتماعية تساهم تدريجيًا في تحقيق قدر أكبر من المساواة. ويؤكد على دور المالية العامة العادلة، والتخطيط الاقتصادي الشامل في الحد من الفوارق في الدخل، وتعزيز التماسك الاجتماعي، لا سيما من خلال أدوات مثل الضرائب والإنفاق العام وشبكات الأمان الاجتماعي التي تدعم الفئات المهمشة والأكثر ضعفًا.

2 تطبيق خيارات السداد المتدرجة:

- تُتيح للأفراد أو الشركات المؤهلة خطط سداد منظمة تُخفف من الأعباء المالية دون الإخلال بنزاهة عمليات تحصيل الإيرادات. ويُستحسن اعتماد نهج متدرّج في تنظيم آليات السداد:
 - « **المستوى 1:** خطط التقسيط قصيرة الأجل القياسية (على سبيل المثال: من 3 إلى 6 أشهر)
 - « **المستوى 2:** نماذج سداد قائمة على الدخل يدفع الأفراد بموجبها نسبة ثابتة (مثل 10%) من دخلهم الشهري.
 - « **المستوى 3:** جداول سداد مؤجلة تتيح فترة سماح قبل بدء التحصيل (مثل تأجيل لمدة 3 أشهر يتبعه سداد تدريجي على مدى 9 أشهر)
- يُوصى بتطبيق نهج يُمكن المكلّفين الذين يواجهون ضائقة مالية من الدخول إلى البوابات الرقمية التابعة لوزارة المالية والوصول إلى مجموعة من خيارات السداد المعتمدة مسبقًا والمصممة وفقًا لوضعهم المالي، بحيث يقترح النظام تلقائيًا الخطط الأنسب استنادًا إلى ملفهم وحالة سجلاتهم في السداد. ولضمان التطبيق الناجح، ينبغي أن تتسم هذه الخيارات بما يلي:
 - « مدمجة ضمن أنظمة التحصيل التابعة لوزارة المالية والبنوك التجارية.
 - « مدعومة بإشعارات وتنبيهات آلية (مثل: الرسائل النصية القصيرة أو البريد الإلكتروني).
 - « خاضعة للمتابعة اللحظية من خلال نظام "فارس".
- بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن توضّح السياسات أن الدخول في اتفاقية سداد يؤدي إلى وقف أي إجراءات قانونية إضافية، بما يشجّع على الامتثال الطوعي.

3 تحديث إجراءات التشغيل القياسية الداخلية والأدوات القانونية:

- ينبغي أن تستند آليات المرونة في السداد والتخفيف المالي إلى أساس إرائي وقانوني قوي، مما يستلزم مراجعة إجراءات التشغيل القياسية والعقود وإرشادات التحصيل المعتمدة لدى وزارة المالية لضمان أن تكون هذه الأدوات:
 - « مشروعة من الناحية القانونية
 - « متوافقة تشغيليًا
 - « واضحة لكل من موظفي الحكومة والشركاء الخارجيين
- ينبغي أن تتضمن إجراءات التشغيل القياسية تسلسلاً واضحاً للخطوات المتعلقة بفحص حالات التعثر المالي، والتفاوض على اتفاقيات السداد، والمتابعة اللاحقة لتنفيذها. وبالمثل، تُحدّث نماذج العقود وإشعارات تنفيذ الديون لتتضمن بنوداً تتيح التأجيل المؤقت، أو ترتيبات التقسيط، أو وقف الإجراءات عند الالتزام بخطة السداد.
- يُطلب اعتماد قانوني من وزارة العدل أو من إدارة الشؤون القانونية في وزارة المالية، لضمان ألا تؤدي هذه المرونة إلى الحد من قابلية التنفيذ أو زيادة مستوى المخاطر المحتملة.

4 وضع آلية لتلقي الشكاوى والنظر في التظلمات والاستئنافات:

- ينبغي أن يتيح نظام التحصيل المستدام والعاقل آلية شفافة لحل النزاعات أو طلبات التعثر المالي. وستقوم وزارة المالية بإنشاء لجنة داخلية للتظلمات والاستئناف، تتولى مراجعة الحالات التي:
 - « يعترض فيها المدين على المبالغ المستحقة أو الغرامات المفروضة.
 - « تُرفض فيها طلبات التعثر المالي ويتم الطعن فيها.
 - « تتطلب فيها طلبات السداد المرن تصعيداً للنظر فيها.
- تُنفذ العملية وفق أطر زمنية محددة (على سبيل المثال: إصدار القرار خلال 10 أيام عمل)، على أن تُرسل النتائج كتابياً من خلال القنوات الرقمية والرسمية المعتمدة.
- تتألف اللجنة من ممثلين من الوحدات التنظيمية المعنية بالشؤون القانونية، وعمليات الإيرادات. وتسجل قرارات الحالات في قاعدة بيانات مركزية لضمان الاتساق والشفافية وتوفير البيانات اللازمة لتطوير السياسات مستقبلاً.
- لضمان سهولة المشاركة، يمكن لوزارة المالية استقبال الشكاوى من خلال قنوات متعددة مثل النماذج الإلكترونية، والبريد الإلكتروني، ومركز خدمة المتعاملين.

5 مراقبة الأداء والتحسين المستمر:

- سيتم رصد تنفيذ تدابير المرونة والتخفيف بفعالية من خلال لوحة متابعة للأداء مدمجة في أنظمة التشغيل التابعة لوزارة المالية. ويمكن لهذه اللوحة أن تتبع ما يلي:
 - « عدد ونسبة طلبات التعثر المالي المستلمة والموافق عليها.
 - « معدلات الالتزام بخطط السداد والمبالغ المستردة.
 - « عدد الشكاوى التي تم البت فيها ضمن الإطار الزمني المحدد في اتفاقية مستوى الخدمة.
 - « توزيع حالات التعثر حسب القطاع أو الفئة السكانية.
- تُراجع هذه المؤشرات ربع سنوياً، وتُشارك مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك قيادة وزارة المالية، والهيئات الرقابية الاتحادية.
 - « في حال كانت نسبة الإقبال منخفضة، يمكن لوزارة المالية تعديل معايير الأهلية أو تبسيط إجراءات التقديم.
 - « في حال ارتفاع معدلات عدم الامتثال، يمكن تفعيل التنبيهات الآلية أو تعزيز إجراءات المتابعة.
 - « يمكن كذلك استخدام الاستطلاعات الدورية أو نماذج الملاحظات لجمع الرؤى حول تجربة المدين وتحديد فرص التحسين.

✓ المعايير الرئيسية والمتطلبات الفنية:

1 مؤشرات الأداء الرئيسية:

الرقم التسلسلي	مؤشر الأداء الموصى به	المعادلة	التفاصيل ذات الصلة
1	خلق فرص عمل في القطاعات الخضراء (#)	(عدد طلبات التعثر المالي الموافق عليها / إجمالي عدد طلبات التعثر المالي المقدمة) $\times 100$	نسبة الحالات المؤهلة التي حصلت فعلياً على تخفيف مالي
2	نسبة الديون المُحصّلة عبر خطط السداد	(إجمالي المبالغ المحصّلة من خلال خطط السداد / إجمالي المبالغ المؤهلة لخطط السداد) $\times 100$	قياس فعالية ترتيبات السداد المرنة
3	نسبة الشكاوى التي تمت معالجتها ضمن المدة المحددة في اتفاقية مستوى الخدمة	(عدد الشكاوى التي تمت معالجتها ضمن الإطار الزمني المحدد / إجمالي عدد الشكاوى المستلمة) $\times 100$	قياس سرعة الاستجابة وعدالة المعالجة
4	نسبة الانحراف في معدلات التحصيل بعد التنفيذ	[معدل التحصيل قبل التنفيذ - معدل التحصيل بعد التنفيذ] / معدل التحصيل قبل التنفيذ $\times 100$	تتبع الأثر المالي لسياسات التخفيف

→ \$ مرونة واستدامة تدفقات الإيرادات الحكومية

الهدف

يهدف هذا القسم إلى مساعدة وزارة المالية على ضمان بقاء الإيرادات الاتحادية مستقرة، وموجهة نحو المستقبل، وقادرة على الاستجابة للتغيرات الهيكلية في الاقتصاد، وذلك من خلال تمكين الاكتشاف المبكر للتحويلات التي قد تؤثر في استدامة الإيرادات، وترسيخ نهج اختبار السيناريوهات والتنبؤات طويلة الأجل، ودعم إعداد نماذج إيرادات تكيفية ومتنوعة تتماشى مع توجهات الاقتصاد الأخضر والرقمي والدائري، وتعزيز دور الوزارة كمستشار استراتيجي في الحد من المخاطر المالية المرتبطة بالقطاعات الناشئة والتقلبات الاقتصادية الكلية.

✓ المعايير والأطر المعمول بها³²:

أ. مدونة الشفافية المالية لصندوق النقد الدولي (الركيزة الرابعة)

✓ خطوات العمل الموصى بها:

تُنَفَّذ التوصيات التالية من قبل وزارة المالية لدعم الإدارة الفاعلة والمدروسة للإيرادات.

³² مدونة الشفافية المالية لصندوق النقد الدولي (الركيزة الرابعة): تهدف إلى تعزيز أسس الحوكمة والمساءلة واستدامة الإيرادات المرتبطة بالموارد الطبيعية على المدى الطويل، لا سيما في الاقتصادات التي تعتمد ميزانياتها العامة على هذه الموارد. وبينما تتجه دولة الإمارات العربية المتحدة نحو تنويع اقتصادها، توفر هذه الركيزة إطاراً توجيهياً لإدارة الإيرادات الحكومية المتصلة بالهيدروكربونات والموارد المحدودة الأخرى بشكل شفاف وقادر على الصمود. كما تسلط الضوء على أهمية التنبؤ الدقيق بالإيرادات، والتقليل من آثار التقلبات، وتطبيق ممارسات إفصاح فعالة، بما يتماشى مع توجه إدارة الإيرادات الحكومية نحو بناء نظام مالي مستدام ومبني على تحليل المخاطر لمواكبة التحويلات الهيكلية في الاقتصاد العالمي ومسار إزالة الكربون.

1 إضفاء الطابع المؤسسي على متابعة التحولات القطاعية وتحديد مخاطر الإيرادات:

- استعدادًا للتغيرات الهيكلية في الاقتصاد، ستُنشئ إدارة الإيرادات الحكومية مسار عمل مخصصًا للتحليل القطاعي، يركّز على القطاعات التي تشهد تحولات سريعة أو تراجعًا في أدائها. ويشمل ذلك القطاعات المتأثرة بـ:
 - « التحول نحو الاقتصاد الأخضر (مثل: دعم الطاقة، وتسعير الكربون، واعتماد المركبات الكهربائية).
 - « التحول الرقمي (مثل: اقتصاد المنصات، والخدمات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي).
 - « التطور التكنولوجي والتحولات في سوق العمل.
 - « تقلبات التجارة العالمية وإعادة هيكلة سلاسل الإمداد.
- بالتعاون مع الجهات الاتحادية الرئيسية مثل: وزارة التغير المناخي والبيئة ووزارة الاقتصاد والسياحة ووزارة الطاقة والبنية التحتية، إضافةً إلى الجهات التنظيمية القطاعية الأخرى، تقوم إدارة الإيرادات الحكومية بجمع البيانات بشكل دوري (يُوصى بأن يكون ذلك ربع سنويًا) حول المخاطر والفرص الناشئة.
- تحديد أنواع الإيرادات المعرضة للمخاطر بسبب الأهداف المناخية، أو التحوّل الرقمي.

2 توسيع وتعميق اختبار السيناريوهات من خلال منصة "فارس":

- توفر المنصة حاليًا لوزارة المالية قدرات متقدمة في التنبؤ المالي. ويوصى حاليًا بتوسيع نطاق استخدامها ليشمل تحليل مواطن الضعف الهيكلية في الإيرادات، ونمذجة سيناريوهات الاستدامة طويلة الأجل، إلى جانب التنبؤ بالتدفقات النقدية قصيرة الأجل.
- يُوصى بإعداد مجموعات مخصصة من السيناريوهات تشمل على سبيل المثال:
 - « تقلبات أسعار النفط + تسارع تنفيذ السياسات البيئية الخضراء.
 - « التطور التكنولوجي السريع وما ينجم عنه من تراجع دور الشركات الصغيرة والمتوسطة.
 - « نمو الاقتصاد الرقمي مقرونًا بانخفاض إيرادات التراخيص التقليدية.
 - « الصدمات المناخية التي تؤدي إلى تراجع إيرادات الامتياز في قطاعات البنية التحتية.
- يُوصى كذلك بدمج التوجهات الكلية المستمدة من الاستراتيجيات الوطنية، مثل الحياد الكربوني 2050، والأجندة الخضراء، لتصبح متغيرات افتراضية في سيناريوهات أساسية في منصة "فارس".
- ينبغي ربط كل سيناريو بتأثيراته المحتملة على هيكل الإيرادات، بما يتيح لإدارة الإيرادات الحكومية استكشاف ما يلي:
 - « الإيرادات المعرضة للمخاطر (مثل: النسبة المتأثرة بالتحوّل المناخي أو الرقمي).
 - « خيارات الإيرادات البديلة (مثل: الرسوم الرقمية، أو النماذج المعتمدة على حجم الاستخدام).
 - « السياسات التكيفية (مثل: نماذج التسعير الديناميكي أو هوامش الأمان الخاصة بالقطاعات عالية المخاطر).

3 تصميم نماذج إيرادات مرنة ومتوافقة مع متطلبات المستقبل:

- استجابة للمخاطر والفجوات التي تم تحديدها، تعمل إدارة الإيرادات الحكومية على دراسة وتجربة نماذج الإيرادات الحديثة الأكثر توافقًا مع متطلبات الاقتصاد المستدام والرقمي. ومن أمثلتها:
 - « نماذج الإيرادات القائمة على الاستخدام أو السلوك، مثل: تسعير الازدحام، أو الرسوم البيئية، أو علاوات الامتياز الأخضر.
 - « هياكل رسوم خدمية ديناميكية تتغير تبعًا لدورات الاقتصاد أو للأداء في مجال الاستدامة.
 - « أطر لتقاسم الإيرادات مع الإمارات أو الجهات المحلية تستند إلى تحقيق نتائج مشتركة في مجال الاستدامة (مثل: تقليل النفقات، أو زيادة اعتماد المركبات الكهربائية).
 - « الرسوم البيئية طوعية أو نماذج المساهمة الخضراء التي تُربط بآليات التمويل المشترك للخدمات العامة.
- تبدأ إدارة الإيرادات الحكومية بتحديد مجالين تجريبيين (مثل: شبكات شحن المركبات الكهربائية، أو خدمات المواقف الذكية) وتصميم نموذج إيرادات يأخذ في الاعتبار الأداء البيئي وكفاءة الخدمة وعدالة الاستخدام.

4 دمج المرونة في عملية مراجعة وإعداد سياسات الإيرادات:

- عند قيام إدارة الإيرادات الحكومية بمراجعة أو اقتراح السياسات المتعلقة بالإيرادات أو الرسوم أو آليات التحصيل، يُستحسن إرساء نهج "الفحص المرن" لضمان أن تكون الإجراءات:
 - « متنوعة (بحيث لا تعتمد بشكل مفرط على قاعدة إيرادات متقلبة).
 - « قابلة للتكيف مع التحولات الاقتصادية الكلية.
 - « منسجمة مع أهداف الاستدامة طويلة الأمد.
- تعتمد إدارة الإيرادات الحكومية نموذجًا موحدًا لفحص مرونة الإيرادات، يتضمن مجموعة من الأسئلة التي يجب عنها المسؤولون عن إعداد السياسات، مثل:
 - « كيف سيكون أداء مصدر الإيرادات هذا في ظل سيناريو الحياد الكربوني؟
 - « هل تتركز قاعدة الدافعين في قطاع واحد معرض للمخاطر؟
 - « هل يمكن إجراء عملية آلية للإيرادات أو رقميتها في المستقبل؟
 - « هل تؤدي الرسوم أو الهيكلية إلى تثبيط السلوك المستدام؟
- النموذج مخصص للاستخدام الداخلي، وقد يُشارك مع جهات اتحادية أخرى تقدم مقترحات جديدة للإيرادات بهدف التقييم المشترك.

5 التقارير حول المخاطر الناشئة المتعلقة بالاستدامة المالية:

- ستقوم إدارة الإيرادات الحكومية بإعداد ملخصات سنوية أو نصف سنوية للمخاطر تتضمن مواطن ضعف الإيرادات، مدعومة بمخرجات منصة "فارس" والمعلومات والتحليلات القطاعية. ويجب أن تتضمن هذه التقارير ما يلي:
 - « تحديد مصادر الإيرادات المعرضة للخطر (مثل: الامتيازات القائمة على الكربون، والتراخيص القديمة).
 - « اقتراح مسارات للتنويع.
 - « تقديم استراتيجيات للتخفيف من المخاطر (مثل: التحوّل الرقمي، وإصلاحات التسعير الأخضر).
- سيتم مشاركة "ملخص مخاطر استدامة الإيرادات" مع الوحدات التنظيمية المعنية الداخلية، بما في ذلك إدارة الميزانية الحكومية، لضمان التخطيط المالي الفعّال.

✓ المعايير الرئيسية والمتطلبات الفنية:

1 مؤشرات الأداء الرئيسية³³:

الرقم التسلسلي	مؤشر الأداء الموصى به	المعادلة	التفاصيل ذات الصلة
1	نسبة مصادر الإيرادات الرئيسية التي تم تقييمها ضمن إطار المخاطر القطاعية	(عدد مصادر الإيرادات الرئيسية التي تم تقييمها باستخدام إطار المخاطر القطاعية / إجمالي عدد مصادر الإيرادات الرئيسية المحددة) $\times 100$	قياس مدى دمج التخطيط القائم على المخاطر
2	نسبة مقترحات الإيرادات الجديدة التي خضعت للفحص من حيث المرونة	(عدد مقترحات الإيرادات الجديدة التي تم مراجعتها باستخدام نموذج فحص المرونة / إجمالي عدد مقترحات الإيرادات الجديدة المقدمة) $\times 100$	تقييم التكامل في إعداد السياسات
3	نسبة الإيرادات الناتجة من القطاعات عالية المخاطر	(إجمالي الإيرادات من القطاعات عالية المخاطر / إجمالي الإيرادات الاتحادية) $\times 100$	قياس مدى التأثير بالاضطرابات
4	عدد نماذج الإيرادات التكيفية الجديدة التي تم اختبارها أو اقتراحها	-	تتبع الابتكار والتنويع

33 تتوافق قائمة مؤشرات الأداء الرئيسية الموصى بها مع دليل صندوق النقد الدولي

8.4. القائمة الموحدة لمؤشرات الأداء الرئيسية

الرقم التسلسلي	مؤشر الأداء الموصى به	المعادلة	التفاصيل ذات الصلة
التحصيل العادل للإيرادات واسترداد الديون			
1	نسبة الموافقة على طلبات التعثر المالي	(عدد طلبات التعثر المالي الموافق عليها / إجمالي عدد طلبات التعثر المالي المقدمة) $\times 100$	نسبة الحالات المؤهلة التي حصلت فعلياً على تخفيف مالي
2	نسبة الديون المُحصّلة عبر خطط السداد	(إجمالي المبالغ المحصّلة من خلال خطط السداد / إجمالي المبالغ المؤهلة لخطط السداد) $\times 100$	قياس فعالية ترتيبات السداد المرنة
3	نسبة الشكاوى التي تمت معالجتها ضمن المدة المحددة في اتفاقية مستوى الخدمة	(عدد الشكاوى التي تمت معالجتها ضمن الإطار الزمني المحدد / إجمالي عدد الشكاوى المستلمة) $\times 100$	قياس سرعة الاستجابة وعدالة المعالجة
4	نسبة الانحراف في معدلات التحصيل بعد التنفيذ	[(معدل التحصيل قبل التنفيذ - معدل التحصيل بعد التنفيذ) / معدل التحصيل قبل التنفيذ] $\times 100$	تتبع الأثر المالي لسياسات التخفيف
مرونة واستدامة تدفقات الإيرادات الحكومية			
5	نسبة مصادر الإيرادات الرئيسية التي تم تقييمها ضمن إطار المخاطر القطاعية	(عدد مصادر الإيرادات الرئيسية التي تم تقييمها باستخدام إطار المخاطر القطاعية / إجمالي عدد مصادر الإيرادات الرئيسية المحددة) $\times 100$	قياس مدى دمج التخطيط القائم على المخاطر
6	نسبة مقترحات الإيرادات الجديدة التي خضعت للفحص من حيث المرونة	(عدد مقترحات الإيرادات الجديدة التي تم مراجعتها باستخدام نموذج فحص المرونة / إجمالي عدد مقترحات الإيرادات الجديدة المقدمة) $\times 100$	تقييم التكامل في إعداد السياسات
7	نسبة الإيرادات الناتجة من القطاعات عالية المخاطر	(إجمالي الإيرادات من القطاعات عالية المخاطر / إجمالي الإيرادات الاتحادية) $\times 100$	قياس مدى التأثير بالاضطرابات
8	عدد نماذج الإيرادات التكيفية الجديدة التي تم اختبارها أو اقتراحها	-	تتبع الابتكار والتنويع

9.

الأصول الثابتة المستدامة

9. للأصول الثابتة المستدامة

في ظل القيادة الرشيدة، أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة رائدة عالمياً في مجال التنمية المستدامة، وبعملها على استراتيجيات وطنية مثل المبادرة الاستراتيجية لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050، والأجندة الوطنية الخضراء 2030، ورؤية مئوية الإمارات 2071، تبرز الطموحات الكبيرة التي تسعى الدولة لتحقيقها لبناء مستقبل مرن مناخياً ومسؤول بيئياً وشامل اجتماعياً.

إن تحقيق هذه الطموحات يتطلب دمج مبادئ الاستدامة في جميع القطاعات، بما في ذلك كيفية تخطيط وإدارة واستخدام الأصول الحكومية. لذا، تعتبر إدارة الأصول المستدامة عنصراً أساسياً، حيث تضمن أن تسهم الأصول الاتحادية ليس فقط في تحقيق الكفاءة المالية، بل أيضاً في الأهداف الأوسع لدولة الإمارات المتعلقة بالمسؤولية البيئية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي المستدام على المدى الطويل.

في هذا السياق، تلعب وزارة المالية، بصفتها الجهة المنوط بها إدارة الموارد الوطنية والمالية العامة، دوراً محورياً في ترجمة هذه الطموحات إلى واقع من خلال إدارة الأصول الاتحادية، حيث تتحمل الوحدة التنظيمية المعنية بإدارة الأصول في الجهات الاتحادية مسؤولية ضمان إدارة الأصول العامة - سواء كانت منقولة (مثل معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المركبات، الأثاث، والآلات) أو غير منقولة (مثل الأراضي، المباني، البنية التحتية، والأصول التراثية) - بطريقة تعزز الكفاءة المالية، وتدعم الاستدامة البيئية وتولد قيمة اجتماعية مستدامة.

تقليدياً، كانت إدارة الأصول تركز على الكفاءة المالية والامتثال لمعايير المحاسبة. ومع ذلك، تتطلب تحديات تغير المناخ، والتوسع العمراني، ونُدرة الموارد تغييراً جذرياً في هذا النهج. ففي الوقت الحاضر، يجب على إدارة الأصول من منظور شامل، أن تأخذ في الاعتبار بصمتها البيئية، ومساهمتها في رفاهية المجتمع، وقدرتها على التكيف مع التغيرات المناخية والتكنولوجية.

يوفر هذا الإطار للأصول المستدامة إطار عمل عملي خطوة بخطوة لدعم وزارة المالية وجميع الجهات الاتحادية في:

- دمج مبادئ الاستدامة في دورة حياة الأصول بالكامل (التخطيط، الاستحواذ/الإنشاء، التشغيل والصيانة، التجديد/التخريد أو التخلص).
- تضمين معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية في سياسات وإجراءات ومراقبة أداء الأصول.
- ضمان الاستخدام العادل وسهولة الوصول إلى الأصول الحكومية بما يحقق خدمة المجتمع.
- مواءمة جميع ممارسات إدارة الأصول مع أولويات الاستدامة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة والمعايير المعترف بها دولياً.

9.1. النطاق

9.1.1 حدود ونطاق تطبيق

ينطبق هذا الإطار على جميع الأصول في كافة جهات الحكومة الاتحادية تحت إشراف وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتشمل فئات الأصول المنقولة وغير المنقولة. وينطبق أيضًا على إدارة الأصول عبر دورة حياتها بالكامل، بدءاً من التخطيط والاستحواذ/الإنشاء، مروراً بالتشغيل والصيانة، وصولاً إلى التجديد/التخريد أو التخلص.

1 فئات الأصول المشمولة

• الأصول المنقولة

- « معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- « المركبات وأصول النقل
- « الأثاث والتجهيزات
- « الآلات والمعدات

• الأصول غير المنقولة

- « الأراضي.
- « المباني.
- « أصول البنية التحتية.
- « الأصول التراثية.

2 دورة حياة الأصول والمراحل المشمولة

• **التخطيط:** تحديد احتياجات الأصول وتطوير التصاميم الأولية مع دمج مبادئ كفاءة الطاقة والاقتصاد الدائري، تقدير تكاليف دورة حياة الأصول، تخطيط الاستحواذ، وإجراء دراسات إدارة القيمة لضمان اتخاذ قرارات استثمارية مثلى.

• **الاستحواذ/الإنشاء:** شراء أو إنشاء أصول تلبي متطلبات الخدمة بأقل تكلفة دورة حياة وأقل تأثير بيئي، بما يتوافق مع مبادئ الاستدامة والاقتصاد الدائري، ضمان الموائمة بين مخرجات المشروع والتصميم والمواصفات الفنية، تطبيق ممارسات كفاءة الطاقة، تسجيل الأصول وتسليمها للمشغل.

• **التشغيل والصيانة:** ضمان تحقيق المستوى الأمثل لاستغلال الأصول من خلال تطوير وتنفيذ خطط تشغيل وصيانة وتفتيش فعالة، ضمان بقاء الأصول آمنة وموثوقة وفعالة ومرنة عبر الصيانة الوقائية والتنبؤية والاستخدام الأمثل للموارد، إجراء تحليلات أداء دورية لتعزيز التحسين المستمر في إدارة الأصول والتميز التشغيلي.

• **التجديد/التخريد أو التخلص:** اتخاذ قرار بتجديد أو تخريد أو التخلص من الأصول. عند انتهاء استخدامها، يجب أن يتم تفكيكها بأمان، إعادة تدويرها، بيعها، أو التخلص منها وفق المعايير واللوائح المعمول بها.

9.1.2 الاستثناءات والقيود

لضمان الوضوح وتجنب التداخل، لا يغطي هذا الإطار المجالات التالية:

- **الأدوات المالية وأدوات سوق رأس المال:** يتم استبعاد السندات الخضراء، ونظام تداول انبعاثات الكربون، أو الأدوات المالية المرتبطة بالاستدامة، حيث تقع هذه ضمن أطر مالية منفصلة لوزارة المالية.
- **السياسات البيئية أو التنظيمية غير المتعلقة بالأصول:** تُستبعد اللوائح البيئية الأوسع (مثل معايير الانبعاثات، وحدود التلوث) التي لا ترتبط مباشرة بإدارة الأصول.
- **المعاهدات والاتفاقيات الدولية:** لا يُعدل هذا الإطار أو يتجاوز المعاهدات الثنائية أو متعددة الأطراف القائمة المتعلقة بالملكية أو الضرائب أو الاستثمارات الدولية.
- **السياسات الخاصة بالقطاعات:** تُستبعد السياسات المحددة للقطاعات المتخصصة (مثل الدفاع، والطاقة النووية وأصول الطيران) ما لم تكن خاضعة بشكل صريح لإدارة الأصول الحكومية في وزارة المالية.
- **الأصول الخاصة بالقطاع الخاص:** تُستبعد الأصول المملوكة للقطاع الخاص، باستثناء الحالات التي تدير فيها وزارة المالية أو تنظمها من خلال عقود الإيجار أو الترتيبات التعاقدية.

9.2 الفئات المستهدفة

يتطلب التنفيذ الناجح لهذا الإطار جهوداً منسقة من قبل عدة جهات وأصحاب المصلحة، ويحدد هذا القسم من هي الإدارة الراعية (الإدارة المسؤولة) وأصحاب المصلحة الداخليين في وزارة المالية، وأصحاب المصلحة الخارجيين الذين سيدعمون أو ينظمون أو يستفيدون من ممارسات إدارة الأصول المستدامة.

9.2.1 أصحاب المصلحة الداخليون

تلعب الوحدات التنظيمية المعنية في وزارة المالية والوحدات التالية دوراً محورياً في دعم إدارة الأصول الحكومية في تنفيذ الإطار للأصول المستدامة:

• إدارة الميزانية الحكومية:

- « تخصيص الموارد المالية للاستحواذ المستدام وتجديد الأصول وصيانتها، وإعادة استخدامها.
- « تضمن أن تنعكس مبادئ الميزانية الخضراء في النفقات المتعلقة بالأصول.

• إدارة الإيرادات الحكومية: تدعم الرقابة المالية والتوافق مع الإيرادات في استخدام الأصول وعقود الإيجار.

• منصة المشتريات الرقمية:

- « تضمين متطلبات الاستدامة في معايير تقييم الموردين وعمليات الشراء للأصول المنقولة وغير المنقولة.
- « التأكد من أن تتضمن العقود شروطاً ومعايير واضحة للأداء في مجال الاستدامة.

• إدارة الاستراتيجية والمستقبل، وزارة المالية:

- « تقديم الدعم في مواءمة استراتيجيات الأصول مع الاستراتيجيات الوطنية (استراتيجية الحياض الكربوني بحلول 2050 والأجندة الوطنية الخضراء 2030).
- « تقديم تحليلاً استراتيجياً لمتطلبات الأصول والمخاطر المستقبلية.

• إدارة التحول الرقمي/ إدارة تكنولوجيا المعلومات:

- « تمكين المراقبة الذكية للأصول باستخدام تقنيات إنترنت الأشياء ولوحات التحكم والتحليلات المتقدمة.
- « ضمان التوافق مع معايير الاستدامة والاقتصاد الدائري أثناء إدارة أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على امتداد دورة حياتها.

• إدارة الشؤون القانونية والامتثال:

- « تضمن أن تكون السياسات المتعلقة بالأصول وعقود الإيجار، والعقود متوافقة قانونياً ومرتبطة بالاستدامة.
- « الإشراف على معالجة الشكاوى وحل النزاعات فيما يخص عقود الإيجار واستخدام الأصول.

9.2.2 أصحاب المصلحة الخارجيون

سيقوم أصحاب المصلحة الخارجيون بتقديم الأنظمة والقوانين والخبرات الفنية وفرص التعاون:

• الجهات الاتحادية:

- « تُعدّ جميع الجهات الاتحادية المعنية بإدارة الأصول ضمن الحكومة الاتحادية مسؤولة عن تنفيذ هذا الإطار كلٌّ بحسب مجموعة الأصول التابعة لها، وذلك بما يشمل وزارة الطاقة والبنية التحتية، ووزارة التغير المناخي والبيئة، وغيرها من الجهات المختصة بإدارة الأصول.

• المجتمع والمستخدمون النهائيون:

- « المستأجرون والمستخدمون العموميون للأصول التي تُديرها وزارة المالية.
- « إشراك المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية في عمليات التشاور المتعلقة بإمكانية الوصول، وإعادة توظيف الأصول، والاستخدام العادل لها.

9.3. إرشادات التطبيق

يقدم هذا القسم إرشادات الاستدامة للوحدة التنظيمية للأصول في الجهات الاتحادية، منظمة في ثلاث محاور رئيسية تعكس اختصاصات الإدارة ومهامها:

- إدارة دورة حياة مستدامة للأصول (الأصول المنقولة وغير المنقولة).

- الاستخدام العادل والمتاح للأصول الحكومية.

- إعادة توظيف الأصول غير المستغلة لتحقيق قيمة اجتماعية.

ويهدف كل محور إلى دمج ركائز الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية ضمن عمليات إدارة الأصول الاتحادية.

يوضح الجدول التالي الهيكل المعتمد للأقسام الفرعية الثلاثة "الإدارة المستدامة لدورة حياة الأصول (المنقولة وغير المنقولة)"، و"الاستخدام العادل وضمان سهولة الوصول إلى الأصول الحكومية"، و"إعادة توظيف الأصول منخفضة الاستخدام لتحقيق قيمة اجتماعية

الرقم	مجال التركيز	النطاق
1	الهدف	تنظيم وحوكمة تطبيق الاستدامة في الجهات الاتحادية وتعزيز الوعي بمحاورها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، بهدف ترسيخ نهج متكامل يحقق تقدماً بيئياً من خلال خفض الانبعاثات الكربونية، وتقدماً اجتماعياً من خلال تمكين الموظفين وتعزيز سعادة المتعاملين، وتقدماً اقتصادياً من خلال ضمان استدامة الأصول والمشتريات
2	المعايير والأطر المطبقة	المراجع المعترف بها دولياً وإقليمياً (مثل المعايير ISO 55001، ISO 15686-5، ISO 59004، ومعايير التقييم العالمية للمعهد الملكي للمساحين القانونيين، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومعايير الأداء رقم 4 الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية (IFC PS4)، ولائحة شروط ومواصفات المباني الخضراء في دبي، نظام التقييم بدرجات اللؤلؤ للمباني، وغيرها من المراجع ذات الصلة).
3	خطوات العمل الموصى بها	إطار عملي خطوة بخطوة للتنفيذ للجهات الاتحادية، مصمم للأصول المنقولة وغير المنقولة خلال دورة حياتها.
4	مؤشرات الأداء الرئيسية والمتطلبات الفنية	(مع جداول زمنية إرشادية) - مؤشرات واضحة وقابلة للقياس، وصيغ، ومعالج زمنية محددة لتمكين التتبع والتقارير والتحسين المستمر.

تتوفر المزيد من المعلومات ذات الصلة بكل قسم لضمان الوضوح والمواءمة مع أهداف الاستدامة لدى الوزارة.

9.3.1 إرشادات إدارة الأصول

إدارة دورة حياة مستدامة للأصول



الأصول المنقولة



الهدف:



ضمان أن جميع الأصول المنقولة مثل المركبات، ومعدات تكنولوجيا المعلومات، والأثاث المكتبي، والآلات، بدءًا من التخطيط والاستحواذ/الإنشاء، مروراً بالتشغيل والصيانة، وصولاً إلى التجديد/التخريد أو التخلص بطريقة تعزز الكفاءة المالية، وتقلل من الأثر البيئي، وتطيل من عمرها الافتراضي. تتمتع الأصول المنقولة بعمر أقصر ومعدلات استبدال أعلى مقارنة بالأصول غير المنقولة، مما يجعل الإدارة المسؤولة عن دورة حياتها أمراً بالغ الأهمية للحد من التكاليف الحكومية وتعزيز الاقتصاد الدائري في دولة الإمارات العربية المتحدة وأهداف الحياد المناخي بحلول 2050.

المعايير والأطر المطبقة³⁴:



- **معيار ISO 55001 (نظم إدارة الأصول):** يوفر مبادئ للإدارة المنهجية للأصول طوال دورة حياتها.
- **معيار ISO 59004 (الاقتصاد الدائري):** يوفر إرشادات لتنفيذ أو تحسين ممارسات الاقتصاد الدائري بشكل أكثر فعالية.
- **معيار ISO 15686-5 (تكلفة دورة الحياة):** يقدم إرشادات حول كيفية تقييم إجمالي تكاليف الملكية للأصول.
- **إرشادات برنامج المشتريات المستدامة العامة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة:** يعزز المعايير المستدامة في الاستحواذ على الأصول.

34 معيار ISO 55001 (نظم إدارة الأصول): يحدد معيار ISO 55001 المتطلبات اللازمة لإنشاء وتنفيذ وصيانة وتحسين نظام إدارة الأصول. معًا، يوفرون نهجًا منظمًا للمنظمات لإدارة دورة حياة الأصول المادية وغير المادية بشكل منهجي، مما يعزز الأداء والتكلفة والمخاطر لتحقيق الأهداف التنظيمية.

معيار ISO 59004 (الاقتصاد الدائري): يحدد المبادئ والإطار والمصطلحات المشتركة لتنفيذ الاقتصاد الدائري، موجّهًا المنظمات وصانعي السياسات في تصميم استراتيجيات ونماذج أعمال وأنظمة تعظم كفاءة الموارد، وتقلل من الهدر، وتخلق قيمة بيئية واجتماعية واقتصادية طويلة الأجل.

معيار ISO 15686-5 (تكلفة دورة الحياة): جزء من سلسلة ISO 15686 المتعلقة بالتخطيط لعمر الخدمة للمباني والأصول الإنشائية، يوفر معيار ISO 15686-5 إرشادات حول تطبيق تكلفة دورة الحياة لتقييم إجمالي تكلفة ملكية الأصول على مدار حياتها بالكامل بما في ذلك الاستحواذ والتشغيل والصيانة، والاستبدال، والتخلص في نهاية العمر. يساعد صانعي القرار في مقارنة البدائل بناءً على الآثار المالية طويلة الأجل بدلاً من مجرد التكاليف الأولية.

إرشادات برنامج المشتريات المستدامة العامة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة: صدرت عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقدم هذه الإرشادات للحكومات والجهات العامة إطارًا لدمج معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية في عمليات الشراء. تحدد المبادئ والاستراتيجيات والخطوات العملية لتنفيذ الشراء المستدام في القطاع العام، مما يشجع على كفاءة الموارد، وتقليل الأثر البيئي، وممارسات العمل العادلة، وتحويل السوق نحو السلع والخدمات المستدامة.

✓ الخطوات الموصى بها:

1

الاستحواذ المستدام للأصول المنقولة (تماشيًا مع الأدلة الإرشادية للاستدامة لوزارة المالية في الوحدات التنظيمية المعنية بالمشتريات وخدمات تكنولوجيا المعلومات/الخدمات الرقمية)

- قبل شراء مركبات جديدة، أو معدات تكنولوجيا المعلومات، أو أثاث، يراعى إجراء تحليل للطلب:
 - « هل يمكن تجديد الأصل القائم أو تطويره أو مشاركته بدلاً من شراء أصل جديد؟
 - « هل هناك بديل أكثر استدامة (مثل المركبات الهجينة/الكهربائية، أو أصول تقنية المعلومات الموفرة للطاقة)؟

- إجراء تحليل تكلفة دورة الحياة لمقارنة البدائل، مع الأخذ في الاعتبار ليس فقط التكلفة الأولية، ولكن أيضًا استخدام الطاقة/الوقود، والصيانة، والتخلص.
 - « **مثال:** قد تكلف سيارة سيدان هجينة 15% أكثر في البداية، لكن توفير الوقود والصيانة على مدى 6 سنوات يمكن أن يتجاوز الفرق في السعر، مما يجعلها الخيار الأمثل من الناحية المالية والبيئية.

• الجهة المسؤولة:

- « وزارة المالية - إدارة الأصول الحكومية (السياسة/الاشراف)
- « الجهات الاتحادية (التنفيذ)

2

الاستخدام المسؤول والمراقبة

- **وضع سياسات لإدارة استخدام الأصول المنقولة الرئيسية بما يضمن تقليل الهدر ورفع الكفاءة:**

« **بالنسبة للمركبات:** المركبات: تحسين مسارات تشغيل المركبات، وتشجيع المشاركة في استخدامها (النقل المشترك)، واستخدام أنظمة التتبع والتحليل لمراقبة كفاءة استهلاك الوقود.

« **بالنسبة لتكنولوجيا المعلومات:** اعتماد إعدادات إدارة الطاقة، تمكين سياسات مشاركة الأجهزة، وضمان إعادة استخدام المعدات القديمة بشكل آمن.

« **بالنسبة للأثاث:** تشجيع استخدام الأثاث القابل للتعديل ومتعدد الاستخدامات لزيادة عمره الوظيفي.

• الجهة المسؤولة:

- « وزارة المالية - إدارة الأصول الحكومية (السياسة/الاشراف)
- « الجهات الاتحادية (التنفيذ)

3 الصيانة الوقائية

- **الابتعاد** عن ممارسات "الإصلاح عند حدوث العطل" من خلال إدخال جداول صيانة وقائية لجميع أنواع الأصول المنقولة الرئيسية.
- « **بالنسبة للمركبات:** تغيير الزيت بانتظام، فحص الإطارات، واختبارات الانبعاثات.
- « **بالنسبة لتكنولوجيا المعلومات:** تحديثات برمجيات مجدولة، فحوصات النظام، وصيانة الأجهزة.
- « **بالنسبة للآلات:** تشحيم، معايرة، واستبدال الأجزاء.
- يجب تتبع الصيانة الوقائية في أنظمة إدارة الأصول، بما يضمن إصدار التنبيهات في الوقت المناسب وتوثيق سجلّ خدمات الصيانة.
- **مثال:** يمكن أن تؤدي الصيانة الروتينية للأسطول إلى تمديد متوسط عمر المركبة من 3 إلى 5 سنوات، مما يقلل من الحاجة إلى الاستبدال.
- **الجهة المسؤولة:**
 - « وزارة المالية - إدارة الأصول الحكومية (السياسة/الإشراف)
 - « الجهات الاتحادية (التنفيذ)

4 التخلص المستدام والممارسات الدائرية

- عند انتهاء العمر الافتراضي، تأكد من التخلص من الأصول بشكل مستدام من خلال إعادة البيع، أو إعادة التدوير، أو المنشآت المعتمدة لمعالجة النفايات الإلكترونية.
- **مثال توضيحي:**
 - « **بالنسبة للمركبات:** إعادة البيع بالمزاد أو تفكيك الأصول بواسطة الجهات المعتمدة لإعادة التدوير.
 - « **بالنسبة لتكنولوجيا المعلومات:** تجديد الأجهزة للمدارس أو المنظمات غير الحكومية، أو إعادة تدويرها من خلال موردي النفايات الإلكترونية المعتمدين.
 - « **بالنسبة للأثاث:** تجديد للاستخدام المجتمعي أو التبرع به للمنظمات غير الحكومية.
- **الجهة المسؤولة:**
 - « وزارة المالية - إدارة الأصول الحكومية (اعتماد الموردين/الإشراف عليهم)
 - « الجهات الاتحادية (التنفيذ)
 - « البلديات المحلية ومراكز إعادة التدوير المعتمدة (الدعم في التنفيذ)

5 اعتبارات الكفاءة المالية

- الكفاءة المالية هي نتيجة تطبيق ممارسات دورة الحياة الموصوفة بالفعل في الفقرات الفرعية من 1-5. لذلك، يجب قياس كل مرحلة من مراحل دورة حياة الأصل ليس فقط من حيث الفعالية التشغيلية، ولكن أيضًا من حيث أثره على التكلفة.

خطوات توضيحية:

- « **في مرحلة الاستحواذ** (انظر الفقرة الفرعية 1)، يجب أن يتم دعم كل عملية شراء بتحليل تكلفة دورة الحياة الذي يوضح أفضل قيمة مقابل المال على مدار دورة الحياة الكاملة، وليس بناءً على التكلفة الأولية فقط.
- « **في مرحلة التشغيل** (انظر الفقرة الفرعية 2)، يجب تتبع بيانات الأداء مثل كفاءة استهلاك الوقود للمركبات أو استهلاك الطاقة لمعدات تكنولوجيا المعلومات وتحويلها إلى مؤشرات مالية سنوية (مثل التكلفة لكل كيلو متر مقطوع أو لكل ساعة تشغيل للجهاز) بما يتيح رصد حالات عدم الكفاءة واحتساب أثرها المالي بوضوح.
- « **في مرحلة الصيانة** (انظر الفقرة الفرعية 3)، يجب الإبلاغ عن نتائج الصيانة الوقائية من حيث خفض التكاليف مقارنة بتكاليف الإصلاح مع مرور الوقت.
- « **في مرحلة التخريد** (انظر الفقرة الفرعية 4)، يجب تسجيل الإيرادات من إعادة البيع، أو التجديد، أو إعادة التدوير كمقابل يُخصم من تكاليف الاستحواذ، وذلك بهدف خفض التكلفة الفعلية لدورة حياة الأصل.

الجهة المسؤولة:

- « **يجب على** الجهات المسؤولة عن كل فقرة فرعية (1-5) أن تقوم بتحديد وتوثيق ومراقبة التكاليف والفوائد المالية بشكل فعال كما هو موضح أعلاه لأغراض التقرير والتوثيق.

✓ المعايير الرئيسية والمتطلبات الفنية:

1 مؤشرات الأداء الرئيسية:

الرقم	مؤشر الأداء الرئيسي الموصى به	ما الذي يقيسه	الصيغة/المعادلة	قياس المتغيرات	مصدر البيانات	المرجع / الأهداف النموذجية
1	إجمالي تكلفة الملكية لكل أصل	فعالية تكلفة دورة حياة الأصول	(تكلفة الاستحواذ + تكاليف التشغيل والصيانة + تكلفة التخلص - قيمة إعادة البيع) ÷ عدد الأصول	التكاليف من السجلات إدارة المالية، تكاليف التشغيل والصيانة من سجلات الصيانة، قيمة إعادة البيع من سجلات التخلص.	نظام المالية، سجلات الصيانة، سجلات المشتريات	مقارنة معيارية حسب فئة الأصول؛ الهدف هو تحقيق التخفيض السنوي
2	الامتثال للصيانة الوقائية	تنفيذ الصيانة الاستباقية	(عدد مهام الصيانة الوقائية المنجزة ÷ العدد المجدول) × 100	تتبع المهام المجدولة مقابل المنجزة.	سجلات الصيانة، نظام إدارة الصيانة المحوسب	امتثال بنسبة ≤ 95%

الرقم	مؤشر الأداء الرئيسي الموصى به	ما الذي يقيسه	الصيغة/المعادلة	قياس المتغيرات	مصدر البيانات	المرجع / الأهداف النموذجية
3	كفاءة الطاقة للأصول	كثافة الطاقة لعمليات الأصول	الطاقة المستهلكة لكل أصل ÷ الناتج (مثل: ساعات الاستخدام، المسافة المقطوعة، عدد المستخدمين)	الطاقة المستهلكة: فواتير الوقود/الكهرباء أو بيانات المراقبة عن بُعد (التليماتيك). الناتج: سجلات الاستخدام.	بيانات المراقبة عن بُعد للأسطول، فواتير المرافق، أدوات مراقبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	تتوقف الأهداف على نوع الأصل، مثل: > 7 لتر/100 كم للمركبات.
4	انبعاثات غازات الدفيئة لكل أصل	الأثر المناخي لاستخدام الأصول	(الوقود/الطاقة المستهلكة × عامل الانبعاثات) ÷ ناتج الأصل	الوقود/الطاقة المستهلكة: سجلات الوقود/فواتير الكهرباء. عامل الانبعاثات: عوامل غازات الدفيئة من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ/الإمارات العربية المتحدة.	سجلات الأسطول، فواتير الطاقة، تقارير الاستدامة.	التخفيض السنوي؛ التوافق مع أهداف دولة الإمارات العربية المتحدة للحياد المناخي.
5	معدل دوران الأصول	مدى إعادة الاستخدام، التجديد، أو إعادة التدوير	(عدد الأصول المعاد استخدامها/المجددة/المعاد تدويرها ÷ إجمالي الأصول التي تم التخلص منها) × 100	تتبع طريقة التخلص.	سجلات التخلص، شهادات مراكز إعادة التدوير.	< 70% من الأصول تم التخلص منها بطرق دائرية.
6	متوسط عمر الأصل مقابل العمر الإنتاجي	كفاءة التجديد والتحديث	(متوسط عمر الأصول ÷ متوسط العمر الإنتاجي) × 100	العمر: الوقت منذ الشراء. العمر الإنتاجي: محددة حسب فئة الأصل.	سجل الأصول، قاعدة بيانات المشتريات	50-70% من العمر الإنتاجي (محفوظة متوازنة)
7	وفورات التكاليف من المشتريات المستدامة	الوفورات المالية من المشتريات الصديقة للبيئة	(تكلفة الأساس - تكلفة الأصل المستدام) ÷ تكلفة الأساس × 100	التكلفة الأساسية: سعر الأصل التقليدي. التكلفة المستدامة: سعر الشراء وتكلفة التشغيل المعتمدة بيئياً.	سجلات المشتريات، عروض الأسعار من الموردين، تحليل التكلفة الإجمالية.	وفورات تكلفة دورة الحياة بنسبة 5-15%

الرقم	مؤشر الأداء الرئيسي الموصى به	ما الذي يقيسه	الصيغة/المعادلة	قياس المتغيرات	مصدر البيانات	المرجع / الأهداف النموذجية
8	رضا الموظفين عن الأصول	تجربة المستخدم والإنتاجية	نسبة الموظفين الذين يقيمون الأصول بـ "مقبول" أو أعلى في الاستبيانات	إجراء استبيانات مستخدمين منظمة سنوياً	استبيانات الموارد البشرية، منصات تقديم الملاحظات	رضا بنسبة $\leq 85\%$
9	الامتثال لمعايير التخلص والنفائات الإلكترونية	الالتزام بالمعايير القانونية والبيئية	(الأصول التي تم التخلص منها وفقاً لمعايير الامتثال ÷ إجمالي الأصول التي تم التخلص منها) $\times 100$	التحقق من الامتثال لمعايير النفائات الإلكترونية، والنفائات الخطرة، ومعايير التخلص الاتحادية في الإمارات العربية المتحدة.	تقارير الامتثال، شهادات مراكز التخلص	امتثال بنسبة 100%

2 إرشادات التنفيذ للتقييمات الرئيسية:

• تحليل تكلفة دورة الحياة للأصول المنقولة

- « إدراج جميع التكاليف المتوقعة: سعر الشراء، الوقود/الطاقة، الصيانة، التأمين، والتخلص.
- « تطبيق معدل خصم (مثل 5%) لحساب القيمة الحالية الصافية الإجمالية.
- « مقارنة الخيارات: اختر أقل قيمة من القيمة الحالية الصافية الإجمالية بما يتوافق أيضاً مع معايير الاستدامة.
- « مثال: قد يظهر تحليل تكلفة دورة الحياة للأصول أن أسطولاً من المركبات الكهربائية يوفر 2 مليون درهم على مدى 7 سنوات مقارنة بالمركبات التي تعمل بالبنزين، على الرغم من التكلفة الأولية الأعلى.

• تخطيط الصيانة الوقائية

- « تحديد جداول زمنية قياسية لكل نوع من الأصول (بشكل شهري، ربع سنوي، سنوي).
- « تسجيل الجداول في أنظمة إدارة الأصول الرقمية.
- « تتبع معدلات الامتثال وقياس تكاليف الأعطال التي تم تجنبها.

• عملية التخلص المستدام

- « تسجيل طلبات التخلص في نظام إدارة الأصول.
- « اختيار الموردين المعتمدين (مثل شركات النفائات الإلكترونية المرخصة، وجهات إعادة تدوير المركبات).
- « التأكد من توثيق شهادات التخلص ونسب إعادة التدوير.
- « رصد والإبلاغ عن وجهة المواد المباعة لإعادة التدوير، مع توضيح كيفية وأماكن إعادة توظيفها، أو إعادة تصنيعها، أو إعادة استخدامها

الأصول غير المنقولة



الهدف



ضمان أن الأصول غير المنقولة مثل المباني الحكومية، والمدارس، والمستشفيات، والبنية التحتية العامة الأخرى تُخطط وتُبنى وتُشغل وتُصان وفي النهاية يُتصرف بها بطريقة تحقق أقصى قيمة طويلة الأمد وتعزز المرونة والاستدامة. تتمتع الأصول غير المنقولة بأعمار طويلة وتكاليف تشغيل مرتفعة، مما يجعل إدارة دورة الحياة أمرًا حيويًا لتقليل الأعباء المالية، وخفض انبعاثات الكربون، وضمان بقاء هذه الأصول آمنة وفعالة وقابلة للتكيف مع احتياجات الأجيال القادمة.

المعايير والأطر المطبقة³⁵



- **معيار ISO 55001 (نظم إدارة الأصول):** إطار عمل لإدارة دورة الحياة بشكل منظم للأصول الكبيرة وطويلة الأمد.
- **معيار ISO 59004 (الاقتصاد الدائري):** يوفر إرشادات لتنفيذ أو تحسين ممارسات الاقتصاد الدائري بشكل فعال أكثر.
- **معيار ISO 15686-5 (تخطيط عمر الخدمة - تكلفة دورة الحياة):** يوفر طرقًا لتقدير تكاليف دورة الحياة للمباني والبنية التحتية.
- **معيار ISO 20887 (التصميم القابل للتفكيك والتكيف):** يضمن أن تكون المباني الجديدة والتحديثات قابلة للتكيف وقابلة لإعادة التدوير في نهاية عمرها.

35 معيار ISO 55001 (نظم إدارة الأصول): يحدد المتطلبات اللازمة لإنشاء وتنفيذ وصيانة وتحسين نظام إدارة الأصول. معًا، يوفر نهجًا منظمًا للمنظمات لإدارة دورة حياة الأصول المادية وغير المادية بشكل منهجي، مما يعزز الأداء والتكلفة والمخاطر لتحقيق الأهداف التنظيمية.

معيار ISO 59004 (الاقتصاد الدائري): يحدد المبادئ والإطار والمصطلحات المشتركة لتنفيذ الاقتصاد الدائري، موجهاً المنظمات وصانعي السياسات في تصميم استراتيجيات ونماذج أعمال وأنظمة تعظم كفاءة الموارد، وتقلل من الهدر، وتخلق قيمة بيئية واجتماعية واقتصادية طويلة الأجل.

معيار ISO 15686-5 (تكلفة دورة الحياة): جزء من سلسلة ISO 15686 المتعلقة بالتخطيط لعمر الخدمة للمباني والأصول الإنشائية، يوفر المعيار إرشادات حول تطبيق تكلفة دورة الحياة لتقييم إجمالي تكلفة ملكية الأصول على مدار حياتها بالكامل - بما في ذلك الاستحواذ والتشغيل والصيانة، والاستبدال، والتخلص في نهاية العمر. يساعد صانعي القرار في مقارنة البدائل بناءً على الآثار المالية طويلة الأجل بدلاً من مجرد التكاليف الأولية.

معيار ISO 20887 (التصميم القابل للتفكيك والتكيف): يوفر مبادئ ومتطلبات لتصميم المباني وأعمال الهندسة المدنية لتكون قابلة للتكيف ومرنة، وقابلة للتفكيك أو إعادة البناء في نهاية عمرها للخدمة. يركز على تقليل الهدر، وتمكين إعادة استخدام المكونات، وتسهيل الصيانة أو التحديث الفعال بمرور الوقت، مما يقلل من الأثر البيئي ويطيل من قيمة الأصول.

نظام التقييم بدرجات اللؤلؤ للمباني (دولة الإمارات العربية المتحدة): تم تطويره من قبل مجلس التخطيط العمراني في أبوظبي، يركز على التصميم المستدام والبناء، والتشغيل المناسبين لمناخ وثقافة دولة الإمارات.

لائحة شروط ومواصفات المباني الخضراء في دبي: تفرض الحد الأدنى من متطلبات البناء الأخضر للمباني الجديدة والتحديثات في دبي لتحسين كفاءة الطاقة، والحفاظ على المياه، وجودة البيئة الداخلية.

LEED (نظام الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة): نظام شهادة بناء أخضر عالمي يستخدم على نطاق واسع تم تطويره من قبل مجلس البناء الأخضر الأمريكي، يغطي التصميم والبناء والتشغيل والصيانة.

تقييم BREEAM (مؤسسة بحوث البناء للتقييم البيئي): نظام تقييم وشهادة مقره المملكة المتحدة يقيم أداء الاستدامة للمباني والبنية التحتية في مراحل مختلفة.

وإرشادات استدامة أصول البنية التحتية الصادرة عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة: تم تطويرها من قبل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، توفر هذه الإرشادات للحكومات، خاصة على المستويات الوطنية والمحلية طرقًا عملية لتخطيط وتشغيل وصيانة أصول البنية التحتية العامة لتحقيق مزيد من المرونة والاستدامة وتقديم الخدمات. تدمج الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لإدارة الأصول لمساعدة الدول على تحسين استثمارات البنية التحتية، وتمديد أعمار الأصول، والتوافق مع أهداف التنمية المستدامة.

- **نظام التقييم بدرجات اللؤلؤ للمباني/لائحة شروط ومواصفات المباني الخضراء في دبي/ نظام الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة/مؤسسة بحوث البناء للتقييم البيئي: أطر الاستدامة لتصميم المباني، وتشغيلها، وتحديثها.**
- **وإرشادات استدامة أصول البنية التحتية الصادرة عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة: إرشادات حول إدارة البنية التحتية العامة لتحقيق المرونة والاستدامة.**

✓ خطوات العمل الموصى بها:

1 دمج الاستدامة في مرحلة التخطيط والتصميم

- يتطلب إجراء تحليل تكلفة دورة الحياة لجميع مشاريع البناء الجديدة والتجديدات الكبرى.
- ضمان توافق التصميم مع معايير البناء الأخضر (استدامة، لؤلؤة +2، نظام الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة).
- تطبيق مبادئ المعيار ISO 20887 بحيث يمكن تعديل المباني أو توسعتها أو تفكيكها بأقل قدر من الهدر.
- **مثال:** المباني المصممة وفقاً لمعايير البناء الأخضر الدولية (مثل نظام الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة، مؤسسة بحوث البناء للتقييم البيئي، نظام التقييم بدرجات اللؤلؤ للمباني) تحقق عادةً استهلاكاً للطاقة أقل بنسبة 20-30% على مدار دورة حياتها مقارنةً بالتصاميم التقليدية.

• الجهة المسؤولة:

- « وزارة المالية - إدارة الأصول الحكومية (السياسة/الاشراف)
- « الجهات الاتحادية (التنفيذ)
- « البلديات المحلية (الدعم في التنفيذ)

2 البناء المستدام والتكليف

- إلزام المقاولين باتباع ممارسات الشراء المستدام (ISO 20400) مع إعطاء الأولوية للمواد منخفضة الانبعاثات الكربونية، والموردين المحليين، وتقليل النفايات.
- يتطلب تحديد أهداف تحويل النفايات (مثل: إعادة تدوير 70-80% من نفايات البناء والهدم).
- إجراء التشغيل التجريبي وإعادة التشغيل التجريبي لضمان عمل الأنظمة (التكييف والإنارة والمياه) بالكفاءة المرجوة منذ اليوم الأول.

• الجهة المسؤولة:

- « وزارة المالية - إدارة الأصول الحكومية (السياسة/الاشراف)
- « المقاولون وهيئات الدعم (التنفيذ)
- « البلديات المحلية (الدعم في إدارة النفايات)

3 الكفاءة التشغيلية والمراقبة

- إجراء عمليات تدقيق للطاقة والمياه كل 3 سنوات لجميع المباني الاتحادية.
- تنفيذ أنظمة إدارة المباني (BMS) أو أنظمة إدارة الأصول المعادلة لمراقبة مستمرة لأنظمة HVAC، والإضاءة، والمرافق.
- إجراء مقارنة معيارية: مقارنة أداء المباني مع المعايير الإماراتية والدولية.
- مثال: يمكن أن يؤدي تحديث الإضاءة إلى LED وأنظمة HVAC عالية الكفاءة إلى تقليل استهلاك الطاقة السنوي للمباني بنسبة 15-25%، مع فترات استرداد تتراوح بين 3-5 سنوات.

• الجهة المسؤولة:

- « وزارة المالية - إدارة الأصول الحكومية (السياسة/الاشراف)
- « الجهات الاتحادية (التنفيذ)
- « وزارة الطاقة والبنية التحتية (الدعم في التدقيق)

4 الصيانة الوقائية والتنبؤية

- تطوير وتنفيذ جداول صيانة وقائية (فحص الأسطح، صيانة أنظمة HVAC، فحوصات هيكلية).
- استخدام التحليلات التنبؤية (مثل: حساسات الاهتزاز، مراقبة حمل الطاقة) للبنية التحتية الحيوية لمنع الأعطال المكلفة.
- تسجيل جميع أعمال الصيانة في أنظمة إدارة الأصول لضمان إمكانية تتبعها وتحسين الميزانيات المستقبلية.

• الجهة المسؤولة:

- « وزارة المالية - إدارة الأصول الحكومية (السياسة/الاشراف)
- « الجهات الاتحادية (التنفيذ)

5 التخريد وإعادة الاستخدام بشكل مستدام

- عند انتهاء عمر الأصول، يجب تقييم إمكانية إعادة استخدامها (كما هو موضح في قسم "إعادة توظيف الأصول غير المستغلة لتحقيق قيمة مجتمعية") أو تفكيكها لاستعادة المواد بدلاً من هدمها.
- توثيق استعادة المواد الأساسية (الفولاذ، الخرسانة، الزجاج) وتتبع معدلات إعادة التدوير.
- مثال: تتيح أساليب التفكيك، بدلاً من الهدم، استعادة 60-90% من مواد البناء (الفولاذ، الخرسانة، الزجاج، الخشب)، مما يقلل بشكل كبير من انبعاثات الكربون والنفايات الناتجة عن دورة حياة المواد.

• الجهة المسؤولة:

- « وزارة المالية - إدارة الأصول الحكومية (اعتماد الموردين/الإشراف)
- « الجهات الاتحادية (التنفيذ)
- « البلديات المحلية ومراكز إعادة التدوير المعتمدة (الدعم في التنفيذ)

6 اعتبارات الكفاءة المالية

- الكفاءة المالية هي نتيجة دمج ممارسات دورة الحياة الموضحة في الفقرات الفرعية من (1) إلى (5) في كل قرار مالي. يجب أن تكون كل مرحلة من مراحل دورة حياة الأصول الثابتة مرتبطة بمسؤولية تحمل التكاليف وتحقيق وفورات ملموسة.
- خطوات توضيحية:
- « **في مرحلة التخطيط والتصميم** (انظر الفقرة الفرعية 1)، يجب ألا يقتصر تحليل تكلفة دورة الحياة على توجيه خيارات التصميم فحسب، بل ينبغي أيضًا استخدامه لمقارنة التأثيرات المالية طويلة الأجل لخيارات البناء المختلفة.
- « **في مرحلة البناء** (انظر الفقرة الفرعية 2)، يجب ربط تحويل النفايات واستخدام المواد منخفضة الكربون والمستدامة بوفورات التكاليف الناتجة عن تقليل مشتريات المواد وانخفاض رسوم التخلص من النفايات.
- « **في مرحلة التشغيل** (انظر الفقرة الفرعية 3)، يجب تحويل النتائج من عملية التدقيق على الطاقة والمياه إلى وفورات مالية (مثل: انخفاض فواتير الخدمات، وفترات استرداد تكاليف إجراءات التحديث).
- « **في مرحلة الصيانة** (انظر الفقرة الفرعية 4)، يجب توثيق الصيانة الوقائية والتنبؤية كوسيلة لتجنب التكاليف، موضحة كيف أن التدخلات المبكرة تقلل من الحاجة إلى قطع الاستبدال المكلفة أو الإصلاحات الطارئة.
- « **في مرحلة التخريد** (انظر الفقرة الفرعية 5)، يجب تسجيل إيرادات إعادة البيع واسترداد المواد كتعويضات مالية، مما يقلل من التكاليف الصافية لإيقاف التخريد.

• الجهة المسؤولة:

- « يجب على **الجهات** المسؤولة عن كل فقرة فرعية (1-5) أن تقوم بتحديد وتوثيق ومراقبة التكاليف والفوائد المالية بشكل فعال كما هو موضح أعلاه لأغراض التقرير والتوثيق.

✓ المعايير الرئيسية والمتطلبات الفنية:

1 مؤشرات الأداء الرئيسية

الرقم	مؤشر الأداء الرئيسي	ما الذي يقيسه	الصيغة/المعادلة	قياس المتغيرات	مصدر البيانات	المرجع / الأهداف النموذجية
1	كثافة استهلاك الطاقة (EUI)	كفاءة الطاقة في المباني	إجمالي استهلاك الطاقة السنوي (كيلوواط بالساعة) ÷ المساحة الإجمالية (م ²)	الطاقة من العدادات/الفواتير؛ المساحة الإجمالية من المخططات	فواتير المرافق، نظام إدارة المباني	>150 كيلوواط بالساعة/م ² /سنة (المكاتب)؛ >250 (المستشفيات)
2	كثافة استخدام المياه (WUI)	كفاءة استهلاك المياه	إجمالي استهلاك المياه السنوي (م ³) ÷ المساحة الإجمالية (م ²)	استخدام المياه المقاسة: المساحة الإجمالية من المخططات	فواتير المرافق، سجلات إدارة المرافق	>0.5 م ³ /م ² /سنة (المدارس)؛ >1.0 (المستشفيات)
3	معدل الامتثال للمباني الخضراء	نسبة الأصول التي تفي بمعايير الحصول على شهادات في مجال الاستدامة	(المباني المعتمدة ÷ إجمالي عدد المباني) × 100	عدد الشهادات (شهادة استدامة، نظام الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة، WELL)	سجلات وزارة المالية، المجلس الإماراتي للبيئة الخضراء	تحقيق نسبة ≤80% بحلول عام 2030
4	كثافة الكربون للمباني	انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن تشغيل المباني	(انبعاثات غازات الدفيئة ÷ المساحة الإجمالية)	الطاقة/المياه × عوامل الانبعاثات	فواتير المرافق، عوامل وزارة التغير المناخي والبيئة	متوافقة مع أهداف الإمارات العربية المتحدة للحياد المناخي
5	معدل التخريد المستدام	التخلص من المباني بطريقة مستدامة	(الأصول التي تم تخريدها بشكل مستدام ÷ إجمالي المباني التي تم تخريدها) × 100	نسبة المواد المعاد تدويرها/المستخدمة مرة أخرى	تقارير المقاول، بيانات إدارة النفايات	تحويل أكثر من 90% من مكبات النفايات

الرقم	مؤشر الأداء الرئيسي	ما الذي يقيسه	الصيغة/المعادلة	قياس المتغيرات	مصدر البيانات	المرجع / الأهداف النموذجية
6	الامتثال للصيانة الوقائية	الصيانة الاستباقية للأصول	(المهام الوقائية المكتملة ÷ المهام المجدولة) × 100	تتبع أوامر العمل	نظام إدارة الصيانة المحوسب، سجلات إدارة المرافق	امتثال بنسبة $\leq 95\%$
7	تكلفة دورة الحياة لكل م ²	تحقيق الكفاءة المالية خلال دورة حياة الأصول	(الاستحواذ + التشغيل والصيانة + التحديث + التخريد - القيمة المتبقية) ÷ المساحة الإجمالية	التكاليف من المالية + المساحة الإجمالية من المخططات	أنظمة المالية، سجلات إدارة المرافق	تخفيض بنسبة $\geq 10\%$ خلال 5 سنوات
8	العائد على الاستثمار للأصول	الكفاءة المالية للمباني مقارنة بالتكاليف	(صافي الفائدة المالية من الأصل ÷ إجمالي تكلفة دورة الحياة) × 100	صافي الفائدة: الإيرادات (إذا كانت قابلة للتطبيق)، وفورات التكاليف من كفاءة الاستخدام، التكاليف المتجنبة: تكلفة دورة الحياة + الاستحواذ + التشغيل والصيانة + التخلص	سجلات المالية، وفورات المرافق، تقارير إدارة المرافق	عائد إيجابي على الاستثمار عبر دورة الحياة: معايير حسب نوع الأصل

2 إرشادات التنفيذ للتقييمات الرئيسية

• تحليل تكلفة دورة الحياة للمباني/البنية التحتية

- « قائمة بجميع فئات التكاليف: الاستحواذ، البناء، التشغيل (الطاقة، المياه، الموظفين)، الصيانة، التخلص.
- « تطبيق القيمة الحالية الصافية على مدى العمر المتوقع (20-50 سنة).
- « مقارنة بين خيارات التصميم المتعددة (مثل التصميم التقليدي مقابل التصميم الأخضر للمباني).
- « اختر الخيار الذي يتمتع بأدنى قيمة حالية صافية وأعلى مستوى من الامتثال للاستدامة.

• عملية التدقيق على الطاقة والمياه

- « تعيين مدققين معتمدين كل 3 سنوات
- « قياس الاستهلاك ومقارنته بالمعايير الأساسية والمعايير المرجعية.
- « تحديد أفضل 3 تدخلات مع فترة استرداد أقل من 5 سنوات (مثل تحسينات الإضاءة، العزل، التركيبات ذات التدفق المنخفض).
- « تقديم نتائج التدقيق إلى وزارة المالية للحصول على التمويل وتحديد الأولويات.

• التخريد واستعادة المواد

- « تقييم حالة الأصل وإمكانية إعادة استخدامه.
- « تطوير خطة هدم تركز على استعادة المواد (هدف استعادة نسبة $\leq 70\%$).
- « التعاقد مع مراكز إعادة التدوير المعتمدة.
- « توثيق كميات المواد المعاد استخدامها أو المعاد تدويرها.

استخدام الأصول الحكومية بشكل عادل ومتاح للجميع



الهدف



يهدف هذا الإطار إلى ضمان إدارة واستخدام الأصول الحكومية، سواء كانت مبانٍ، أو مركبات أو أنظمة لتكنولوجيا المعلومات أو مرافق مشتركة، بطريقة تحقق العدالة والشمولية وتعزز المنفعة الاجتماعية. ويُقصد بذلك أن تسهم الأصول في تحقيق قيمة وظيفية ومالية، إلى جانب توفير فرص وصول متكافئة لجميع فئات المجتمع، بما في ذلك أصحاب الهمم والفئات المستهدفة والمجتمعات محدودة الدخل. ويؤكد الإطار أن مبادئ العدالة وسهولة الوصول ليست عناصر اختيارية، وإنما ركائز أساسية ضمن ممارسات الإدارة المستدامة للأصول الحكومية.

المعايير والأطر المطبقة³⁶:



- **مجموعة أدوات القيمة الاجتماعية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة:** لقياس الفوائد الاجتماعية وتأثير المجتمع.
- **معييار الأداء رقم 4 الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية (الصحة والسلامة والأمن المجتمعي):** لضمان عدم تأثير الأصول سلباً على المجتمعات المحلية.
- **إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول تقييم الأثر الاجتماعي:** التقييم المنهجي للعواقب الاجتماعية لقرارات إدارة الأصول.
- **اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص أصحاب الهمم:** تعزيز إمكانية الوصول في الأصول العامة.

36 مجموعة أدوات القيمة الاجتماعية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة: تم تطوير هذه المجموعة من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتساعد المنظمات والحكومات على قياس وتقييم ومناقشة القيمة الاجتماعية والفوائد لمشاريعها واستثماراتها. توفر طرقاً لرصد تأثيرات المجتمع، ورفاهية أصحاب المصلحة، والنتائج الاجتماعية الأوسع التي تتجاوز المقاييس المالية البحتة، مما يمكن من اتخاذ قرارات أكثر شمولية.

معييار الأداء رقم 4 الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية (الصحة والسلامة والأمن المجتمعي): صادر عن مؤسسة التمويل الدولية، حيث يحدد معييار الأداء رقم 4 المتطلبات للمنظمات من أجل حماية الصحة والسلامة والأمن للمجتمعات المتأثرة بعملياتها أو أصولها. يغطي تقييم المخاطر، والاستعداد للطوارئ، ومشاركة أصحاب المصلحة، وترتيبات الأمن المسؤولة لمنع أو التخفيف من الآثار السلبية على السكان المحليين.

إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول تقييم الأثر الاجتماعي: توفر هذه الإرشادات نهجاً منظماً لتقييم وإدارة العواقب الاجتماعية للسياسات والبرامج والمشاريع، بالإضافة إلى مساعدة المنظمات على تقييم كيفية تأثير قرارات إدارة الأصول على الناس والمجتمعات بما في ذلك العدالة، وسبل العيش، والاعتبارات الثقافية وتحديد تدابير التخفيف أو التعزيز.

اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص أصحاب الهمم: معاهدة دولية لحقوق الإنسان اعتمدها الأمم المتحدة، تلزم الدول الموقعة بتعزيز وحماية وضمان التمتع الكامل والمتساوي بجميع حقوق الإنسان للأشخاص أصحاب الهمم. بالنسبة للأصول العامة، تعمل الاتفاقية على توجيه الحكومات لضمان الوصول والشمولية وعدم التمييز في البنية التحتية والخدمات وعمليات اتخاذ القرار.

معييار ISO 26000 (المسؤولية المجتمعية): هو معيار توجيهي عالمي يساعد المنظمات على دمج المسؤولية المجتمعية في قيمها واستراتيجيتها وعملياتها. يغطي مجالات مثل حقوق الإنسان، وممارسات العمل، والبيئة، والممارسات التشغيلية العادلة، وقضايا المستهلك، وتطوير المجتمع، مما يدعم اتخاذ قرارات أكثر أخلاقية واستدامة.

معييار ISO 21542 (إمكانية الوصول في البيئة المبنية): يقدم هذا المعيار متطلبات فنية وتوصيات لتصميم وبناء المباني والمرافق التي يمكن الوصول إليها من قبل الأشخاص أصحاب الهمم وجميع المستخدمين بغض النظر عن العمر أو القدرة. يغطي عناصر مثل المداخل، ومسارات الحركة، والمرافق الصحية، والإشارات، ومخارج الطوارئ لضمان الشمولية.

معايير إرشادات النفاذ إلى محتوى الويب (WCAG): تم تطويرها من قبل رابطة الشبكة المعلوماتية العالمية (W3C)، تقدم هذه الإرشادات معايير معترف بها دولياً لجعل المحتوى الرقمي أكثر وصولاً للأشخاص أصحاب الهمم. تركز على أربعة مبادئ: القابلية للإدراك، والقابلية للتشغيل، والفهم، والموثوقية، وتوفر معايير نجاح لمواقع الويب، والتطبيقات، والأصول الرقمية لضمان إمكانية استخدامها من قبل جميع المستخدمين.

- **معيار ISO 26000:** إطار المسؤولية المجتمعية.
- **معيار ISO 21542:** لضمان الوصول في البيئة المبنية.
- **معايير إرشادات النفاذ إلى محتوى الويب (WCAG):** لضمان الوصول في تكنولوجيا المعلومات والأصول الرقمية

✓ الخطوات الموصى بها:

1 إجراء تقييمات الأثر الاجتماعي للأصول الرئيسية:

تُعَدُّ تقييمات الأثر الاجتماعي أداة أساسية لتحديد وتحليل التأثيرات المحتملة للأصول الحكومية على مختلف الفئات الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، قد يسهم إنشاء مبنى حكومي جديد في توفير فرص عمل وتعزيز مستوى الخدمات العامة، غير أنه قد يترتب عليه في المقابل زيادة في الكثافة المرورية أو تقليل سهولة الوصول للفئات الضعيفة.

• طريقة التنفيذ

- « **تحديد الأساس المرجعي:** وضع قائمة بالمجموعات المجتمعية أو أصحاب المصلحة الذين سيتأثرون (مثل: الموظفين، المواطنين الذين يستخدمون الخدمات الحكومية، الفئات الضعيفة).
- « **تحديد مجالات التأثير:** إمكانية الوصول (البدنية والرقمية)، القدرة على تحمل التكاليف، السلامة، الاعتبارات الثقافية، والانتقال المحتمل.
- « **إشراك أصحاب المصلحة:** عقد ورش عمل قصيرة أو استبيانات مع المجموعات المتأثرة لجمع الملاحظات.
- « **تفعيل إجراءات الحد من التأثيرات:** مثال - إذا كان يتم بناء مكتب حكومي جديد، تأكد من تضمين منحدرات، لافتات بعدة لغات، ومرافق ملائمة للنساء.

• الجهة المسؤولة:

- « وزارة المالية - إدارة الأصول الحكومية (السياسة/الإشراف)
- « الجهات الاتحادية (التنفيذ)

2 ضمان الوصول الشامل للأصول:

دمج متطلبات إمكانية الوصول (البدنية والرقمية) في سياسات ومشاريع الأصول.

• طريقة التنفيذ

- « **بالنسبة للأصول غير المنقولة (المباني، البنية التحتية):** التأكد من توافر منحدرات، ومصاعد، وأرصفة لمسية لذوي الإعاقة البصرية، ودورات مياه ميسرة، ولوحات إرشادية واضحة ومفهومة.

« بالنسبة للأصول المنقولة (المركبات، أنظمة تكنولوجيا المعلومات): تأكد من أن نسبة من المركبات الحكومية ملائمة لأصحاب الهمم (مساعد للكراسي المتحركة)، وأن تشتمل أنظمة تكنولوجيا المعلومات على خصائص فنية تدعم قابلية الاستخدام من قبل جميع الفئات، بما في ذلك التوافق مع برامج قراءة الشاشة لضمان سهولة الوصول للأشخاص من أصحاب الاعاقة البصرية.

- استخدام المعايير العالمية مثل معيار ISO 21542: إمكانية الوصول إلى المباني ومعايير إرشادات النفاذ إلى محتوى الويب (WCAG) لتكنولوجيا المعلومات.

• الجهة المسؤولة:

- « وزارة المالية - إدارة الأصول الحكومية (السياسة/الإشراف)
- « الجهات الاتحادية (التنفيذ)
- « البلديات المحلية ومقدمو الخدمات (الدعم في التنفيذ)

3 تعزيز الاستخدام العادل والشفاف للأصول:

ضمان توزيع الأصول واستخدامها بطريقة تعود بالنفع على المصلحة العامة الأوسع، وليس فقط على أقسام أو مجموعات معينة.

• طريقة التنفيذ

- « تتبع بيانات استخدام الأصول المشتركة (مثل: مراكز التدريب الحكومية، الأساطيل، أنظمة تكنولوجيا المعلومات).
- « تحديد الأصول غير المستغلة وفتحها للاستخدام المجتمعي أو بين الأقسام. (مفصل في قسم "إعادة توظيف الأصول غير المستغلة لتحقيق قيمة مجتمعية")
- مثال: يمكن الاستفادة من قاعة تدريب ضمن أحد المباني الاتحادية لتستخدم من قبل جهات حكومية أخرى في عقد الدورات وورش العمل، مما يساهم في رفع كفاءة استخدام المرافق الحكومية وتجنب الازدواجية في إنشاء البنى التحتية.

• الجهة المسؤولة:

- « وزارة المالية - إدارة الأصول الحكومية (السياسة/الإشراف/تحديد معايير الاستغلال)
- « الجهات الاتحادية (التنفيذ)

4 دمج معايير السلامة وحماية المجتمع عند استخدام الأصول:

ضمان أن الأصول لا تشكل مخاطر على صحة وسلامة المجتمع.

• طريقة التنفيذ

- « بالنسبة للمباني: إجراء عمليات تدقيق سنوية للسلامة (الحريق، السلامة الإنشائية، الصحة العامة للمباني).

- « بالنسبة للمركبات: ضمان الامتثال لمعايير السلامة على الطرق ومعايير الانبعاثات.
- « بالنسبة لأنظمة تكنولوجيا المعلومات: ضمان الأمن السيبراني لحماية بيانات المواطنين.
- « إنشاء آليات فعّالة لمعالجة الشكاوى تتيح لأفراد المجتمع الإبلاغ عن أي مخاطر تتعلق بالسلامة أو صعوبات في الوصول إلى الأصول أو المرافق الحكومية.

• الجهة المسؤولة:

- « وزارة المالية - إدارة الأصول الحكومية (السياسة/الإشراف)
- « الجهات الاتحادية (التنفيذ)
- « الوحدات التنظيمية المعنية الداخلية لدى وزارة المالية مثل تكنولوجيا المعلومات (الدعم في التنفيذ).

✓ المعايير الرئيسية والمتطلبات الفنية:

1 مؤشرات الأداء الرئيسية

الرقم	مؤشر الأداء الرئيسي الموصى به	ما الذي يقيسه	الصيغة/المعادلة	كيفية القياس	البيانات المطلوبة	المرجع / الأهداف النموذجية
1	نسبة الأصول التي تم الانتهاء من تقييم الأثر الاجتماعي لها	دمج الاعتبارات الاجتماعية في مشاريع الأصول	(الأصول التي تم الانتهاء من تقييم الأثر الاجتماعي لها ÷ إجمالي المشاريع المؤهلة) × 100	تتبع تقارير تقييم الأثر الاجتماعي المعتمدة مقابل محفظة الأصول	سجل الأصول، تقارير تقييم الأثر الاجتماعي	نسبة $\leq 75\%$ من الأصول التي تمتلك تقييمًا للأثر الاجتماعي
2	نسبة الامتثال لمعايير إمكانية الوصول	مدى توافق كود الإمارات للبيئة المؤهلة - التصميم الشامل، المعايير المعادلة للقانون الأمريكيين أصحاب الهمم (ADA)	(عدد الأصول التي تتمتع بإمكانية الوصول الكاملة ÷ إجمالي عدد الأصول) × 100	قابل للوصول: متوافق مع قانون كود الإمارات للبيئة المؤهلة (الممرات، المصاعد، اللافتات، ميزات الوصول في تكنولوجيا المعلومات). قارن مع معايير إرشادات الويف النفاذ إلى محتوى الويب ISO 21542/WCAG أو كود الإمارات للبيئة المؤهلة.	إجراء عمليات التدقيق على المرافق وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سجل المعلومات، الأصول، وسائل النقل	امتثال بنسبة 100% للأصول الموجهة للجمهور

الرقم	مؤشر الأداء الرئيسي الموصى به	ما الذي يقيسه	الصيغة/المعادلة	كيفية القياس	البيانات المطلوبة	المرجع / الأهداف النموذجية
3	مؤشر الاستخدام العادل	مدى توزيع الوصول والاستخدام بشكل عادل بين مختلف الفئات السكانية	(استخدام الفئات المستهدفة ÷ إجمالي الاستخدام) × 100	الفئات المستهدفة: ذوو الهمم، النساء، كبار السن، ذوو الدخل المنخفض/الفئات المستهدفة	بيانات المستخدم من قسم الموارد البشرية، أنظمة حجز المرافق، الاستبيانات	استخدام بنسبة $\leq 20-15\%$ من الفئات المستهدفة (حسب نسبة السكان)
4	درجة القدرة على تحمل التكاليف وإمكانية الوصول	قدرة المواطنين على تحمل تكاليف خدمات الأصول الحكومية	نسبة الخدمات المقدمة مجاناً أو بأسعار مدعومة للفئات الهشة	تتبع الرسوم/ المدفوعات مقابل الإعفاءات/الدعم المالي	سجلات الإدارة المالية، بيانات تقديم الخدمات	تقديم 100% من الخدمات الأساسية مجاناً أو بأسعار مدعومة للفئات الهشة
5	رضا المواطنين عن إمكانية الوصول إلى الأصول	إدراك مستوى العدالة والشمولية والفائدة من الأصول	نسبة المواطنين الذين يقيمون إمكانية الوصول إلى الأصول الحكومية بأنها "مُرضية" أو أعلى	استبيانات رضا المواطنين/ المستخدمين السنوية، مجموعات التركيز	استبيانات الموارد البشرية، الاستطلاعات العامة، الملاحظات حول الخدمات	مستوى رضا يصل إلى $\leq 85\%$

إعادة توظيف الأصول غير المستغلة لتحقيق قيمة مجتمعية



الهدف



تعظيم القيمة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للأصول الحكومية من خلال تحديد الأصول غير المستغلة أو الشاغرة وإعادة توظيفها لتحقيق فائدة أوسع للمجتمع. يضمن ذلك أن تحقق الاستثمارات العامة قيمة مستمرة، وتقليل النفايات، وتساهم في أولويات الاستدامة الوطنية مثل الاقتصاد الدائري، والشمولية الاجتماعية، والقدرة على التكيف مع المناخ.

المعايير والأطر المطبقة³⁷:



- **إرشادات إعادة الاستخدام التكميلي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في المنطقة (2016):** توجيهات حول تحويل الأصول غير المستغلة إلى مساحات ذات فائدة اجتماعية.
- **سياسة إعادة الاستخدام التكميلي للأصول من منتدى الاقتصاد العالمي (2024):** مبادئ للاقتصاد الدائري وكفاءة التكاليف.
- **معييار ISO 59004 (الاقتصاد الدائري):** يقدم إرشادات لتنفيذ أو تحسين ممارسات الاقتصاد الدائري بشكل أكثر فعالية.
- **معييار ISO 20887 لعام 2020 (التصميم القابل للتفكيك والتكيف):** تصميم يركز على القابلية للتكيف، وإعادة الاستخدام، والتفكيك.

37 إرشادات إعادة الاستخدام التكميلي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في المنطقة: تصدر هذه الإرشادات عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وتوفر للحكومات والمسؤولين عن التخطيط الحضري أساليب عملية لإعادة توظيف أو تحويل الأصول العامة والخاصة غير المستغلة أو الشاغرة أو القديمة إلى مساحات ذات فائدة اجتماعية. وتؤكد على أهمية مشاركة المجتمع، والتصميم المستدام، وإعادة التطوير الشاملة لتعزيز القيمة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

سياسة إعادة الاستخدام التكميلي للأصول من منتدى الاقتصاد العالمي (2024): تم تطوير هذا الإطار السياسي من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي، ويحدد المبادئ وأفضل الممارسات لإعادة الاستخدام التكميلي للأصول في سياق الاقتصاد الدائري. يركز على إطالة دورة حياة الأصول، وتقليل الكربون المحتجز، وتعزيز كفاءة التكاليف، وتعزيز الابتكار في إعادة توظيف المباني والبنية التحتية والمساحات العامة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الناشئة.

معييار ISO 59004 (الاقتصاد الدائري): يحدد معييار ISO 59004 لعام 2024 المبادئ وإطار العمل والمصطلحات المشتركة لتنفيذ الاقتصاد الدائري، مما يوجه المنظمات وصانعي السياسات في تصميم استراتيجيات ونماذج أعمال وأنظمة تعزز كفاءة الموارد، وتقلل من النفايات، وتخلق قيمة بيئية واجتماعية واقتصادية طويلة الأجل.

معييار ISO 20887 (التصميم القابل للتفكيك والتكيف): يقدم معييار ISO 20887 مبادئ ومتطلبات لتصميم المباني وأعمال الهندسة المدنية لتكون قابلة للتكيف، ومرنة، وقادرة على التفكيك أو الهدم في نهاية عمرها الافتراضي. كما يؤكد المعيار على تقليل النفايات، وتمكين إعادة استخدام المكونات، وتسهيل الصيانة أو التحديث الفعال مع مرور الوقت، مما يقلل من الأثر البيئي ويطيل قيمة الأصول.

✓ خطوات العمل الموصى بها:

1 جرد الأصول وتقييم الاستغلال:

تحديد الأصول غير المستغلة أو الشاغرة.

• طريقة التنفيذ

- « تطوير قاعدة بيانات لجرد جميع الأصول التي تديرها وزارة المالية (المنقولة وغير المنقولة).
- « **تطبيق نسب استغلال الأصول** (مثل: نسبة الإشغال، ونسبة ساعات الاستخدام في الأسبوع) للكشف عن الأصول ذات الأداء المنخفض.
- « تصنيف الأصول إلى: مُستغلة بالكامل، مُستغلة جزئياً، أو شاغرة.
- **مثال:** يجب أن يتم وضع إشارة على أي مكتب حكومي يقل إشغاله عن 30% على مدار العام للمراجعة.

• الجهة المسؤولة:

- « وزارة المالية - إدارة الأصول الحكومية (السياسة/الإشراف/تحديد معايير الاستخدام)
- « الجهات الاتحادية (توفير بيانات الاستغلال)

2 تحليل الجدوى واحتياجات المجتمع:

تحديد أفضل استخدام بديل للأصول غير المستغلة بناءً على طلب المجتمع والجدوى المالية.

• طريقة التنفيذ

- « **إجراء استبيان لاحتياجات المجتمع** (مدارس، سكن، مراكز ابتكار، مساحات خضراء، صالات رياضية/مكتبات عامة).
- « إجراء تقييم للجدوى المالية (تحليل بسيط للتكاليف والفوائد يقارن بين إعادة الاستخدام والتخلص).
- « **إجراء تقييم للعوامل البيئية:** رصد الانخفاض في الانبعاثات الكربونية التي يمكن تحقيقها في حال إعادة توظيف الأصل بدلاً من هدمه أو استبداله، وذلك لدعم ممارسات الاستدامة وتقليل البصمة الكربونية للمشروعات الحكومية.
- **مثال:** تحويل مستودع شاغر إلى مركز عمل وتدريب مشترك قد يكلف أقل من 40% من تكلفة بناء منشأة جديدة ويقلل من نفايات المواد.

• الجهة المسؤولة:

- « وزارة المالية - إدارة الأصول الحكومية (السياسة/الإشراف/الاعتمادات)
- « الجهات الاتحادية (التنفيذ)
- « البلديات المحلية (الدعم في التنفيذ)

3 دمج السياسات والتخطيط:

دمج إعادة الاستخدام التكميلي في السياسات الرسمية لإدارة الأصول لدى وزارة المالية.

• طريقة التنفيذ

- « تطوير معايير إعادة الاستخدام (مثل: الحد الأدنى المتوقع لنسب الإشغال/الاستخدام، والعائد على الاستثمار).
- « تضمين متطلبات الاستدامة (تحديثات الطاقة، وأهداف إعادة استخدام المواد).
- « ضمان حماية الثقافة/التراث للمباني التاريخية أثناء تكييفها لاستخدامات جديدة.
- « دمج آليات دعم التمويل (مثل: الشراكة، والتعاون بين القطاعين العام والخاص).

• الجهة المسؤولة:

- « وزارة المالية - إدارة الأصول الحكومية (السياسة/الإشراف/التكامل)
- « إدارة الاستراتيجية والمستقبل (الدعم في الموائمة مع الأهداف الوطنية).

4 التصميم والتنفيذ ومشاركة المجتمع:

تحويل الأصول غير المستغلة إلى مساحات تخدم المجتمع بمشاركة أصحاب المصلحة.

• طريقة التنفيذ

- « إشراك المعماريين والمهندسين لإعادة تصميم الأصول وفقاً لمبادئ إعادة الاستخدام التكميلي (ISO 20887).
- « تطبيق عمليات تحديث خضراء (ألواح شمسية، أنظمة تكييف هواء فعالة، أنظمة توفير المياه).
- « إشراك المجتمعات من خلال جلسات استشارية لضمان أن التصميم يعكس الاحتياجات الحقيقية.
- « مثال: يمكن إعادة توظيف أرض اتحادية شاغرة لتحويلها إلى حديقة مجتمعية مزروعة بنباتات محلية قليلة المتطلبات من حيث الصيانة.

• الجهة المسؤولة:

- « وزارة المالية - إدارة الأصول الحكومية (السياسة/الإشراف)
- « المقاولون وهيئات البلدية (التنفيذ)
- « المجتمعات والمنظمات غير الحكومية (الاستشارة)

5 المراقبة والتحسين المستمر:

متابعة النتائج وتطوير برنامج إعادة الاستخدام.

• طريقة التنفيذ

- « إنشاء لوحة تحكم لمراقبة أداء إعادة الاستخدام تتضمن مؤشرات الأداء الرئيسية.
- « إجراء مراجعات سنوية لتقييم مستوى الاستخدام، وحجم الوفورات المالية، والفوائد الاجتماعية المحققة.
- « توثيق الدروس المستفادة لتوسيع نطاق مشاريع إعادة الاستخدام لتشمل أصولاً أخرى.

• الجهة المسؤولة:

- « وزارة المالية - إدارة الأصول الحكومية (التقارير/مراقبة الأداء)
- « الجهات الاتحادية (توفير البيانات)

✓ المعايير الرئيسية والمتطلبات الفنية:

1 مؤشرات الأداء الرئيسية:

الرقم	مؤشر الأداء الرئيسي الموصى به	ما الذي يقيسه	الصيغة/المعادلة	كيفية القياس	البيانات المطلوبة	المرجع / الأهداف النموذجية
1	معدل استغلال الأصول (الأصول غير المنقولة)	الاستخدام الفعال لمساحة المباني	(المساحة المشغولة ÷ إجمالي المساحة القابلة للاستخدام) × 100 أو (ساعات الاستخدام الفعلية ÷ الساعات المتاحة) × 100	عمليات التدقيق على المساحات، أجهزة استشعار الإشغال، وأنظمة الحجز	سجلات إدارة المرافق، بيانات الموارد البشرية/المساحات	نسبة 75-85% لمساحات المكاتب؛ ونسبة 85-90% للفصول الدراسية/المستشفيات
2	معدل استغلال الأصول (الأصول المنقولة)	كفاءة استخدام الأصول مقابل فترات عدم الاستخدام	(إجمالي ساعات استخدام الأصول في الإنتاج ÷ إجمالي الساعات المتاحة) × 100	ساعات الاستخدام الإنتاجي: الساعات التشغيلية المسجلة. الساعات المتاحة: إجمالي الوقت الذي تكون فيه الأصول في المخزون وتعمل.	نظام إدارة الأصول، سجلات الاستخدام، برامج إدارة الأسطول	نسبة <80% لمعدل استخدام المركبات والآلات؛ و <70% لمعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الرقم	مؤشر الأداء الرئيسي الموصى به	ما الذي يقيسه	الصيغة/ المعادلة	كيفية القياس	البيانات المطلوبة	المرجع / الأهداف النموذجية
3	معدل الأصول الشاغرة	نسبة الأصول الحكومية غير المستخدمة بنشاط	(عدد الأصول الشاغرة/غير المستخدمة ÷ إجمالي الأصول) $\times 100$	شاغر: < 6 أشهر بدون استخدام، أو نسبة > 20% من معدل الاستخدام	سجل الأصول، عمليات التدقيق على الإشغال، سجلات الاستخدام	شاغر بنسبة > 5%
4	معدل إعادة التوظيف	نسبة الأصول غير المستغلة التي تم إعادة توظيفها لفائدة المجتمع أو المصلحة العامة	(عدد الأصول المعاد توظيفها ÷ إجمالي الأصول غير المستغلة المحددة) $\times 100$	تتبع الأصول غير المستغلة ومشاريع إعادة التوظيف	قاعدة بيانات الأصول لوزارة المالية، تقارير الوزارة	نسبة $\leq 50\%$ خلال 3 سنوات
5	الاستخدام لفائدة المجتمع	مدى استخدام الأصول المعاد توظيفها من قبل المجتمع / الفئات المستهدفة	(ساعات استخدام المجتمع ÷ إجمالي ساعات الأصول المعاد توظيفها المتاحة) $\times 100$	ساعات المجتمع: الحجزات من قبل المنظمات غير الحكومية، البرامج الاجتماعية، الخدمات العامة	أنظمة الحجز، سجلات استخدام المجتمع	استخدام المجتمع بنسبة $\leq 30-40\%$
6	القيمة الاقتصادية المستردة	الوفورات المالية أو الإيرادات الناتجة عن إعادة التوظيف	(الإيرادات + الوفورات في التكاليف من إعادة التوظيف ÷ إجمالي استثمار إعادة التوظيف) $\times 100$	الإيرادات: الإيجارات، الفعاليات، الشراكات؛ الوفورات في التكاليف: تجنب الهدم/البناء الجديد	سجلات إدارة المالية، تقارير وزارة المالية	العائد على الاستثمار بنسبة $\leq 100\%$ على مدى دورة الحياة

9.4. قائمة مؤشرات الأداء الرئيسية الموحدة

الرقم	مؤشر الأداء الرئيسي	ما الذي يقيسه	الصيغة/المعادلة	قياس المتغيرات	مصدر البيانات	المرجع / الأهداف النموذجية
إدارة دورة حياة مستدامة للأصول - الأصول المنقولة:						
1	إجمالي تكلفة الملكية لكل أصل	فعالية تكلفة دورة حياة الأصول	(تكلفة الاستحواذ + تكاليف التشغيل والصيانة + تكلفة التخلص - قيمة إعادة البيع) ÷ عدد الأصول	التكاليف من السجلات إدارة المالية، تكاليف التشغيل والصيانة من سجلات الصيانة، قيمة إعادة البيع من سجلات التخلص.	نظام المالية، سجلات الصيانة، سجلات المشتريات	مقارنة معيارية حسب فئة الأصول؛ الهدف هو تحقيق التخفيض السنوي
2	الامتثال للصيانة الوقائية	تنفيذ الصيانة الاستباقية	(عدد مهام الصيانة الوقائية المنجزة ÷ العدد المجدول) × 100	تتبع المهام المجدولة مقابل المنجزة.	سجلات الصيانة، نظام إدارة الصيانة المحسوب	امتثال بنسبة $\geq 95\%$
3	كفاءة الطاقة للأصول	كثافة الطاقة لعمليات الأصول	الطاقة المستهلكة لكل أصل ÷ الناتج (مثل: ساعات الاستخدام، المسافة المقطوعة، عدد المستخدمين)	الطاقة المستهلكة: فواتير الوقود/الكهرباء أو بيانات المراقبة عن بُعد (التليماتيك). الناتج: سجلات الاستخدام.	بيانات المراقبة عن بُعد، فواتير المرافق، أدوات مراقبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	تتوقف الأهداف على نوع الأصل، مثل: > 7 لتر/100 كم للمركبات.
4	انبعاثات غازات الدفيئة لكل أصل	الأثر المناخي لاستخدام الأصول	(الوقود/الطاقة المستهلكة × عامل الانبعاثات) ÷ ناتج الأصل	الوقود/الطاقة المستهلكة: سجلات الوقود/فواتير الكهرباء. عامل الانبعاثات: عوامل غازات الدفيئة من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ/الإمارات العربية المتحدة.	سجلات الأسطول، فواتير الطاقة، تقارير الاستدامة.	التخفيض السنوي؛ التوافق مع أهداف الإمارات العربية المتحدة للحياد المناخي.

الرقم	مؤشر الأداء الرئيسي	ما الذي يقيسه	الصيغة/المعادلة	قياس المتغيرات	مصدر البيانات	المرجع / الأهداف النموذجية
5	معدل إعادة تدوير الأصول	مدى إعادة الاستخدام، التجديد، أو إعادة التدوير	(عدد الأصول المعاد استخدامها/ المجددة/المعاد تدويرها ÷ إجمالي الأصول التي تم التخلص منها) $100 \times$	تتبع طريقة التخلص.	سجلات التخلص، شهادات مراكز إعادة التدوير.	$<70\%$ من الأصول تم التخلص منها بطرق دائرية.
6	متوسط عمر الأصل مقابل العمر الإنتاجي	كفاءة التجديد والتحديث	(متوسط عمر الأصول ÷ متوسط العمر الإنتاجي) $100 \times$	العمر: الوقت منذ الشراء. العمر الإنتاجي: محددة حسب فئة الأصل.	سجل الأصول، قاعدة بيانات المشتريات	50-70% من العمر الإنتاجي (محفوظة متوازنة)
7	وفورات التكاليف من المشتريات المستدامة	الوفورات المالية من المشتريات الصديقة للبيئة	(تكلفة الأساس - تكلفة الأصل المستدام) ÷ تكلفة الأساس $100 \times$	التكلفة الأساسية: سعر الأصل التقليدي. التكلفة المستدامة: سعر الشراء وتكلفة التشغيل المعتمدة بيئيًا.	سجلات المشتريات، عروض الأسعار من الموردين، تحليل التكلفة الإجمالية.	وفورات تكلفة دورة الحياة بنسبة 5-15%
8	رضا الموظفين عن الأصول	تجربة المستخدم والإنتاجية	نسبة الموظفين الذين يقيمون الأصول بـ "مقبول" أو أعلى في الاستبيانات	إجراء استبيانات مستخدمين منظمة سنويًا	استبيانات الموارد البشرية، منصات تقديم الملاحظات	رضا بنسبة $\leq 85\%$
9	الامتثال لمعايير التخلص والنفايات الإلكترونية	الالتزام بالمعايير القانونية والبيئية	(الأصول التي تم التخلص منها وفقًا لمعايير الامتثال ÷ إجمالي الأصول التي تم التخلص منها) $100 \times$	التحقق من الامتثال لمعايير النفايات الإلكترونية، والنفايات الخطرة، ومعايير التخلص الاتحادية في الإمارات العربية المتحدة.	تقارير الامتثال، شهادات مراكز التخلص	امتثال بنسبة 100%

الرقم	مؤشر الأداء الرئيسي	ما الذي يقيسه	الصيغة/ المعادلة	قياس المتغيرات	مصدر البيانات	المرجع / الأهداف النموذجية
إدارة دورة حياة مستدامة للأصول - الأصول غير المنقولة:						
10	كثافة استهلاك الطاقة (EUI)	كفاءة الطاقة في المباني	إجمالي استهلاك الطاقة السنوي (كيلوواط بالساعة) ÷ المساحة الإجمالية (م ²)	الطاقة من العدادات/ الفواتير: المساحة الإجمالية من المخططات	فواتير المرافق، نظام إدارة المباني	>150 كيلوواط بالساعة/م ² / سنة (المكاتب): >250 (المستشفيات)
11	كثافة استخدام المياه (WUI)	كفاءة استهلاك المياه	إجمالي استهلاك المياه السنوي (م ³) ÷ المساحة الإجمالية (م ²)	استخدام المياه المقاسة: المساحة الإجمالية من المخططات	فواتير المرافق، سجلات إدارة المرافق	>0.5 م ³ /م ² /سنة (المدارس): >1.0 (المستشفيات)
12	معدل الامتثال للمباني الخضراء	نسبة الأصول التي تفي بمعايير الحصول على شهادات في مجال الاستدامة	(المباني المعتمدة ÷ إجمالي عدد المباني) × 100	عدد الشهادات (شهادة استدامة، نظام الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة، WELL)	سجلات وزارة المالية، المجلس الإماراتي للأبنية الخضراء	تحقيق نسبة ≤80% بحلول عام 2030
13	كثافة الكربون للمباني	انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن تشغيل المباني	(انبعاثات غازات الدفيئة ÷ المساحة الإجمالية)	الطاقة/المياه × عوامل الانبعاثات	فواتير المرافق، عوامل وزارة التغير المناخي والبيئة	متوافقة مع أهداف الإمارات العربية المتحدة للحياد المناخي
14	معدل إيقاف الاستخدام	التخلص من المباني بطريقة مستدامة	(الأصول التي تم إيقاف استخدامها بشكل مستدام ÷ إجمالي المباني التي تم إيقاف استخدامها) × 100	نسبة المواد المعاد تدويرها/ المستخدمة مرة أخرى	تقارير المقاول، بيانات إدارة النفايات	تحويل أكثر من 90% من مكبات النفايات

الرقم	مؤشر الأداء الرئيسي	ما الذي يقيسه	الصيغة/المعادلة	قياس المتغيرات	مصدر البيانات	المرجع / الأهداف النموذجية
15	الامتثال للصيانة الوقائية	الصيانة الاستباقية للأصول	(المهام الوقائية المكتملة ÷ المهام المجدولة) × 100	تتبع أوامر العمل	نظام إدارة الصيانة المحوسب، سجلات إدارة المرافق	امتثال بنسبة $\leq 95\%$
16	تكلفة دورة الحياة لكل م ²	تحقيق الكفاءة المالية خلال دورة حياة الأصول	(الاستحواذ + التشغيل والصيانة + التحديث + الإيقاف - القيمة المتبقية) ÷ المساحة الإجمالية	التكاليف من المالية + المساحة الإجمالية من المخططات	أنظمة المالية، سجلات إدارة المرافق	تخفيض بنسبة $\geq 10\%$ خلال 5 سنوات
17	العائد على الاستثمار للأصول	الكفاءة المالية للمباني مقارنة بالتكاليف	(صافي الفائدة المالية من الأصل ÷ إجمالي تكلفة دورة الحياة) × 100	صافي الفائدة: الإيرادات (إذا كانت قابلة للتطبيق)، وفورات التكاليف من كفاءة الاستخدام، التكاليف المتجنبة: تكلفة دورة الحياة: الاستحواذ + التشغيل والصيانة + التخلص	سجلات المالية، وفورات المرافق، تقارير إدارة المرافق	عائد إيجابي على الاستثمار عبر دورة الحياة؛ معايير حسب نوع الأصل

الرقم	مؤشر الأداء الرئيسي الموصى به	ما الذي يقيسه	الصيغة/ المعادلة	كيفية القياس	البيانات المطلوبة	المرجع / الأهداف النموذجية
استغلال الأصول الحكومية بشكل عادل ومتاح للجميع						
1	نسبة الأصول التي تم الانتهاء من تقييم الأثر الاجتماعي لها	دمج الاعتبارات الاجتماعية في مشاريع الأصول	(الأصول التي تم الانتهاء من تقييم الأثر الاجتماعي لها ÷ إجمالي المشاريع المؤهلة) × 100	تتبع تقارير تقييم الأثر الاجتماعي المعتمدة مقابل محفظة الأصول	سجل الأصول، تقارير تقييم الأثر الاجتماعي	نسبة ≤ 75% من الأصول التي تمتلك تقييمًا للأثر الاجتماعي
2	نسبة الامتثال لمعايير إمكانية الوصول	مدى توافق الأصول مع معايير إمكانية الوصول في الإمارات العربية المتحدة (التصميم الشامل، المعايير المعادلة لقانون الأمريكيين أصحاب الهمم - ADA)	(عدد الأصول التي تتمتع بإمكانية الوصول الكاملة ÷ إجمالي عدد الأصول) × 100	قابل للوصول: متوافق مع قانون إمكانية الوصول في الإمارات العربية المتحدة (الممرات، المصاعد، اللافات، ميزات الوصول في تكنولوجيا المعلومات). قارن مع معايير إرشادات النفاذ إلى محتوى الويب ISO 21542/WCAG أو رموز الوصول في الإمارات العربية المتحدة.	إجراء عمليات التدقيق على المرافق وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سجل الأصول، ووسائل النقل	امتثال بنسبة 100% للأصول الموجهة للجمهور
3	مؤشر الاستخدام العادل	مدى توزيع الوصول والاستخدام بشكل عادل بين مختلف الفئات السكانية	(استخدام الفئات المستهدفة ÷ إجمالي الاستخدام) × 100	الفئات المستهدفة: ذوو الهمم، النساء، كبار السن، ذوو الدخل المنخفض/ الفئات المستهدفة	بيانات المستخدم من قسم الموارد البشرية، أنظمة حجز المرافق، الاستبيانات	استخدام بنسبة ≤ 20-15% من الفئات المستهدفة (حسب نسبة السكان)

الرقم	مؤشر الأداء الرئيسي الموصى به	ما الذي يقيسه	الصيغة/المعادلة	كيفية القياس	البيانات المطلوبة	المرجع / الأهداف النموذجية
4	درجة القدرة على تحمل التكاليف وإمكانية الوصول	قدرة المواطنين على تحمل تكاليف خدمات الأصول الحكومية	نسبة الخدمات المقدمة مجاناً أو بأسعار مدعومة للفئات الهشة	تتبع الرسوم/ المدفوعات مقابل الإعفاءات/ الدعم المالي	سجلات الإدارة المالية، بيانات تقديم الخدمات	تقديم 100% من الخدمات الأساسية مجاناً أو بأسعار مدعومة للفئات الهشة
5	رضا المواطنين عن إمكانية الوصول إلى الأصول	إدراك مستوى العدالة والشمولية والفائدة من الأصول	نسبة المواطنين الذين يقيمون إمكانية الوصول إلى الأصول الحكومية بأنها "مُرضية" أو أعلى	استبيانات رضا المواطنين/ المستخدمين السنوية، مجموعات التركيز	استبيانات الموارد البشرية، الاستطلاعات العامة، الملاحظات حول الخدمات	مستوى رضا يصل إلى $\geq 85\%$

الرقم	مؤشر الأداء الرئيسي الموصى به	ما الذي يقيسه	الصيغة/المعادلة	كيفية القياس	البيانات المطلوبة	المرجع / الأهداف النموذجية
إعادة توظيف الأصول غير المستغلة لتحقيق قيمة مجتمعي						
1	معدل استغلال الأصول (الأصول غير المنقولة)	الاستخدام الفعال لمساحة المباني	(المساحة المشغولة ÷ إجمالي المساحة القابلة للاستخدام) × 100 أو (ساعات الاستخدام الفعلية ÷ الساعات المتاحة) × 100	عمليات التدقيق على المساحات، أجهزة استشعار الإشغال، وأنظمة الحجز	سجلات إدارة المرافق، بيانات الموارد البشرية/المساحات	نسبة 75-85% لمساحات المكاتب؛ ونسبة 85-90% للفصول الدراسية/المستشفيات
2	معدل استخدام الأصول (الأصول المنقولة)	كفاءة استخدام الأصول مقابل فترات عدم الاستخدام	(إجمالي ساعات استخدام الأصول في الإنتاج ÷ إجمالي الساعات المتاحة) × 100	ساعات الاستخدام الإنتاجي؛ الساعات التشغيلية المسجلة. الساعات المتاحة: إجمالي الوقت الذي تكون فيه الأصول في المخزون وتعمل.	نظام إدارة الأصول، سجلات الاستخدام، برامج إدارة الأسطول	نسبة <80% لمعدل استخدام المركبات والآلات؛ و <70% لمعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
3	معدل الأصول الشاغرة	نسبة الأصول الحكومية غير المستخدمة بنشاط	(عدد الأصول الشاغرة/غير المستخدمة ÷ إجمالي الأصول) × 100	شاغر: <6 أشهر بدون استخدام، أو نسبة >20% من معدل الاستخدام	سجل الأصول، عمليات التدقيق على الإشغال، سجلات الاستخدام	شاغر بنسبة >5%
4	معدل إعادة التوظيف	نسبة الأصول غير المستغلة التي تم إعادة توظيفها لفائدة المجتمع أو المصلحة العامة	(عدد الأصول المعاد توظيفها ÷ إجمالي الأصول غير المستغلة المحددة) × 100	تتبع الأصول غير المستغلة ومشاريع إعادة التوظيف	قاعدة بيانات الأصول لوزارة المالية، تقارير الوزارة	نسبة ≤50% خلال 3 سنوات

الرقم	مؤشر الأداء الرئيسي الموصى به	ما الذي يقيسه	الصيغة/المعادلة	كيفية القياس	البيانات المطلوبة	المرجع / الأهداف النموذجية
5	الاستخدام لفائدة المجتمع	مدى استخدام الأصول المعاد توظيفها من قبل المجتمع / الفئات المستهدفة	(ساعات استخدام المجتمع ÷ إجمالي ساعات الأصول المعاد توظيفها المتاحة) × 100	ساعات المجتمع: الحجزات من قبل المنظمات غير الحكومية، البرامج الاجتماعية، الخدمات العامة	أنظمة الحجز، سجلات استخدام المجتمع	استخدام المجتمع بنسبة ≤ 30-40%
6	القيمة الاقتصادية المستردة	الوفورات المالية أو الإيرادات الناتجة عن إعادة التوظيف	(الإيرادات + الوفورات في التكاليف من إعادة التوظيف ÷ إجمالي استثمار إعادة التوظيف) × 100	الإيرادات: الإيجارات، الفعاليات، الشراكات؛ الوفورات في التكاليف: تجنب الهدم/البناء الجديد	سجلات إدارة المالية، تقارير وزارة المالية	العائد على الاستثمار بنسبة ≤ 100% على مدى دورة الحياة

9.5. الملاحق

9.5.1 الملحق أ - قائمة التحقق لتقييم الطلب (الأصول المنقولة وغير المنقولة)

الغرض: ضمان أن كل طلب شراء جديد يأتي مع مبررات قوية، وأنه تم استكشاف جميع البدائل الممكنة (مثل إعادة الاستخدام، التجديد، أو المشاركة) قبل منح الموافقة:

الرقم	السؤال	نعم / لا	الملاحظات / التعليقات	الجهة المسؤولة عن التحقق
1	هل يوجد أصل موجود لدى وزارة المالية أو أي جهة اتحادية أخرى يمكنه تلبية الحاجة؟	☐		
2	هل يمكن إعادة تأهيل أو إصلاح أو تحسين الأصول الحالية لتلبية الاحتياجات؟	☐		
3	هل يمكن تلبية الحاجة من خلال الإيجار أو المشاركة بدلاً من الشراء؟	☐		
4	هل الأصول المطلوبة متناسبة مع الحاجة الفعلية (غير مبالغ في المواصفات بالنسبة للاحتياج الفعلي)؟	☐		
5	هل تم تقييم تأثير الاستدامة (الطاقة، المياه، الكربون، والتخلص)؟	☐		
6	إذا كان الأمر يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: هل يمكن اعتبار الحلول السحابية أو الافتراضية بديلاً عن شراء أجهزة جديدة؟	☐		
7	إذا كان الأمر يتعلق بالمساحات (غير المنقولة): هل يمكن إعادة توظيف المباني أو الطوابق التي لا تستغل بشكل كامل أولاً قبل البحث عن خيارات جديدة؟	☐		

المرفقات المطلوبة:

- تقرير الجرد من نظام إدارة الأصول.
- سجلات الاستغلال.
- تقدير تكلفة التجديد/ إعادة التأهيل.

9.5.2 الملحق ب - هيكل ملف تحليل تكلفة دورة الحياة

الغرض: تقييم ومقارنة التكاليف الإجمالية للملكية فيما يتعلق بخيارات الأصول أو المشاريع المختلفة.

الرقم	الحقل	الوصف
1	اسم الخيار	الخيار البديل الذي يتم مقارنته
2	مدة الدراسة (بالسنوات)	الإطار الزمني للتحليل (عادةً ما يتراوح بين 20 إلى 30 سنة للمباني)
3	معدل الخصم (%)	المعدل المعتمد من وزارة المالية لحسابات القيمة الحالية الصافية
4	تكلفة رأس المال (بالدرهم إماراتي)	تكلفة الشراء والتركيب الأولية
5	تكلفة الطاقة/المياه السنوية (بالدرهم إماراتي)	التكلفة التقديرية للمرافق سنوياً
6	تكلفة التشغيل والصيانة السنوية (بالدرهم إماراتي)	الصيانة الدورية، الإصلاحات، والخدمات
7	تكاليف التجديد/الاستبدال الكبرى (بالدرهم إماراتي)	تكلفة وسنة عمليات الاستبدال المتوقعة
8	القيمة المتبقية / تكلفة التخلص (بالدرهم إماراتي)	القيمة المستردة أو تكلفة التخلص عند نهاية العمر الافتراضي
9	القيمة الحالية الصافية (بالدرهم إماراتي)	القيمة الحالية الصافية لإجمالي تكلفة دورة الحياة
10	التوصيات	اختر الخيار الذي يحقق أقل قيمة حالية صافية ويتوافق مع مبادئ الاستدامة

المخرجات المطلوبة:

- مخطط مقارنة القيمة الحالية الصافية
- تحليل الحساسية (±20% من سعر الطاقة، ±10% من تكلفة رأس المال، ±2% من معدل الخصم)
- ملاحظة حول التوصيات النهائية.

9.5.3 الملحق ج - نموذج تخطيط الصيانة الوقائية

الغرض: توحيد جدول الصيانة الوقائية عبر فئات الأصول.

الرقم	فئة الأصل	مرجع الشركة المصنعة الأصلية (OEM)	التكرار	قائمة المهام	الأدوات/الأجزاء المطلوبة	الشخص المسؤول	التسجيل في أنظمة إدارة الأصول (نعم/لا)
1							
2							

9.5.4 الملحق د - نموذج خطة التشغيل وإعادة التشغيل

الغرض: توحيد معايير الاختبار والتحقق المتعلقة بأداء أنظمة المباني.

الرقم	النظام	رؤية التصميم / هدف الأداء	الاختبارات المطلوبة	معايير القبول	الجهة المسؤولة	التوثيق
1						
2						

9.5.5 الملحق هـ - نموذج تقييم الأثر الاجتماعي

الغرض: تحديد وقياس وإدارة التأثيرات الاجتماعية للأصول الجديدة أو المعاد توظيفها بطريقة منظمة.

الرقم	الحقل	إرشادات لإكمال النموذج
1	اسم المشروع	أدخل اسم الأصل/المشروع
2	نوع الأصل	منقول / غير منقول
3	نطاق المشروع	بناء جديد، تجديد/إعادة تأهيل، إعادة توظيف، أو تخلص
4	مجموعات أصحاب المصلحة	تحديد المجموعات المتأثرة (الموظفين، المجتمع، المنظمات غير الحكومية، الفئات المهمشة)
5	بيانات الأساس المرجعي	جمع البيانات السكانية، الخدمات الحالية، ونقاط الضعف
6	التأثيرات الإيجابية	الفوائد المتوقعة
7	التأثيرات السلبية	المخاطر المحتملة
8	تدابير الحد من التأثيرات	خطوات للحد من السلبيات
9	تدابير التعزيز	خطوات لزيادة الإيجابيات
10	ملخص الاستشارة	توثيق عملية المشاركة
11	التوصيات النهائية	القرارات والمبررات

9.5.6 الملحق و - سجل مشاركة أصحاب المصلح

الغرض: ضمان تسجيل جميع الاستشارات والملاحظات بطريقة منظمة.

الرقم	نوع المشاركة	التاريخ	مجموعة أصحاب المصلحة	عدد المشاركين	القضايا الرئيسية التي تم طرحها	الإجراءات المتفق عليها	الشخص المسؤول	الحالة (مفتوح / مغلق)
1								
2								

9.5.7 الملحق ز - بطاقة تقييم درجة تحسين القيمة

الغرض: توفر بطاقة تقييم درجة تحسين القيمة بمنهجية منظمة لتقييم ما إذا كانت عملية الاستحواذ على الأصول أو تجديدها أو تشغيلها أو إعادة توظيفها تحقق قيمة طويلة الأمد مقابل المال، مع ضمان التوافق مع أهداف الاستدامة البيئية والاجتماعية. يجب إكمال البطاقة وتقديمها لجميع القرارات الرئيسية المتعلقة بالأصول قبل الموافقة عليها.

الرقم	مجال المعايير	الوصف	نهج التقييم	البيانات المطلوبة	التقييم (5-1)	النسبة (%)	النتيجة المحسوبة
1	فعالية تكلفة دورة الحياة	يُقيّم التكلفة الإجمالية للملكية (الاستحواذ، التشغيل، الصيانة، والتخلص) باستخدام تحليل تكلفة دورة الحياة وفقاً لمعيار ISO 15686-5.	1 = لا يوجد تحليل تكلفة دورة الحياة؛ 3 = تحليل جزئي لتكلفة دورة الحياة؛ 5 = تحليل كامل لتكلفة دورة الحياة مع تحليل الحساسية.	دفتر عمل تحليل تكلفة دورة الحياة، بيانات تكلفة المشتريات، ميزانيات التشغيل والصيانة.			
2	العائد على الاستثمار	يقيس الفوائد الصافية (الوفورات + الإيرادات) مقارنةً بالتكاليف الإجمالية على مدار دورة حياة الأصول.	1 = العائد على الاستثمار > 0%؛ 3 = العائد على الاستثمار 0-10%؛ 5 = العائد على الاستثمار < 15%.	بيانات تحليل تكلفة دورة الحياة؛ التوقعات المالية؛ سجلات الإيرادات.			

الرقم	مجال المعايير	الوصف	نهج التقييم	البيانات المطلوبة	التقييم (5-1)	النسبة (%)	النتيجة المحسوبة
3	تكلفة الملكية المعدلة للكربون	يُقيّم المخاطر المالية الكاملة عند تطبيق تسعير الكربون أو تكلفة الظل للكربون على انبعاثات دورة الحياة.	1 = لا تشمل تكلفة الكربون؛ 3 = تم مراعاة تكلفة الكربون جزئياً؛ 5 = تقييم انبعاثات الكربون على مدى دورة الحياة الكاملة مدمجة مع سعر الكربون في الإمارات العربية المتحدة. نتائج تحليل تكلفة دورة الحياة.	بيانات تقييم انبعاثات الكربون على مدى دورة الحياة الكاملة؛ سعر الظل للكربون في الإمارات العربية المتحدة؛ نتائج تحليل تكلفة دورة الحياة.			
4	وفورات كفاءة الموارد	يتتبع الوفورات في التكاليف الناتجة عن تقليل استهلاك الطاقة والمياه والمواد.	1 = وفورات >5%؛ 3 = وفورات 5-15%؛ 5 = وفورات <20%.	فواتير الطاقة/ المياه؛ بيانات نظام مراقبة الكفاءة.			
5	أثر الصيانة الوقائية	يقيّم التكاليف التي تم تجنبها للإصلاح أو الاستبدال من خلال الصيانة الاستباقية.	1 = لا يوجد خطة صيانة وقائية؛ 3 = توجد خطة صيانة وقائية، ولكن بتغطية جزئية؛ 5 = $90 \leq$ من الأصول تحت الصيانة الوقائية مع توفير <10% في التكاليف.	سجلات صيانة نظام إدارة الأصول؛ السجلات المالية.			

الرقم	مجال المعايير	الوصف	نهج التقييم	البيانات المطلوبة	التقييم (5-1)	النسبة (%)	النتيجة المحسوبة
6	التوافق مع المعايير الوطنية/معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية	درجة الامتثال لمعايير مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام للإفصاح عن معايير التقارير الخاصة بالاستدامة (IPSASB SRS)، و إطار الاستدامة المالية لوزارة المالية، ومعيار ISO 55000، ورؤية الإمارات العربية المتحدة للحياد الكربوني 2050.	1= لا يوجد الامتثال؛ 3 = امتثال جزئي؛ 5 = امتثال كامل ومُعتمد من تدقيق مستقل.	تقارير الامتثال؛ كشوفات الضمان/التأكيد الخارجي.			
-	النتيجة المحسوبة الإجمالية	النتيجة المجمعة لتحديد ما إذا كان المشروع/الأصل يفي بالحد الأدنى المطلوب (مثل، $\leq 70\%$).	(التقييم $\times$ النسبة) $\div 5$	-	النتيجة: $\frac{\text{التقييم}}{5} \times 100\%$		

10.

الخدمات الرقمية المستدامة (تكنولوجيا المعلومات)

10. الخدمات الرقمية المستدامة (تكنولوجيا المعلومات)

موائمة مع الأهداف البيئية لوزارة المالية ورؤية دولة الإمارات العربية المتحدة فأن الخدمات الرقمية (تكنولوجيا المعلومات) تلتزم بدمج الاستدامة في العمليات التشغيلية الرقمية لبناء مستقبل مستدام من خلال إعطاء الأولوية لكفاءة الطاقة والحد من انبعاثات الكربون وتحسين استخدام الموارد، كما يهدف اختصاص تكنولوجيا المعلومات الي تقليل الأثر البيئي مع تقديم خدمات رقمية مبتكرة وآمنة وموثوقة .

حيث يركز المسار الرقمي المستدام لوزارة المالية على تبني الطاقة المتجددة، والاستفادة من التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية (Cloud computing)، وتوظيف الممارسات الصديقة للبيئة في جميع عمليات تكنولوجيا المعلومات وانطلاقاً من الالتزام بالمسؤولية البيئية، على دمج الاستدامة في استراتيجياتها الأساسية، لضمان أن يدعم التحول الرقمي الإشراف البيئي، ويضع معياراً للحوكمة المستدامة.

10.1. النطاق

يُبين الإطار للاستدامة في مجال تكنولوجيا المعلومات حدود ونطاق الممارسات التي تهدف إلى تحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية ضمن العمليات الرقمية في هذا المجال. وتتماشى هذه الإرشادات مع المعايير الوطنية والدولية، مما يدعم المبادرات المستدامة في دولة الإمارات ويعزز التحول الرقمي المسؤول بيئياً.

تنطبق هذه الإرشادات على تصميم وتطوير وإدارة بنية تكنولوجيا المعلومات التحتية (مثل مراكز البيانات والخدمات السحابية والمنصات الرقمية)، بالإضافة إلى مشتريات تكنولوجيا المعلومات المستدامة وتقييم الموردين وفقاً للمعايير البيئية والاجتماعية. كما تركز على تطوير المهارات الرقمية لتعزيز الاستدامة المجتمعية، وتطبيق آليات للمراقبة، وإعداد تقارير دورية، مع تحسين مستمر في كفاءة الطاقة، وتقليل الانبعاثات، وإدارة النفايات الإلكترونية.

10.1.1 نطاق وإستخدامات للإستدامة

• البنية التحتية الرقمية

- « مراكز البيانات: الخوادم، والأرفف، وأنظمة التبريد، ووحدات توزيع الطاقة، ومصادر الطاقة غير المنقطعة.
- « الحوسبة السحابية والهجينة: المنصات المستضافة على السحابة (مثل، البنية التحتية كخدمة، والبرمجيات كخدمة، والمنصة كخدمة)، والآلات الافتراضية، والتكوينات الهجينة المحلية.
- « معدات الشبكات والتخزين: أجهزة التوجيه والمفاتيح وجدران الحماية وأنظمة النسخ الاحتياطية.
- « أجهزة حوسبة المستخدم النهائي: أجهزة الكمبيوتر المحمولة، وأجهزة الكمبيوتر المكتبية، والأجهزة المحمولة (الهواتف المحمولة، والأجهزة اللوحية)، والطابعات، والمساحات الضوئية، والأجهزة متعددة الوظائف.

« أجهزة تكنولوجيا المعلومات الطرفية وملحقاتها: لوحات المفاتيح، والفأرة، والشاشات، والشاشات الخارجية، وأجهزة العرض، ومحولات الطاقة، وأجهزة التخزين الخارجية، وكاميرات الويب، والميكروفونات، وسماعات الرأس.

• العمليات والإجراءات التشغيلية (المهام الرئيسية تكنولوجيا المعلومات ضمن نطاق هذه الإرشادات)

- « إعداد الاستراتيجيات والخطط التشغيلية للتطوير الرقمي.
- « صياغة المعايير والإرشادات والسياسات والإجراءات للأنظمة والحلول الرقمية.
- « تحديد وتوفير البنية التحتية، والشبكات، والبرمجيات، والأجهزة، والأنظمة، والتطبيقات.
- « تطوير الحلول والتطبيقات الرقمية.
- « تقييم المخاطر المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والبيانات (بما في ذلك أنظمة التعافي من الكوارث).
- « توفير الأدوات والحلول الفنية والمعرفة لتحليل البيانات وذكاء الأعمال.

• الحوكمة والإمتثال

- « للاطلاع على التفاصيل، يرجى مراجعة الإطار العام لحوكمة الإستدامة.

• إشراك أصحاب المصلحة

- « التعاون المحتمل مع المؤسسات التعليمية، والشركات، والتحالفات/ الوكالات الدولية، ومزودي الحلول، والجهات الاتحادية والمحلية لقيادة ممارسات الخدمات الرقمية المستدامة (تكنولوجيا المعلومات).
- « دعم المواطنين والأعمال من خلال تقديم وإتاحة الخدمات الرقمية الشاملة (تكنولوجيا المعلومات).

• المواءمة مع أهداف الاستدامة الوطنية والعالمية

- « دعم الأجندة الوطنية الخضراء للإمارات، ورؤية الإمارات 2031، وأهداف الحياد المناخي بحلول عام 2050.
- « المساهمة في الجهود الوطنية بشأن التحول إلى الطاقة المستدامة، والحياد الكربوني، والإشراف البيئي.

10.2. الفئات المستهدفة

تم تصميم الإطار للخدمات الرقمية (تكنولوجيا المعلومات) لتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة من الجهات المختلفة، سواء الداخلية أو الخارجية لوزارة المالية، وتزويدهم بأطر عمل قابلة للتنفيذ، مما يضمن التبنى الشامل والتوافق مع أهداف الاستدامة.

10.2.1 أصحاب المصلحة الداخليين

- **المشتريات ولجنة أعمال تكنولوجيا المعلومات (BIC):** الإشراف على تقييم واختيار الموردين، وتضمن مواءمة ممارسات المشتريات مع أهداف الاستدامة.
- **القيادة والإدارة التنفيذية:** توفير التوجه الاستراتيجي وضمان مواءمة مبادرات استدامة تكنولوجيا المعلومات مع أهداف الوزارة المتعلقة بالبيئة والحوكمة.
- **فرق المالية، التدقيق الداخلي، والشؤون القانونية:** متابعة التأثيرات المالية، وضمان التنفيذ الفعال من حيث التكلفة والامتثال للوائح ومعايير الاستدامة.

10.2.2 أصحاب المصلحة الخارجيين

- **المواطنين والأعمال**
 - « المستخدمون النهائيون للخدمات الرقمية التي تقدمها الوزارة، والذين يستفيدون من حلول تكنولوجيا المعلومات المتاحة والفعالة والمستدامة.
- **موردي التكنولوجيا ومزودي الحلول**
 - « الشركاء الذين يوفر خدمات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، والخدمات السحابية، والحلول المدعومة بالذكاء الاصطناعي، المتوقع منهم الإمتثال لمعايير الوزارة المتعلقة بالاستدامة والحاصلين على الشهادات ذات العلاقة (مثل "إنيرجي ستار"، والتقييم البيئي للمنتجات الإلكترونية).
- **الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية**
 - « الجهات الاتحادية المشاركة في إعداد استراتيجيات وخطط عمل التطوير الرقمي في وزارة المالية، مثل هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA). هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية هي الجهة المسؤولة عن تحديد معايير الإستدامة المتعلقة بتقنيات المعلومات والاتصالات و الحوسبة السحابية بحسب إختصاصات الهيئة.
 - أصحاب المصلحة المتعاونون الذين يشاركون البيانات والخدمات والخبرات لتحقيق أهداف الاستدامة الوطنية (مثل وزارة الطاقة والبنية التحتية، وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، وزارة التربية والتعليم، وزارة التغير المناخي والبيئة).
 - الجهات الاتحادية الرئيسية المشاركة في إعداد استراتيجيات وخطط عمل التطوير الرقمي في وزارة المالية، مثل هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية، ووزارة التغير المناخي والبيئة.
 - « وزارة التغير المناخي والبيئة هي المسؤولة عن معايير الإستدامة المرتبطة بالإنبعاثات الكربونية و النفايات الالكترونية و إعادة التدوير بحسب إختصاص الوزارة.

• الهيئات التنظيمية

« الهيئات التنظيمية المعنية بضمان الإمتثال لأطار الاستدامة الدولي والمعمول بها في الإمارات العربية المتحدة ، مثل مجلس الأمن السيبراني في الإمارات العربية المتحدة والهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث.

• المؤسسات التعليمية والتدريبية

« الشركاء الذين يقدمون البرامج التدريبية لتعزيز المهارات الرقمية والاستدامة لموظفي تكنولوجيا المعلومات والمستخدمين النهائيين.

• شركاء الاستدامة والطاقة المتجددة

« مقدمي حلول الطاقة المتجددة والشهادات المعتمدة والبنية التحتية المستدامة لدعم مبادرات تكنولوجيا المعلومات المستدامة في الوزارة.

• مؤسسات إدارة وإعادة تدوير النفايات الإلكترونية

« المؤسسات المعتمدة في إدارة وإعادة التدوير والتخلص من النفايات الالكترونية الخاصة بالوزارة وبما يتمشى مع اللوائح البيئية.

10.3. إرشادات التطبيق

10.3.1 المفهوم الرئيسي

• **التعريف: تكنولوجيا المعلومات الخضراء / المستدامة ***- يتعلق بتصميم وإنتاج والاستفادة والتخلص من أجهزة الكمبيوتر والرقائق ومكونات التكنولوجيا والأجهزة الطرفية بطرق تقلل من الضرر البيئي، مثل تقليل انبعاثات الكربون واستهلاك الطاقة في الشركات المصنعة ومراكز البيانات والمستخدمين النهائيين. كما تركز أيضًا على استخدام المواد الخام من المصادر المستدامة، وإدارة النفايات الإلكترونية بشكل مسؤول، وتعزيز الاستدامة من خلال الموارد المتجددة.

10.3.2 إرشادات إدارة الخدمات الرقمية (تكنولوجيا المعلومات)

• يوضح القسم التالي إرشادات الاستدامة المتعلقة بمجال تكنولوجيا المعلومات، مقسمة إلى ثلاثة أبعاد رئيسية: البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، يليها قسم رابع حول الحوكمة (بما يتفق مع إرشادات الحوكمة العامة المُعدة بشكل منفصل). ويركز كل بُعد على دمج الاستدامة في مهام وعمليات وزارة المالية.

يوضح الجدول التالي هيكل جميع الأقسام الفرعية

الرقم	مجال التركيز	النطاق
1	الهدف	يحدد أهمية الإطار المعني ضمن عمليات الخدمات الرقمية (تكنولوجيا المعلومات).
2	المعايير والأطر المطبقة	الأطر العالمية الرئيسية المعترف بها والتي تم الاستناد إليها عند إعداد الأقسام الفرعية.
3	خطوات العمل الموصى بها	إرشادات تفصيلية خطوة بخطوة توضح منهجية تنفيذ وتطبيق الإطار المعني، إلى جانب تحديد أدوار الجهات المعنية المشاركة.

الرقم	مجال التركيز	النطاق
4	المعايير والمتطلبات الفنية الرئيسية	مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) المطلوبة لضمان فعالية المتابعة ورصد التقدم المحرز.

تم إدراج معلومات إضافية خاصة لكل قسم لضمان الوضوح والتوافق مع أهداف الاستدامة لوزارة المالية.

البيئة:

• إدارة الطاقة:

الهدف: إعداد إطار شامل لإدارة الطاقة ضمن إختصاص الخدمات الرقمية (تكنولوجيا المعلومات). بهدف تعزيز الأداء الأمثل وتقليل استهلاك الطاقة، وتعزيز الممارسات المستدامة بما يتماشى مع المعايير الوطنية والدولية.

• المعايير والأطر المطبقة*:

1. ISO 50001: إدارة الطاقة
2. معيار الجمعية الأمريكية لمهندسي التبريد والتدفئة وتكييف الهواء 90.4 (ASHRAE 90.4): معيار الطاقة لمراكز البيانات

• إرشادات إدارة وكفاءة الطاقة (الإجراءات المُوصَى بها):

1. تطبيق إطار عمل إدارة الطاقة:
 - « تطبيق ISO 50001
 - إعداد نظام إدارة الطاقة لتكنولوجيا المعلومات وسياسته إستنادًا إلى المواصفة الدولية ISO 50001 لتوفير التزام ونهج منظم لتحسين أداء الطاقة.
 - تحديد أهداف واضحة لإدارة الطاقة، ومستهدفاتها، ومؤشرات الأداء الرئيسية في مراكز البيانات وأصول تكنولوجيا المعلومات.
 - تحديد الأدوار والمسؤوليات لإدارة الطاقة، وضمان مشاركة ودعم الإدارة العليا.

« إجراء تدقيق داخلي للطاقة

- تقييم إستهلاك الطاقة بشكل شهري عبر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.
- تحديد أنماط استهلاك الطاقة وعدم الكفاءة بهدف تطوير مقاييس استهلاك الطاقة الأساسية.

« إعداد مؤشرات أداء الطاقة (EnPIs)

- صياغة مؤشرات أداء الطاقة (Energy Performance Indicators EnPIs)، مثل فعالية استخدام الطاقة (PUE) وكفاءة البنية التحتية لمركز البيانات (DCiE) لتقييم كفاءة استخدام الطاقة في عمليات أصول تكنولوجيا المعلومات ومركز البيانات.
- مراقبة استهلاك الطاقة، مع التركيز على تحسين الأنظمة المستهلكة للطاقة بشكل كبير مثل التبريد والإضاءة وأجهزة تكنولوجيا المعلومات.

2. توصيات تحسين كفاءة الطاقة في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات:

« الممكنات الحكومية الرقمية

- تبني خدمات "الشبكة الاتحادية" السحابية لإستضافة الخدمات الرقمية الحكومية وأنظمتها و تطبيقاتها، لغرض تحقيق الإستفادة المثلى من الموارد المشتركة المستدامة ضمن الحوسبة السحابية.
- تحديد السعة المطلوبة من موارد الحوسبة واللازمة لتشغيل التطبيقات بحيث يتم تحقيق الإستخدام الأمثل لهذه الموارد من معالجات رقمية و وحدات تخزين.
- إستهداف نسبة إشغال مثلى لموارد الحوسبة، بحيث تكون نسبة الإشغال المستهدفة 65% للخوادم، و 80% لموارد تخزين البيانات في أي وقت.
- تشغيل الأنظمة على الفئة المناسبة " Tier " من المعالجات و ووحدات التخزين، لضمان تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد.
- تتم بصورة دورية مراجعة الأنظمة و التطبيقات و تحديد الغير مستخدم منها أو الخارج عن الخدمة، و يتم إزالتها حسب الإجراءات المتبعة و تحرير موارد الحوسبة و التخزين منها.

« الاستفادة المثلى من الخادم

- تشجيع استخدام المحاكاة الافتراضية والإستخدام الأمثل للسحابة لتقليل استهلاك الطاقة للخوادم غير المستغلة بشكل كامل. ومواءمة ذلك مع مجال تركيز معيار ISO 50001 وهو تحسين أداء الطاقة في جميع الأنظمة.

« شراء المعدات الموفرة للطاقة

- اتباع معيار ASHRAE 90.4 لاختيار معدات تكنولوجيا المعلومات التي تلبى معايير كفاءة الطاقة مثل تصنيفات "إنيرجي ستار" أو ما يعادلها.
- يفضل استخدام الأجهزة الموفرة للطاقة، مثل الخوادم، ووحدات التخزين، وأجهزة الشبكة، ذات استهلاك الطاقة المنخفض بناءً على مخططات وضع العلامات المحلية والدولية مثل "إنيرجي ستار" و "إيبى إي كوليلبل"

« تحسين استهلاك الطاقة والتبريد

- اعتماد معيار ASHRAE 90.4 لأنظمة التبريد والتهوية لتحسين تدفقات الهواء وتقليل استهلاك الطاقة للتبريد.
- يتم بموجب معيار ASHRAE 90.4 تشغيل مراكز البيانات عند درجات حرارة مثالية لتقليل الحاجة إلى التبريد. ويتم تحديد والحفاظ على مستويات درجات الحرارة لمعدات تكنولوجيا المعلومات، عادةً ما تتراوح بين 18°C إلى 27°C أي: (64.4°F إلى 80.6°F).
- استخدام أنظمة التبريد بالهواء الطبيعي حيثما أمكن، وتحسين أنظمة التدفئة والتهوية وتكييف الهواء (HVAC) لتحقيق كفاءة الطاقة.
- تتبع فعالية حمل التبريد (CLE) كمؤشر أداء رئيسي (KPI)، لقياس فعالية نظام التبريد من حيث استهلاك الطاقة مقابل حجم الحاجة للتبريد.
- استخدام التقنيات الحديثة لتبريد الأجهزة الرقمية على سبيل المثال باستخدام التبريد بالسوائل.
- توظيف أنظمة إضاءة فعالة تُدار تلقائيًا عبر أجهزة استشعار الحركة وتستخدم تكنولوجيا ليد (LED) الموفرة للطاقة.
- الاستفادة من معيار ASHRAE 90.4 لتقييم وإعداد تقرير عن مكون الحمل الميكانيكي الأقصى (MLC) ومكون الحمل الكهربائي (ELC) لأداء مركز البيانات.

المعايير الرئيسية والمتطلبات الفنية:

1. مؤشرات الأداء الرئيسية:

الرقم	المؤشر	الصيغة/ المعادلة	التفاصيل
1	استهلاك الطاقة لكل وحدة من حجم العمل في تكنولوجيا المعلومات (كيلو واط ساعة/ تيرابايت)	إجمالي استهلاك الطاقة (كيلو واط ساعة) / إجمالي حجم البيانات المعالجة (تيرابايت)	يعرف أيضًا بمؤشرات أداء الطاقة (EnPI). مؤشر رئيسي يتتبع أداء الطاقة في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات ومراكز البيانات.
2	تقليص استهلاك الطاقة لكل مركز بيانات (%)	[استهلاك الطاقة (فترة الأساس) - استهلاك الطاقة (الفترة الإعدادية)] / استهلاك الطاقة (الفترة الإعدادية) * 100	
3	فعالية استخدام الطاقة (PUE) (#)	إجمالي طاقة الجهة (كيلوواط ساعة) / طاقة معدات تكنولوجيا المعلومات (كيلوواط ساعة)	هو مقدار الطاقة التي يستخدمها مركز البيانات، بما في ذلك معدات تكنولوجيا المعلومات، والتبريد، والإضاءة، وتوزيع الطاقة، وأي أنظمة داعمة أخرى. إن طاقة معدات تكنولوجيا المعلومات هي الطاقة التي تستهلكها معدات تكنولوجيا المعلومات فقط، مثل الخوادم، وأجهزة التخزين، والأجهزة الشبكية. تعد قيمة فعالية استخدام الطاقة القريبة من 1.0 مثالية، حيث يتراوح النطاق المعتاد بين 1.1 و1.3 لمراكز البيانات ذات الكفاءة العالية.
4	فعالية حمل التبريد (CLE) (#)	إجمالي حمل التبريد المطلوب لمركز البيانات للحفاظ على الظروف البيئية المرغوبة (كيلوواط) / الطاقة التي يستهلكها نظام التبريد (كيلوواط)	تشير قيمة فعالية حمل التبريد الأعلى إلى كفاءة التبريد الأفضل. إذا كانت فعالية حمل التبريد تساوي 1، فهي تعني أن نظام التبريد فعال تمامًا، مع عدم وجود استهلاك زائد للطاقة لحمل التبريد.

* توفر المواصفة إطارًا للجهات لتطوير وتنفيذ وتحسين أداء الطاقة من خلال إدارة الطاقة المنهجية، وتُركز المواصفة على ترشيد استهلاك الطاقة، وتحسين كفاءة الطاقة، وتحقيق التحسين المستمر في أداء الطاقة.

الرقم	المؤشر	الصيغة/ المعادلة	التفاصيل
5	التكلفة السنوية للطاقة (AEC) (درهم إماراتي)	إجمالي تكلفة الطاقة التي يتكبدها مركز البيانات أو البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات سنوياً.	الطاقة التي تستهلكها معدات تكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية المرتبطة بها مثل أنظمة التبريد والإضاءة.
6	مكون الحمل الميكانيكي (MLC)	استهلاك الطاقة للنظام الميكانيكي (كيلوواط ساعة) / استهلاك الطاقة لمعدات تكنولوجيا المعلومات (كيلوواط ساعة).	يشمل استهلاك طاقة للنظام الميكانيكي الطاقة المستخدمة في أنظمة التبريد، والمضخات، والمراوح الطرد الحراري، ووحدات معالجة الهواء. يشير استهلاك طاقة معدات تكنولوجيا المعلومات إلى الطاقة المستهلكة في الخوادم، وأجهزة التخزين، ومعدات الشبكات.
7	مكون الحمل الكهربائي (ELC)	إجمالي التبريد الكهربائي (كيلوواط ساعة) / استهلاك الطاقة لمعدات تكنولوجيا المعلومات (كيلوواط ساعة).	يشمل التبريد الكهربائي التبريد الناتج عن الخدمة الكهربائية الواردة وأنظمة إمداد الطاقة غير المنقطعة (UPS) وأنظمة التوزيع.
8	كثافة الكربون (كجم CO2 / كيلوواط ساعة)	حجم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO2) المنتجة (كجم CO2) / إجمالي الطاقة التي يستهلكها النظام (كيلوواط ساعة)	

2. متطلبات الإمتثال وإعداد التقارير:

« ISO 50001:

- الإبقاء على توثيق أنشطة إدارة الطاقة، بما في ذلك مراجعة الطاقة، ومؤشرات الأداء الرئيسية، وخطط العمل، والتدقيق.
- تقديم تقارير ربع سنوية حول الطاقة إلى الإدارة العليا والجهات المعنية، بما في ذلك البيانات المتعلقة بتوفير الطاقة وانبعاثات الكربون.

« شهادة 90.4 ASHRAE لمراكز البيانات:

- تحصيل شهادة 90.4 ASHRAE لمراكز البيانات لإظهار الإلتزام بأفضل الممارسات في تصميم وتشغيل مراكز البيانات ذات الكفاءة في استهلاك الطاقة.
- مراقبة وإعداد تقارير أداء مركز البيانات وفقاً لمعايير وتوصيات 90.4 ASHRAE

• مراقبة الانبعاثات وإعداد التقارير:

يتطرق هذا القسم الى عمليات قياس وإدارة وإعداد تقارير انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG) في عمليات تكنولوجيا المعلومات في وزارة المالية، مثل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات المحلية، وخدمات السحابة، وأجهزة المستخدمين النهائيين.

الهدف: إعداد نهج منظم لمراقبة الانبعاثات، وضمان الإمتثال للمعايير الوطنية والدولية، ودعم أهداف الإمارات المتمثلة بتحقيق الحياد المناخي بحلول 2050 وأفضل الممارسات العالمية.

• المعايير والأطر المطبقة*:

1. ISO 14064-1: 2018: الغازات الدفيئة

2. بروتوكول الغازات الدفيئة (GHG)

• إرشادات مراقبة الانبعاثات وإعداد تقاريرها (الإجراءات الموصى بها):

1. تطبيق آلية مراقبة الانبعاثات: تعريف نطاقات الانبعاثات

« **نطاق 1:** الانبعاثات المباشرة الناتجة عن أنشطة تكنولوجيا المعلومات التي تديرها الوزارة (مثل استهلاك الوقود لتوليد الطاقة الاحتياطية التي تدعم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات).

« **نطاق 2:** الانبعاثات غير المباشرة الناتجة عن الكهرباء المشتراة المستخدمة لتشغيل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك مراكز البيانات، والمكاتب، ومعدات الشبكة.

« **نطاق 3:** الانبعاثات غير المباشرة من سلسلة توريد تكنولوجيا المعلومات للوزارة، بما في ذلك تصنيع معدات تكنولوجيا المعلومات ونقلها والتخلص منها، بالإضافة إلى الانبعاثات الناتجة عن خدمات السحابة.

2. جمع البيانات والمنهجية

« استخدام أنظمة المراقبة اللحظية للطاقة والمياه في مراكز البيانات والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في المكاتب لقياس استهلاك الكهرباء والمياه بدقة.

– **مصادر البيانات المحتملة:** فواتير الكهرباء والمياه، والتواصل مع شركة تزويد الطاقة (على سبيل المثال، هيئة كهرباء ومياه دبي) للحصول على عامل انبعاثات الشبكة.

« جمع البيانات الدورية (يُفضّل شهرياً) حول استهلاك المولد للوقود (إن وجد) وعوامل الانبعاثات المرتبطة به من الشركة المصنعة/ المورد.

– **مصادر البيانات المحتملة:** بيانات المشتريات الداخلية لاستهلاك الوقود، والتواصل مع الشركة المصنعة/ المورد للحصول على عامل الانبعاثات.

« جمع بيانات الانبعاثات من مزودي خدمات تكنولوجيا المعلومات (مثل مزودي الخدمات السحابية أو موردي الأجهزة) من خلال تقارير الاستدامة للموردين أو إفصاحاتهم.

– **مصادر البيانات المحتملة:** تقارير استدامة الموردين للحصول على بيانات الانبعاثات (مزودي الخدمات السحابية، موردي الأجهزة).

« إذا لم تتوفر مصادر بيانات عوامل الانبعاثات المذكورة أعلاه، يتم استخدام أحدث عوامل الانبعاثات المقدمة من الجهات الدولية مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) أو وزارة البيئة والغذاء والشؤون الريفية (DEFRA) في المملكة المتحدة.

3. حساب الانبعاثات

« تطبيق إرشادات حساب بروتوكول الغازات الدفيئة، باستخدام المعادلة التالية:

– الانبعاثات (طن ثاني أكسيد الكربون المكافئ) = بيانات النشاط × عامل الانبعاث (يرجى الرجوع إلى القسم 7 - 1. حسابات الانبعاثات للحصول على المعادلات التفصيلية والإرشادات)

« الاستفادة من أدوات مثل جدول حساب بروتوكول غازات الاحتباس الحراري للحفاظ على الاتساق والدقة.

4. إطار عمل إعداد تقارير الانبعاثات:

« **هيكل إعداد التقارير**

– إعداد تقرير سنوي لحساب حجم الانبعاثات، يتضمن تفاصيل الانبعاثات حسب النطاقات (1، 2، و3)، ولإجمالي الانبعاثات، والتقدم المحرز تجاه أهداف التخفيض.

– إدراج بيانات الانبعاثات في تقرير الاستدامة للوزارة بما يتماشى مع معايير لمبادرة العالمية لتقارير الاستدامة (GRI)

« **دورية إعداد التقارير**

– التحديثات الداخلية الربع السنوية لمراقبة التقدم وإتخاذ الإجراءات التصحيحية.

– الإفصاحات العامة السنوية، التي تسلط الضوء على اتجاهات الانبعاثات ومبادرات خفض.

المعايير الرئيسية والمتطلبات الفنية:

1. مؤشرات الأداء الرئيسية:

الرقم	المؤشر	الصيغة/ المعادلة	التفاصيل
1	إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة كجم من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	الانبعاثات السنوية التراكمية من البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات	-
2	كثافة الانبعاثات (كجم من ثاني أكسيد الكربون/ تيرابايت)	الانبعاثات السنوية التراكمية من البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات (كجم من ثاني أكسيد الكربون) / إجمالي البيانات المعالجة (تيرابايت)	-
3	مساهمة الطاقة المتجددة (%)	إجمالي الطاقة المتجددة المستهلكة لتشغيل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات (كيلوواط ساعة) / إجمالي الطاقة المستهلكة لتشغيل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات (كيلوواط ساعة)	-

2. توصيات التقليل من الانبعاثات الناتجة عن عمليات تكنولوجيا المعلومات:

• تبني كفاءة الطاقة

« تعزيز استدامة تكنولوجيا المعلومات من خلال تزويد مراكز البيانات بتصاميم موفرة للطاقة، وخفض قيمة فعالية استخدام الطاقة، وتطبيق الحلول السحابية المعتمدة والافتراضية، وإعطاء الأولوية لشراء الأجهزة الموفرة للطاقة بما يتماشى مع المعايير المعمول بها "المبينة في القسم السابق حول كفاءة الطاقة".

• دمج الطاقة المتجددة

« التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة لتشغيل مراكز البيانات والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في المكاتب من خلال التعاون مع مزودي الطاقة بموجب إتفاقيات شراء الطاقة أو تحصيل شهادات الطاقة المتجددة.

« استكشاف جدوى أنظمة الطاقة الشمسية في الموقع بغرض تعويض الانبعاثات.

« التعاون مع مزودي الخدمات السحابية الملتزمين باعتماد الطاقة المتجددة وتحقيق الحياد المناخي.

• تقليص الانبعاثات الناتجة عن سلسلة توريد تكنولوجيا المعلومات

« إلزام الموردين بالإمتثال للمعايير البيئية والإفصاح عن ملفات الانبعاثات لديهم.

« إدراج أحكام في عقود المشتريات تُعطي الأولوية لعمليات التصنيع منخفضة الكربون.

- « تطبيق مبادئ الإقتصاد الدائري من خلال التعاون مع شركات إعادة التدوير وتوظيف برامج إعادة التدوير لتمكين آليات مسؤولية المنتج الممتدة.
- وفقاً لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، فإن مسؤولية المنتج الممتدة هي نهج سياسي يُحمّل المنتجين مسؤولية منتجاتهم طوال دورة حياتها بالكامل، بما في ذلك مرحلة ما بعد الإستهلاك.
- تقوم الحكومات التي تتبنى نهج مسؤولية المنتج الممتدة بتطبيق سياسات متنوعة لنقل المسؤوليات المالية، وفي بعض الحالات، المسؤوليات التشغيلية لإدارة النفايات وإعادة التدوير من الجهات العامة إلى المُنتجين.
- « تشجيع برامج التبرع بمعدات تكنولوجيا المعلومات أو إصلاحها.
- « تبني ممارسات رقمية مستدامة مثل نماذج العمل الذكية كالعمل عن بعد والعمليات الخالية من الورق، إضافة إلى تعزيز وعي المستخدمين من خلال حملات توفير الطاقة وتحفيز فرق تكنولوجيا المعلومات لتحقيق أهداف خفض الإنبعاثات.

• إطار إدارة النفايات الإلكترونية/الإقتصاد الدائري:

الهدف: تلتزم وزارة المالية بمواءمة عمليات تكنولوجيا المعلومات مع مبادئ الإقتصاد الدائري من خلال التركيز على الإدارة المستدامة لدورة حياة معدات تكنولوجيا المعلومات. وتهدف هذه الإرشادات إلى تعزيز ممارسات الإقتصاد الدائري، والتحول من النموذج التقليدي "الإستخدام والتخلص" إلى نهج دائري يُعطي الأولوية لإعادة الإستخدام، والإصلاح، وإعادة تدوير أصول تكنولوجيا المعلومات.

• إرشادات إعادة تدوير النفايات الإلكترونية والتخلص منها (الإجراءات المُوصَى بها):

1. إدارة دورة حياة أصول تكنولوجيا المعلومات:

« المشتريات الإستباقية

- إعتداع معايير الشراء المستدام من خلال إعطاء الأولوية لمعدات تكنولوجيا المعلومات الحاصلة على شهادات بيئية مثل "إنيرجي ستار" (Energy Star) أو أداة التقييم البيئي للمنتجات الإلكترونية (EPEAT) أو شهادة (TCO)، وإدراج بنود تعاقدية تلزم موردي تكنولوجيا المعلومات بتنفيذ برامج إعادة تدوير المنتجات عند انتهاء عمرها الافتراضي.

« تتبع الأصول ومخزونها

- توظيف أنظمة إدارة الأصول التكنولوجية المركزية لتتبع جميع المعدات من الشراء إلى التخلص، مما يضمن الشفافية والمسؤولية.
- تقييم مخزون تكنولوجيا المعلومات بشكل شهري لتحديد الأصول المناسبة لإعادة الاستخدام أو الإصلاح أو إعادة التدوير.

2. التخلص من النفايات الإلكترونية:

« إعادة الاستخدام والإصلاح

- إعداد أو شراء آلية الإصلاح وتحديث الأصول التكنولوجية القديمة لإعادة استخدامها في وزارة المالية أو التبرع بها للجهات الخارجية (مثل المدارس أو الجهات غير الربحية).
- التعاون مع البرامج الإتحادية مثل حملة "تبرع بجهازك" التابعة لوزارة التغير المناخي والبيئة، لتمديد دورة حياة المعدات التي لاتزال تعمل.

« إعادة التدوير المعتمدة

- التعاون مع مقدمي خدمات إعادة التدوير المعتمدين من R2 أو ISO 14001 لضمان معالجة النفايات الإلكترونية بشكل بيئي سليم.
- التركيز على استعادة المواد القيمة (مثل المعادن النادرة والبلاستيك) للحد من الطلب على الموارد التي تتطلب استخراجًا مباشرًا من الطبيعة.

« التخلص الآمن من المكونات الخطرة

- اتباع أفضل الممارسات الدولية للتعامل مع المكونات الخطرة، مثل البطاريات والزئبق، لضمان عدم دخول المواد الضارة إلى البيئة.
- توظيف طرق معتمدة لمحو البيانات، مثل NIST 800-88 أو الإتلاف، لتأمين المعلومات الحساسة قبل إعادة التدوير.

« جمع النفايات الإلكترونية

- تنظيم حملات دورية لجمع النفايات الإلكترونية من جميع مكاتب وزارة المالية وتشجيع مشاركة الموظفين.
- توفير نقاط تسليم للنفايات الإلكترونية الشخصية لتشجيع الاستدامة بين الموظفين حتى خارج مكان العمل.

3. دمج الإقتصاد الدائري:

« الشراكات مع الموردين

- إلزام موردي تكنولوجيا المعلومات بتقديم خدمات مسؤولية المنتج الممتدة، والتأكد من تحملهم المسؤولية عن إدارة نهاية عمر منتجاتهم.
- الاستفادة من خبرة الموردين في إصلاح وإعادة تدوير المواد لتحقيق الإقتصاد الدائري.

« الممارسات الدائرية الداخلية

- تطوير برامج لإعادة استخدام معدات تكنولوجيا المعلومات القديمة في المجالات غير الحساسة أو للمستخدمين ذوي الأولوية الأقل.
- إعداد آليات لاستعادة المواد لفصل المكونات لأغراض إعادة التدوير، مثل اللوحات الإلكترونية والأسلاك.

« مشاركة المعرفة

- التعاون مع الجهات الأخرى مثل هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية ووزارة التغير المناخي والبيئة لمشاركة أفضل الممارسات والادوات التكنولوجية المستخدمة في إدارة الأصول التكنولوجية المستدامة.
- تسهيل عقد دورات تدريبية لموظفي وزارة المالية لتعزيز الوعي بعمليات إدارة النفايات الإلكترونية وأثرها.

• المعايير الرئيسية والمتطلبات الفنية:

1. الآليات المحتملة

- « **مسؤولية المنتج الممتدة:** إلزام موردي تكنولوجيا المعلومات بتقديم خدمات جمع وإصلاح أو إعادة تدوير المعدات بعد استخدامها.
- « **سياسات المشتريات العامة الخضراء:** إعطاء الأولوية للموردين الحاصلين على شهادات بيئية والملتزمين بمبادئ الإقتصاد الدائري.
- « **تتبع الأصول باستخدام تقنية البلوكشين:** استخدام تقنية البلوكشين لضمان الشفافية في إدارة دورة حياة الأصول التكنولوجية، من الشراء إلى إعادة التدوير.
- « **أدوات المراقبة الرقمية:** توظيف أنظمة مراقبة نشوء النفايات الإلكترونية، ومعدلات إعادة التدوير، وتقليل انبعاثات عمليات تكنولوجيا المعلومات.
- « **برامج إعادة التدوير التعاونية:** إقامة الشراكات مع الجهات الإتحادية الأخرى ومعيدي التدوير المعتمدين لمشاركة الموارد وتبسيط عملية معالجة النفايات الإلكترونية.

2. مؤشرات الأداء الرئيسية:

الرقم	المؤشر	الصيغة/ المعادلة	التفاصيل
1	معدل تحويل النفايات الإلكترونية (%)	$\frac{\text{[وزن النفايات التكنولوجية المحولة (كجم)]}}{\text{إجمالي النفايات التكنولوجية المنتجة (كجم)}} \times 100$	-
2	معدل الإصلاح وإعادة الاستخدام (%)	$\frac{\text{[عدد أصول تكنولوجيا المعلومات التي تم إصلاحها وإعادة استخدامها / إجمالي أصول تكنولوجيا المعلومات التي تم إيقاف تشغيلها]}}{100} \times 100$	-
3	خفض انبعاثات الكربون (%)	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتجنبة (كجم) / الخط القاعدي (الحد الأدنى) لإجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (كجم)	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتجنبة: الانبعاثات التي تم تجنبها من خلال إعادة تدوير أو استعادة (استصلاح) المواد. الخط القاعدي لإجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون: الانبعاثات التي كان من الممكن أن تحدث لولا إعادة التدوير.
4	إمتثال مقدمي خدمات إعادة التدوير (%)	عدد الموردين المعتمدين (#) / إجمالي عدد الموردين (مقدمي خدمات) إعادة التدوير المسجلين (#)	الموردين المعتمدين: الموردون الذين يستوفون معايير الاعتماد أو الامتثال البيئي.
5	دائرية المشتريات (%)	$\frac{\text{[قيمة معدات تكنولوجيا المعلومات المشتراة والمعتمدة بيئياً (درهم)]}}{\text{قيمة معدات تكنولوجيا المعلومات المشتراة (درهم)}} \times 100$	-

الاجتماعي:

• صقل المهارات الرقمية والتدريبات:

يجب على إدارة الخدمات الرقمية (تكنولوجيا المعلومات) في وزارة المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة تنفيذ التوصيات التالية بالتعاون مع الوحدات التنظيمية المعنية الداخلية الرئيسية، إلى جانب أصحاب المصلحة الخارجيين الرئيسيين بما في ذلك هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) ووزارة التغير المناخي والبيئة (MOCCA)، وذلك لدعم مبادئ التقنية الخضراء (Green IT) وبرامج التدريب ذات الصلة.

الهدف: الهدف الأساسي من الإطار لاستدامة الخدمات الرقمية هو بناء وتعزيز منظومة قوية للمهارات الرقمية داخل وزارة المالية وعبر الجهات الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتشمل هذه الأهداف:

- « **تعزيز الثقافة الرقمية:** تعزيز ثقافة التعلم المستمر والوعي الرقمي، وضمان تجهيز جميع الموظفين للعمل ضمن بيئة صديقة للبيئة، ومتطورة تكنولوجياً، ومعززة بالاستدامة.
- « **صقل مهارات الاستدامة:** صقل الموظفين بالمهارات اللازمة لإدارة أنظمة تكنولوجيا المعلومات الموفرة للطاقة بشكل فعال وتقليل الأثر البيئي للعمليات الرقمية.
- « **تمكين التبادل التعاوني للمعرفة:** بناء الشراكات مع الجهات الاتحادية الأخرى، الجهات الخاصة، والنظر الدولييين لمشاركة أفضل ممارسات وأدوات وأطر عمل الخدمات الرقمية المستدامة.
- « **دعم الأهداف الوطنية للرقمنة والاستدامة:** موازنة البرامج التدريبية والمهارات مع المبادرات الوطنية، مثل الأجندة الوطنية الخضراء للإمارات، والحياد المناخي 2050، وغيرها من جهود الاستدامة الاتحادية، مما يساهم في تحقيق التحول الرقمي الوطني المتكامل.

• فئات المهارات الرقمية الهامة والكفاءات المحتملة:

1. إدارة تكنولوجيا المعلومات المستدامة:

- « كفاءة المعدات التكنولوجية الموفرة للطاقة، بما في ذلك تحسين مراكز البيانات، والحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي من أجل الاستدامة.
- « فهم اللوائح البيئية، وأنظمة إدارة الطاقة (ISO 50001)، وتوظيف الطاقة المتجددة في عمليات تكنولوجيا المعلومات.

2. التحول الرقمي والأتمتة:

- « إتقان أتمتة العمليات واستخدام الذكاء الاصطناعي، والمنصات السحابية، وتحليل البيانات لتحقيق الكفاءة التشغيلية، والحفاظ على الموارد، وتقليل النفقات.

3. الأمن السيبراني والحوكمة الرقمية:

- « الخبرة في حماية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وضمان أن أطر الأمن وممارسات الحوكمة الرقمية تدعم العمليات التكنولوجية المستدامة.

4. إدارة النفايات الإلكترونية والإقتصاد الدائري:

- « المعرفة بأفضل ممارسات التخلص من النفايات الإلكترونية، وإعادة تدويرها، وإصلاحها، مع ضمان الإمتثال للوائح مثل نفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية (WEEE) وتبني مبادئ الإقتصاد الدائري في مجالات تكنولوجيا المعلومات.

5. الحوسبة السحابية الخضراء والمحاكاة الافتراضية:

« مهارات تنفيذ حلول الحوسبة السحابية مع التركيز على الاستدامة، وتحسين استخدام الخوادم، وتقليل البصمة الكربونية لمراكز البيانات .

• الآليات المحتملة لدمج إطار صقل المهارات المتكررة:

1. الشراكات من أجل تبادل المعرفة :

« التعاون مع الجهات الاتحادية ونظرائها الدوليين في مجالات التعليم الرقمي والاستدامة، والاستفادة من البرامج الدولية والاستفادة من برامج نقل المعرفة مع البلدان الرائدة في تطبيق أفضل الممارسات مثل المملكة المتحدة، سنغافورة، وسويسرا.

« إقامة الشراكات مع موردي التكنولوجيا، ومزودي الخدمات السحابية، والمؤسسات التعليمية لتصميم برامج مخصصة لصقل المهارات الرقمية والاستدامة.

2. منصات التعلم الرقمي:

« تطوير نظام إدارة التعلم المتكامل لتسهيل الوصول إلى مناهج التدريب الرقمية التي تركز على الاستدامة، والتي تغطي عدة موضوعات مثل إدارة الطاقة، وتكنولوجيا المعلومات الخضراء ، والذكاء الاصطناعي من أجل الاستدامة.

« ضمان تحديث نظام إدارة التعلم بانتظام من خلال إدراج برامج تدريبية وشهادات جديدة تركز على أدوات التكنولوجيا الناشئة وحلول تكنولوجيا المعلومات المستدامة.

3. ورش العمل والندوات الدورية حول الاستدامة:

« عقد ورش عمل، وندوات، وندوات عبر الإنترنت ربع سنوية لزيادة الوعي بممارسات تكنولوجيا المعلومات المستدامة وصقل المهارات الرقمية، وذلك بمشاركة أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، مع التركيز على التطبيقات العملية ودراسات الحالة.

4. برامج منح الشهادات والإعتمادات:

« تقديم البرامج التي تمنح شهادات للموظفين والتي تركز على إدارة تكنولوجيا المعلومات المستدامة، والممارسات الموفرة للطاقة، ومبادئ الإقتصاد الدائري. ويمكن مقارنة هذه الشهادات مع المعايير العالمية المعمول بها.

5. دمج الاستدامة ضمن تقييم الأداء:

« ربط كفاءات الاستدامة بتقييم أداء الموظفين، مع ضمان تحفيز الموظفين لصقل مهاراتهم في مجال الاستدامة الرقمية وكفاءة الطاقة.

« تنفيذ مبادرات تهدف إلى رفع مهارات موظفي تكنولوجيا المعلومات في التقنيات المستدامة الناشئة، وتدوير الكفاءة المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وممارسات تكنولوجيا المعلومات المستدامة.

المعايير الرئيسية والمتطلبات الفنية:

1. مؤشرات الأداء الرئيسية:

الرقم	المؤشر	الصيغة/ المعادلة	التفاصيل
1	الموظفون المدربون على ممارسات تكنولوجيا المعلومات التي تركز على الاستدامة (%)	$\frac{\text{عدد الموظفين المدربين}}{\text{إجمالي عدد الموظفين}} \times 100$	- [عدد الموظفين المدربين (#) / إجمالي عدد الموظفين] * 100
2	متوسط ساعات التدريب لكل موظف في الاستدامة الرقمية (ساعة/ موظف)	$\frac{\text{إجمالي ساعات التدريب}}{\text{عدد الموظفين المدربين}} \times 100$	- إجمالي ساعات التدريب (عدد الساعات) / عدد الموظفين المدربين (#)
3	عدد المشاريع التعاونية بين الجهات المختلفة حول الممارسات الرقمية المستدامة (#)	$\frac{\text{عدد المشاريع التعاونية}}{\text{إجمالي عدد المشاريع}} \times 100$	عدد المشاريع التعاونية القائمة في مجال الممارسات الرقمية المستدامة يشمل ذلك المبادرات الحالية مع الجهات الاتحادية الخارجية، والصناعة، أو المؤسسات التعليمية.
4	المشاركة في برامج الاستدامة الخارجية والمهارات الرقمية (%)	$\frac{\text{عدد الموظفين الذين يحضرون برامج خارجية}}{\text{إجمالي عدد الموظفين}} \times 100$	- [عدد الموظفين الذين يحضرون برامج خارجية (#) / إجمالي عدد الموظفين في وظيفة تكنولوجيا المعلومات (#)] * 100
5	رضا الموظفين عن التدريب على المهارات الرقمية والاستدامة (%)	$\frac{\text{مجموع درجات الرضا}}{\text{الاستطلاعات}} \times 100$	- [مجموع درجات الرضا من الاستطلاعات (#) / العدد الإجمالي للمستجيبين للاستطلاع (#)] * 100

الإقتصادي:

التقييم البيئي والإجتماعي للمورد:

الهدف: يهدف الإطار إلى إضافة قيمة طويلة الأجل من خلال تعزيز منظومة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة، وتشجيع ممارسات الشراء المسؤول، وتعزيز الشفافية عند اختيار الموردين. إن الإرشادات المدرجة أدناه تتماشى مع الإطار للمشتريات العامة المستخدمة الذي تم إعداده بشكل منفصل

• مجالات التقييم الرئيسية:

1. تقييم الأثر البيئي:

« **كفاءة الطاقة:** يجب على الموردين إثبات التزامهم بالعمليات الموفرة للطاقة، بما في ذلك تحسين أجهزة تكنولوجيا المعلومات وعمليات مراكز البيانات. تشمل الجوانب الرئيسية للتقييم ما يلي:

- فعالية استخدام الطاقة في مراكز البيانات والبنية التحتية الأخرى لتكنولوجيا المعلومات، وتحديد مستهدف تقليل استخدام الطاقة بمرور الوقت.
- الأجهزة والبرمجيات الموفرة للطاقة: يجب على الموردين توفير منتجات موفرة للطاقة تقلل من استهلاك الطاقة الإجمالي، فعلى سبيل المثال إن اختيار المنتجات المعتمدة من "إنيرجي ستار" أو أداة التقييم البيئي للمنتجات الإلكترونية يشير إلى الالتزام بكفاءة الطاقة.
- إعداد التقارير حول استخدام الطاقة: يجب على الموردين الإفصاح عن بيانات تفصيلية لاستهلاك الطاقة، بما في ذلك استخدام الطاقة المتجددة والجهود المبذولة للتحويل نحو مصادر الطاقة المستخدمة.

« **إنبعاثات الكربون والتعويضات:** يعد تقييم جهود الموردين لتقليل انبعاثات الكربون ومشاركتهم في برامج التعويض عن الكربون أمراً بالغ الأهمية. وتشمل مجالات التقييم ما يلي:

- الحد من البصمة الكربونية: قياس وتقليل انبعاثات الكربون الناتجة عن تصنيع المنتجات، ونقلها، ونهاية عمرها التشغيلي.
- استخدام الطاقة المتجددة: يفضل التعامل مع الموردين الذين يستخدمون مصادر الطاقة المتجددة (مثل الطاقة الشمسية أو الرياح) لتشغيل مراكز البيانات والمنشآت.
- مبادرات تعويض الكربون: يجب على الموردين دعم برامج التعويض عن الكربون أو المشاركة فيها (مثل زراعة الأشجار ومشاريع الطاقة المتجددة) لتحديد انبعاثات الكربون الخاصة بهم.

« **إدارة النفايات والإقتصاد الدائري:** يجب أن يكون لدى الموردين استراتيجيات فعالة لإدارة النفايات الإلكترونية وتقليل مساهمتهم في مكبات النفايات. تشمل المجالات التي يجب تقييمها ما يلي:

- إعادة تدوير النفايات الإلكترونية: يجب على الموردين إتباع الأدلة الإرشادية الاتحادية أو المحلية لجمع وإعادة تدوير المنتجات التي انتهى عمرها الافتراضي واستصلاح المعدات القديمة.
- ممارسات الإقتصاد الدائري: يجب تفضيل الذين يتبنون ممارسات الإصلاح وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير لإطالة عمر معدات تكنولوجيا المعلومات والحد من النفايات الإلكترونية.
- التخلص المستدام: يجب على الموردين استخدام مواد تغليف بسيطة أو صديقة للبيئة لتسليم الأجهزة، مع التأكد من أن مواد التغليف قابلة لإعادة التدوير أو إعادة الاستخدام.

2. تقييم الأثر الاجتماعي:

« **ممارسات العمل:** يجب على الموردين الالتزام بمعايير العمل العادلة التي تعزز حقوق الإنسان وظروف العمل العادلة، وتشمل المجالات التالية:

- الأجور وظروف العمل العادلة: يجب على الموردين إظهار التزامهم بتوفير ظروف عمل آمنة وعادلة ومحترمة لجميع الموظفين، بما يتماشى مع معايير العمل العالمية مثل ISO 26000.
- التنوع وتكافؤ الفرص: يجب على الموردين تعزيز التنوع والشمول بين القوى العاملة، والتأكد مع عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس أو غير ذلك من العوامل الشخصية الأخرى.

« **المشاركة المجتمعية:** يجب على الموردين المساهمة في التنمية الاجتماعية من خلال دعم المبادرات المجتمعية وتعزيز تنمية المهارات. وتشمل مجالات التقييم ما يلي:

- البرامج المجتمعية: يجب تقييم الموردين على أساس مساهماتهم في المجتمعات المحلية من خلال برامج التعليم وصقل المهارات وأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- الشراكات من أجل التنمية المستدامة: يُفضل التعامل مع الموردين الذين يتعاونون مع المنظمات غير الحكومية أو المؤسسات التعليمية أو أصحاب المصلحة الآخرين في مبادرات الاستدامة.

• المعايير الرئيسية والمتطلبات الفنية:

1. البيئة:

« **"إنيرجي ستار":** للمنتجات التي تُلبى معايير كفاءة الطاقة، وتركز على تقليل إستهلاك الطاقة في المنتجات مثل الخوادم وأجهزة الحاسوب المكتبية ومراكز البيانات.

- يُوصى بأن يضمن الموردون أن منتجاتهم التكنولوجية تلتزم بمعايير "إنيرجي ستار"، لإثبات الكفاءة من حيث الطاقة والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، ويتوجب على المنتجات أن تحقق شهادة "إنيرجي ستار" في الفئة المعنية (مثل أجهزة الحاسوب، الخوادم، الشاشات).

« **أداة التقييم البيئي للمنتجات الإلكترونية (EPEAT):** تُقيّم هذه الأداة المنتجات الإلكترونية بناءً على معايير استدامة متنوعة، بما في ذلك كفاءة الطاقة، وإمكانية إعادة التدوير، وتقليل المواد السامة.

- يُوصى بأن يحقق الموردون شهادة EPEAT "الفضية" كحد أدنى للمنتجات، ويُفضّل الحصول على الشهادة "الذهبية". تُقيّم هذه الأداة استدامة المنتجات إستناداً إلى عدة معايير مثل استهلاك الطاقة، واستخدام المواد الخالية من السموم، وإمكانية إعادة التدوير، وطول عمر المنتج.

« **ISO 14001:** تضمن هذه المعايير الدولية أن يكون لدى الموردين أنظمة إدارة بيئية فعّالة وأنهم يعملون على تحسين أدائهم البيئي بشكل مستمر.

- يُوصى بأن يحصل الموردون على شهادة ISO 14001، التي تُثبت وجود نظام إدارة بيئية شامل، الأمر الذي يضمن أن يقوم الموردون بقياس وإدارة تأثيرهم البيئي بانتظام، بما في ذلك استهلاك الطاقة والانبعاثات والتخلص من النفايات.

- « **شهادة TCO:** شهادة استدامة مستقلة تغطي دورة حياة المنتجات التكنولوجية كاملة، مما يضمن أنها تلتزم بمعايير بيئية وإجتماعية وأخلاقية صارمة.
- يُثبت حصول الموردين على شهادة TCO لمنتجاتهم الإمتثال لمعايير صارمة بشأن الأداء البيئي والإجتماعي والإقتصادي.
 - **المعايير البيئية:** تركز شهادة TCO على تقليل التأثير البيئي من خلال الترويج للمنتجات الموفرة للطاقة، وتقليل المواد الخطرة، وضمان ممارسات التصنيع المسؤولة.
 - **المسؤولية الإجتماعية:** إضافة إلى المتطلبات البيئية، تشمل شهادة TCO معايير إجتماعية، مثل ممارسات العمل العادلة، وضمان ظروف العمل الآمنة في سلسلة الإمداد، ومعالجة قضايا حقوق الإنسان في التصنيع.
 - **ممارسات الإقتصاد الدائري:** تُعزز شهادة TCO ممارسات الإقتصاد الدائري من خلال تشجيع الشركات المصنعة على تصميم منتجات يمكن إعادة تدويرها أو إعادة إستخدامها بسهولة.

2. المجتمع

- « **ISO 26000:** معيار دولي يقدم إرشادات حول المسؤولية الإجتماعية، ويساعد الجهات على العمل بشكل أخلاقي وشفاف مع المساهمة في التنمية المستدامة.
- يُنصَح الموردون بالإمتثال لمعيار ISO 26000، الذي يقدم إرشادات لعمل الجهات بطريقة مسؤولة إجتماعياً، بما في ذلك ممارسات العمل الأخلاقية والمساهمات المجتمعية.
 - « **SA8000:** تُثبت هذه الشهادة إلتزام المورد بمعايير العمل الأخلاقية، مثل عدم إستخدام عمالة الأطفال، وتقديم الأجور العادلة، وتوفير ظروف العمل الآمنة.
 - يُنصَح الموردون بالإمتثال لمعيار SA8000 لضمان الإمتثال لمبادئ المساءلة الإجتماعية، بما في ذلك ظروف العمل العادلة، والصحة والسلامة، وحقوق العمال.

3. مؤشرات الأداء الرئيسية:

الرقم	المؤشر	الصيغة/ المعادلة	التفاصيل
1	نسبة الموردين الحاصلين على شهادات (%)	$\left[\frac{\text{عدد الموردين المعتمدين (\#)}}{\text{عدد الموردين}} \right] * 100$	الموردين المعتمدين: الموردون الذين يستوفون معايير الاستدامة المعمول بها مثل "إنيرجي ستار" (Energy Star) وأداة التقييم البيئي للمنتجات الإلكترونية (EPEAT) وشهادة TCO ومعياري SA8000 أو آيزو 14001 و26000.
2	نسبة عقود تكنولوجيا المعلومات التي تتضمن بنود الاستدامة (%)	$\left[\frac{\text{عدد عقود تكنولوجيا المعلومات التي تتضمن بنود الاستدامة (\#)}}{\text{عدد عقود تكنولوجيا المعلومات (\#)}} \right] * 100$	-
3	نسبة مشاركة الموردين في برامج النفايات الإلكترونية (%)	$\left[\frac{\text{عدد الموردين الذين يقدمون برامج النفايات الإلكترونية (\#)}}{\text{الموردين (\#)}} \right] * 100$	الموردون الذين يقدمون برامج النفايات الإلكترونية: الموردون الذين يقدمون خدمات الاستعادة (الاستصلاح) أو إعادة التدوير لمعدات تكنولوجيا المعلومات.

10.4. قائمة مؤشرات الأداء الرئيسية

الرقم	المؤشر	الصيغة/ المعادلة	التفاصيل
1	إستهلاك الطاقة لكل وحدة من عبء العمل في تكنولوجيا المعلومات (كيلو واط لكل ساعة/تيرابايت)	إجمالي إستهلاك الطاقة (كيلو واط لكل ساعة) / إجمالي حجم البيانات المعالجة (تيرابايت)	ويعرف أيضًا بمؤشرات أداء الطاقة (EnPI). مؤشر رئيسي يتتبع أداء الطاقة في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات ومراكز البيانات.
2	تقليص إستهلاك الطاقة لكل مركز بيانات (%)	[إستهلاك الطاقة (فترة الأساس) - إستهلاك الطاقة (الفترة الإعدادية)] / إستهلاك الطاقة (الفترة الإعدادية) * 100	
3	فعالية إستخدام الطاقة (PUE) (#)	إجمالي طاقة الجهة (كيلوواط ساعة) / طاقة معدات تكنولوجيا المعلومات (كيلوواط ساعة)	هو مقدار الطاقة التي يستخدمها مركز البيانات، بما في ذلك معدات تكنولوجيا المعلومات، والتبريد، والإضاءة، وتوزيع الطاقة، وأي أنظمة داعمة أخرى. إن طاقة معدات تكنولوجيا المعلومات هي الطاقة التي تستهلكها معدات تكنولوجيا المعلومات فقط، مثل الخوادم، وأجهزة التخزين، والأجهزة الشبكية. تعد قيمة فعالية استخدام الطاقة القريبة من 1.0 مثالية، حيث يتراوح النطاق المعتاد بين 1.1 و1.3 لمراكز البيانات ذات الكفاءة العالية.
4	فعالية حمل التبريد (CLE) (#)	إجمالي حمل التبريد المطلوب لمركز البيانات للحفاظ على الظروف البيئية المرغوبة (كيلوواط) / الطاقة التي يستهلكها نظام التبريد (كيلوواط)	تشير قيمة فعالية حمل التبريد الأعلى إلى كفاءة التبريد الأفضل. إذا كانت فعالية حمل التبريد تساوي 1، فهي تعني أن نظام التبريد فعال تمامًا، مع عدم وجود إستهلاك زائد للطاقة لحمل التبريد.
5	التكلفة السنوية للطاقة (AEC) (درهم إماراتي)	إجمالي تكلفة الطاقة التي يتكبدها مركز البيانات أو البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات سنويًا.	الطاقة التي تستهلكها معدات تكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية المرتبطة بها مثل أنظمة التبريد والإضاءة.

الرقم	المؤشر	الصيغة/ المعادلة	التفاصيل
6	مكون الحمل الميكانيكي (MLC)	إستهلاك الطاقة للنظام الميكانيكي (كيلوواط ساعة) / إستهلاك الطاقة لمعدات تكنولوجيا المعلومات (كيلوواط ساعة).	يشمل استهلاك طاقة للنظام الميكانيكي الطاقة المستخدمة في أنظمة التبريد، والمضخات، ومراوح الطرد الحراري، ووحدات معالجة الهواء.
7	مكون الحمل الكهربائي (ELC)	إجمالي التبريد الكهربائي (كيلوواط ساعة) / استهلاك الطاقة لمعدات تكنولوجيا المعلومات (كيلوواط ساعة).	يشمل التبريد الكهربائي التبريد الناتج عن الخدمة الكهربائية الواردة وأنظمة إمداد الطاقة غير المنقطعة (UPS) وأنظمة التوزيع.
8	كثافة الكربون (كجم CO ₂ /كيلوواط ساعة)	حجم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO ₂) المنتجة (كجم CO ₂) / إجمالي الطاقة التي يستهلكها النظام (كيلوواط ساعة)	-
9	إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة (كجم من ثاني أكسيد الكربون)	الانبعاثات السنوية التراكمية من البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات	-
10	كثافة الانبعاثات (كجم من ثاني أكسيد الكربون/تيرابايت)	الانبعاثات السنوية التراكمية من البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات (كجم من ثاني أكسيد الكربون) / إجمالي البيانات المعالجة (تيرابايت)	-
11	مساهمة الطاقة المتجددة (%)	إجمالي الطاقة المتجددة المستهلكة لتشغيل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات (كيلوواط ساعة) / إجمالي الطاقة المستهلكة لتشغيل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات (كيلوواط ساعة)	-
12	معدل تحويل النفايات الإلكترونية (%)	[وزن النفايات التكنولوجية المحولة (كجم) / إجمالي النفايات التكنولوجية المنتجة (كجم)] * 100	-
13	معدل الإصلاح وإعادة الاستخدام (%)	[عدد أصول تكنولوجيا المعلومات التي تم إصلاحها وإعادة استخدامها / إجمالي أصول تكنولوجيا المعلومات التي تم إيقاف تشغيلها] * 100	-
14	نسبة خفض انبعاثات الكربون (%)	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتجنبة (كجم) / الخط القاعدي (الحد الأدنى) لإجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (كجم)	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتجنبة: الإنبعاثات التي تم تجنبها من خلال إعادة تدوير أو إستعادة المواد. الخط القاعدي لإجمالي إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون: الإنبعاثات التي كان من الممكن أن تحدث لولا إعادة التدوير.

الرقم	المؤشر	الصيغة/ المعادلة	التفاصيل
15	نسبة إمتثال مقدمي خدمات إعادة التدوير (%)	عدد الموردين المعتمدين (#) / إجمالي عدد موردي (مقدمي خدمات) إعادة التدوير المسجلين (#)	الموردين المعتمدين: الموردون الذين يستوفون معايير الإعتماد أو الإمتثال البيئي.
16	نسبة المشتريات الدائرية (%)	[قيمة معدات تكنولوجيا المعلومات المشتراة والمعتمدة بيئيًا (درهم) / إجمالي قيمة معدات تكنولوجيا المعلومات المشتراة (درهم)] * 100	-
17	نسبة الموظفون المدربون على ممارسات تكنولوجيا المعلومات المرتكزة على الاستدامة (%)	[عدد الموظفين المتدربين (#) / إجمالي عدد الموظفين] * 100	-
18	متوسط ساعات التدريب لكل موظف في الاستدامة الرقمية (ساعة/ موظف)	إجمالي ساعات التدريب (عدد الساعات) / عدد الموظفين المتدربين (#)	-
19	عدد المشاريع التعاونية بين الجهات المختلفة حول الممارسات الرقمية المستدامة (#)	عدد المشاريع التعاونية القائمة في مجال الممارسات الرقمية المستدامة	عدد المشاريع القائمة: يشمل ذلك المبادرات الحالية مع الجهات الاتحادية الخارجية، والصناعة، أو المؤسسات التعليمية.
20	نسبة المشاركة في برامج الاستدامة الخارجية والمهارات الرقمية (%)	[عدد الموظفين الذين يحضرون برامج خارجية (#) / إجمالي عدد الموظفين في وظيفة تكنولوجيا المعلومات (#)] * 100	-
21	نسبة رضا الموظفين عن التدريب على المهارات الرقمية والاستدامة (%)	[مجموع درجات الرضا من الاستطلاعات (#) / العدد الإجمالي للمستجيبين للاستطلاع (#)] * 100	-
22	نسبة الموردين الحاصلين على شهادات (%)	[عدد الموردين المعتمدين (#) / إجمالي عدد الموردين] * 100	الموردين المعتمدين: الموردون الذين يستوفون معايير الاستدامة المعمول بها مثل "إنيرجي ستار" (Energy Star) وأداة التقييم البيئي للمنتجات الإلكترونية (EPEAT) وشهادة TCO ومعيار SA8000 أو أيزو 14001 و26000.

الرقم	المؤشر	الصيغة/ المعادلة	التفاصيل
23	نسبة عقود تكنولوجيا المعلومات التي تتضمن بنود الاستدامة (%)	$\frac{\text{عدد عقود تكنولوجيا المعلومات التي تتضمن بنود الاستدامة (\#)}}{\text{إجمالي عدد عقود تكنولوجيا المعلومات (\#)}} \times 100$	-
24	نسبة مشاركة الموردين في برامج النفايات الإلكترونية (%)	$\frac{\text{عدد الموردين الذين يقدمون برامج النفايات الإلكترونية (\#)}}{\text{إجمالي عدد الموردين (\#)}} \times 100$	الموردون الذين يقدمون برامج النفايات الإلكترونية: الموردون الذين يقدمون خدمات الاستعادة (الإستصلاح) أو إعادة التدوير لمعدات تكنولوجيا المعلومات.

10.5. الملحق

10.5.1 التوصيات الخاصة بحساب الانبعاثات

مستسل	نطاق الانبعاثات	الأنشطة ذات الصلة	التفاصيل
1	انبعاثات النطاق 1 (كجم من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	$\sum (\text{الوقود المستهلك (بالتر)} \times \text{عامل الانبعاث (كجم مكافئ ثاني أكسيد الكربون/ لتر)})$	الوقود المستهلك: إجمالي الوقود المستخدم بواسطة المولدات الاحتياطية (على سبيل المثال، الديزل) عامل الانبعاث: الاستفادة من عوامل الانبعاث التي يوفرها بروتوكول غازات الاحتباس الحراري للاحتراق الثابت، حسب الوقود - (مرجع)
2	انبعاثات النطاق 2 (كجم من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	$\sum (\text{الكهرباء المستهلكة (كيلوواط/ ساعة)} \times \text{عامل الانبعاث (كجم مكافئ ثاني أكسيد الكربون/ كيلوواط/ ساعة)})$	الكهرباء المستهلكة: إجمالي الكهرباء المستهلكة بالكيلوواط/ ساعة للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات (مراكز البيانات والمكاتب وما إلى ذلك). معامل الانبعاث: معامل انبعاث الشبكة لدولة الإمارات العربية المتحدة، المقدم من هيئة كهرباء ومياه دبي أو شركة أبوظبي للتوزيع أو الجهات ذات الصلة.
3	انبعاثات النطاق 3 - انبعاثات المعدات (كجم من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	$\sum (\text{عدد الوحدات} \times \text{عامل الانبعاث لكل وحدة (كجم مكافئ ثاني أكسيد الكربون)})$	عامل الانبعاث لكل وحدة: يمكن الحصول عليه من تقييمات دورة حياة الشركات المصنعة أو إقرارات المنتج البيئية (EPDs).

مستل	نطاق الانبعاثات	الأنشطة ذات الصلة	التفاصيل
4	انبعاثات النطاق 3 - الانبعاثات السحابية (كجم من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	Σ (استخدام البيانات (تيرابايت) × عامل الانبعاث لكل تيرابايت (كجم مكافئ ثاني أكسيد الكربون/تيرابايت)	استخدام البيانات: كمية البيانات التي تتم معالجتها أو تخزينها في الخدمات السحابية. معامل الانبعاث لكل تيرابايت: مقدم من مزود الخدمة السحابية.
5	انبعاثات النطاق 3 - انبعاثات النقل (كجم من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	Σ (كمية الوقود المستهلك (بالتر) × عامل الانبعاث للوقود (على سبيل المثال، كجم مكافئ ثاني أكسيد الكربون/لتر)	الوقود المستهلك: إجمالي حجم الوقود (بالتر) الذي تستخدمه المركبات التي تنقل معدات تكنولوجيا المعلومات. ويمكن الحصول على هذه البيانات من مزودي الخدمات اللوجستية أو تقديرها بناءً على طرق النقل وكفاءة المركبات.
6	انبعاثات النطاق 3 (كجم من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	انبعاثات المعدات (كجم مكافئ ثاني أكسيد الكربون) + انبعاثات السحابة (كجم مكافئ ثاني أكسيد الكربون) + انبعاثات النقل (كجم مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	عامل الانبعاث: عامل انبعاث ثاني أكسيد الكربون المحدد لنوع الوقود المستخدم (على سبيل المثال، الديزل، البنزين) بناءً على المرجع المقدم في نطاق 1 الانبعاثات

المرجعيات القانونية للإطار

رقم	قانون
1	المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2019 في شأن المالية العامة وتعديلاته.
2	المرسوم بقانون اتحادي رقم (11) لسنة 2024 في شأن الحد من تأثيرات التغير المناخي: يحدد التزامات وطنية للحد من الانبعاثات والتكيف المناخي.
3	القانون الاتحادي رقم (12) لسنة 2023 بشأن تنظيم الشراكة بين القطاعين العام الاتحادي والخاص: ينظم نماذج الشراكة وتمويل وتنفيذ المشاريع.
4	قانون المشتريات رقم (11) لعام 2023 بشأن المشتريات في الحكومة الاتحادية: يعزز الشفافية والكفاءة في الإنفاق الحكومي.